

كِتَابُ الْعِبَادَاتِ

المَحِيطُ بِمُعْظَمِ نُصُوصِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ

تأليف

شيخ الإسلام صفى الدين أحمد بن عمر بن محمد

المزحجي السيفي المرادي

التهير بالمزهر اليمني

المتوفى ٩٣٠ هـ

تحقيق

محمد حسن بن محمد حسن إسماعيل

المجلد الثالث

يحتوي على آلتة التاليت:

الوصايا - الودعة - حكم ما أخذ منه الكفار - النكاح - الوليمة

القسم والنسوز - الخلع - الطلاق - الرحمة - الظهار - الكفارات

القنوف واللغات - العرد - الرضاع - النفقات



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: Al-'Ubāb al-muḥīṭ
bimuḥam nuṣūṣ al-Ṣāfi'ī wal- aṣḥāb

classification: *Jurisprudence*

Author: Aḥmad ben 'Umar al-Muzajjad

Editor: Muḥammad Ḥasan Ismā'īl

Publisher: Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Pages: 1632 (4 volumes)

Year: 2007

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: كتاب العباب

المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب

التصنيف: فقه

المؤلف: صفي الدين أحمد بن عمر المزجد

المحقق: محمد حسن إسماعيل

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 1632 (4 أجزاء)

سنة الطباعة: 2007

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان



Copyright
All rights reserved
Tous droits réservés



جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

الطبعة الأولى

٢٠٠٧ م - ١٤٢٨ هـ

دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.O.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون ، القبة
مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ١٢/١١/٨٠٤ ٥ ٩٦١ +
فاكس: ٨١٣ ٨٠٤ ٥ ٩٦١ +
ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

ISBN 2-7451-4888-5 (10 dig)

ISBN 978-2-7451-4888-9 (13 dig)



9 0000

9 782745 148889

<http://www.al-ilmiyah.com>
sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الوصايا (١)

الوصية واجبة على من عليه حق لازم لا يعلمه من يثبت بقوله أو خيف كتمانها كالورثة وبالتطوع - سنة، وإن قل ماله وكثر عياله وصدقته صحيحاً، ثم في حياته فضل، وللأقرب فالأقرب غير الوارث، وتقديم ذي محرمية منهم، ثم المحرم برضاع ثم مصاهرة، ثم ذي ولاء، ثم جار أحب، وفيه أبواب (٢).

الأول: في أركانها وهي أربعة:

الأول: الموصي: فشرطه التكليف والحرية والاختبار؛ فلا تصح من غير مكلف، ولو صبيّاً مميزاً وتصح من محجور سفه، أو فلس، ومن كافر، ولو حربياً لا من قن ومكاتب وإن ماتا حرين إلا إذن سيده، ويتجه صحتها من مبعوض بغير العتق (٣).

الثاني: الموصى له: فإن كان جهةً عامةً اشترط عدم المعصية فيها سواء ظهرت القربة كالفقراء وعمارة المساجد وقبور الأنبياء والعلماء والصلحاء، وفك أسارى المسلمين، أو لم تظهر كالأغنياء والذميين وفك أسارى الكفار من أيدي المسلمين فتبطل إن كانت معصية كبناء كنيسة للتعبد فيها وإسراجها تعظيماً لها، وكبناء بقعة لمعصية لا ببناء كنيسة؛ لينزلها مارهم فإن قال للنزول والتعبد فهل يبيح للنزول بالكل أو بقسطه؟ ! وجهان، ولا بإسراجها؛ لاستضاءة المقيمين أو المحتازين ولا ببناء رباط، أو دار يستقله الذميون أو شراء أرض لتوقف كذلك (٤).

وإن كان معيناً واحداً أو جماعة اشترط تعيينه؛ فلا يصح لهم كأحد هذين إلا في أعط، وأهليته لملك الموصي به عند موت الموصي فلا تصح لميت ولا لمن سيجد، وتصح

(١) الوصية: لغة هي الإيصال - من وصي الشيء بكذا أي وصله به، لأن الموصي وصل خير دنياه بخير عقباه. وشرعاً: تبرع بحق مضاف ولو تقديراً لما بعد الموت. حواشي الشرواني (٢/٧).

(٢) المذهب (١/٤٤٩)، الأم (٤/٨٩)، الإقناع للماوردي (١/١٢٩)، الوسيط (٤/٤٠٠)، حواشي الشرواني (٢/٧)، روضة الطالبين (٦/٩٧).

(٣) روضة الطالبين (٦/٩٧)، الوسيط (٤/٤٠٣).

(٤) روضة الطالبين (٦/٩٨)، الوسيط (٤/٤٠٥).

للحمل إذا انفصل فيه حياة مستقرة، وعلم وجوده عند الوصية، بوضعه لسته أشهر فأقل من حين الوصية أو لدون أربع سنين، شاركة ولو قيد بكونه من فلان اشترط أيضاً لحوقه به، وعدم نفيه، ولو أوصى لحمل بحمل فإن ولدا لدون أقله - صح، أو لفوق أكثره فلا (١).

وكذا إن ولد أحدهما لدون أربعة أشهر والآخر لفوق الأكثر تبع، ولو أوصى لعبد غيره بهذا أو وهب فهو وصية وهبة لسيده لكن لا يكفي قبوله، بل يعتبر قبول العبد، وله القبول، وإن ناه سيده وليس للسيد الرد بعد القبول؛ فإن باعه السيد أو أعتقه وقد قبل الوصية، أو بين موت الوصي والقبول، فالملك للسيد، أو قبل الموت فالملك بالقبول للمشتري والعتيق وإن أطلقها لمبعض، ولا مهايأة قاسمه المالك لمبعض، وإلا فالكل لذي النوبة وقت الموت، وإن خص أحد البعضين اختص به (٢).

والهبة كالوصية، ويعتبر في النوبة بالقبض، ومن أوصى لعبد برقبته فسيأتي، أو ببعضها أو بثلاث ماله ولا مال له سواه - صحت، وعتق ذلك البعض أو وله مال غيره، وأوصى بثلاثة ومن رقبته وغيرها - صحت في ثلث رقبته، وشتم الثلث من باقي تركته وصية لمبعض الورثة وسيأتي (٣).

أو بثلاث ماله ولم يذكر رقبته فكذلكها، ولو أوصى له بمال فإن أعتقه أو باعه فهو له أو للمشتري والوصية لوارث، وإن أوصى له بالثلث.

وشرط تقديم عتقه قدم وله باقي الثلث، تصح الوصية لأم ولده ولكاتبه ومكاتب وارثه فإن عتق قبل موت سيده فهي له، وإن رق فوصية لوارث ولمكاتب أجنبي، فإن رق فالوصية للمالكه، عند موت الموصي، وتصح لمدبره فعتقه ووصيته من الثلث، فإن وفيهما فذاك، أو بأحدهما فقط قدم عتقه، وبطلت وصيته وإن لم يف بكله عتق منه قدر الثلث، وصارت الوصية لمن بعضه حر، وبعضه للوارث (٤).

ولو أوصى لمن بعضه حر، وبعضه لوارثه، ولا مهايأة ولم تجز بقية الورثة بطلت كلها، ولو أوصى لدابة غيره، وقصد تمليكها، أو أطلق لم تصح، أو صرفه لعلفها، صحت

(١) الإقناع للشرييني (٣٩٦/٢)، مغني المحتاج (٤٠/٣).

(٢) روضة الطالبين (١٠١/٦).

(٣) المهذب (٤٥٢/١)، حواشي الشرواني (٣٧/٧)، روضة الطالبين (١٠٣/٦).

(٤) روضة الطالبين (١٠٣/٦).

كالوصية لعمارة داره فيشترط قبوله، ويتعين صرفه للدابة، وإن انتقل ملكها لآخر^(١).

ويتولاه الوصي، ثم القاضي أو أمينه، فإن مات الموصي قبل البيان عمل بقول وارثه، فإن قال: لا أعلم ما قصدن حلف على نفي علمه، وبطلت كقول الموصي: ما نويت والوصية للخیل المسبلة في الشجر ونحوها، كالوقف عليها، ولو أوصى لعمارة مسجد ونحوه - صح^(٢).

وكذا إن أطلق أو قصد تمليك، ويصرفه الناظر إلى الأهم فالأهم من ذلك، ولو أوصى بمال لئني به مسجد ونحوه صح، ولو أوصى لذمي واحد أو جماعة معينين بما يصح تمليك - جاز.

وكذا لحربي ثم إذ أقبله فله حكم ماله، إذا دخل إلينا بأمان، وتصح لمرتد إن لم يمت مرتداً إلا لأهل دار الحرب وتصح وصيته لقاتله لا لمن يقتله^(٣).

فصل فيمن أوصى بأكثر من الثلث

فإن لم يكن له وارث خاص فالزيادة باطلة، وإلا وقف على إجازة الورثة بعد موت الموصي، ثم إجازتهم تنفيذ لتصرف المورث فتكفي لفظ الإجازة ولا رجوع لهم ولو قبل القبض حتى لو كانت الورثة الموصي لها زوجته وأباها فأجاز الأب لم يرجع، وولاء من أجاز الورثة عتقه للميت، فيرث به ذكرهم دون أنثاهم^(٤).

والوصية للوارث جائزة إن أجاز الباقيون وإن قل الموصي به وإذا أجازوا أخذه بالوصية وشاركهم في إرث الباقي.

وكذا الهبة له وإبرأؤه من دين والوقف عليه: نعم لو وقف على ورثته على قدر إرثهم فسيأتي^(٥).

فرع: إنما تصح الإجازة من أهل التبرع دون المحجور ووليه، فإن أجاز لم يضمن

(١) روضة الطالبين (١٠٤/٦).

(٢) روضة الطالبين (١٠٤/٦).

(٣) مغني المحتاج (٣٩/٣).

(٤) الأم (١١٠/٤)، إعانة الطالبين (٢١١/٣)، الإقناع للشربيني (٣٩٥/٢)، حاشية البجيرمي (٤/١٣٨).

(٥) الأم (١٠٩/٤)، شرح زيد ابن رسلان (٢٤٤/١)، إعانة الطالبين (٢١١/٣)، الإقناع للشربيني (٣٩٥/٢)، حاشية البجيرمي (١٣٨/٤).

إلا بتسليمه، ولا يلزمه رد الوصية وله التصرف في العين ولا أثر للإجازة والرد قبل موت الوصي، ولا مع جهل قدر المال أو قدر المال أو قدر الزائد على الثلث فإن أجاز ثم قال: ظننت قلة التركة، فبانت كثيرة - صدق بيمينه، نفذ ما يتحققه؛ فإذا تردد أن الزيادة سدس المال أو ربعه - صح في السدس فإن قامت بينة بعلمه نفذ الكل ^(١).

كما لو أوصى بعين فأجاز الوارث ثم قال: ظننت قلة التركة وخروجها من الثلث، فبان خلافه أو ظهر عليه دين لم أعلم به. أو بأن تلف بعض التركة.
فرع: الاعتبار في كونه وارثاً بيوم الموت فلو أوصى لأخيه، ولا ابن له، فولد له ابن قبل موته صحت، أو وله ابن فمات قبل الأب فوصية لوارث ^(٢).

فرع: لو أوصى لكل وارث بقدر إرثه أو للوارث الواحد بماله أو أوصى بثلاث ماله لورثته على قدر إرثهم لم يصح؛ فيأخذ والتركة بالإرث لا بالوصية، فلو ظهر دين فله إمساكها وقضاؤه من ماله، وإن حدث من التركة زوائد، فهي له لا تركة.

ولو أوصى لكل وارث بعين كحصته اشترطت الإجازة، أو أوصى ببيع عين لمعين صحت، أو لغير معين فلا، ولو باع في مرضه لوارثه بضمن المثل صح أو بأقل فسيأتي ^(٣).

فرع: لو أوصى لأجنبي بالثلث وأجاز لوارثه بالثلث فأجاز الباقي للوارث فقط، فلكل ثلث، وإن ردوها أو قالوا: رددنا ما فوق الثلث، فالثلث للأجنبي ولا شيء للوارث، وإن أجاز بعضهم الوصيتين، أو أحدهما نفذت إجازته في حقه فقط، ولو أوصى لأجنبي بالنصف ولأحد ابنيه الحائزين بالنصف وأجاز الوصيتين فلكل النصف ^(٤).

وإن أجازهما غير الموصي له ورد الآخر وصية الأجنبي صحت المسألة من اثني عشر للأجنبي، أربعة بلا إجازة وسهم من نصيب المجيز، ولو رد غير الموصي له وصية غير الأجنبي، فللأجنبي خمسة، وللابن الموصي له ستة، وللآخر سهم.

ولو أوصى لأجنبي، ووارث بالثلث، فأجازهما اقتسماه، وإلا فللأجنبي السدس، ولو أوصى لأجنبي بالثلث ولأحد الابنين الحائزين بالكل، وأجازهما فلزيد الثلث، والباقي للابن

(١) إعانة الطالبين (٢٠٩/٣)، حاشية البجيرمي (٢٧٤/٣)، حواشي الشرواني (٢٢/٧)، روضة الطالبين (١١٠/٦)، فتح الوهاب (٣٤٠/٢).

(٢) روضة الطالبين (١١١/٦).

(٣) حاشية البجيرمي (٢٧٠/٣)، إعانة الطالبين (٢٠٥/٣)، روضة الطالبين (١١٢/٦).

(٤) روضة الطالبين (١٠٩/٦).

الموصي له، أو رَدًا فللأجنبي الثلث، وتبطل وصية الابن، وإن أوصى لأجنبي بالثلث، ولكل ابن بالثلث فردًا لم يؤثر في حق الأجنبي.

ولو أوصى لوارثه وقال: فإن رَدَّه الباقون فهو في سبيل الله فردَّه فهو في سبيل الله إن وسعه الثلث^(١).

فرع: من وقف في مرض موته داره، والثلث يسعها على ابنه الحائز صح، وليس للابن إبطال شيء منه.

وكذا على ابنه وبنته الحائزين على قدر إرثهما، وإن لم يسعها فله أو فلهما رد الزائد وإن وقفها عليها نصفين، فإن أجاز الابن فذاك، وإلا فله رده في السدس فقط؛ إذ إرثه من الدار الثلثان وقد وقف عليه نصفها، فالسدس تمام حقه والثلث الآخر قدر إرثها، وقد وقف عليها: نعم تتخير؛ فإن أجازت فذاك، وإن شاءت ردت نصف السدس؛ لتأخذه إرثاً فيصير ما رداه ملكاً لهما أثلاثاً، والباقي عليهما كذلك^(٢).

ولو وقف ثلثها على الابن وثلثها على البنت فقد نقص الابن نصف نصيب، وكان حقه نقص البنت كذلك فيتخير الابن في الثلث فقط، والبنت في السدس^(٣).

ولو وقفها على ابنه وزوجته الحائزين نصفين فللابن رد تمام حقه فقط، وهو ثلاثة أثمانها فيبقى ثمنها وقفاً عليها، إن أجازت ونصفها وقفاً عليه، ولها رد ثلاثة أسباع ثمنها، ولو وقف ثمنها ولو وقف ثلثها على أبيه، وثلثها على أمه الحائزين فله رد تمام حقه فقط، وهو الثلث ولها الخيار في السدس.

الثالث: الموصى به: فيشترط كونه مقصوداً؛ فلا يصح بما لا يقصد من دم ونحوه وكونه مباحاً، فلا يصح بغير مباح كسلاح لكافر، وتصح بنجس يحل الانتفاع به ككلب معلم، أو رجوه المرجو نفعه، وكزبل وجلد ميتة وخرر محترمة، وشحم ميتة ولحمها لدهن السفن، وإطعام الجوارح لا بما يحرم كخنزير، وكلب عقور، ومن له زق خمر غير محترمة وزق خل فأوصى بأحدهما مبهماً، حمل على الخل، وكونه قابلاً للنقل فلا يصح بما لا يقبله كقود وحدٍ إلا لمن عليه، وكخيار وحق شفعة، ولو أوصى الشفيع وقبل الموصي له فلا شفعة له، ولا لوارث الموصي خلافاً للقاضي، أو ببعض الشقص شفع الوارث،

(١) روضة الطالبين (١٠٩/٦).

(٢) روضة الطالبين (١١٥/٦).

(٣) روضة الطالبين (١١٥/٦).

ويصح بالحمل، ويشترط علم وجوده حينئذ كما مر في الوصية له ^(١).

ويصح القبول قبل الوضع ولو انفصل حمل الأمة الموصي به ميتاً مضموناً فالوصية من قيمته بخلاف حمل البهيمة؛ لأن المغروم فيه بدل نقص الأم لا بدله ولو أوصى بما ستحمل جاز، ولا يدخل الحمل المقارن للوصية، ولو قال: إن ولدت ذكراً فهو وصية لزيد أو أنثى فلعمري، وجاز، وعمل بقوله وإن ولدتهما معاً، أو ولدت خنثي، فهل يوقف بينهما إلى الصلح أو تبطل؟ ! وجهان ^(٢).

والوصية بثمر وصوف ولبن كبالحمل، ولو احتاج الثمر، أو الشجر إلى السقي لم يجبر الوارث، ولا الموصي له عليه، ودخول الثمر غير المؤبرة في الوصية بالشجرة كالرهن، ويدخل في الأرض والدار ما يدخل في بيعها ^(٣).

وتصح الوصية بالمنفعة مؤبدة ومؤقتة والإطلاق للتأييد وتصح بالعين بلا منفعة، فيبقى للورثة وإطلاق الوصية بعين يتناول منفعتها ^(٤).

وتصح بما يعجز عن تسليمه كآبق، ومغصوب، وبمجهول كمال، وبمبهم كأحد هذين وعلى الوارث البين؛ فإن تفاوتوا وادعى الموصي له أكثرهما وأن مورثه أراداه وهو يعلمه حلف أنه لا يعلمه، فإن نكل حلف الآخر، واستحق ولو ادعى الإرادة ولم يدع علم الوارث لم تسمع والوصية بالمكاتب أو بنجومه ستأتي هناك.

ولو قال لعبد غيره: أوصيت بهذا العبد، صحت إن أراد إن ملكته وإلا فلا، خلافاً للروضة ^(٥).

فرع: لو أوصى المشتري بالشقص المشفوع ثم أخذ بالشفعة، بطلت الوصية وكان الثمن للورثة.

فرع: لو قال: أعطوه كلباً من كلابي أو من مالي، ولا كلاب له ينتفع بها، بطلت وإلا صحت، وأعطى أحدها إن اتحد نوع منفعتها.

وكذا إن اختلف والموصي له من أهل ذلك كله بأن كان فيها كلب صيد، وكلب

(١) الوسيط (٤/٤٨٨)، روضة الطالبين (٦/١١٦).

(٢) حواشي الشرواني (٧/١٧)، مغني المحتاج (٣/٤٤).

(٣) حاشية البجيرمي (٣/٢٦٨).

(٤) حواشي الشرواني (٧/٦٢).

(٥) روضة الطالبين (٦/١١٩).

زرع وكلب ماشية؛ فإن كان من أهل بعضها فهل يتعين ما يصلح له أو يتخير الوارث ؟ ! وجهان ^(١).

وإن أوصى بكلابه كلها، ومات وله مال وإن قل أعطيتها؛ فإن أوصى بثلاث لآخر أو مات ولا مال له، أعطى ثلثاً عدداً، ولو أوصى باثنين من أربعة نفذت في واحد، وثلاث، أو بكلب، وليس له غيره ففي ثلثه.

وكذا إن أوصى بأكثر من ثلثه ومن له كلب صيد وزق خمر ولحم ميتة مثلاً، وأوصى بأحدها - اعتبر الثلث بفرض القيمة أو بكلها فكالكلاب ^(٢).

فرع: ولو أوصى بطبل أو عود محرم، وصلح لمنفعة مباحة مع بقاء اسمه وغيرت هيئته صحت وإلا فلا مطلقاً ^(٣).

فصل يكره أن يزيد الموصي على الثلث

بل يسن نقصه عنه، إلا إن كان ورثته أغنياء خلافاً للشيخين، ويعتبر ماله وقت موته؛ فإن أوصى بالثلث فزاد ماله أو نقص أخرج ثلثه.

والمراد: ثلث الفاضل عن الدين، ومؤنة التجهيز، فإن استغرق دينه لم تنفذ وصيته فإن أبرئ أو قضاة آخر فكأنه لا دين ولو تجدد دين بعد تنفيذ وصيته نقضت ولو عتقاً ^(٤).

فرع: التبرع المنجز في المرض المخوف كالوصية ^(٥).

فرع: ما فات على الوارث اعتبر قيمته وقت التفويت في المنجز، ووقت الموت في المضاف إليه وما بقي الوارث اعتبر أقل قيمة من الموت إلى قبضه وسيأتي في العتق ^(٦).

فصل من انتهى إلى حالة يقطع فيها بموته عاجلاً

من انتهى إلى حالة يقطع فيها بموته عاجلاً بأن ذبح أو شق بطنه، وخرجت أمعاؤه أو

(١) المذهب (٤٥٨/١)، التنبيه (١٤٣/١)، روضة الطالبين (١١٩/٦).

(٢) المذهب (٤٥٨/١)، التنبيه (١٤٣/١)، روضة الطالبين (١١٩/٦).

(٣) إعانة الطالبين (١١/٤)، الوسيط (٤١٩/٤)، حاشية البجيرمي (٢٧٢/٣)، مغني المحتاج (٤٦/٣)، منهاج الطالبين (٩٠/١).

(٤) اختلاف الحديث (٢٩٤/١)، المذهب (٤٥٠/١)، الأم (١٩/٧)، إعانة الطالبين (٢٠٩/٣).

(٥) إعانة الطالبين (٢١٢/٣)، حاشية البجيرمي (٤٢٦/٤).

(٦) الإقناع للشرييني (٣٩٤/٢)، مغني المحتاج (٤٨/٣).

غمره ماء بحر، وهو غير سابع فلا تصح منه وصية، ولا غيرها، وإن لم يقطع به، لكن به مرض مخوف، وهو: ما يظن منه الموت.

ويكفي أن لا يكون فاجراً حَجَر عليه في الزائد على الثلث وإن مات فيه بغيره لقتل أو غرق، فإن برئ منه بان غير مخوف^(١).

ولو مات في مرض غير مخوف، وأمكن موته منه بان مخوفاً، وإن لم يمكن وحمل على الفجأة أو علي سبب خفي فعكسه.

فمن المخوف القولنج وذات الجنب، ووجع الخاصرة والرعاف الدائم، والقيء الدائم، أو تخلط دم أم بلغم ونحوها، والإسهال الدائم المتواتر، وبخروج الطعام غير مستحيل، أو بزحير^(٢)، ومعه وجع، أو تقطع أو دم من نحو الكبد، لا من نحو باسور أو يعالجه، ويمنعه الثوم والدق، وأول الفالج والحمى الشديدة المطبقة، أو حمى الورد أو التُّلْت^(٣) أو الأخوين لا الربع ما لم يصرها صاحب فراش ولا الغيب خلافاً للروضة^(٤).

والحمى ثلاثة أيام إلا إن اتصل بها الموت قبل العرق لا السسل مطلقاً، ولا وجع العين، والضرس ويسير الجرب، والصداع، ولا الطحال، والجذام، والبرص والبواسير، وكالمرض المخوف هيجان الصفراء أو البلغم والدم والجرح النافذ إلى جوف أو في مقتل أو في موضع كثير اللحم أو مع ضربان شديد، أو تأكل أو تورم والبرسام^(٥).

والتحام حرب فقتين متكافئتين أو قريبتين التكافؤ، وعروض أسد لمنفرد لا معدل له عنه، أو أفعى قاتلة، باشراه وكذا قبل المباشرة، وإدراك سيل أو نار ولم يجد فرجة، وكذا قبل إدراكه أو ناه في برية ليس فيها طعام، ولا شراب وأيس من وجودهما، واشتد جوعه وعطشه، وغلب على ظنه الهلاك والتقديم للقتل، أو الرجم، أو هاج البحر بالريح لراكب سفينة وأسر عدو وعادته قتل من أسره، وظهور الطاعون، وانتشار الوباء في البلد، وإن لم يصبه، وموت الجنين في بطن الحامل، والطلق إلى خروج المشيمة، وكذا بعده إن حصل

(١) حواشي الشرواني (٣٠/٧)، مغني المحتاج (٥/٣).

(٢) أي: التنفس بشدة.

(٣) قال الشيخ الزبيدي: إن فلاناً لَدُو ثُولَات : إذا كان ذا لطفٍ وتأت حتى كأنه يَسْحَرُ صاحبه عن

ابن الأعرابي. انظر/ تاج العروس (٦٩٠٦/١).

(٤) حواشي الشرواني (٣١/٧)، روضة الطالبين (١٢٤/٦).

(٥) مغني المحتاج (٥١/٣)، حواشي الشرواني (٣٣/٧).

لها من الولادة جرح، أو ضربان شديد أو ورم لا قبل الطلق ولا إلقاء علقه ومضغة^(١).

فرع: إذا أشكل كون المرض مُحَوِّفًا اعتمد طبيبان أهلاً شهادة ذكران في الرجل وأما في المرأة فسيأتي.

فإن اختلف الأطباء في كونه مُحَوِّفًا قدم العلم، ثم الأكثر، ثم من شهد أنه مخوف، فإن لم تقم حجة حلف الموصى له.

وكذا لو اختلف في عين المرض أو أن التبرع في الصحة أو المرض، ولو قال الأطباء: مرضه غير مخوف لكن يتولد منه المخوف غالباً فالأول مخوف أيضاً^(٢).

فصل في الذي يحسب من الثلث

الذي يحسب من الثلث كل تصرف فوت مالاً حاصلاً أو كالحاصل كتمر المساقاة ومنفعة غير بدن المريض مجاناً كأن أقبض في مرضه ما وهبه قبله، أو بعوض دون عرض المثل بلا استحقاق شرعي، أو فوت يداً كالبيع بمؤجل ولو بغبطة، كما سيأتي، أو فوت اختصاصاً عن نجس يقتني فما ليس بتصرف بل إتلاف كأكل المريض من الأصل^(٣).

وكذا الإتلاف الشرعي: كالإيلاد وما لا يفوت مالاً: كعفو عن قود وشفعة ورد يعيب وإجازة وصية وريح قراض، وإعارة بدنه ونكاح مريضة بمحابة.

والزوج لا يرث أو فات لا بتصرفه كعتق أصله، أو فرعه، وقد ملكه مجاناً، وما كان باستحقاق شرعي كدين لله تعالى أو لأدمي أو بالتزام بنذر إن كان في الصحة لا المرض، ولو في بعض غرمائه لم يزاحمه من بقي وإن لم تف التركة بكل ديونه ولو باع ماله بضمن حال بلا محابة أو بها بما يتغابن به، ولو لوارث نفذ من الأصل أو بما لا يتغابن به^(٤).

فإن كان من وارث فالزائد وصية له، وإلا فمن الثلث، فإن ضاق عنها وأجاز الورثة نفذ في الكل، وإن ردوا الفسخ في الزائد وتفرق الصفقة، وإن بذل لهم قسط الزائد من الثمن فلو كان المبيع عبداً، وهو كل التركة فكسب مالاً مع المشتري - بان بالرد إن ملكه في الثلثين فقط^(٥).

(١) إعانة الطالبين (٣/٢١٠)، حواشي الشرواني (٣٤/٧).

(٢) روضة الطالبين (٦/١٢٦).

(٣) روضة الطالبين (٦/١٣٣).

(٤) المذهب (١/٣٢٧)، حاشية البجيرمي (٢/٤٠٦).

(٥) حاشية البجيرمي (٣/٤٤٧).

ولو أنكر المشتري المحابة، والعين باقية فإن اتفق هو والوارث أنها لم تتغير قومت، وإن ادعى الوارث تغييرها أو انخفاض السعر صدق المشتري أو عكسه؛ فالوارث أو العين فائتة، تحالفوا؛ لأنه اختلاف في قدر الثمن أو المثمن، ولو باع قبل مرضه بمحابة بشرط الخيار وأجاز في المرض، فإن انفرد بالخيار فالمحابة من الثلث، وإلا فمن الأصل. وكذا إن اشترى بمحابة في مرضه ثم علم عيبه فأجاز أو تعذر الرد والأرض هنا كالمحابة، ولو اشترى رخيصاً ثم أقال في مرضه، فالإقالة كالبيع^(١).

وإجارة ماله بمحابة كالبيع بها، ولو باعه بمؤجل وحل قبل موته نفذ من الأصل، وإن لم يحل ولم يسعه الثلث ورد الوارث الزائد - تخير المشتري بين الفسخ والإجازة في الثلث بثالث الثمن؛ فإن أجاز فأدى الثلث لم يرد به المبيع^(٢).

ولو تزوج مريضاً بمحابة لا تحتمل، فإن كانت الزوجة فالمحابة وصية لوارث وإلا فمن الثلث، فإن لم يسعها الزوج وارث وماتت قبله دارت المسألة فإن أصدقها بمائة ومهر مثلها أربعون، ولا مال له غير ما أصدقها، أخذت أربعين من الأصل. ولها بالمحابة شيء يبقى لها ستون إلا شيئاً؛ فيرجع له، فإنته نصف مالها وهو عشرون ونصف شيء فالمبلغ ثمانون إلا نصف شيء يعدل شيئين ضعف المحابة فبعد الجبر، والمقابلة تعدل ثمانون شيئين ونصف شيء: فالشيء اثنان وثلاثون فلها اثنان وسبعون أربعون مهر مثلها، والباقي محابة ويبقى معه ثمانية، فيجتمع لورثته أربعة وستون وهي ضعف المحابة^(٣).

ولو تزوجت مريضة بمحابة، والزوج وارث فهي وصية لوارث أو غير وارث فقد مر، وخلع المريض سيأتي.

ولو كاتب عبده في المرض أو أوصى بكتابه ولو فوق قيمته اعتبرت قيمته من الثلث. وإن كاتبه في الصحة ثم أبرأه أو أعتقه في المرض وأوصى بذلك اعتبر من الثلث الأقل من النجوم، والقيمة وبقية أحكام المريض ستأتي في بابها^(٤).

والتعق إن علق في مرض الموت من الثلث أو في الصحة بصفة وحدث في المرض

(١) روضة الطالبين (١٣٣/٦).

(٢) إعانة الطالبين (٣٧٩/٣).

(٣) روضة الطالبين (٢٨٢/٦).

(٤) الأم (٨٢/٨).

باختياره كالدخول أو بغير اختياره كالمطر من الأصل، وكذا: أنت حر قبل مرض موتي بيوم، ثم مرض بعد يوم فأكثر ومات، أو أنت حر قبل موتي، ومرض دونه ومات، أو مرض شهراً فأكثر، مع أن الصفة وجدت في المرض^(١).

ومن دبر عبداً قيمته مائة، وأوصى له بمائة، وثلاث ماله مائة ولم تجز الورثة - قدمت رقبته فيعتق كله ولا شيء له بالوصية^(٢).

فرع: لو وهب مريض وأقبض ومات فادعى الوارث موته منه، وادعى المتهب أنه برئ ثم مرض، ومات فإن كان مرضه الأول مخوفاً صدق الوارث، وإلا فالمتهب، وإن ادعى متهب أن الهبة والإقباض في الصحة وعكس الوارث، صدق المتهب. فإن أقاما بينتين قدمت بينة الوارث.

ولو ملك في مرضه من يعتق عليه فعتقه من الأصل، وإن اشتراه بضمن المثل صح، ثم إن كان مديوناً يبيع للدين وإلا فعتقه من الثلث، أو بدون شن المثل فقدر المحاباة هبة يعتق من الأصل، ولا يتعلق به الدين، وإذا عتق من الثلث أو من الأصل ورث^(٣).

فصل اتساع الثلث لتبرع المريض

إذا اتسع الثلث لكل تبرع المريض نفذ، وإلا فإن رد الورثة الزائد فإن كان منجزاً مرتباً قدم الأول فالأول حتى العتق فلو قال: سالم حر وغانم حر، فهو ترتيب لا سالم وغانم حران، أو غير مرتب كإبراء غرماء وعتق أرقاء دفعه قسط الثلث على قيمتها ولا يوزع في قسط العتق بل يقرع ليعتق المقارع، فإن زاد منه شيء عتق بعض عبد آخر بالقرعة، والكتابة كالعتق^(٤).

وإن كان بعض تبرعه منجزاً وبعضه معلقاً بالموت قدم المنجز، أو كله معلقاً فإن تمحض عتقاً أقرع سواء قال: إذا مت فسالم وغانم حر أو فهما حران وإن كان عتقاً وغيره قسطه عليهما بالقيمة، أو مع المقدار فإذا أوصى بعتق سالم وقيمته مائة، وبمائة لزيد والثلث مائة عتق نصفه ولزيد خمسون، نعم: لا يقرع فيما إذا قال: الموصي إذا مت

(١) حواشي الشرواني (٢٤/٧).

(٢) حواشي الشرواني (٢٤/٧).

(٣) روضة الطالبين (٢٧٩/٦).

(٤) روضة الطالبين (١٣٧/٦).

فأعتقوا سالماً ثم غانماً، بل يتبع^(١).

ولا فيما إذا قال: إن أعتقت سالماً فغانم حر، وسكت أو زاد في حال إن أعتقت سالماً أو قبله فأعتق سالماً ولم يسع الثلث، إلا أحدهما بل يعتق سالم فقط.

ولا فيما إذا قال لعبيده: ثلث كل واحد بعد موتي أو أثلاثكم أحرار بعد موتي، بل يعتق ثلث كل إن أمكن، ولو أوصى بإعتاق نصف غانم وثلث سالم بقيمتها سواء، ولا يملك غيرها أقرع؛ فإن قرع غانم عتق نصفه، وسدس سالم أو سالم عتق من كل ثلثة^(٢).

ولو أعتق نصفهما معاً في مرضه، أقرع فمن قرع عتق ثلثاه، ورق الباقي ولو قال: نصف غانم حر وثلث سالم، عتق ثلثا غانم فقط ولا قرعة.

فرع: لو قال لعبده: إن تزوجت فأنت حر، فتزوج بمحابة ولم يخرج من الثلث إلا أحدهما قدم المهر على العتق؛ فإن قال: فأنت حر في حال تزوجي وزّع الثلث عليهما ولو قال لأمته: إذا مت فأنت حرة ما لم تتزوجي، أو إن مت على الإسلام لم تعتق حتى تقبل بعد موته، وإذا تزوجت لزمتهما قيمتها للورثة، ولا تستردها بالطلاق ولو أوصى لمستولده بألف على أن لا تزوج فتزوج استرد^(٣).

ولو علق عتق أمتة الحامل بإعتاق نصف حملها، ثم أعتقه سرى وعتقت إن وسعها الثلث؛ فإن لم يسع باقي الثلث إلا باقي الولد أو الأم؛ فإن كان ماله ثلاثمائة، وقيمة الولد، والأم خمسون أقرع؛ فإن قرع باقي الولد عتق دونها، وإن قرعت الأم عتق نصفها ونصف باقيه ولو كانت قيمتها كقيمتها فقرعت عتق ثلثها، وثلث باقيه، ولو ازدحم في الثلث مدبرة وولدها، أقرع، أو مدبرة وموصى بعتقه استويا^(٤).

فرع: لو أعتق عبيدين مرتباً كل واحد ثلث تركته ورد الورثة الزائد عتق الأول، أو معاً أو لم يعلم أقرع وإن علم سبق فقط، أو سابق والتبس عتق من كل نصفه.

فرع: إذا أوصى بعبد حاضراً وأعتقه أو دبره وهو: ثلث ماله وباقيه غائب، لم ينفذ تصرف الموصي له في شيء من العين حتى ثلثها ولا تصرف الورثة في ثلثيها؛ فإن تصرفوا

(١) إعانة الطالبين (٢١١/٣)، الإقناع للشرييني (٣٩٥/٢)، حاشية البجيرمي (٢٧٥/٣)، فتح الوهاب (٢٥/٢).

(٢) إعانة الطالبين (٢١١/٣)، حواشي الشرواني (٣٥٩/١٠).

(٣) روضة الطالبين (١٣٨/٦).

(٤) روضة الطالبين (١٣٨/٦).

فيهما وبان تلف الغائب - نفذ، ومن جميع ماله دين فإبراء غريمه عنه، أو عن ثلثه في مرض موته، لم يبرأ؟ حتى يقع للورثة الثلثان، ومن خلف ديناً على أحد ابنيه الحائزين برئ من حصته حالاً أو ديناً على أحدهما، عيناً مثل الدين عشرة دنانير ديناً ومثلها عيناً فلا تقاس بل الإرث فيهما شائع، ولا ينفرد غير المدين بالعين إن كان الأخ مقراً مالياً^(١).

فرع: لو أوصى بثلاث عين معينة أو بأحد أثلاثها، فاستحق ثلثها فالباقى وصية إن وسعه الثلث، وإلا فما وسعه منه.

وإن أوصى بثلاث صبرة فتلف ثلثاها فثلث الباقي وصية لا كله، إن وسعه الثلث^(٢).

الركن الرابع: الصيغة إيجاباً: كأوصيت لفلان بكذا وكذا، أعطوه كذا إلا وادفعوه له أو وهبته له أو ملكته أو جعلته أو هو له إن قال في الكل: بعد موتي، فإن قال: هو له بإقرار ولو قال: ثلث مالي للفقراء، ففي كونه وصية تردد، وتصح الوصية بالكناية مع النية: كعينت هذا له، أو هذا له من مالي.

وكذا لو كتبت: أوصيت له بكذا، ونوى الوصية أو أقر بها الورثة، ومن وجد له كتاب وصية بعد موته ولم يقم بها بينة شاهدين أن الكتاب خطه وما فيه وصية، ولم يطلعا عليه، لم ينعقد، كناطق قيل له: أوصيت له بكذا، فأشار برأسه أن نعم بخلاف الأخرس^(٣).

ومن اعتقل لسانه فوصيته بالإشارة المفهمة، وقبولاً في الوصية لمعين محصور بعد موت الموصي، ولو متراحياً وله الرد قبل القبول لا بعده، مطلقاً فإن لم يقبل، ولم يرد لزمته نفقة الحيوان، فإن كان غائباً وللموصي به كسب أنفق منه، وإلا فمن المصالح، وإذا حضر فإن قبل رجوع بها عليه، أو ورد فلا رجوع على أحد فإن أصر على التوقف طالبه الوارث بالقبول، فإن أبى حكم القاضي عليه بالرد ويقبل للمحجور ولـه^(٤).

فإن قال الموصي: لا يعطي حتى يبلغ، اتبع ويقبل للحمل ولـه، ولو قبل انفصاله؛ فإن تداعياه اثنين قبلاً له، ولا يكفي أحدهما.

(١) مغني المحتاج (٧٣/٣)، روضة الطالبين (١٣٩/٦).

(٢) روضة الطالبين (٢٠٧/٦).

(٣) إعانة الطالبين (٢١٨/٣)، الإقناع للشربيني (٣٩٧/٢)، حاشية الجبرمي (٤٦/٧)، فتح الوهاب

(٢٣٧/٢)، منهج الطلاب (٧٣/١)، منهاج الطالبين (١٢٥/١).

(٤) روضة الطالبين (٣١٧/٦).

ولو مات الموصي له قبل القضاء: بطلت الوصية، أو بعده قبل وارثه أو الإمام حيث لا وارث له، ولو قبل بعض الورثة ورد بعضهم فللمقابل نصيبه بإرثه، والباقي لورثة الموصين وقبول بعض الموصى به كمنظيره في الهبة - الأرحج البطلان، ولا يتعين القبول في الوصية لجهة كالفقراء^(١).

فرع: لو قال لعبده: أوصيت لك برقبتك، اشترط قبوله كالوصية، أو وهبت لك وملكتك رقبتك اشترط قبوله فوراً إلا إذا نوى عتقه فيعتق بلا قبول، كما لو قال لوصيه: أعتقه ففعل.

ولا يرتد بردة فلو قيل قبل إعتاقه فهل يشتري بقيمته مثلاً كالأضحية أو مبطل الوصية؟ فيه تردد.

ولو أمر بإعتاق بعض عبده أو علق عتق بعضه بما بعد الموت فمات عتق البعض بالإعتاق، أو بالموت، ولم يسر وإن أعتق بعضه في المرض والثلث يسعه سرى.

ولو قال مريض لعبيده الثلاثة، أعتقتكم أو ثلث كل واحد منكم حر أو أثلاثكم أحرار واستووا قيمة، ولا يملك غيرهم عتق أحدهم، وأقرع.

وإن قال: نصف كل منكم حر بعد موتي، ورد الورثة الزيادة على الثلث، أقرع بينهم بسهم رق وسهمي عتق، فمن أصابه سهم الرق رُق، وعتق نصف كل من الآخرين.

ولو أعتق أنصافهم في مرضه، فمن عتق بعضه سرى لباقيه، إلى تمام الثلث فيقرع بسهمي رق وسهم عتق فمن خرج له العتق كله وهو: ثلث المال^(٢).

فرع: يجوز تعليق الوصية بشرط: كإن رزقت كذا، فقد أوصيت لفلان بكذا، ويحمل على الشرط^(٣).

فرع: لو أوصى لرجل بعبد، وآخر بمنفعته؛ فرد الآخر بالمنفعة لورثة الموصي^(٤).

فصل ملك الموصى به

ملك الموصى به بعد موت الموصي موقوف فإن قبل الموصى له، بأن ملكه من

(١) إعانة الطالبين (٢٠٧/٣)، الإقناع للشرييني (٣٩٧/٢)، روضة الطالبين (١٤٣/٦)، مغني المحتاج (٥٤/٣).

(٢) حواشي الشرواني (٣٣/٧).

(٣) المذهب (٤٥٢/١)، مغني المحتاج (٧٦/٣).

(٤) المذهب (٤٦١/١).

الموت وإن رد بان للورثة وفوائد العين ومؤنتها وفطرتها، وانفساخ نكاحها، إذا أوصى بها لزوجها الحر يتبع الملك، ولو أوصى بالأمة لغير زوجها، وقبل لم يفسخ النكاح مطلقاً. وكذا لو أوصى بها لوارث آخر وأجاز الزوج وملك الوصي بإعتاقه بعد الموت للورثة لكن ليس لهم بيعه وكسبه قبل الإعتاق له لا لهم^(١).

فرع: لو أوصى بأتمته الحامل من زوجها للزوج ولابن لها حرين؛ فإن قبلها معاً أو مرتباً وهما موسران واحتملها الثلث - عتقت على الابن نصفها بالملك، والباقي بالسراية ويغرم للزوج قيمة نصفها، ويعتق الحمل عليهما بالسوية دفعة فلا يقوم على أحدهما. وإن قبل الزوج فقط عتق عليه كل الحمل بالملك والسراية ويغرم قيمة نصفه لورثة الموصي وإن قبل الابن فقط عتقا عليه ويغرم قيمة نصفهما لورثة الموصي^(٢).

فرع: من أوصى له بأصله أو فرعه ندب له القبول، وكره الرد فإن قبل، بان عتقه عليه من الموت ومن ملك ابن أخيه، وأوصى به لأجنبي ووارثه أخوه لم يعتق عليه ابنه إذا مات الموصي، وقبل الأجنبي الوصية^(٣).

وإن أوصى به لأبيه ومات بعد موت الموصي فقبول وارثه كقبوله، فيعتق عليه ولا يرث سواء أكان القابل محجوباً به كالأخ وإلا كابن أخ للدور في كله أو بعضه؛ لأن توريثه على التقديرين يؤدي إلى عدمه ولو خلف الموصي له بابنه ابنتين فقبل أحدهما، ورد الآخر عتق نصفه عن الميت وقوم باقيه على القابل فقط، إن وفي به نصيبه من التركة، وإن وفي ببعضه فبقدره، ولا اعتبار بيساره بغير التركة، ثم ولاء ما عتق منه للميت، فلا يختص به القابل^(٤).

وكذا حكم من وصى له ببعض من يعتق عليه فقبل وارثه ولو أوصى بأتمته لابنها من غيره، فإن وسعها الثلث وقبل الابن، عتقت عليه، وإن رد بقيت للورثة، وإن لم يسعها الثلث، فقدره كما مر، والزائد إن أعتقه الوارث الموسر، عتق عليه، ثم إن رد الابن الوصية بان أن كلها للوارث، فيسري عتقه إلى باقيها ولو معسراً، وإن قبل عتق عليه ما قبل وبان

(١) روضة الطالبين (١٤٤/٦).

(٢) روضة الطالبين (١٤٥/٦)، مغني المحتاج (٥٤/٣).

(٣) روضة الطالبين (١٤٦/٦).

(٤) روضة الطالبين (١٤٦/٦).

بطلان عتق الوارث ويقوم نصيبه على الابن^(١).

ولو ورث الموصي في هذه الصورة ابن آخر من هذه الأمة، فإن رد الموصي له، عتقت على الوارث، وإن قبل، فإن وسعها الثلث، أو زادت عليهن وأجاز الوارث، عتقت على القابل، وإن لم يجز عتق الزائد على الوارث، ولا يقوم نصيب أحدهما على الآخر. فرع: لو أوصى بعبد لاثنتين أحدهما يعتق عليه مقبلاً معاً، أو مرتباً تقدم الأجنبي أو القريب، عتق على القريب الموسر بالملك، أو السراية وغرم نصفه للأجنبي وأن الأجنبي غرمه لورثة الموصي^(٢).

فرع: لو أوصى بأمة لزيد وأطلق فولدت ولداً قبل موت الموصي؛ فإن كان بعد ستة أشهر من الوصية لم يدخل فيها، وإلا دخل، فإن كان زيد زوجها، وقبل الوصية بالولد عتق عليه، ولا يثبت لأمه للاستيلاد، وإن ولدته بعد موت الصبي، وقبل القبول؛ فإن كان لأقل مدة الحمل من الموت لم يدخل، وإن كان زيد زوجها وقبل بان انعقاده حراً، وهي مستولدة أو لدون الأقل من الموت، وللأقل من الوصية فهو للموصي، ثم لوارثه فيعتبر من الثلث الأم فقط، أو لدون الأقل من الموت والوصية، فالوصية ههما، وإن ولدته بعد القبول، فهو لزيد، فإن كان زوج الأمة، فالولد حر أصلي، وأمه مستولدة. وكذا لدون الأقل وللأقل من الموت، ويكفي لأمية الولد: إمكان الإصابة، وإن ولدته لدونه منهما معاً، وللأقل من الوصية لم يدخل الولد، أو لدونه من الوصية دخل ونتاج البيهمة كالأمة ويراجع في المدة الخبراء^(٣).

الباب الثاني في أحكام الوصية

وهي: لفظية ومعنوية وحسابية، فاللفظية في الموصى به أولاً.

أما الأول: فمطلق الوصية بالحامل يتناول حملها، كذا الشجرة المطعمة وبالطبل للمباح كطبل الحرب والحجيج ولا يتناول جلدًا عليه، إن سمي طبلًا دونه فإن قال: من طبولي وليس له مباح، بطلت، أو من مالي: أشتري مباح، ولو أوصى بدف جاز، فإن كان عليه جلاجل وحرمنها دفع إليه دونها.

ولو أوصى بها نزعت وأعطيتها وإن أوصى بعود من عيدانه ولا يملك إلا عود هو، فإن

(١) حاشية البجيرمي (٤/٤١٠).

(٢) الوسيط (٤/٤٧٠)، روضة الطالبين (٦/١٥٠).

(٣) روضة الطالبين (٦/١٥٠).

لم يصلح باسمه لمباح، بطلت، وإلا فلا، أو لا يملك إلا عود بناء أو قسي أعطى أحدهما، أو يملك منها عود هو، يصلح لمباح حمل عليه خلافاً للشيخين^(١).

ولو أوصى بعود ولا عود له اشترى عود هو يصلح لمباح، أو أوصى بعود هو، وصلح لمباح حمل عليه، صحت وأعطيه دون وتره، ومضربه وتوابعهما. وكذا المزمار الصالح لمباح ولا يعطي المجمع وهو: ما يوضع بين الشفتين أو بالشبابة بطلت^(٢).

ولو أوصى بقوس وأطلق تناول العربي والفارسي والختاي لا الوتر ولا قوس البندق والندف إلا إن قال مسمى قوس فيعطي أحدهما. وإن قال قوساً من قسي وليس له إلا الندف والبندق تعين البندق، أو إلا أحدهما، تعين، ولو قال: لبندق أو ليرمي الطير أو ليقاتل به أتبع ويدخل النصل والريش في اسم السهم.

ولو قال: أعطوه شاة وأطلق، أو شاة من شياهي أو من غنمي أو من مالي أجزاء معينة معز أو ضأن أنثى أو ذكر لا سخلة وعناق، فإن ملك ظبياً فقط وقال: أعطوه شاة من شياهي فوجهان^(٣).

وينبغي تنزيله على واحدة منها وإن ملك ظبياً وشياه، تعينت الشاة وليس له قبول الظبية، ولو قال: شاة من مالي، لم يتعين غنمه، أو من شياهي تعين، فلو لم تكن له شياه عند الموت، بطلت^(٤).

ولو قال: اشتروا له شاة، تعين سليمة، وإن قال: أعطوه عشراً من الغنم، شمل الذكر والأنثى.

وكذا عشراً من البقر أو أعطوه رأساً من غنم وله رأس فقط تعين، أو أعطوه شاة يحلبها أو يتنفع بدها ونسلها، تعين أنثى، أو يُنْزِريها، فكبش أو تيس والنعجة أنثى الضأن والكبش ذكرها، والتيس ذكر المعز أو شاة لصوفها فضأن أو شعرها فمعز^(٥).

(١) الوسيط (٤/٤٣٦)، روضة الطالبين (٦/١٥٥)، مغني المحتاج (٣/٥٥).

(٢) الوسيط (٤/٤٣٧)، روضة الطالبين (٦/١٥٧)، مغني المحتاج (٣/٤٦).

(٣) الوسيط (٤/٤٣٨)، مغني المحتاج (٣/٤٦).

(٤) حواشي الشرواني (٧/٤٦)، روضة الطالبين (٦/١٥٩).

(٥) الأم (٤/٩١).

ولو أوصى ببيعير أو بإبل أو بمطية وبراحلة أو برأس من الإبل أو بعشر منها شمل الناقة، والجمل من العراب أو البخاتي والمعيب لا فصيلاً وبنت مخاض، أو بعشر أنيق فلإلانات أو ببقرة فأثنى البقر، ولو جاموساً لا بقر الوحش، فإن قال: من بقري وله وحشية فقط، فوجهان ^(١) أو بناقة أو بغلة أو حمارة أو عشر بقرات فالأثنى من جنسها، أو بثور أو جمل أو حمار أو بغل أو كلب فالذكر أو بدابة، وأطلق فهي الفرس والبغل والحمار الأهلي الذكر والمعيب والصغير، فإن قال: ليقاتل عليها، فالفرس أو ليتنفع بظهرها ونسلها، فالأثنى غير البغل، أو ليحمل عليها فلغير الفرس، ويعطى البرذون بيلد اعتيد تحميله ^(٢).

وكذا البقر والحمار أو بدابة من دوابه وله واحدة من جنس، تعينت، أو واحدة من كل جنس تخير الوارث أو لا شيء له منها، بطلت الوصية، إلا إن كان له شيء من النعم أو نحوها فيعطي منها، ولو كان له حمار وحش فقط فالأشبه الصحة، ومطلق الرقيق يشمل الذكر وغيره والمعيب والصغير والكافر ^(٣).

فإن قال: ليقاتل أو ليخدمه في السفر فالذكر القادر لا زمن وصغير أو ليحصن به نفسه، أو ولده فللأثنى ولو قال: أعطوه رأساً من رقيقي، أو من حسان عبيدي، وله واحد فقط، تعين أو له عدد، أعطاه الوارث واحداً منها، ولو خنتي لا من غيرها ولو برضاها أو لا شيء له، بطلت ^(٤).

ولو حدث له أرقاء غير المقارن للوصية فللوارث إعطاؤه من الحادث ولو قال: أعطوه رقيقاً أو رقيقاً من مالي لم يتعين من أرقائه.

ويجب شراؤه حيث لا رقيق له، ولو أوصى بعبد لم تجز أمة ولا خنتي كعكسه ^(٥).

فرع: لو قال: أعطوه أحد عبيدي فقتلوا أو عتقوا قبل موته بطلت الوصية أو بقي واحد تعين لها، وإن قتلوا بعد موته عدواناً، ولو قبل القبول تعين حقه في قيمة

(١) حاشية البجيرمي (٢٧٨/٣).

(٢) مغني المحتاج (٥٦/٣).

(٣) الوسيط (٦٩٦/٢).

(٤) الوسيط (٤٤٠/٢).

(٥) مغني المحتاج (٥٧/٣).

أحدهم^(١).

وإن بقي أحدهم، خير الوارث بين دفعه، ودفع قيمة أحد المقتولين، ولو قتل أحدهم أو مات فللوارث تعيينه للوصية، فله قيمته وعليه تجهيزه.

فرع: لو أوصى وارثه بإعتاق عبد أجراً مسمى عبد، فإن امتنع الوارث، أعتقه القاضي.

وإن قال لورثته: أعتقوا هذا أو أعطوه فلاناً بعد أن يخدم زيدا سنة لم يعتق قبلها أو بعد أن يخدمكم سنة لم يقوم عليهم خدمة السنة؛ لأنه ملكهم وتقوم بعدها^(٢).

ولو قال لوصيه: واشتر بثلي عبداً، وأعتقه عني، فله أن يشتري أبا الموصي في التطوع لا الفرض، وأبا نفسه مطلقاً وإذا اشترى وأعتق فظهر على الموصي دين فإن اشترى بالعين، بطل الشراء والعتق، وإلا وقع الشراء للموصي ولزمه الثمن ووقع العتق عن الميت^(٣).

وإن قال له: أعتق بثلي رقاباً، فالأقل ثلاث، فإن أمكن أكثر فعل، وكثرة عدد الرقاب مع قلة القيمة أولى من العكس، فإن اشترى به رقبتين غرم ثالثة بأقل ممكن فإن لم يف الثلث إلا برقتين أو شقص نفيسين، فإن تعذر فنفساً وما فضل فهو للورثة كما لو لم يف الثلث إلا بشقص^(٤).

وإن قال: اصرف ثلي للعتق، اشترى شقص وكامل أولى، وإن قال: أعتق عني عبداً بألف وثلاثة أقل، اشترى عبداً بما يسعه الثلث، وأعتقه إن أمكن كمن أوصى بإعتاق عبد فضايق الثلث عنه، أعتقه بما يخرج منه^(٥).

فرع: لو أوصى بإعتاق العبد الفلاني، فتعذر تحصيله، بطلت الوصية، أو بأن يحج عنه فلان فامتنع استؤجر غيره كأن قال لوصيه: بع هذه العين من فلان، وتصدق بثمانها

(١) روضة الطالبين (١٢٦/٢٧٧).

(٢) الإقناع للشربيني (٣٩٤/٢)، الوسيط (٤٦٩/٤)، حواشي الشرواني (٢٥/٧)، روضة الطالبين (٢٠٥/٦).

(٣) روضة الطالبين (١٥٦/٦).

(٤) الأم (٩٣/٤)، روضة الطالبين (١٦/٦)، مغني المحتاج (٥٧/٣).

(٥) مغني المحتاج (٥٨/٣)، منهاج الطالبين (٩٠/١).

فامتنع فلان، تباع لغيره ويتصدق بالثمن^(١).

فرع: لو أوصى بصاع حنطة ولم يصفها ولا عينها أعطاه الوارث مما شاء من حنطة التركة، وإن قال: من حنطتي الفلانية فالوصف معتبر^(٢).

وأما الثاني: فإذا أوصى لحمل امرأة فأنت بولدين حين تناصفاه، ولا يفضل ذكر على أنثى إلا أن يشرطه أو حي وميت فالكل للحي.

ولو قال: إن كان حملها أو ما في بطنها ذكراً فله كذا، أو أنثى فكذا فولدت أحدهما فذاك، وإن ولدتهما فلا شيء لواحد منهما وإن ولدت ذكرين تناصفاه^(٣).

ولو قال: إن كان حملها أو ما في بطنها ابناً فله كذا أو بنتاً فكذا فولدت ابنتين أو بنتين لواحد منهما؛ لأن الذكر والأنثى اسماً جنس يشمل الواحد والعدد بخلاف الابن والبنت^(٤).

ولو قال: إن ولدت غلاماً أو إن كان في بطنها غلام أو إن كانت حاملاً بغلام فله ألف أو أنثى فنصفه فولدتها استحقاه، وإن ولدت ذكرين أعطى الوصي أيهما شاء كمن أوصى بأحد عبيدين وإن ولدت خنثى - أعطى الأقل ووقف باقي حصته الآخر إلى اتضاحه^(٥).

ولو قال: إن ولدت غلاماً فله كذا فولدت غلاماً وجارية استحق الغلام، وإن ولدت غلامين تخير الوصي فيهما^(٦).

ومن أوصى لجيرانه بشيء صرف لأربعين داراً من كل جهة فالجملة مائة وستون، سواء أكان الجيران ملاكاً أو مستأجرين مسلمين أو أغنياء أو ضدهما ولا تجب رعاية عدد السكان لكن يتجه صرف حصة كل دار على رؤوس سكانها^(٧).

ولو كان له داران يسكنهما بالسوية استحق جيرانهما أو أحدهما أكثر فجيرانها فقط.

(١) المجموع (٩٣/٧).

(٢) حواشي الشرواني (٨٠/٧)، مغني المحتاج (٧٢/٣).

(٣) التنبيه (١٤٢/١)، الوسيط (٤٣٦/٤)، حاشية البجيرمي (٨١/٤)، روضة الطالبين (٩٩/٦).

(٤) الوسيط (٢٣٦/٤)، روضة الطالبين (٩٩/٦).

(٥) روضة الطالبين (٩٩/٦).

(٦) حاشية البجيرمي (٨١/٤)، روضة الطالبين (٩٩/٦).

(٧) حواشي الشرواني (٥٣/٧).

ومن أوصى للقراء فهم: حفظة كل القرآن عن ظهر قلب أو لمن يقرأ قرآنًا، فمن يقرأ بما يحرم على الجنب، أو لحفاظ القرآن لم يعط من حفظه ثم نسيه، أو للعلماء، أو لأهل العلم فأهل علوم الشرع من فقه وتفسير وحديث لا مقرئ وأديب وطبيب ومنجم ومعبر وحاسب ومهندس وكذا متكلم، أو للفقهاء أو المتفقهة أو الصوفية فكالوقوف ولا يدخل الظاهرية في العلماء والفقهاء أو لأعلم الناس فهم: الفقهاء أو لطلاب العلم أو طلبته شمل من دخل في طلبه يومئذ، أو لأعقل من في البلد، أو لأكسبهم فأزدهم في الدنيا وإن ملك منها ما يقوم به حاله أو لأجهل الناس فعبدة الأوثان فإن قال: من المسلمين فمن يسب الصحابة (١).

وكذا لأسفلهم أو لأحمق الناس فهل هو للمثلث النصراني أو أسفه الناس؛ لأن الحمق يرجع إلى العقل لا الاعتقاد؟ وجهان، أو لسيد الناس فهو الخليفة أو لأبخلهم فمانع الزكاة أو الفقراء أو المساكين، فلكل صنف نصف.

أو لأحدهم دخل الآخر وشرطهما الإسلام وتما الحرة، أو للحجيج فإن انحصروا وجب تعميمهم مطلقاً وإلا لم يشترط فقرهم خلافاً للروضة (٢)، لكنهم أولى لأحد أصناف الزكاة أو للعلماء ندب تعميمهم إن أمكن.

ويتعين ثلاثة من كل صنف وإن فاوت بينهم بخلاف بني زيد وعمرو فإن دفعه الوصي لاثنين، غرم للثالث أقل متمول، ويدفعه إلى القاضي؛ ليدفعه للثالث، ولده رده إلى الوصي؛ ليعطيه الثالث (٣).

ولو رق المكاتب والمدفوع إليه بأن منعه أو منع سيده استرد أو أبراه السيد والمال بيد المكاتب لم يسترد بخلاف الزكاة وما أوصى به لمطلق الفقراء مثلاً، فللوصي نقله إلى بلد آخر، أو لفقراء بلد كذا فلا، فإن لم ينحصروا وأفرد بعضهم لم يوسروا إن أحضروا وجب تعميمهم والتسوية بينهم وإذا رد بعضهم فنصبيه لورثة الموصي، فإن قال الموصي: أعط كل فقير كذا فله أن يزيده والترك أولى، أو لا تعطه إلا كذا فزاد، ضمن (٤).

(١) إعانة الطالبين (٢١٥/٣)، حواشي الشرواني (٥٤/٧)، روضة الطالبين (١٦٨/٦)، مغني المحتاج (٦١/٣).

(٢) انظر روضة الطالبين (١٦٨/٦).

(٣) التنبيه (٦٤/١)، الوسيط (٥٧٠/٤)، حواشي الشرواني (٥٥/٧)، مغني المحتاج (٦٢/٣).

(٤) مغني المحتاج (٦١/٣)، حواشي الشرواني (٥٤/٧).

ولو لم يكن في البلد فقير ولا مسكين، بطلت الوصية، أو وجد فقير فقط فيتجه أنه كمن أوصى لقربته، وله قريب فقط.

ولو أوصى لسبيل البر أو الخير أو الثواب فكالوقوف لذلك^(١).

ولو قال للوصي: ضع ثلثي حيث رأيت مثلاً فأقارب الموصي أولى ولا يعطي الوارث منهم، ثم محرمه بالرضاع ثم جيرانه الأقرب فالأقرب وإعطاؤه نفسه يأتي في الإيضاء.

ولو أوصى لزيد ولولديه وله ولد فقط أو اثنان تناصفاه أو وله أولاد فكالوصية له والمحصورين وسيأتي^(٢).

وإن أوصى لأقارب زيد فهم أولاد أقرب جد ينسب إليه زيد، ويعدون قبيلة له، وإن أوصى لأقارب زيد الحسنى فهم أولاد الحسن بن علي عليه السلام، دون أولاد الحسين عليه السلام^(٣).

ثم إن لم يكن له إلا قريب واحد فله الكل أو أكثر وانحصروا وجب تميمهم والتسوية بين القريب والمحرم والمسلم والذكر والفقير والوارث وضدهم، ولو من جهة الأم، والموصى عربي كالرحم، ولا يدخل الأبوان والأولاد ويدخل الأجداد والأحفاد^(٤).

ولو أوصى لأقرب أقارب زيد دخل الأبوان والأولاد وتقدم الأولاد ثم أولادهم ثم أولاد أولادهم إلى نهايتهم، الأنثى كالذكر ثم الأبوان ثم الأخوة والأخوات ولو لأم ثم لأولادهم الأقرب، فالأقرب ثم الجدود لأب أو أم، والجددة لجهتين لغيرها ثم الأعمام والعمت ويساويهم الأخوال والخالات ثم أولادهم، ويقدم أخ لأبوين على أخ لأب ويسوي بين أخ لأب، وأخ لأم، وكذا حكم أولادهم والأعمام والأخوال وأولادهم^(٥).

ولو أوصى لجماعة من أقرب أقارب زيد تعين ثلاثة، وإن كان في الدرجة القربى أكثر، عمهم أو أقل تتم ممن يليهم، فإذا وجد ابن ابن وبني ابن ابن دفع الموصى به للجميع لكل درجة ثلثه^(٦).

(١) التنبيه (١٤٢/١)، الوسيط (٤٤٧/٤)، روضة الطالبين (١٧٠/٦).

(٢) مغني المحتاج (٦٢/٣).

(٣) روضة الطالبين (١٧٢/٦).

(٤) روضة الطالبين (١٧٤/٦)، مغني المحتاج (٦٢/٣، ٦٣).

(٥) حواشي الشرواني (٦٠/٧)، روضة الطالبين (١٧٤/٦).

(٦) حواشي الشرواني (٦٠/٧)، روضة الطالبين (١٧٦/٦).

ولو أوصى شخص لأقارب نفسه فالترتيب كما مر لكن لا يدخل ورثته أو لأقرب أقارب نفسه، وكان الأقرب هو الوارث صرف لمن يليه، أو لفقراء أقاربه لم يعط مكتف بنفقة قريب أو زوج.

فرع: لو أوصى لمناسب شخص فلمن ينسب إليه من أولاده لا الزوج والزوجة أو لمن يناسبه دخل الآباء والحواشي وفي الأم والجدات مطلقاً وجهان، ولا يدخل الأخوال والخالات والأخوة لأم^(١).

فرع: الوصية للآل جائزة، فإن أوصى لآل النبي ﷺ فلمن مر في الزكاة، أو لآل غيره فيحتمل أنه كالوصية للقرابة، وأنه ينظر القاضي فإن كان ثم وصى ففي تقديمه على القاضي، وجهان^{(٢) (٣)}.

ويلزم من له النظر منهما رعاية مراد الموصي إن عرفه، وإلا فأظهر معاني لفظه وصفاً أو استعمالاً.

وإن أوصى لأهل بيت فلان فكالآل لكن منهم زوجته، أو لأهله فلمن تلزمه نفقته أو لأبائه فلاجداده لأب وأم، أو لأمهاته فليجداته كذلك، أو لأخوته لم يدخل الأخوات كعكسه، أو لأختانه فلازواج بناته عند الموت، والرجعية كالزوجة لا أزواج محارمه، وكذا أزواج حوافده، إلا إن انفردن أو لأحمائه فلاأبي زوجته، وفي أجدادها وجداتها تردد^(٤).

ولا يدخل أبوا زوجة الأب وأبوا زوجة الابن أو لأصهاره شمل الأختان والأحماء أو محارمه فلمن يحرم نكاحه بنسب أو رضاع أو مصاهرة^(٥).

أو لورثته سوى بين الذكر والأنثى، فإن مات عن بنت فقط فلها الكل أو بلا وارث، بطلت الوصية، أو لعصبته أو عقبه أعطوا في حياته بخلاف ورثته.

وترتيب العصبه مر في الفرائض، وتعريف العقب مر في الوقف وكذا الموالى، وليس منهم المدبر والمستولدة.

(١) فتح الوهاب (٣٠/٢)، روضة الطالبين (١٧٢/٦).

(٢) التنبيه (١٦٠/١).

(٣) روضة الطالبين (١٧٧/٦).

(٤) حواشي الشرواني (٨٠/١٠).

(٥) روضة الطالبين (٩٣/٦).

فصل في الوصية لليتيم

اليتيم: صغير مسلم لا أب له، وإن بقي جده^(١).

فإن أوصى ليتامى معينين كيتامى بني زيد لم يشترط فقرهم أو لليتامى وأطلق أو للأرامل أو للأيتام أو للعميان أو للزمني أو للمحبوسين أو للغارمين أو لتجهيز الموتى، اشترط فقرهم، صح، ثم إن انحصروا وجب تعميمهم، وإلا وجب ثلاثة^(٢).

والأرملة: أنثى بانث من زوج^(٣).

والأيم: من لا زوج لها^(٤).

فرع: ثيب القبيلة وأبكارها النساء لا الرجال وفي دخول من فقدت البكارة بغير وطء في الوصية للثيب والأبكار، تردد^(٥).

فرع: العزاب: من لا زوجة له من الرجال وفي من لا زوج لها احتمال.

فرع: القانع هو من يسأل والمعتر من يعرض بالسؤال^(٦).

فصل الأعمار

الغلمان والصبيان والأطفال والذراري: من لم يبلغ، ثم هم شبان وفتيان إلى ثلاثين سنة ثم كهول إلى أربعين ثم شيوخ.

فصل الوصية للفقراء والمساكين

لو أوصى للفقراء والمساكين ولزيد وأطلقه تعين إعطاؤه، ولو غنياً ويجزئ أقل ممتول كـ"الزيد وبني هاشم"، وإن وصفه بصفته فكذلك إن كان فقيراً وإلا فلا شيء له، وحصله للفقراء لا لورثة الموصي^(٧).

(١) إعانة الطالبين (٩٧/٣).

(٢) مغني المحتاج (٦٢/٣)، حواشي الشرواني (٥٥/٧).

(٣) حواشي الشرواني (٥٤/٧)، مغني المحتاج (٦١/٣).

(٤) حواشي الشرواني (٥٤/٧).

(٥) روضة الطالبين (١٨٢/٦).

(٦) اختلاف الحديث (٢٠٩/١)، المهذب (٢٣٩/١)، إعانة الطالبين (٣٣٣/٢)، فتح الوهاب (٢/

٣٢٩).

(٧) روضة الطالبين (١٧٠/٦).

وإن وصفه بغير صفتهم كزيد الكاتب والفقراء أو لزيد الفقير والمكاتبين فله النصف كما لو أوصى لزيد ولمحصورين، ويعممهم بالباقي.

وإن أوصى لزيد بدينار وللفقراء بالثلث فله الدينار فقط، ولو فقيراً.

وإن أوصى لمستولداته الثلاث وللفقراء والمساكين جعل بينهم أثلاثاً أو أوصى لمعينين غير محصورين كالهاشميين، صحَّ وأجزأ ثلاثة منهم وللوصي المفاوطة بينهم في القدر كالفقراء^(١).

فصل أوصى لبني فلان

لو أوصى لبني فلان فإن عُدوا قبيلة كبني هاشم دخل إناثهم أو لا كبني زيد، فلا يجب تعميمهم والمساواة بينهم^(٢).

فرع: لو أوصى لزيد ولمن لا يملك فإن كان منفرداً كجبريل فلزيد نصف والباقي باطل كمن أوصى لابن زيد وابن عمرو ولا ابن عمرو أو لزيد وعمرو وابني بكر وليس لبكر إلا زيد^(٣).

وإن كان جمعاً كالملائكة فلزيد أقل متمول والباقي باطل، أو لزيد ولله فلزيد النصف والباقي لوجوه العرب.

ولو قال: أوصيت بكذا لله، صح وصرف لوجوه البر، وإن لم يقل لله، صح وصرف للمساكين^(٤).

فصل في الأحكام المعنوية

فإذا قال: أوصيت لك بخدمة عبدي أو بشمرة بستاني هذا سنة، ولم يعينها صح، ويعينها الورثة.

وإن قال: بخدمة عبدي أو قال: بشمرة بستاني هذه السنة، فإن مرض أو لم يثمر فيها فالقابلة، جاز^(٥).

ويجوز تقدير الخدمة بحياة زيد ثم الموصي له بالمنفعة يملكها إن أطلق أو أبد أو قدر

(١) حاشية البجيرمي (١٨٣/٦)، روضة الطالبين (١٨٣/٦)، مغني المحتاج (٦٢/٣).

(٢) الوسيط (٤٨٤/٧)، روضة الطالبين (١٨٥/٦).

(٣) روضة الطالبين (١٨٥/٦)، مغني المحتاج (٦٢/٣).

(٤) مغني المحتاج (٦٢/٣)، روضة الطالبين (١٨٥/٦)، حاشية البجيرمي (٢٨٢/٣).

(٥) الإقناع للشربيني (٦١٠/٢).

مدة كسنة، فيؤجر ويعير ويوصي بها ويده أمانة فإن قال: أوصيت لك بمنافعه حياتك، أو بأن تسكن هذه أو بأن يخدمك هذا فهو إباحة فلا يؤجر وكذا لا يعير بخلاف أوصيت لك بسكانها أو بخدمته^(١).

ولو قال: أطعموا زيدا رطل خبز مثلاً من مالي، اقتضى تملكه أو اشتروا خبزاً واصرفوه لجيراني فسيبيله الإباحة، وللموصي له بمنفعة عبد وضع اليد عليه والسفر به ويملك كسبه غير الناذر ومهر الأمة الموصى بمنافعها لا ولدها من نكاح أو زنا بل له حكمها رقبة ومنفعة.

ويحرم عليه وطؤها فإن فعل لم يحد، ولا تصير أم ولد بإحبالها، والولد حر نسيب، ويضمن قيمته فيشتري بها مثله وله حكم الموطوءة^(٢).

ولم يفرق الأصحاب بين أن يوصي بمنفعة العبد أو غلته أو خدمته أو كسبه أو بمنفعة الدار أو سكانها أو غلتها.

والأحسن قصور الوصية بالمنفعة على الخدمة والسكنى كالمستأجر ولعله مرادهم، وأن الوصية بالغلة والكسب لا تفيد السكنى والركوب والاستخدام وبأحدهما لا تفيد الغلة والكسب.

ولوارث الموصي إعتاق الرقيق ولا يجزئه عن الكفارة وتبقى المنفعة للموصي له ولا يضمنها الوارث للعقيق، وعليه نفقة العين وفطرة الرقيق^(٣).

وله بيع الرقبة للموصي له مطلقاً، ولغيره إن قدرت المنفعة بمدة معلومة.

وله بيع الموصي بنتاجها الحادث؛ لبقاء بعض المنافع كالصوف واللبن^(٤).

وله بيع الموصي بشمرته إلا أن أهمت كثرة هذه السنة، فإن عدمت فالثانية، وله تزويج الأمة بإذن الموصي له، ويكفي في تزويج العبد إذن مالك المنفعة.

وليس للوارث وطء الأمة إن كانت ممن تحبل، فإن فعل غرم مهرها للموصي له، فإن أولدها فحكم الولد ما مر، وأمه مستولدة للوارث، وتعتق بموته مسلوقة بالمنفعة. وإذا قتل القن ففقوده بشرطه للوارث، فإن استوفاه انتهت الوصية وفي إسقاطه مجاناً

(١) حواشي الشرواني (٦٢/٧)، روضة الطالبين (١٨٧/٦).

(٢) روضة الطالبين (١٨٧/٦).

(٣) روضة الطالبين (١٨٨/٦).

(٤) روضة الطالبين (١٨٨/٦).

وجهان، فإن أسقطه بمال أو جثته الجناية اشترى به مثله سواء قتله أجنبي أو الوارث أو الموصى له، ولو قطع طرفه مثلاً فأرشه للوارث (١).

وإن جنى القن متعمداً على نفس أقيد أو غير متعمد أو عفي بمال بيع منه إن لم يفديه بقدر الأرض، إن أمكن، وحكم باقيه حكم كله قبل الجناية.

وإن لم يمكن بيع كله في الأرض فإن زاد الثمن عليه، اشترى بالزائد مثله، إن أمكن وله حكم الجاني رقبة ومنفعة وإن بذل أحدهما فداء جميعه، أوجب حتماً وعاد كما كان أو فدى حصته فقط، فإن كان الموصى له يبعث الرقبة والوارث ألزم الموصى له بتأخير مدة تبلغ أجرها حصة المنفعة من الأرض، فإن مضت المدة والعبد باق عادت المنفعة للموصى له، أو وقد مات بان بطلان الإجارة في باقيها، ويطالب من أخذ الأرض بما يقابلها من الأجرة (٢).

فصل حساب المنفعة من الثلث

فإن أوصى بها مؤبداً قالوا أو سنة غير معينة حسب من الثلث قيمة العين بمنافعها، فإن كانت كل التركة ورد الوارث الزائد على الثلث فللموصى له ثلث المنفعة (٣).

وإن أوصى بها مقدرة بمدة معينة حسب منه نقص العين بأن تقوم بمنفعتها ثم دونها تلك المدة، وتحسب قيمة العين من التركة فإن كان النقص نصف القيمة والعين كل التركة ردت الوصية في سدس العين وهو ثلث المنفعة الموصى بها تلك المدة (٤).

ولو أوصى لرجل بالعين ولآخر بمنفعتها، قومت العين عليهما ثم تقسط القيمة على وصيتهما فقيمة العين بلا منفعة حصة الموصى له بالعين، وباقي القيمة حصة الآخر.

ولو أوصى بعين، وأبقى منفعتها للوارث، حسبت قيمة العين من الثلث خلافاً للشيخين فيهما (٥)، ولو غصبت العين الموصى بمنفعتها فأجرتها مدة الغصب للموصى له وكذا لو حبسها الوارث مدة بلا عذر والوصية بالثمرة كالمنفعة.

(١) حواشي الشرواني (٢٩٢/١).

(٢) مغني المحتاج (٢٨٠/٢).

(٣) روضة الطالبين (١٩١/٦).

(٤) روضة الطالبين (١٩١/٦).

(٥) روضة الطالبين (١٩١/٦).

فصل في ما لو أوصى لرجل ثم لورثته

لو أوصى لرجل ثم لورثته مثلاً من أجرة داره بدينار كل شهر اعتبر من الثلث ما بين قيمتها غير مسلوبة من الدينار ومسلوبة، فإن وسعه الثلث فباع الوارث بعض الدار بمنافعه لم يجز فقد تعود الأجرة إلى دينار، أو أقل أو دون منافعه جاز وإن لم يسعه الثلث فالزائد للوارث رقبة وغلة، يتصرف فيه كيف شاء.

وإن كانت الوصية بعشر الأجرة كل سنة فالباقي للوارث كما مر^(١).

ولو أوصى له بدينار كل سنة، صحت في السنة الأولى لا فيما بعدها؛ إذ لا يعرف قدر الموصي به ليخرج من الثلث^(٢).

وإن أوصى أن يتصدق عنه كل شهر بدينار من الثلث أجور أملاكه ووسع الثلث التفاوت، أو أجاز الوارث صحت، وللوارث بيع الأملاك وتبقى الوصية بحالها لانحصار الدينار هنا في الثلث^(٣).

فرع: إذا انهدمت الدار الموصي بمنفعتها للموصي له إعادتها بآلتها لا غيرها فإن أعيدت بها، عاد الحكم بها، عاد الحكم كما كان^(٤).

فصل حكم الوصية بحج التطوع

تصح الوصية بحج التطوع، ويزاحم الوصايا في الثلث، فإن عجز الثلث أو حصة الحج منه عن الأجرة، بطلت الوصية^(٥).

وكذا لو قال: حجوا عني بمائة من ثلثي وتعذر الحج بها، وحيث صحت الوصية أحرم الأجير من الميقات إن عينه وكذا إن أطلق.

وإن عين بلدة مثلاً امتثل إن وسع الثلث وإلا فمن الممكن ولو قال: أحجوا عني بثلاثي واتسع لحجتين أو أكثر تعين وإن زاد ما لا يفي بحجة فهو للورثة وإن وفي بعمره وإن قال حجوا عني بثلاثي صح حجة واحدة صرف لواحدة، وإن أمكن أكثر ثم إن لم يزد الثلث

(١) روضة الطالبين (١٩٤/٦).

(٢) قال النووي: حكى الإمام- أي إمام الحرمين- أن الوصية صحيحة في الأول بدينار وفيما بعدها قولان: أحدهما الصحة، انظر روضة الطالبين (١٩٤/٦).

(٣) روضة الطالبين (١٩٤/٦).

(٤) حواشي الشرواني (٦٨/٧).

(٥) الوسيط (٤٦٢/٤)، حواشي الشرواني (٦٩/٧).

على أجرة المثل، وأجاز الورثة، جاز استئجار وارث وإلا فأجنيبي^(١).

ولو قال: أحجوا عني بمائة والثلث يسعها فإن عين الأجير تعين استئجاره بها، وإن رضي غيره بأقل فإن أبي المعين استؤجر غيره بأجرة المثل، أو أقل فإن لم يعينه استؤجر بالمائة، وإن زادت على أجرة المثل إلا إن كان وارثاً، ولم يجز الباقيون بأجرة المثل، ولو عين الأجير دون الأجرة فهل يستأجر بأجرة المثل أو بأقل ممكن؟ ! وجهان^(٢).

ولو قال: أحجوا عني بمائة من يراه زيد فعين رجلاً زيد فامتنع فهل له تعيين آخر؟ ! وجهان، كمن قال لو كيّله: ادفع هذا إلى من رأيته أولاً فرأى رجلاً فأبى قبضه ففي جواز دفعه لمن رآه ثانياً، وجهان.

فرع: لو أوصى بأن يحج عنه بألف فاستأجر الوصي بخمسائة وجهل الأجير الحال ثم علم فهل له طلب الباقي، ينبغي إلحاقه بما لو أوصى بشراء عبد زيد بألف وإعتاقه عنه فاشتراه الوصي بخمسائة وأعتقه عنه، وجهل البائع الوصية فإن ساوى العبد ألفاً فالباقي للورثة، أو خمسمائة فللبائع، أو بينهما كثمانمائة فله ما زاد على أجرة المثل، وهو مائتان وللوارث الزائد عن الثمن الناقص عن قيمة المثل وهو ثلاثمائة^(٣).

فرع: لو أوصى بشراء عشرة أفقرة^(٤) حنطة جيدة بمائتي درهم ويتصدق بها فوجدها الوصي بمائة ولم يجد حنطة تساوي المائتين فهل يشتري بمائة ويرد الباقي للورثة أو هو وصية لبائع الحنطة أو يشتري بها حنطة ويتصدق بها؟ ! وجوه.

فإن وجد فاشترى بأقل لم يقع للوصية بل له أن يشتري في الذمة.

فصل حكم ما لم أوصى بأجرة الحج والعمرة الواجبين

أجرة الحج والعمرة الواجبين ولو بالنذر إن صدر في الصحة من أصل التركة وإن لم يوص أو أقرن بها فالمعتبر من الثلث ويحج عنه من الميقات، فإن أوصى به من بلده فالزيادة من الثلث فيجمعان ويحج عنه من حيث أمكن^(٥).

(١) الوسيط (٤/٤٦٣)، مغني المحتاج (٣/٦٧).

(٢) روضة الطالبين (٦/١٩٦)، الأم (٤/٩٥).

(٣) مغني المحتاج (٢/٢٢٨).

(٤) أفقرة: جمع مفردة فقيز وهو مكيال يسع اثني عشر صاعاً والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلث،

انظر حاشية البجيرمي (٣/١٧٦).

(٥) روضة الطالبين (٦/١٩٨)، مغني المحتاج (٣/٦٧).

وإن أوصى بالحج الواجب من الثلث، اتبع فإن كان معه وصية أخرى، كأن أوصى لزيد بمائة وأجرة الحج مائة، وكانت التركة ثلاثمائة قسم الثلث بينهما، وتمت أجرة الحج من الأصل فينقص الثلث، وتدور المسألة فيفرض تمام أجرة الحج شيء، والباقي ثلاثمائة غير شيء وثلاثمائة إلا ثلث شيء فيضم إلى الشيء المنزوع تبلغ خمسين وخمسة أسداس شيء وهو يعادل مائة وذلك تمام الأجرة فيسقط خمسون بخمسين فيبقى خمسة أسداس تقابل خمسين فالشيء ستون ويقسم ثلثا الباقي وهو ثمانون على الوصية، والحج مناصفة فحصة الحج منها مع الستين المنزوعة هي أجرة^(١).

ولو قال: أحجوا عني من ثلثي بمائة وما بقي منه لزيد، وأعطوا ثلث مالي لعمرو ورد الوارث الزائد على الثلث فلعمرو نصف الثلث، ويصرف من الباقي مائة للحج والفاضل منه لزيد فإن كان الثلث ثلاثمائة فلعمرو نصفها، وللحج مائة ولزيد خمسون، وإن كان مائتين فأقل قسم بين عمرو والحج ولا شيء لزيد والعمرة كالحج^(٢).

ولو قال لوصيه: بع أرضي الفلانية واشتر من ثمنها رقبة وأعتقها عني وأحج عني منه واشتر مائة رطل خبزاً وأطعمه للفقراء، فباعها بعشرة وكانت الرقبة بعشرة والحج بعشرة والخبز بخمسة وزعت العشرة عليها أخماساً^(٣).

ولا يحصل العتق والحج بحصتهما، فيضم إلى حصة الخبز تمام خمسة وتنفذ فيه الوصية ويرد الباقي على الورثة، كمن أوصى لزيد بعشرة، ولعمرو بعشرة والثلث عشرة فرد أحدهما فيدفع العشرة إلى الآخر^(٤).

وإن قال: اشتر من ثلثي رقبة وأعتقها وأحج عني، وكل واحد بعشرة، والثلث عشرة فيتبغى الإقراع بينهما لا التوزيع؛ إذ لا يحصل واحد منهما^(٥).

فرع: للوارث والأجنبي التبرع بحج وعمرة عن ميت لزمه بلا وصية بنفسه أو بالإيجار، وبعد الإجارة لا يصح مقابلة الأجير وليس لهما حج التطوع عنه إلا بوصية، ولهما التبرع بأداء زكاة أو دين عليه مطلقاً، وإن كانت له تركة، والكفارة المذكورة في

(١) روضة الطالبين (١٩٩/٦، ٢٠٠).

(٢) حواشي الشرواني (٦٩/٧)، مغني المحتاج (٦٧/٣).

(٣) روضة الطالبين (٣٢٣/٦).

(٤) روضة الطالبين (٣٢٣/٦).

(٥) روضة الطالبين (٣٢٣/٦).

باب الأيمان (١).

فرع: لو أعتق وارث أو أجنبي عن ميت تطوعاً وقع عن المعتق، قال الشافعي: وأرجو أن يوصل الله للميت أجر العتق ولا ينقص حق المعتق.

فصل حكم الوصية بالدعاء للميت

الدعاء للميت ولو من أجنبي ينفعه، وكذا الصدقة عنه ولا ينقص أجر المتصدق ويسن لكل متصدق أو ينويها عن أبويه (٢).

ولو حفر بئراً أو غرس شجرة ووقفها ليكون ثواب الربيع للميت فكالصدقة، وكذا لو وقف مصحفاً أو غيره عن ميت بخلاف التضحية بلا وصية، والصلاة غير ركعتي الطواف تبعاً للنسك.

وأما الصوم عنه والقراءة على قبره فقد ذكرا في بابي الصوم والإجارة (٣).

فصل في مسائل حسابية

فإذا قال وله ابن فقط: أوصيت لزيد بمثل نصيب ابن أو لم يذكر المثل فالوصية بالنصف، أو بمثل ما كان نصيباً له فبالكل، أو بنصيب كنصيب أحد أبنائي فهو كابن زائد فإن كان له اثنان فبالثلث، أو ثلاثة فهي بالربع أو أربعة فبالخمس وهكذا فتصح الفريضة بلا وصية ثم يزداد فيها مثل ما للمذكور منهم أو وله ابن وبنت فالخمس إن أجازا وإلا فبالثلث (٤).

ولو أوصى بنصيب بنت فالوصية بالثلث، أو بنتان فبالربع، أو بمثل نصيبهما فبالخمس، أو بنصيب بنت، وله ثلاث بنات وأخ فهي بسهمين من أحد عشر (٥).

وكذا لو أوصى بنصيب ابن فله ثلاثة بنين وثلاث بنات، وإن أوصى بنصيب بنت وله

(١) إعانة الطالبين (٢/٢٨٥).

(٢) المهذب (١/١٣٣)، إعانة الطالبين (٢/١٢٥)، الإقناع للشرييني (١/٢٠٥).

(٣) إعانة الطالبين (٣/٢٢١)، حواشي الشرواني (٧/٧٣)، روضة الطالبين (٥/١٩١)، فتح المعين (٣/٢٢١).

(٤) الوسيط (٤/٤٧٢)، روضة الطالبين (٦/٢٠٨).

(٥) روضة الطالبين (٦/٢٠٨).

بنت وأخ فهي بالثلث ^(١).

ولو قال: أوصيت بنصيب ابني ولا ابن له أو لم يرثه، لمانع بطلت، أو بنصيب ابن ولا ابن له صحت، والتقدير بمثل نصيب ابن لي لو كان ^(٢).

فرع: لو أوصى وله ابن بمثل نصيب ابن ثان لو كان فالوصية بالثلث أو وله ابنان بمثل نصيب ابن ثالث لو كان فالربع، وكذا إن حذف مثل.

وإن أوصى وله ثلاث بنين بنصيب بنت لو كانت فالوصية بالثلث ^(٣).

ولو أوصى وله ابن واحد بضعف نصيب ابن فالوصية بالثلثين، أو ضعفي نصيبه فبثلاثة أرباع أو بضعف نصيب أحد أولاده، أو أحد ورثته فبمثلي نصيب أقلهم سهماً، فإن خلفوا ثلاثة فلهم خمسا التركة، وإن أوصى بمثل نصيب أحد أولاده، أو ورثته فكأقلهم، فإن خلف ابناً وبتناً فالوصية بالربع، فلو قال الموصى له بمثل أكثرهم وصدقه بعض الورثة، فله نصيب كل واحد حصة مما أقر به ^(٤).

فرع: لو أوصى من ماله لزيد بنصيب، أو بجزء أو حظ أو قسط، أو شيء أو قليل أو كثير ونحوها فسرّه الوارث ويقبل بأقل مُتَمَوِّل، فإن ادعى زيد أن الموصى أراد أكثر صدق الوارث بيمينه أنه لا يعلم إرادته ذلك.

ولو أوصى بالثلث إلا شيئاً قبل التفسير بأقل مُتَمَوِّل وحمل المستثنى على الأكثر ^(٥).

فرع: لو قال: أعطوا زيداً من واحد إلى عشرة أو أعطوه كذا درهماً أو كذا وكذا درهماً أو مائة ودرهماً أو خمسين درهماً فكنظيره في الإقرار، وكذا دراهم أو دنانير ويكون من غال نقد البلد وحيث لا غالب فسرّه الوارث، أو أعطوه كذا وكذا من دنانيري فدينار، أو كذا وكذا فديناران، أو كذا وكذا من ديناري فحبة، أو كذا وكذا منه فحبتان ^(٦).

وإن قال: أعطوه أكثر مالي أو معظمه أو عامته فالوصية بأكثر من النصف أو أكثر مال

(١) روضة الطالبين (٦/٢١٠)، مغني المحتاج (٣/٧٠).

(٢) روضة الطالبين (٦/٢٠٨).

(٣) روضة الطالبين (٦/٢٠٩).

(٤) روضة الطالبين (٦/٢٠٩).

(٥) روضة الطالبين (٦/٢٢٧).

(٦) روضة الطالبين (٦/٢١٣)، مغني المحتاج (٣/٧١).

ونصف أكثره بما فوق ثلاثة أرباعه أو أكثر مالي ومثله فبكله أو زهاء ألف فما فوق نصفه^(١).

فصل في استغراق الوصايا المال

إذا استغرقت الوصايا المال وإن لم تجاوزه فإن أجزت قسم بين أهلها وإلا قسم بينهم الثلث بنسبة أنصائبهم لو أجزت، وإن جاوزوه بأن أوصى بكله لزيد وبثلثه لعمرو وبربعه لبكر جعل كل المال ثلاثة عشر سهماً إن أجزت وثلثه إن ردت^(٢).

ولو أوصى لزيد بعبد قيمته مائة ولعمرو بدار قيمتها ألفاً ولبكر بخمسمائة وكان الثلث مائة فالوصية بالثلثين، فإن ردت فالزائد على الثلث قدر الوصايا، فترد كل وصية إلى نصفها، فلكل واحد نصف ما عين له^(٣).

ولو خلف عبداً فقط فأوصى به لزيد وبثلثه، أو بثلث ماله لعمرو، ولم يجد ما يقتضي رجوعه عن الوصية، فإن أجزت فلزيد ثلاثة أرباع العبد ولعمرو ربه وإلا تقاسما ثلثه كذلك^(٤).

ولو أوصى لزيد بعشرة ولعمرو بعشرة، ولبكر بخمسة والثلث عشرون وردت قسم على خمسة لكل من الأولين ثمانية ولبكر أربعة، فإن أوصى بتقديم بكر على عمرو فلزيد ثمانية ولعمرو سبعة، ولبكر خمسة أو بتقديمه عليهما فله خمسة ويلحقها النقص بالسوية فلكل سبعة ونصف^(٥).

الباب الثالث في الرجوع عن الوصية

وهو جائز في المعلقة بالموت لا المنجزة.

ويحصل الرجوع رجعت عن الوصية ونقضتها وأبطلتها ونحوه ويقول: الموصي به حرام على الموصي له أو حرمة عليه أو هو لورثتي بعدي أو ميراث عني لا هو تركتي، ويجابته من سألته عن الوصية بالإنكار لا، بلى أدري ولو قال: نسيت فهل تبطل ظاهراً

(١) الأم (٨٩/٤)، روضة الطالبين (٢١٣/٦)، مغني المحتاج (٧١/٣).

(٢) روضة الطالبين (١٩٠/٦).

(٣) روضة الطالبين (٢١٨/٦).

(٤) روضة الطالبين (٢١٨/٦).

(٥) روضة الطالبين (٢١٩/٦).

أو باطناً أو ظاهراً فقط؟ ! فيه احتمال^(١).

ويحصل بتصرفه في الموصي بيع ونحوه وهبة ولو فاسدة ورهن ولو بلا قبض وكتابة أو تدبير أو تعليق عتق وبالعرض عليه وبالوصية به: كـ "إذا مت فيبعوه" وبالتوكيل فيه، وبإحيال الأمة وإن أنزل وبالإقرار بحرية الموصي به أو بغصبه^(٢).

ولو أوصى بجزء من ماله كثلثه ثم زال ملكه عن جميع ماله أو تلف لم يكن رجوعاً؛ إذ العبرة بماله عند الموت^(٣).

فرع: إذا أوصى لرجل بشيء ثم أوصى به لآخر، فإن كان معيناً بأن أوصى لزيد بعين ثم أوصى بها لعمرو، أو قال لعمرو: وضمتك إلى زيد لم يكن رجوعاً عن وصية زيد بل هي بينهما بالسوية إن قبلاً^(٤).

ولو أوصى بها أيضاً لثالث: كـ "أنت بينهم أثلاثاً"، أو ثم لرابع فأرباعاً فإن قبل واحد فقط فله الكل^(٥).

وإن أوصى بها لاثنتين دفعة فرد أحدهما فلآخر النصف فقط، ولو أوصى بها لزيد ثم بنصفها لعمرو فلزيد الثلثان ولعمرو الثلث، فإن رد عمرو فالكل لزيد، أو رد زيد فلعمرو النصف، وإن أوصى بها لزيد ثم بثلاثيها لعمرو فلزيد ثلاثة أرباعها ولعمرو الباقي، ولو أوصى لهما معاً بالثلث فقبل أحدهما فله السدس فقط^(٦).

ولو أوصى لزيد بعبد ثم أوصى بعتقه أو عكسه قدم العتق.

ولو أوصى بحامل لزيد وبحملها لعمرو قدم الوصية بالحمل فالأم لزيد والحمل بينهما؛ لأنه يتبع الأم في الوصية^(٧).

(١) إعانة الطالبين (٢١٥/٣)، الوسيط (٤٧٧/٤)، حواشي الشرواني (٧٦/٧)، حاشية البجيرمي (٣) (٢٨٦).

(٢) إعانة الطالبين (٢١٥/٣)، الوسيط (٤٧٧/٤).

(٣) انظر الأم (٩٠/٤).

(٤) انظر الأم (٦٠/٧).

(٥) حواشي الشرواني (٥٧/٧)، فتح المعين (٢١٧/٣)، فتح الوهاب (٣٢/٢)، مغني المحتاج (٦٢/٣).

(٦) فتح الوهاب (٣٢/٢)، مغني المحتاج (٦٢/٣).

(٧) روضة الطالبين (٢١٩/٦).

ولو قال لوصيه: بع هذا واصرف شئنه للمساكين ثم قال ناسياً للأول: بعه واصرف شئنه للرقاب اشتركوا إن كان ناسياً أو ذاكراً صرف الكل للرقاب.

ولو أوصى بعين للفقراء ثم أوصى ببيعها وصرف شئنها للمساكين فهو رجوع^(١).

ولو أوصى لزيد بدار أو بخاتم ثم أوصى لعمرو بالبناء والفص اشتركا فيه والعرضة والخاتم لزيد^(٢).

وإن أوصى بالدار لزيد ثم أوصى بسكنائها لعمرو، فالرقبة لزيد والمنفعة لعمرو وإن لم يكن معيناً بأن أوصى بثلث ماله لزيد ثم بثلث ماله لعمرو فإن قبل أحدهما ورد الآخر فللقابل الكل وإن اشتركا في الثلث^(٣).

فرع: لو أوصى لزيد بالثلث ثم رجع وجعله لعمرو ثم رجع وجعله لبكر وشهد بكل شاهدان ولو وارثين فهو لبكر فإن لم يشهدا بالرجوع قسم الثلث بينهم أثلاثاً. وإن شهد اثنان أنه أوصى بالثلث لزيد وآخران أنه أوصى به لعمرو وآخران أنه رجع عن أحدهما ولم يعينا لغت واقتسماه^(٤).

ولو شهد اثنان أنه أوصى لزيد بسدس وآخران أنه أوصى به لعمرو وآخران برجوعه عن أحدهما مبهماً رداً وأعطى كل سدسه أو معيناً في الصورتين أعطى الآخر الثلث في الأولى والسدس في الثانية^(٥).

فرع: لو كان الموصي به حباً فطحنه أو بذره أو دقيقاً فعجنه أو عجينة فخبزه أو خبزاً ففتته فأحضنه، أو كبشاً فذبحه، أو جلدأ فذبغه، أو لحماً فطبخه أو شواه، أو قدأه، أو قطناً فجعله حشواً أو غزله، أو غزلاً فنسجه، أو ثوباً فقطعه قميصاً أو صبغه، أو قصره، أو خشباً فجعله باباً فهو رجوع، إلا إن كان رطباً أو عنباً أو لحماً قد يفسد فجففه، أو ثوباً فغسله، أو كان مقطوعاً فخطاه، ولا إن نقل الموصي به إلى بلد آخر، وكذا التزويج والختان والإعارة والانتفاع بنحو الركوب واللبس والإذن في التجارة^(٦).

(١) الوسيط (٤/٤٧١).

(٢) حواشي الشرواني (٧/٧٧).

(٣) روضة الطالبين (٤/١١٩).

(٤) الوسيط (٧/٤٥٠)، روضة الطالبين (٦/١١٣).

(٥) روضة الطالبين (٦/٢١٩).

(٦) التنبيه (١/١٤٣).

ولو كان داراً فهدمها بما يبطل اسمها فهو رجوع في الآلة والعرصة وإن انهدمت أو هدمت بلا إذن بطلت الوصية في الآلة فقط إن بطل الاسم وإلا ففي بعض دون غيره ولا أثر لانهدامها بين الموت والقبول فإن كان أرضاً فبناها أو غرسها فرجوع أو بعضها ففيه لا في غيره الذي لم تجر العادة بتخلله بين الشجر والبناء وإن زرعتها أو عمر الدار لم يؤثر إلا إن غير الاسم فجعلها خاناً أو أحدث فيها بناءً أو باباً من عنده (١).

ولو أوصى بصاع معين ثم خلطه بحيث لا يتميز فهو رجوع وكذا لو كان من صبرة ثم خلطها بأجود لا بمثلها أو أردأ ولا إن خلطها غيره بلا إذن أو اختلطت بنفسها مطلقاً ولو بلها بماء فرجوع (٢).

فرع: لو أوصى بمنفعة عين سنة مثلاً ثم أجرها سنة فإن مات فوراً بطلت الوصية أو في الأثناء ففي الماضي أو بعد انقضائها أو معها فالوصية بحالها.
 فرع: لو أوصى لزيد بمائة ثم لعمره بمائة ثم أشرك معهما ثالثاً أعطى نصف ما بيدهما (٣).

الباب الرابع في الإيصاء (٤)

وله أركان:

الأول: الوصي: فإن كان على محجور بصغر أو غيره اشترط كونه كافياً أهلاً للشهادة عليه عند موت الموصي ولو أعمى.

وتكفي العدالة الظاهرة وتصح إلى مستولده ومدة ومن ذمي إلى ذمي أمين وإلى مسلم لا عكسه والإيصاء إلى الأم الأهل أولى ثم إذا زالت أهلية ولي انزل وبقودها تعود ولاية الأب والجد لا غيرهما.

ولو ضعف قيم القاضي لنحو عزل أو الوصي فلا، بل يضم إليه من يعينه (٥).

الثاني: الموصي: فإن أوصى بقضاء دين ونحوه اشترط حرته وتكليفه، أو في أمر

(١) حواشي الشرواني (٨١/٧)، روضة الطالبين (٣١٠/٦)، مغني المحتاج (٧٢/٣).

(٢) روضة الطالبين (٣٠٩/٦).

(٣) حواشي الشرواني (٨١/٧).

(٤) الإيصاء: وهو إثبات تصرف مضاف لما بعد الموت. حاشية البجيرمي (٢٨٧/٣)، حواشي

الشرواني (٨٣/٣).

(٥) إعانة الطالبين (٢١٧/٣)، حاشية البجيرمي (٢٨٧/٣)، حواشي الشرواني (٨٣/٣).

محجور كطفل أو حمل أو من سيولد فليكن مع ذلك ولياً بالشرع كالأب والجد، ولا يصح أيضاً الأب بهم لأجنبي والجد حي، ولا إيصاء وصي، فإن أذن له الموصي جاز إن قال: أوص عني وكذا إن قال: عن نفسك أو أطلق خلافاً للشيخين، ثم عند الإطلاق يوصي عن الموصي لا عن نفسه وسواء عين من يوصي إليه: كأوصى إلى فلان أو لا: كأوصى إلى من شئت في تركتي إلا إذا لم يقل في تركتي إلا إذا لم يقل في تركتي أو قال: أوص إلى من أوصيت إليه إن مت أنت أو إذا مت فوصيتك وصيتي^(١).

فرع: للموصي بقضاء الدين وتنفيذ الوصية مطالبة الورثة بالفعل أو بإعطائه التركة ليفعل، فإن باع بلا مراجعة بطل، فإن غابوا اتجه مراجعة القاضي؛ ليأذن له فيه^(٢).

ولو قال له الموصي: أعطه هذا العبد مثلاً بدينه أو بعه لوفائه أو بعه وأخرج كفني من شئنه تعين فإن اقترض ثمن الكفن واشتراه به لم يكن له بيع العبد لوفاء القرض بل يوفيه من ماله فإن اشترى كفناً ونواه للميت فله البيع للوفاء وإن لم ينو الميت فكالاقترض.

ولو قال: اجعل كفني من هذه الدراهم فله الشراء بعينها أو في الذمة ويقضي منها، ولو أوصى بتجهيزه ولم يعين فأراد الوارث بذله من نفسه لم يمنعه الوصي، وإن أراد بيع بعض التركة لذلك وأراد الوصي أن يتعاطاه فأيهما أحق؟ ! وجهان^(٣).

ولو أدى الوصي الوصية المطلقة من ماله؛ ليرجع جاز ثم إن كان وارثاً رجع في التركة وإلا فلا.

الثالث: الموصى به: فالإيصاء مندوب في التصرف المالي المباح كتفرقة الوصايا وأداء الحق ديناً أو عيناً وأمور نحو الطفل، وواجب في رد المظالم وكل حق عجز عن أدائه حالاً ولم يعلم به من يثبت بقوله فإن لم يوص فأمره إلى القاضي خلافاً للروضة - وباطل في تزويج الطفل ورفيقه وفي معصية - وجائز بتقاضي الدين وإن لم يعينه، فلو قال: تقاضوا ديني وكان وارثه غائباً أقام القاضي من يتقاضى ويحفظ للوارث، فلو لم يوص به فهل يمنع القاضي منه أو يلزمه إذا طالت الغيبة وخيف الضياع؟ ! وجهان^(٤).

الرابع: الصيغة: إيجاباً: كأوصيت إليك وإلى الله وإليك ويحمل ذكر الله على التبرك

(١) إعانة الطالبين (٢١٨/٣)، حاشية البجيرمي (٢٨٨/٣)، حواشي الشرواني (٨٥/٧).

(٢) حواشي الشرواني (٨٤/٧).

(٣) حواشي الشرواني (٨٤/٧).

(٤) الوسيط (٤٨٨/٤)، روضة الطالبين (٣١٦/٦).

وكفوضت إليك أو أقمته مقامي، وفي وليتك وجهان^(١).

وتصح بإشارة مفهومة من نحو أخرس وبأن كتبها أو قرئ عليه كتابها فأشار برأسه: أن نعمن وقبولاً بعد موت الموصي ولو متراحياً فإن قبل أو رد قبل الموت لغا، ويكفي القبول فعلاً كالوكيل ثم من عرف أمانة نفسه وقدرته ندب قبوله وإلا فيختار له الترك، فإذا قبل فله عزل نفسه إلا إن لزمه أو خاف ضياع المال^(٢).

ويصح تعليق الإيصاء: كـ "إذا مت فقد أوصيت إليك" أو أوصيت إلى فلان فإن أبى أو تغير حاله بفسق أو غيره فإلى فلان وتوقيتها بمعلوم: كسنة، وبمجهول: كأوصيت إليك إلى أن تتزوج أو إلى بلوغ ابني أو قدومه ثم هو وصى فإن قال: أوصيت إلى ولدي إذا بلغ لغا أو إلى زيد ثم إلى ولده المجنون ففي صحة الثانية وجهان^(٣).

فرع: يشترط بيان ما يوصي فيه كأوصيت إليك في أمر أطفالي، والتصرف لهم وقضاء ديني، وتفرقة وصيتي، فإن اقتصر على أوصيت إليك لغا، أو على أوصيت إليك في أمر أطفالي صح، وله حفظ المال، وكذا التصرف فيه، أو على أمر معين لم يتجاوز^(٤).
 فرع: لو قال القاضي لرجل: وليتك مال فلان فله الحفظ لا التصرف، أو جعلتك قيماً على فلان لغا.

فرع: لو قال لاثنتين: أوصيت إليكما فإن شرط انفراد كل منهما بالتصرف فذاك وإلا لم ينفرد به أحدهما بل يصدر برأيهما فيوكلان أو بإذن أحدهما للآخر فإن انفرد به أحدهما بطل وضمن ما أنفقه وكذا لو أذن أحدهما للآخر، ثم غاب فباع في غيبته وعلى القاضي الإبدال لمن زالت أهليته منهما، أو من أحدهما، أو غاب أو رد الوصية، وليس له إفراد الآخر إلا إذا شرطه الموصي حينئذ^(٥).

نعم: لو انفرد أحدهما بدفع عين لمستحقها أو قضاء دين في التركة حسبة أجزاً وكذا الموصي المعزول ولعل صورة قضاء الدين حيث للغريم أخذه، فإن قال: أوصيت إلى كل

(١) روضة الطالبين (٣١٧/٦)، الوسيط (٤٨٨/٤).

(٢) روضة الطالبين (٣١٧/٦).

(٣) المذهب (٤٦٤/١)، روضة الطالبين (٣١٤/٦)، مغني المحتاج (٧٧/٣).

(٤) الوسيط (٤٨٩/٤)، روضة الطالبين (٣١٦/٦).

(٥) حاشية البجيرمي (٢٩٠/٣)، روضة الطالبين (٣١٨/٦).

منكما أو كل واحد منكما وصي أو أنتما وصيائي فلكل الانفراد بالتصرف^(١).

ولو جعل على الموصي مشرفاً لم يتصرف إلا بإذنه ولا تصرف للمشرف ولو قال لوصيه: اعمل برأي فلان أو بعلمه أو بحضرته فخالف صح أو: لا تعمل إلا بعلمه أو بأمره أو بحضرته فلا.

ولو قال: أوصيت إلى زيد، ثم قال أوصيت إلى عمرو لم ينزل زيد ثم إن قبلا لم ينفرد أحدهما بالتصرف وإن قبل أحدهما فقط انفراد، أو ثم قال لعمرو: أنت وصي فيما أوصيت فيه إلى زيد انزل زيد، فإن قال له: ضمنتك إلى زيد وقبلا اشتركا، وإن قبل زيد فقط انفراد بالتصرف أو عمرو فقط فلا، بل يضم القاضي إليه أميناً^(٢).

فرع: لو قال كل من الوصيين في التصرف، أنا أتصرف فإن كانا مستقلين نفذ تصرف السابق أو غير مستقلين أمرهما القاضي بما رآه مصلحة فإن امتنعا لم ينزلا فينبب عنهما اثنين فإن امتنع أحدهما أناب عنه ولو اختلفا فيمن يعطي عينه القاضي أو في حفظ المال إلى التصرف وهو ينقسم - قسم، ثم يتصرفان معاً فيما بيد كل منهما، ثم ليس لأحدهما رد نسيبه إلى الآخر^(٣).

ولو تنازعا في عين المقسوم أقرع أو لا ينقسم حفظاه معاً بجعله في بيت يقفلانه أو مع نائب لهما برضاها وإلا أناب القاضي عنهما ولو واحداً، فإن رجعا عن الامتناع رد إليهما.

ولو كانا وصيين في الحفظ فقط لم ينفرد به أحدهما مطلقاً^(٤).

فائدة: ليس للقاضي الكشف عن الأب والجد في ولاية الأولاد حتى يثبت عنده قاذح فيولي غيرها وله الكشف عن الوصي والقيم ولو شك في عدالته، فهل يرفع يده؟ وجهان.

فرع: لو جعل الموصي للوصي أو لمشرف عليه جعلاً فهو من الثلث، وليس للقاضي عزله بمتبرع بالعمل.

فرع: لو قال له الموصي: فرق ثلثي لم يعط نفسه، وإن أذن له ولا أصله وفرعه ولا

(١) روضة الطالبين (٣١٨/٦).

(٢) روضة الطالبين (٣١٨/٦)، مغني المحتاج (٧٧/٣).

(٣) مغني المحتاج (٧٨/٣).

(٤) حواشي الشرواني (٩٤/٧).

من يخاف منه أو يستصلحه.

وإن قال له: ضع ثلثي حيث شئت لم يأخذ لنفسه ولا لعبده وله إعطاء أصله وفرعه^(١).

فرع: تقبل شهادة الوصي على محجوره لا له بمال، وإن أوصى إليه بتفرقة ثلثه، وللوصي في مال معين أن يشهد بغيره^(٢).

فرع: يصدق كل ولي يمينه في دعواه التلف والغصب والسرقة وعدم الخيانة وفي الإنفاق وقدره لا في الزائد على اللائق، ولا في وقت الموت الموصي، ولا في رد المال إلى المحجور بعد كماله، وكذا في بيعه لحاجة أو غبطة إلا الأب والجد فيصدقان فيه^(٣).

فرع: إذا عزل القيم نفسه ولم يخبر القاضي بما في يده حتى تلف أو ترك الموصي به بلا عذر فتلف ضمن، ثم لا يبرأ إلا بتسليم البديل إلى القاضي، بخلاف الأب والجد؛ إذ يتولى الطرفين^(٤).

فرع: لا يستغل غير الأب والجد بقسمه مشترك بينه وبين محجوره، وإذا باع ماله بحال لم يلزمه الإشهاد.

ولو فسق الولي في مدة الخيار لم يطل بيعه فينظر له القاضي^(٥).

فرع: لو أوصى بشيء لرجل وقال: قد سميت له لوصي فتسماه الوصي، فللورثة تكذيبه، فإن شهد له وحلف استحق.

وإن قال: سميت للوصيين فعينا واحداً أخذه أو اختلفا في المعين فهل تبطل الوصية، أو يحلف كل مع شاهده، ويستحقان أو يوقف إلى الصلح؟ أقوال^(٦).

فائدة: إذا باع الوصي مال الطفل فقال المشتري: لا أسلم الثمن حتى تثبت وصيتك عند القاضي فله ذلك.

(١) حبايا الزوايا (٣٣١/١)، روضة الطالبين (٣٣٧/٦).

(٢) روضة الطالبين (٣٢٢/٦).

(٣) حاشية البجيرمي (٢٩٠/٣).

(٤) إعانة الطالبين (٦١/٣).

(٥) مغني المحتاج (٧٨/٣)، حواشي الشرواني (٩٨/٧).

(٦) روضة الطالبين (٣٢٣/٦).

خاتمة

إذا خاف الوصي على مال محجوره ظالماً فله تخليصه ببعضه، وجوز الشيخ عز الدين رحمته له تعيينه إذا خاف غصبه سليماً^(١).

(١) إعانة الطالبين (٢١٨/٣)، الإقناع للشرييني (٣٩٩/٢)، روضة الطالبين (٣٢٣/٦)، مغني المحتاج (٢٨/٣).

كتاب الوديعة^(١)

وله أركان:

الأول: الإيجاب ولو معلقاً، والقبول: كأودعتك هذا فقال: قبلت أو ضعه فوضعه، ويكفي القبول فعلاً كالقبض^(٢).

ولو وضعها عنده ولم يوجب سواء قال له قبل ذلك: أريد أن أودعك أم لا أو أوجب فرد ضمن بالقبض لا بدونه، وإن تركها ضائعة لم يضمن وذهابه والمالك حاضر كالرد^(٣).

فرع: قبول الوديعة من أمين قادر على حفظها ندب، فإن لم يوجد غيره لزمه؛ لكن له أجره منفعتة وحرزه، فإن لم يقبل أثم ولم يضمنها، ويحرم أخذها على العاجز عن حفظهما، وكذا من لا يثق بأمانة نفسه خلافاً للمنهاج^(٤).

الثاني: العاقدان، وشرطهما: إطلاق التصرف، فأخذها من غيره مضمن إلا حسبة لخوف ضياعها، ويضمن الناقص ما أودع معه بإتلاف ويتعلق برقبة القن، وكذا بالتلف أو التقصير إن أودعه ناقص لا رشيد^(٥).

الثالث: الشيء المودع وهو كلما يثبت عليه اليد الحافظة ولو نجساً محترماً^(٦).

فرع: الإيداع: عقد جائز فولد الوديعة: وديعة كالأم، وينفسخ بزوال أهلية أحدهما وكذا بفسخه أو عزله، فالمال بعده أمانة شرعية، فيلزمه ردّه بالتخلية، فإن أخره بلا عذر ضمن، فإذا مات المالك لزم الوديع إعلام وارثه إن لم يعلم، وإلا مكنته منه بعد طلبه، فإن

(١) الوديعة: لغة: من ودع الشيء بمعنى تركه، وسمي الشيء الذي يدعه الإنسان عند غيره ليحفظه بالوديعة لأنه يتركه عند المودع.

والمودع أمانة عند المودع يجب ردها عند طلبها لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ (البقرة: من الآية ٢٨٣). انظر حاشية البجيرمي (٢٩١/٣)، شرح زيد ابن رسلان (٢٣٦/١)، فتح الوهاب (٣٥/٢)، مغني المحتاج (٧٩/٣).

(٢) شرح زيد ابن رسلان (٢٣٦/١)، فتح الوهاب (٣٥/٢).

(٣) فتح الوهاب (٣٥/٢)، مغني المحتاج (٧٩/٣).

(٤) انظر مغني المحتاج (٧٩/٣)، منهاج الطالبين (٨٢/١)، روضة الطالبين (٣٢٤/٦).

(٥) نهاية الزين (٢٤٢/١).

(٦) الوسيط (٤٩٧/٤).

فقد ردها إلى القاضي.

ولو أنكر الوديعة علمه بموت المالك فللوارث تحليفه، فإن نكل حلف الوارث وأخذها وإن أقر به، وقال: أمسكتها لأنظر هل أوصي، ضمنها إن أقر المالك بالوديعة لثالث؛ لموته^(١).

ولو مات الوديعة ردها وارثه بإعلام المالك، والتخلية إن عرفه، وإلا لم يلزمه تعريفها فإن آخر الرد الممكن ضمناً، أو ادعيا تلفها قبل التمكن حلفاً، ولا يصدق وارث الوديعة في ردها، ويصدق في رد مورثه، أو تلفها بيده، ولو بعد إنكاره ثم قال: غلطت^(٢).

فصل حكم يد الوديعة على الوديعة

يد الوديعة أمانة في الوديعة، وإن أخذها كرهاً فيصدق بيمينه في دعوى تلفها، وإن كان النزاع مع وارث المالك، أو لم يبين سبب التلف، أو بينه وهو خفي: كسرقة وغصب أو ظاهر: كموت ونهب وخطف وغارة، وحريق يسير ليلاً، وعلم وعم إن احتمل سلامتها، وإلا صدق بلا يمين^(٣).

ولو لم يعلم السبب فإن أقام به بينة حلف أنها تلفت به، فإن نكل فللمالك الحلف أنه لا يعلم تلفها، وفي دعوى ردها على من ائتمنه، ولو بعد موته إن أنكر الوارث لا في أن المودع أخذها صدق مورثه، فإن تردد فيه ففي جواز حلفه تردد^(٤).

فرع: لا يصدق ملتقط، ومن ألفت الريح ثوباً عليه في الرد^(٥).

فصل متى تصير يد الوديعة ضامنة

قد تصير يد الوديعة ضامنة وذلك: إما بإيداعها بلا إذن ولا عذر، ولو عند القاضي، لا بالاستعانة في حملها إلى الحرز أو في وضعها في خزانة مشتركة بينه وبين الغير، أو في نحو علفها، ونظره عليها كالعادة، ولا إن خرج الوديعة لحاجته وهي في مخزن من داره، واستحفظها ثقة يختص به، وإن لم يلاحظ المخزن في عوداته، أو في غير مسكنه، ولم

(١) حاشية البجيرمي (٢٩١/٣)، حواشي الشرواني (١٠٣/٧).

(٢) روضة الطالبين (٣٤٧/٦).

(٣) حاشية البجيرمي (٨٦/٣).

(٤) حاشية البجيرمي (٨٦/٣).

(٥) مغني المحتاج (٩١/٣).

يلاحظه ضمن، وإن لاحظته (١).

فإن كان عذر كإرادته سفيراً، وخاف تلف الوديعة بنحو حريق، أو نهب، فليردها على مالكة ووكيله، فإن تعذر فإلى القاضي ويلزمه قبولها وإشهاد على نفسه بقبضها لا قبول دين ومغضوب لغائب، ثم له بيعها بالمصلحة فإن تعذر القاضي فإلى أمين، ويلزم الوديع الإشهاد عليهما فإن أعطاها غير أمين، ولو جاهلاً بحاله، أو ترك الترتيب المذكور ضمن (٢).

ولو ادعى الأمين تلفها، أو ردها على من أودعه لا على المالك صدق بيمينه (٣).
وإن قال له المالك: إذا سافرت فأودعها زيداً ففعل، صدق في الرد على المالك، لا على من أودعه (٤).

ولو أنكر المالك إذنه في إيداع زيد وحلف طالبيهما بالبدل إن فاتت، وإلا فبالعين أو قيمتها للفرقة، ولا يرجع الغارم منهما على الآخر.

نعم: إن أنكر زيد الإيداع معه وحلف غرم الوديع فقط.

وإن أقر المالك بالإذن، وأنكر إيداعها مع زيد صدق بيمينه، فإن قال: زيد أودعني وتلفت بيدي، وأنكر المالك حلف، وغرم الوديع، وإن أقر بهما وأنكرا شهادة على الإيداع وزيد ينكر الإيداع لم يضمن الوديع.

ولو أمره بإيداع أمين ولم يعينه ففعل صدق الأمين في التلف، والمالك في عدم ردها إليه، وإذا عاد من سفره فله استردادها، وهل يلزمه الأذن للأمين في نقلها إذا خاف المكان أم لا؟ وجهان، فعلى الثاني لو نقلها عند حدوثه فهل يضمن؟ ! وجهان (٥).

ولو دفن الوديعة وسافر ضمن، إلا إن دفنها بحرز وأعلم بها أميناً يسكن الموضع حيث له الإيداع.

ولو أودع مالاً مدفوناً ولم يجعل عليه علامة فنسى الموضع ضمن، وإن نسيه المالك أيضاً.

(١) حواشي الشرواني (١٠٣/٧).

(٢) روضة الطالبين (٣٢٨/٦).

(٣) روضة الطالبين (٣٢٩/٦)، مغني المحتاج (٨٣/٣).

(٤) روضة الطالبين (٣٢٩/٦).

(٥) روضة الطالبين (٣٣٠/٦)، مغني المحتاج (٨٣/٣)، حواشي الشرواني (١١٠/٧).

وإما بالسفر ولو قصيراً آمناً أو بحراً وغلبت السلامة^(١).

نعم: إن فقد من يردّها عليه على الترتيب السابق فله السفر بها وقت السلامة، وكذا إن خاف عليها بل يلزمه هنا السفر، ويضمن تركها، ولا يرجع على المالك بأجرة نقلها، وشرط السفر أمن الطريق وإلا ضمن إن لم يكن أحرز من تركها^(٢).

ولو سافر بها والطريق آمن فحدث فيه خوف أقام، أو هجم قطاع فألقاها في مضیعة إخفاء لها فضاغت، أو دفنها ثم نسی موضعها ضمن.

ولو أودع في سفر أو نجعة فسافر أو انتجع بها إلى مقصده لم يضمن، ولو عاد من سفره فله السفر بها ثانياً إن لم تدل قرينة على خلافه.

وأما بتركه الممكن من الإیضاء بها، إذا مرض مُحَوِّفاً، أو حبس ليقبل أو الرد إلى من يبرأ بردها بردها إليه إذا سافر على ما مر^(٣).

وشرط الإیضاء: أن يميزها بإشارة أو ببيان جنسها وصفتها مع الإشهاد، فإن لم يميزها: كعندي وديعة أو ثوب لفلان ضمن مطلقاً، فإن وجد في تركه ثوب فقط لم يتعين للوديعة، ويجب قيمتها كما لو وجد أكثر من ثوب، ولو ميزها فلم توجد في تركه عين بتلك الصفة لم يضمن، فلعلها تلفت قبل الوصية، ولم يعلم، وإن وجدت الصفة أخذها، أو زائدة فلا يضمن^(٤).

ولو لم يوص بها فادعى المالك تقصيره وادعى الوارث التلف، وقال: لعله تركه لتلفها على الأمانة لم يضمن أولاً، إن تركه لذلك، أم لا ضمن^(٥).

ومن مات ولم يقر بوديعة فوجد في تركه عين مكتوب عليها: وديعة لفلان، أو وجد في جريدته: لفلان عندي كذا وديعة لم يجب تسليمه إليه، ولو لم يمكنه الإیضاء كأن مات فجأة، أو قتل غيلة فلا ضمان عليه.

فرع: إذا مات القاضي ولم يوجد مال الأيتام في مستودعه لم يضمنه، وإن لم يوص

(١) حواشي الشرواني (١١٠/٧).

(٢) انظر مغني المحتاج (٨٤/٣).

(٣) روضة الطالبين (٣٤٢/٦).

(٤) روضة الطالبين (٣٤٢/٦).

(٥) حواشي الشرواني (١١٠/٧).

به بخلاف سائر الأمناء، قال ابن الصلاح ^(١).

وإما بنقلها من قرية أو محله أو دار إلى أخرى بلا ضرورة إذا كان الأول أحرز ولم يعين موضعاً لحفظها لا من بيت إلى بيت في دار أو خان واحدة فإن عين الموضع بأن قال للوديعة: احفظها في بيتك أو دارك هذا، فإن لم ينه عن النقل فنقلها لدونه في الحرز ضمن ^(٢).

وإن كان حرزاً لها إلى مثله إلا إن تلفت بسببه: كانهدام الثاني عليها، أو سرقتها منه، وإن ناهى فنقلها، ولو لأحرز ضمن إلا لضرورة: كغرق، أو حرق، أو غلبة لصوص بل يلزمه نقلها حينئذ، ولو لدون المعين إن لم يجد غيره، فإن تركها ضمن، إلا إذا قال: لا تنقلها، وإن حدث خوف فلا يضمن إن لم ينقل ولا إن نقل، إلا إن كان الخوف من النقل: كهو من غير تركه، وإن كان الموضع المعين للمالك فليس للوديعة نقلها منه بحال إلا لضرورة ^(٣).

فرع: لو أنكر المالك وقوع الخوف وقت نقلها، فإن لم يعرف صدق بيمينه، إن لم يثبت به الوديعة، وإن عرف حلف الوديعة.

فرع: لو نقل الوديعة من خريطة أو صندوق إلى آخر، فإن لم يجد فتح قفل، ولا فض ختم، ولم يعينه المالك لم يضمن، وكذا عن عينه، وهو للمالك إلا إن كان الأول أحرز، وإن كان للوديعة فكالبيوت ^(٤).

وإما بتركه دفع المهلك عنها بالعادة، فإن أودعه حيواناً فأمره بمؤنته فتركها مدة يموت مثله فيها عند الخبراء فمات - ضمنه، وكذا لدونها إن كان به جوع سابق وعلم به، لا إن جهله، وإن لم يمت ضمن ما نقص منه، وإن ناهى فامثل أثم ولم يضمن إلا إن كان النهي لعله بالحيوان فأطعمه مع بقائها، وإن لم يأمره ولم ينه ^(٥).

فإن لم يعطه شيئاً راجعه، أو وكيله ليمونه، أو يسترده فإن تعذرا فالقاضي، فيفرض على المالك، أو يبيع بعضه، أو يؤجره لمؤنته، فإن تعذر القاضي مأنه من ماله قدرأ لولاه

(١) انظر مغني المحتاج (٨٤/٣).

(٢) روضة الطالبين (٣٤٢/٦).

(٣) روضة الطالبين (٣٤٢/٦).

(٤) المهذب (٣٥٩/١)، الوسيط (٥٠٣/٤)، روضة الطالبين (٣٣٧).

(٥) روضة الطالبين (٣٣٧/٣).

هلك، أو نقص، فإن كان به سَن معتدل فهل يطعمه قدرًا يبقى كذلك ؟ وجهان، وليشهد أنه أنفقه ليرجع، وله هنا بيع بعضه إن تعين كالقاضي، وإخراج الدابة المودعة في الأمن معه، أو ثقة للعلف، أو السقي، وترك سقي الشجر المودع غير مضمن بخلاف نشر ثوب نحو الصوف فيلزمه نشره للريح، ثم لبسه إن تعين طريقاً لدفع ضرره^(١).

نعم: إن ناه المالك أو كان في صندوق ولم يعلم ما فيه فلم يفتحه لذلك ففسد لم يضمن.

فرع: تشية الدابة إن خيف زمانتها بتركها: كنشر ثوب الصوف^(٢).

فرع: لو وقع في خزانة الوديع حريق فنقل أمتعته قبل الوديعه فاحترقت لم يضمن كما لو لم يكن إلا ودائع فقدم بعضها فاحترق الباقي^(٣).

وإما بانتفاعه بها ولو غلطا بأن لبسها، أو ركبها، أو أخذها ابتداءً أو دواماً للانتفاع، ثم ترك، وبأن فتح عنها قفلاً، أو فض خاتماً، أو خرق كيساً من تحت الختم، ويضمن الظرف أيضاً، وبأن جزَّ صوفها أو وَسَمَهَا، أو قطع أذُنَهَا لا إن خرق الكيس من فوق ختمه، لكن عليه أرشه، ولا إن حل خيطاً شد به رأس الكيس، أو رزمة الثياب، إلا إن كان مكتوباً عنه، ولا إن نوى دواماً أخذها، ولم ترفع رأس صندوق غير مقفل، ولم يأخذها، ولا إن نوى عدم ردها بعد طلب المالك، ولا إن ركبها للسقي، وهي لا تنقاد أو ركبها في السفر الذي أودعها فيه قدر ما تتحفظ به عن تعين، ويصدق في ذلك يمينه، ولا إن حلبها لكن يضمن اللبن، ولا إن عد الدراهم أو ذرع الثوب لمعرفة القدر^(٤).

فرع: إذا صار المودع ضامناً للعين لم يبرأ بترك الخيانة، أو ردها إلى مكانها بغير إذن المالك، ويبرأ بإيداع المالك الأهل إياها بعد قبضها من الوديع وكذا قبله، كـ"أَوْدَعْتُكَهَا"، أو استأمتك بها، أو أذنت لك في حفظها، أو أبرأتك من ضمانها، لا بإيداع الولي فيما يظهر.

فرع: لو قال ابتداءً: أودعتك فإن خنت ثم رجعت عدت أمينا فخان ثم رجع لم

(١) روضة الطالبين (٣/٣٣٧).

(٢) مغني المحتاج (٣/٨٦).

(٣) حاشية البجيرمي (٣/٢٩٤)، مغني المحتاج (٣/٨٤).

(٤) حاشية البجيرمي (٣/٢٩٤)، مغني المحتاج (٣/٨٤).

يبرأ^(١).

ولو قال: خذها وديعةً يوماً وغير وديعة يوماً، فوديعة أبداً، أو وديعة يوماً وعارية يوماً لم تعد في الثالث وديعة.
ولو أجزّر الوديع الوديعة بأمر المالك، وانقضت الإجارة عادت وديعة بخلاف الوكيل في الإجارة^(٢).

فصل مسائل في الوديعة

لو أودع عشرة دراهم مثلاً فخلطها بدراهم، ولو للمالك الوديعة، ولم تتميز ضمنها. وإن أخذ منها درهماً وأنفقها، ثم رد مثله موضعه، ولو بإذن المالك لم يملكهن ولم يبرأ من ضمانه، ثم إن لم يتميز لمردود ضمن الكل، وإلا لم يضمن الباقي، وإن لم يتميز المرود، فلو تلف العشرة ضمن درهماً أو نصفها فنصف درهم^(٣).

فرع: لو أخذ ابن الوديع مثلاً بعض الدراهم فرد أبوه بدله إلى الباقي، وأعطاه المالك فإن كان ما أخذه الابن تالفاً برئ أو باقياً فلا.

فرع: لو أتلف الوديع بعض الوديعة فإن لم يتصل بباقيها فقد مر، وإن اتصل كقطع اليد أو الثوب فإن كان عمداً ضمن الكل وإلا فالمتلف فقط^(٤).

وإما بمخالفته في صفة حفظها، فتلفت بسببه بأن كانت في صندوق فقال: له المالك: لا ترقد عليه فخالف، وانكسر بثقله قتلت، أو لم ينكسر؛ لكن سرقت في الصحراء من جانب يرقد فيه أو لم يرقد عليه لا إن سرقت من رأس الصندوق، أو من جانب آخر والصندوق في حرز، أو وقد قال له، لا تقفله أو لا تقفله بقليلين، أو لا تغلق باب البيت، أو ادفنها، ولا تبني عليها فخالف، وأرشد نقض البناء للرد، ولا يلزم المالك^(٥).

فرع: لو قال له المالك اربط الوديعة في كمك فامثل لم يلزمه إمساكها بيده أيضاً، ثم إن جعل الربط خارجاً فأخذها الطرار ضمن، أو استرسلت وضاعت فلا، وإن جعله

(١) روضة الطالبين (٣٣٥/٦)، مغني المحتاج (٩٠/٣).

(٢) روضة الطالبين (٣٣٥/٦)، مغني المحتاج (٩٠/٣).

(٣) مغني المحتاج (٨٣/٣).

(٤) إعانة الطالبين (٢٤٦/٣)، الوسيط (٥٠٨)، روضة الطالبين (٣٣٦/٦).

(٥) المهذب (٣٥٩/١)، الوسيط (٥٠٩/٤)، روضة الطالبين (٣٣٧/٦)، فتح الوهاب (٢٠٢/٢).

داخلاً فبالعكس، فإن أمسكها بيده فسقطت بنوم، أو غفلة ضمن أو غصبت فلا^(١).

ولو قال له: اجعلها في جيبيك فربطها في كفه ضمن، ولو لم يأمره بربط في الكف ولا بإمسك باليد فأمسكها بلا ربط ضمن، أو عكسه، أو وضعها في الجيب الضيق أو زره لم يضمن، وكذا لو أمسكها في كفه فغصبت، بخلاف ضياعها بغفلة، أو نوم، ولو ربطها في كفه جاء التفصيل السابق^(٢).

وإن وضعها فيه بلا ربط فسقطت وهي خفيفة لا يشعر بها ضمن، أو ثقيلة فلا ويتجه طرد هذا فيما مر في صورة الاسترسال.

ولو وضعها في كَوْرٍ عمامته بلا ربط، ولو قال وهو في سوق أو طريق: أحفظها في بيتك فأخر إحرازها فيه بلا عذر ضمن، وإن قال ذلك وهو في البيت فربطها في كفه، أو شدها في عضده لا مما يلي الأضلاع، وخرج بها، أو لم يخرج بها وقد أمكنه إحرازها في نحو صندوق ضمن، أو لم يمكنه لتعذر نحو قفل فلا^(٣).

ولو لم يقل وهو في البيت شيئاً، فكلامهم يشعر بجواز خروجه بها، ويشبه أنه بالعادة. فرع: لو أودعه كيس دراهم في الطريق فأخذه القطاع، فإن جعله في محل يحفظ مثله فيه حينئذ: كوسطه، أو كفه، أو بين رجله لم يضمن، وإلا ضمن^(٤).

فرع: لو حفظ الوديعة في حرزها وسرقها من يساكنه فإن لم يتهمه قبل ذلك يضمن وإلا ضمن^(٥).

فرع: لو قيل لرجل: خذ هذا وديعةً فقال لعبده: ضعها في موضع كذا، فوضعها فيه، ولم يعرفه السيد ضمن.

فرع: لو نهاه المالك عن دخول أحد على الوديعة، أو عن الاستعانة عليها بحارس أو عن الإخبار بها فخالف ضمنها إن أخذها الداخل، أو الحارس، أو المخبر، أو مخبر المخبر، لا إن أخذها غيرهم، أو تلفت لا بسبب الإخبار.

فرع: لو أودعه خاتماً وقال: اجعله في خنصرك فجعله في بنصره لم يضمن، إلا إن

(١) روضة الطالبين (٦/٣٣٨).

(٢) روضة الطالبين (٦/٣٣٨).

(٣) روضة الطالبين (٦/٣٣٨).

(٤) حواشي الشرواني (٧/١١٩).

(٥) الأم (٦/١٤٩).

جعله في أعلاه، أو وسطه، أو انكسر لفظ بنصره.

وإن قال: اجعله في بنصرك فجعله في خنصره، فإن لا ينتهي إلى أصل بنصره لم يضمن، وإلا ضمن، ولو جعله في الإصبع المأمور بها من اليد الأخرى لغرض لم يضمن، وإلا ضمن^(١).

ولو قال: اجعله في يمينك، فعكس ضمن، أو عكسه فلا، ولو لم يأمره بشيء فوضعه بغير الخنصر لم يضمن أو في الخنصر ضمن، إلا لقصد حفظه.

وإما بتضييعها: كأن لم يضعها في حرز مثلها أو نسي موضعها، أو أعلم بها، أو بمكانها لصاً، أو مصادراً لمالكها، أو أكره فسلمها، أو دل عليها، والقرار على الآخذ، ويلزم الوضع جحدها أو إخفاؤها، وله الحلف بالله، أو الطلاق، والعق ويحنث ويكفر، ويقعان، وإن أكره على الحلف إلا إن ورى، ولو أخذت منه كرهاً لم يضمن^(٢).

فرع: لو جرت العادة بربط الدابة في الدار فربطها الوديع في حريمها لمدها وسمعه ففي ضمانه وجهان^(٣).

ومن ربط دابته في خان واستحفظ صاحبه فخرجت في بعض غفلانه، أو لم يستحفظه بل قال: أين أربطها فقال: هنا، ثم فقدتها لم يضمن^(٤).

فائدة: الكذب حرام، وقد يجوز: كالزوجة حفظاً لحسن عشرتها، وكإصلاح ذات البين، وقد تجب كما مر في جحد الوديعة عن الظالم، وكان سأل عن معصوم يريد قتله أو قطعه، أو عن امرأة أو أمرد ليفجرهما^(٥).

فرع: من أودع مفتاح حانوت فأعطاه شريك مالكة فأخذ المتاع ضمن المفتاح، وكذا لو أعطاه أجنبياً أو أمره بسرقة المتاع فسرقه، نعم: إن التزم حفظ المتاع ضمنه. ومن أعطى رجلاً خاتمه أمانة وقال: اردده بعد قضاء الحاجة فوضعه في حرزه لم يضمن؛ إذ لا يلزمه رده، بل التخلية.

وإما بجحدها على المالك بعد طلبها، فإن ادعى أنه لغلط أو نسيان، ولم يصدقه

(١) روضة الطالبين (٣٤١/٦).

(٢) روضة الطالبين (٣٤١/٦).

(٣) روضة الطالبين (٣٤١/٦).

(٤) مغني المحتاج (٨٦/٣).

(٥) حواشي الشرواني (١٢١/٧)، مغني المحتاج (٨٨/٣).

المالك، فإن جحده قبل طلبها لم يضمن^(١).

فرع: يصدق منكر الإيداع بيمينه، ثم إن ثبت بينة أو إقراره فادعى تلفها أو ردها قبل إنكاره، فإن كانت صيغته: لا شيء، أو لا وديعة لك عندي، أو لا يلزمني تسليم شيء إليك - صدق في ذلك بيمينه وإن كانت: لم تودعني لم يصدق في الرد، ويصدق في التلف، ويغرم بدلها، وله تحليفُ المالك على ما ادعاه من تلف، أو رد وإقامة بينة بهما، ثم إن شهدت بحصولهما قبل جحده فلا مطالبة، أو بالتلف بعده ضمن^(٢).

واعلم أن قوله: لا يلزمني تسليم شيء إليك لا يكفي جواباً للدعوى؛ إذ عليه التخلية فقط وما مر قريباً المراد: أنه إذا جرى هذا اللفظ فحكمه ما مر.

وإما بتأخير ردها على المالك الأهل بعد طلبه، والمراد بالرد التخلية فقط، وإن أخره ليشهد عليه فكالوكيل أو لعذر: كظلمة يشق معها الفتح أو حمام أو طعام، أو مطر، أو صلاة، أو طهارة، أو قضاء حاجة، أو خوف غريم - لم يضمن بل له إنشاء نحو الطهارة إذا بعدت الوديعة عنه، ويصدق بيمينه أن تأخيره لعذر^(٣).

ولو كانت الوديعة مشتركة فطلب أحدهم حصته لم يعطه، بل يعلم القاضي ليقسمه إن انقسم، ويعطيه حصته.

فرع^٤: لو قال له المالك: أعطها وكيلي فلاناً فتمكن، وآخر ضمن، وإن لم يطلبها، وكذا حكم من عرف مالك ضالة، أو ثوب طيرته الريح إلى داره. ومن قال لوديعة: أعطها أحد وكلائي فأخراها بلا عذر عن وكيل؛ ليعطها آخر فإن زاد ولا تؤخر أتم، وإلا فوجهان.

وإن قال له: أعطها من شئت من وكلائي فأخر لم يأثم، ولم يضمن^(٤).

فرع: لا يلزم الوديع الإشهاد عند الدفع لوكيل المالك، ولا المأمور بالإيداع عنه إعطاء الوديع^(٥).

فرع: لو قال الوديعُ للمالك: أنت غصبت الوديعة مني ضمن؛ لأن الغصب يسبقه

(١) مغني المحتاج (٩٠/٣).

(٢) إعانة الطالبين (٢٦٠/٤)، روضة الطالبين (٣٤٣/٦).

(٣) روضة الطالبين (٢٥٦/٤).

(٤) مغني المحتاج (٩٠/٣).

(٥) حواشي الشرواني (١٠٧/٧).

الامتناع.

فصل ادعاء أكثر من شخص بحقه في الودیعة

لو ادعى اثنان على من بيده قال كل: إنه ملكه أودعه إياه فإن أنكرهما وادعاه لنفسه صدق، فيحلف لكل واحد، وإن أقر به لأحدهما معيناً أخذه، وللآخر تحليف المقر، فإن حلف له سقطت دعواه، وإن نكل حلف الآخر وغرم له القيمة، وإن أقر به لهما، فاليد لهما فإن لم تكن بينة وحلف أحدهما فقط أخذه، ولا يدعى الآخر على الوديع، وإن حلفا، أو نكلا أخذه نصفين، ثم حكم كل واحد منهما في النصف الآخر حكمهما في الكل في غير المقر له وقد مر، وإن أقر به لأحدهما أو قال: نسيتُه ضمن فإن أقر به لثالث حلف لكل منهما أنه لا حق له فيه، لا أنه لغيرهما، ولا يلزمه بيان الثالث، وإذا حلف أقر المال بيده.

وكذا إن نكل، ونكلا، وإن نكل فحلف أحدهما فقط أخذه وطولب بكفيل إن لم يكن أميناً، والودیعة منقولة، وإن حلفا فهل يتقسمانه، ويطلبان بكفيل أو يقر مع المقر؟ وجهان فإن لم يأمنه ضم إليه أمين، ويلزمه هنا بيان المقر له؛ ليخاصمه فإن امتنع حبس. فإن قال لا أدري لمن المال، وادعيا علمه حلف على نفيه، وأقر بيده، ولا يحلف أحدهما الآخر.

خاتمة

لو ذهب بالودیعة، فإن لم يكن للمالك حفر دار الوديع إلا إن تعدى في وضعه: كدينار وقع في محبره.

ولو أبق المودعُ فأخّر إعلامَ المالك قدر ما يدركه لو أخبره لم يضمن كما لو مرض فلم يخبره حتى مات.

كتاب حكم ما أخذ من الكفار

وهو قسمان:

الأول: الفيء ^(١): وهو ما أخذ منهم بلا قتال ونحوه ^(٢): كجزية وعشر تجارة وتركه مرتد أو ذمي بلا وارث، وما هربوا عنه خوفاً منا أو من كفار، وما بذلوه لينصرف المسلمون عن قتالهم، ثم: هو منقول أو عقار ^(٣).

أما منقوله: فيجعل خمسة أسهم متساوية ثم يقسم سهم منها خمسة متساوية فسهام للمصالح العامة كسد ثغر، وعمارة حصن، وقنطرة ومسجد وأرزاق القضاة، والأئمة، ويقدم حتماً الأهم، فالأهم وهذا السهم: هو المضاف في الآية إلى الله والرسول، وكان ملكاً له ﷺ يصرف منه لنفسه وأهله ومصلحه، والزائد يصرفه للسلاح، وسهم لذوي قربي النبي ﷺ: بنى هاشم، وبنى المطلب خاصة فيعهم ^(٤).

ويقسم كالإرث ويعتبر الانتساب بالذكرور ولا شيء لولد الأثني، ولا يجب نقل ما في إقليمهم إلى كل الأقاليم، بل يقسم ما في كل إقليم على سكانه منهم، فإن فقدوا في إقليم، أو لم يغرم فيه بهم نقل إليهم قدر الحاجة، فإن لم يسد مسداً إذا وزع على الكل قدم الأحوجُ فالأحوجُ، فإن كان القريب غازياً أعطى بالغزو، والقرابة معاً ^(٥).

وسهم لليتامى المذكورين في باب الوصايا، وسهم للمساكين ومثلهم الفقراء، وسهم لابن السبيل، ولا يشترط كون هؤلاء الأصناف من المرتزقة، وحكم تعميمهم واختصاص ما في كل إقليم بأهله ما مر، وما زاد عليهم رد على الباقيين، ويراعى فيهم قدر الحاجة ^(٦).

(١) الفيء لغة: مأخوذ من فاء يفيء إذا رجع، وهو الخراج والغنيمة يقال: أفاء الله علينا مال الكفار، انظر مختار الصحاح (١/٢١٦).

وشرعاً: هو المال الذي أخذه المسلمون من أعدائهم دون قتال. مغني المحتاج (٣/٩٥)، حاشية البجيرمي (٣/٣٠١).

(٢) روضة الطالبين (١٠/٢٦٠).

(٣) إغاثة الطالبين (٢/٢٠٤)، فتح المعين (١/٢٠٤)، منحة الطلاب (١/٧٦).

(٤) روضة الطالبين (٦/٣٥٥).

(٥) مغني المحتاج (٣/٩٥)، حاشية البجيرمي (٣/٣٠١).

(٦) المهذب (٢/٢٤٦)، الإقناع للماوردي (١/١٧٧)، التنبيه (١/٢٣٥)، متن أبي شجاع (١/٢٢٨).

ويجوز أن يجمع للمسلمين بين سهمه من الفيء، وسهمه من الزكاة، ومن الكفارة، ويعطى اليتيم المسكين باليتيم دون المسكنة، ومن ادعى أنه مسكيناً أو ابن سبيل قبل قبوله، أو يتيماً احتاج إلى بينة.

وكذا مدعي القرابة والاستفاضة كالبينة، وحكم فقد بعض الأصناف كالزكاة^(١).

وشرط الكل: الإسلام فلا يعطي كافر إلا من المصالح للمصلحة، والأربعة الأخماس الباقية كانت للنبي ﷺ مع الخمس المذكور، لكنه لم يأخذها وهي بعد وفاته للمرصدين للجهاد، فلكل ولو غنياً كفايته، وكفاية من تلزمه نفقته مؤقتة بقرابة، أو نكاح، أو عبيد خدمة، كعمتاد إن لم يكف واحد، وعبيد لحاجة الغزو، أو للجهاد من نفقة وكسوة، فإن فقد جنسهما في المال أعطى القيمة نقداً، والدراهم أولى، إلا إن كان الذهب في المال، أو غلب في المعاملة، ولا يعطي فلوساً وإن راجت^(٢).

ويراعى في القدر حال كل مروءة وضدها والبلد في المطعوم، وعارض رخص، أو غلاء وزيادة عائلة، أو نقصها لموت، ولا يزداد لنسب، وسبق لإسلام وهجرة ونحوها^(٣).

ويعطى فرساً ومؤننه سلاحاً ومركوباً للحاجة، مؤمنه لا مؤنة دواب زينة، وما أعطيه لنفسه - ملكه، وكذا المعطي لمؤننه وما زاد على كفايتهم رده الإمام عليهم بقدر مؤنهم، ويختص بالرجال المقاتلة فلا يعطي منه الذراري الذين لا رجل لهم، ولا من يحتاج إليه المرتزقة كالقاضي والوالي وإمام الصلوات، وله صرفه إلى المرتزقة لعام قابل أو صرف بعض الزائد إلى الخيل والسلاح والحصون، ولا يدخر منه شيئاً لنازلة تحدث فإن حدثت والعياذ بالله تعالى، وافقر بيت المال فهي على أغنياء المسلمين^(٤).

فرع: يرزق الإمام من الفيء إن فقد متبرع حكام الغزو وولاة الصلاة بهم، ومعلمي الفروسية والرمي، ومن قام بالفيء كوال وجندي وكاتب تحتاج إليه.

وشرط معاملته: الإسلام، وحرية، واجتهاد، ومعرفة حساب، ومساحة، ويجوز كونه هاشمياً، ولا يشترط لجباية مال عام الاجتهاد، ولا لجباية مال خاص الحرية إن استغنى عن الإنابة فيه ولا الإسلام لجباية مال كفار وفساد ولاية عامله كفساد الوكالة فيصح قبضه إن

(١) الإقناع للشرييني (٥٦٧/٢)، مغني المحتاج (٩٥/٣).

(٢) مغني المحتاج (٩٥/٣).

(٣) مغني المحتاج (٩٨/٣)، حواشي الشرواني (١٤٠/٧).

(٤) مغني المحتاج (٩٨/٣)، حواشي الشرواني (١٤٠/٧).

لم ينه عنه (١).

فرع: عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمته: أنه لا يجوز وضع الدراهم عند صيرفي ذمي بحضور المؤمن.

فصل ما يندب للإمام

يندب للإمام: أن ينصب لكل قبيلة أو عدد يراه من المرتزقة عريقاً، وأن يضع دفترأً يثبت فيه أسماءهم وقدر أرزاقهم، وأن يكتب ويعطي قريشاً أولاً، الأقرب فالقرب إلى النبي ﷺ (٢).

فيقدم بنو هاشم، وبنو المطلب، ثم بنو عبد شمس؛ لئله شقيق هاشم، ثم بنو نوفل فهو أخوه لأبيه، ثم بنو العزى لمكان خديجة رحمته، ثم بنو عبد الدار أخي عبد العزى ثم بنو أخوال النبي ﷺ ثم بنو تميم لكان أمنا السيدة عائشة وأبيها رحمتهما ثم بنو مخزوم ثم بنو عدي لمكان عمر رحمته ثم بني جمح وبنو سهم ثم بنو عامر ثم بنو الحارث ثم الأنصار ثم العرب فيقدم منهم مضر ثم ربيعة ثم ولد عدنان ثم ولد قحطان (٣).

ويقدم في كل قبيلة من قريش وغيرهم بالسبق إلى الإسلام، ثم بالدين، ثم بالسن ثم بالهجرة ثم بالشجاعة ثم برأي الإمام، ثم العجم فإن لم يجتمعوا على نسب قدم بالجناس: كالترك والهند وبالبلدان، ثم من له منهم سابقة في الإسلام ثم بالقرب ثم من ولي الأمر ثم بالسبق إلى طاعته (٤).

فرع: لا يثبت في الدفتر اسم صبي ومجنون وامرأة وعبد وعاجز عن الغزو وكافر وأقطع، ويثبت أعرج فارساً وأصم وأخرس (٥).

فرع: من أثبت اسمه، فإن كان مشهور الاسم لم يحسن وصفه وإلا وصفه بذكر سنه وقده ووجهه بحيث يتميز عن غيره.

فرع: ليس للإمام محو اسم أحد بلا سبب، وإن جن، أو مرض مرجواً، وإلا محاه

(١) حواشي الشرواني (١٧٥/٧).

(٢) حواشي الشرواني (١٣٥/٧)، روضة الطالبين (٣٥٩/٦)، شرح زيد ابن رسلان (٣٠٩/١)،

مغني المحتاج (٩٦/٣)، منهاج الطالبين (٩٣/١).

(٣) حاشية البجيرمي (٣٠٣/٣)، مغني المحتاج (٩٧/٣).

(٤) الوسيط (٥٢٨/٤)، مغني المحتاج (٩٧/٣).

(٥) شرح زيد ابن رسلان (٣٠٩/١).

وأعطاه كفاية له ولعِياله، وليس لأحد احتيج إليه إخراج نفسه بلا عذر. ومن مات بقي حقه لزوجته، وأبعاضه حتى تكتفي الأنثى بزوج، والذكر بكسب، أو غيرهما، ومن سأل لإثبات اسمه مع الجند وهو أهل - أجيب إن اتسع المال ^(١).

فرع: يفرق رزقهم في وقت معلوم من السنة، أو الشهر، ونحو ذلك ومن مات منهم قبل جمع المال فلا شيء لوارثه، أو بعده، وبعد تمام الوقت فحقه لوارثه أو قبل تمامه فله قسط الماضي، ولا يسقط بالإعراض عنه ^(٢).

فرع: إذا جرد الإمام جيشاً للقتال فامتنعوا وهم أكفاء، سقط رزقهم، وإلا فلا. ومن جرد منهم لسفر، أو تلف سلاحه في الحرب أعطاه مؤنة سفره، وأبدله عن السلاح، إن لم يشمله عطاؤه ^(٣).

فرع: لو أخَّرَ الإمام رزقَ الجند عن وقته طالبوه به، فإن فقد الفيء بقي ديناً على بيت المال لا على الإمام ^(٤).

فرع: للإمام بيعُ عروض الفيء بنقد وقسمته إلا سهم ذوي القربى فلا يبيعه. وأما عقاره فلا يصير وفقاً بمجرد أخذه، فإن رأى الإمام وقفه وتخميس غلاته أو بيعه وتخميس شئنه أو تخميس أعيانه فعل، نعم! تتعذر هذه الخصلة في سهم المصالح ^(٥).

فرع: للإمام صرف الفيء لغير مصرفه ويعطى أهله من غيره إذا رآه مصلحة. القسم الثاني الغنيمة: وهو ما أخذه المسلمون من مال الحربيين بقتال أو إيجاف خيل، ولو بعد هزيمهم أو أخذ من دارهم لقطة أو سرقة أو احتلاساً، وتحليل الغنيمة خاص بهذه الأمة وكانت في أول الإسلام للنبي ﷺ خاصة ثم نسخ، فخمس فيبدأ منه بالسلب، فمن ركب عذراً من المسلمين، ولو عبداً وصيباً وامراً وتاجراً أجيراً، وسواء ارتكبه بنفسه أو بأغبر أكلب في قتل كافر ولو صيباً وامراً إن جاز قتلها حال القتال مقبلاً أو مدبراً، وفي إزالة امتناعه بأن جرحه وأثخنه أو أذهب بصره أو الحرافة ^(٦).

(١) انظر الأم (٣٣٨/٧).

(٢) روضة الطالبين (٣٦٤/٦).

(٣) روضة الطالبين (٣٦٧/٦).

(٤) روضة الطالبين (٣٦٧/٦).

(٥) روضة الطالبين (٣٨٥/٦).

(٦) الوسيط (٥٢١/٤)، مغني المحتاج (٩٣/٣).

وكذا طرفيه أو أسره استحق سلبه مع تمام سهمه، ولو أمسكه واحد وقتله آخر فإن ضبطه الممسك فله سلبه وإلا اشتركا فيه.

ولو جرحه واحد وذَفَفَ آخر، فإن أَثْنَتَهُ الأول فله سلبه، وإلا فالثاني. وحكم الأسير الكامل سيأتي في السير، ورقته، وفداه إن اختاره الإمام غنيمة لا تختص بالأسر والسلب ما على الكافر من ثياب، وخف، وراة ونحو منطقة وهيمان وما فيه من نفقة وكسوار وآلة حرب يحتاجها وكمركوبه^(١).

وإن قاتل راجلاً: كسرج ولجام ومقود ومهمز وكجنبة يقودها هو لا غلامه وفي سلاح عليها تردد؛ فإن تعددت الجنائب اختار واحدة وليس من السلب الحقيقية وما فيها وحلية فرسها وولدها التابع لها ودابة مع عبده، وما عليها ولا العبد ثم يخرج بعد السلب مؤن الحفظ وأجرة الكيل ونحوه، ثم يخمس الباقي، فإن شرط الإمام أن لا يخمس على الجند بطل شرطه أو قال: من أخذ شيئاً فهو له فخمسه لا حل خمس الفيء كما مر، والباقي من عقار ومنقول للغنائم وهم: من حضر الوقعة للحرب كاملاً، أو أخره الإمام حارساً من هجمة العدو، أو كميناً جاسوساً، ويسن قسمتها في دار الحرب^(٢).

ويكره تأخيرها إلى دارنا بلا عذر، ويعطي غائباً كأسير أفلت ولو كان من جيش آخر وكافر أسلم وحضر للحرب قبل انقضائه لا بعده مما غنم بعد حضوره لا قبله، ويعطي مدداً أدرك محاصري حصن قبل دخولهم آمنين، ومنهزماً عاد قبل انقضاء الحرب لا بعده مما غنم بعد عوده لا قبله، ومحترفاً لقتال أو متحيزاً لفئة قرية بأن يلحق إحداها غوث الأخرى ويصدق في دعواهما إن عاد قبل انقضاء الحرب، فإن حلف شاركه، وإن نكل فحقه مما غنم بعد عوده ويعطي رجلاً وفساً ماتا بعد الحرب، ولو قبل الحيازة لا إن ماتا قبل الحرب ولا رجلاً مات في أثناءه بخلاف الفرس^(٣).

يعطي من جُرَحَ أو مَرَضَ في أثناءه وإن صار زمناً، وفيمن جن تردد، لا من حضر مريضاً عاجزاً عن القتال، وإن أمكنه الركوب لكن يرضخ له، ويسهم لناقص كما في الحرب لا بعدها.

فرع: لو بعث الإمام سرايا إلى جهات من دار الحرب، فإن بعثهم من دار الإسلام

(١) حواشي الشرواني (١٤٢/٧)، وقال قاله في العباب، فتح الوهاب (٤٢/٢).

(٢) إعانة الطالبين (٢٠٤/٢)، حاشية البجيرمي (٣٠٥/٣).

(٣) الوسيط (٥٤٤/٤)، روضة الطالبين (٣٧٧/٦).

فغنيمة كل سرية لها ولا يشاركهم جيش الإمام وإن قرب منهم أو قصد لحوقهم ، فإن التقوا هناك اشتركوا فيما غنم بعده، أو إلى جهة فإن اتحد أميرهم أو تقاربوا وكانت كل فرقة غوثاً للأخرى اشتركوا، وإلا فلا.

وإن بعثهم من دار الحرب اشتركوا هم وجيش الإمام، وإن اختلفت الجهات وتباعدوا^(١).

فرع: إذا حضر الوقعة تجارُ العسكر أو محترفتهم وقاتلوا أسهم لهم واعتبر حالهم فرساناً ورجالة^(٢).

وكذا أجراء لنحو السياسة لهم الأجرة أيضاً، ويسهم لأجراء الذمة، وإن لم يقاتلوا، وللأجير الكافر للجهاد الأجرة ولو فوق سهم راجل.

فصل في صفة القسمة على الغانمين

فلكل رجل منهم سهم وإن زاد على كفايته، أو نقص، ومن حضر منهم بفرس ولو مغضوباً أو مستعاراً، وإن حضر معيره أو لم يقاتل عليه؛ لكونهم في حصن، أو بحر، أو مضيق، وهو قريب منه زيد سهمي رجل للفرس من أي نوع كان بشرط كونه جذعاً أو ثنياً ولا يزداد لفرس ثان أحضره^(٣).

ولو حضر اثنان بفرس تقاسما سهمه بحسب الملك، ولو ركبا فرساً وقاتلا عليه فإن أمكنه الكرُّ والفرُّ هما أسهم لهما، وللفرس وإلا لم يسهم له^(٤)، ولا للفرس حضر ولم يعلم به مالكة، وكذا إن علم به ولم يركبه^(٥).

ومن ضاع من الغزاة فرسه أو غصب وقاتل عليه غيره فسهمة لمالكة، ولا يحضر الحرب فرس قحم^(٦)، أو رازح^(٧) مثلاً فإن أحضره فلا شيء للفرس، وإن لم ينهه الإمام

(١) انظر الأم (١٤٤/٤)، روضة الطالبين (٣٧٩/٦)، مغني المحتاج (١٠٣/٣).

(٢) التنبيه (٢٣٦/١)، روضة الطالبين (٣٨٢/٦).

(٣) الأم (٣٣٧/٧)، حاشية البجيرمي (٣٠٧/٣)، روضة الطالبين (٣٨٤/٦).

(٤) شرح زيد ابن رسلان (٣٠٨/١).

(٥) شرح زيد ابن رسلان (٣٠٨/١).

(٦) فرس "قَحْم" مهزول هرم والأنثى "قَحْمَة" والجمع "قِحَام" مثل كلبة وكلاب. لسان العرب

(١٢/٤٦٢)، (مادة/ قحم)، المصباح المنير (٢/٤٩١).

(٧) قال الشيخ الزبيدي: والرازحُ والمِرْزَاحُ من الإبل: الشديدُ الهُزالِ الَّذي لا يتحرَّكُ الهالكُ هُزالاً

أو لم يعلم به ^(١).

فصل في الرضخ ^(٢)

فيستحقه من حضر راكب فيل أو بعير أو بغل أو حمار فله مع سهمه ويجب نقصه عن سهم فرس، ويفضل فيل على بغل، وبغل على حمار. ولو حضر صبي أو عبد أو امرأة نافعون لا يجنون استحقه إن لم يكن له سلب ^(٣). وكذا الخنثى فإن بان رجلاً أسهم له من حين بان. ويرضخ لذمي وذمية حضراً مختارين ولم يستأجرا لا إن حضرا بلا إذن، بل يعزران، فلو أكرهما الإمام الجرة فقط. ويفاضل في الرضخ بقدر النفع ولا يبلغ سهم رجل، ولو لفارس وملة الأخماس الأربعة ^(٤).

ومن زاد قتاله من الكاملين رضخ له مع سهمه من المصالح. فرع: لو انفرد الناقصون منا بغنيمة خمست، وقسمت أربعة أخماسها عليهم بنظر الإمام من تفضيل، أو تسوية، ويتبعهم صغار السبي ومجانينه في الإسلام. ولو حضر معهم كامل رضخ لهم، وأخذ الباقي، فإن انفرد بها الذميون لم يخمس بل هي لهم إن غزوا بغير إذن الإمام، وإلا فلهم الرضخ. ولو غنم مسلم وذمي، فهل يخمس الكل، أو نصيب المسلم فقط؟ وجهان ^(٥).

وهو الرأزم أيضاً. قال: وفي الأساس: بَعِيرٌ رَازِحٌ: أَلْقَى نَفْسَهُ مِنَ الْإِعْيَاءِ أَوْ شَدِيدُ الْهَزَالِ وَبِهِ حَرَكَ. انظر / تاج العروس (١٥٨٩/١)، المصباح المنير (٢٢٥/١).
(١) انظر/ التنبيه (٢٣٥/١)، حواشي الشرواني (١٤٧/٧)، روضة الطالبين (٣٨٥/٦)، شرح زبد ابن رسلان (٣٠٨/١).

(٢) الرضخ: بالضاد والحاء المعجمتين لغة: العطاء القليل. انظر مختار الصحاح (١٠٣/١).
وشرعاً: اسم لما دون السهم، وترك للإمام تقديره، فيرجع إلي رأيه، ويتفاوت على قدر نفع المرضخ له، فيرجع المقاتل ومن قتاله أكثر على غيره، والفارس على الرجل، والمرأة التي تداوي الجرحى وتسقي العطاش على التي تحفظ الرجال. انظر الإقناع للشربيني (٥٦٤/٢).
(٣) الإقناع للشربيني (٥٦٤/٢)، المذهب (٢٤٦/٢).
(٤) الوسيط (٣٥٦/٤)، روضة الطالبين (٣٧١/٦).
(٥) مغني المحتاج (١٠٤/٣).

فرع: لا سلب ولا رضح، ولا نفل، ولا سهم مخذل، بل يمنعه الإمام من الغزو ويخرجه من الصف إن حضر، إلا إن حصل بإخراجه وهن^(١).

فصل في النفل

وهو: مات يشترطه الإمام زيادة على سهم الغنيمة لطليعة، أو دليل مثلاً إن احتيج إليه، وإن تعدد أو لم يعينه: كمن فعل كذا فله كذا، وهو من مال المصالح، فإن شرطه من الحاصل عنده اشترط علم قدره، أو مما سيغنم قدر بالجزئية كربع، ولا ضبط له، بل يجتهد فيه الإمام، ويراعى قدر النفع، والله تعالى أعلم^(٢).

(١) حواشي الشرواني (٢٠٢/٧).

(٢) روضة الطالبين (٣٦٨/٦)، مغني المحتاج (١٠٢/٣).

(١) كتاب النكاح

(١) هو لغة الضم والجمع ومنه تناكحت الأشجار إذا شايلت وانضم بعضها إلى بعض.

وشرعا عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمة والعرب تستعمله بمعنى العقد والوطء جميعا لكنهم إذا قالوا نكح فلان فلانة أو بنت فلان أو اخته أرادوا تزوجها وعقد عليها وإذا قالوا نكح زوجته أو امرأته لم يريدوا إلا الجماع قال الثعلبي وقال ابن القطان له ألف اسم وقال علي بن جعفر اللغوي له ألف وأربعون اسما وكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى وسيأتي ما يدل لذلك.

ولأصحابنا في موضوعه الشرعي ثلاثة أوجه أحصاها أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء كما جاء به في القرآن والأخبار ولا يرد على ذلك قوله تعالى ﴿حتى تنكح زوجا غيره﴾ لأن المراد العقد والوطء مستفاد من خبر الصحيحين حتى تذوق عسيلته.

والثاني: أنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد وبه قال أبو حنيفة وهو أقرب إلى اللغة والأول أقرب إلى الشرع.

قال الرمخشري وهو من علماء الحنفية لم يرد النكاح في القرآن إلا بمعنى العقد لأن كونه بمعنى الوطء من باب التصريح ومن أراد به الكناية عنه أتى بلفظ الملامسة أو المماساة وأورد عليه قوله تعالى ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية﴾ فالمراد به الوطء كما قاله في الكفاية في باب الرجعة.

وقال الراغب يستحيل أن يكون النكاح حقيقة في الجماع ويكنى به عن العقد لأن الجماع يستقبح من ذكره كما يستقبح من فعله والعقد لا يستقبح أي فلا يكنى بالأقبح عن غيره ولأنه يصح نفيه عن الوطء إذ يقال في الزنا سفاح لا نكاح

ويقال في السرية ليست مزوجة ولا منكوحة

وصحة النفي دليل المجاز والثالث حقيقة فيهما بالاشتراك كالعين وحمل على هذا النهي في قوله تعالى: ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن﴾ عن العقد وعن الوطء بملك اليمين معا على استعمال المشترك في معنييه.

وفائدة الخلاف بيننا وبين الحنفية تظهر فيمن زنى بامرأة فإنها تحرم على والده وولده عندهم لا عندنا قاله الماوردي والرويان.

وفيما لو علق الطلاق على النكاح فإنه يحمل على العقد عندنا لا الوطء إلا إن نوى حكاة الرافعي في آخر الطلاق عن البوشنجي.

وعقد النكاح لازم من جهة الزوجة وكذا من جهة الزوج على الأصح وهل هو ملك أو إباحة وجهان ويظهر أثر الخلاف فيمن حلف لا يملك شيئا وهو متزوج وفيما لو وطئت الزوجة بشبهة إن قلنا ملك فالمهر له وإلا فلها.

واختار الشيخ النووي رحمه الله عدم الحنث في الأولى إذا لم يكن له نية إذ لا يفهم منه الزوجية وأما في الثانية فالمهر لها فظهر أن الراجح هو الثاني

وهل كل من الزوجين معقود عليه أو المرأة فقط وجهان أوجهما الثاني.

فيه أبواب

الأول: في مقدماته: أحدها: ذكر خصائص نبينا محمد ﷺ وهو جائر بل مندوب، ولا يبعد وجوبه، ثم هي:

إما واجبات: لزيادة ثوابها على مثلها نفلا بسبعين درجة^(١)، وهي: الضحى والوتر، وراتبة الصبح، والأضحى، والسواك ومشاورة العقلاء، وهل هو في الحرب ومكائد العدو فقط، أو في أمر الدنيا؟ أو في أمر الدين؟ ! فيه خلاف، وتغيير المنكر مطلقاً إن لم يظن زيادة فاعلية فيه عناداً أو مصابرة العدو في الحرب وإن كثر، وقضاء دين ميت منا معسراً إن زاد ما عنده على مصالح الأحياء، وطلاق كارهته، وتخير زوجاته بين الطلاق، والمقام معه، وفي جوازه قبل مشاورته وجهان. ! ثم من اختارت المقام معه فلها طلاقها^(٢).

ومن اختارت فراقه ولو متراحياً، وقد أعاذهن الله منه، لزمه طلاقها^(٣)، ومن قالت تجديده نكاحها ووجوب العدة على من توفي عنها، ونفقة مفارقتها من المصالح وجهان.

والأصل في حله الكتاب والسنة وإجماع الأمة: فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾.

ومن السنة قوله ﷺ: «من أحب فطرني فليستسن بسنتي ومن سنتي النكاح» وقوله ﷺ: «تسكنوا تكثروا» رواهما الشافعي بلاغاً، وقوله ﷺ: «الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة» رواه مسلم، وقوله ﷺ: «من رزقه الله امرأة صالحة فقد أعانه على شطر دينه» أي لأن الفرج واللسان لما استوى في إفساد الدين جعل كل واحد شطراً قال الأطباء: ومقاصد النكاح ثلاثة حفظ النسل وإخراج الماء الذي يضر احتباسه ونيل اللذة وهذه الثلاثة هي التي في الجنة إذ لا تناسل هناك ولا احتباس.

قال البلقيني: والنكاح شرع من عهد آدم ﷺ واستمرت مشروعيته بل هو مستمر في الجنة ولا نظير له فيما يتعبد به من العقود بعد الإيمان، قال: قلت ذلك بفتح الكرم المنان. مغني المحتاج (٣/١٢٣ - ١٢٤)، الأشباه والنظائر للسيوطي (٧٢٨/١)، (بتحقيقنا محمد فارس).

(١) إعانة الطالبين (٣٥٦/٢)، حاشية البجيرمي (٢٧٤/١)، حواشي الشرواني (٦٨/١٠)، روضة الطالبين (٣/٧)، فتح المعين (٢٤٣/١)، نهاية الزين (٩٩/١).

(٢) مغني المحتاج (٣٩١/٤).

(٣) الأم (٩١/٥).

والتهجد فَرَضَ عليه وعلى أمته حولاً، ثم نسخ وجوبه^(١).

وإما محرمات: كالصدقة ولو تطوعاً والكفارة وتحرم على آله وأزواجه وموالي الكل صدقة الفرض فقط، وهل الأنبياء كنبينا في ذلك؟ فيه خلاف^(٢).

وكتعلم الخط والقراءة من الكتاب والشعر وروايته ونزع لأمته إذا لبسها قبل القتال ومد عينيه إلى متاع غيره وخائنة العين وهي الإيماء إلى فعل مباح له كضرب أو قتل مع إظهار خلافه، وتزوج الكناينة والأمة ولو قدر له نكاحها فولده منها حر، ولا تلزمه قيمته، والمن؛ ليستكثر لا التسري بكتناينة ولا الخدع في الحرب ولا أكل يوم ونحوه نياً بل يكره، ولا الأكل متكثراً بل يكره له ولغيره^(٣).

وإما مباحات: كنزويج فوق التسع وتحريمه منسوخ وكنزويجه مخدماً بنسك، وبلا ولي وشهود وبلفظ الهبة إيجاباً لا قبولاً، ولا مهر للواهة وإن دخل بها، ومثله صفية^(٤) عليها السلام أعتقها ثم تزوجها بلا مهر حالاً ومالاً، وهل كان معه امرأة واهبة؟ أم لا^(٥).

فإن كانت فهل هي خولة بنت حكيم^(٦) أم ميمونة^(٧) أو زينب الأنصارية أو أم

(١) الأم (٦٨/١).

(٢) إعانة الطالبين (٢٠٠/٢)، الإقناع للشرييني (٢٣٢/١)، حواشي الشرواني (١٦١/٧)، شرح زيد ابن رسلان (١٥١/١)، فتح المعين (٢٠٠/١).

(٣) إعانة الطالبين (٣٦٧/٣)، الوسط (١٣/٥).

(٤) صفية: هي صفية بنت حبي بن أخطب بن سعيد بن ثعلبة بن عبيد بن كعب الإسرائيلية أم المؤمنين، من ذرية هارون بن عمران عليه السلام، سبها رسول الله ﷺ عام خيبر ثم أعتقها، روت عن النبي ﷺ وعنها ابن أخيها ومولياها كنانة ويزيد بن متعب وعلي بن الحسين بن علي، وآخرون، وقال ابن عمر: كانت صفية عاقلة فاضلة، انظر تهذيب التهذيب (٦٠١/٦)، الإصابة (١٢٧/٨).

(٥) مغني المحتاج (٢٥٩/٣)، فتح الوهاب (١١٠/٢).

(٦) خولة بنت حكيم: هي خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص بن مرة بن هلال بن فالح بن ثعلبة بن ذكوان بن امرئ القيس بن بحنة بن سليم السلمة، امرأة عثمان بن مظعون. قال هاشم بن عروة عن أبيه، كانت خولة بنت حكيم من اللاتي وهبن أنفسهن للنبي ﷺ، انظر تهذيب التهذيب (٣٩١/٤)، الإصابة (٦٩/٨، ٧٠)، تجريد أسماء الصحابة (١٦٤/٢).

(٧) ميمونة: هي ميمونة بنت الحارث العامرية الهلالية: زوج النبي ﷺ تزوجها سنة سبع، وروت عن

شريك بنت جابر^(١) ؟ ! فيه خلاف.

وكوجوب إجابته على امرأة خلية رغب فيها ويحرم على غيره خطبتها إن علم رغبته فيها وعلى ذي الزوجة طلاقها، ولم يقع ذلك، بل طلاق زيد^(٢) زينب بنت جحش^(٣) اتفاقي بإلقاء الله في قلبه لا اضطراري بحكم الوجوب وزوجها الله تعالى من النبي ﷺ^(٤) فحلت له بلا لفظ وكتزويجه من شاء، بمن شاء ومن نفسه متولياً الطرفين كتصرفه في مال الغير بلا إذن.

وكمكته في المسجد جنباً، وإدامة قضاء نافلة وقت الكراهة والوصال وأخذ الصفي من الفيء والغنمة وخمس خمسها كما مر مع سهمه كفاتم وأربعة أخماس الفيء ولم يأخذها وقد مر^(٥).

وشهادته لنفسه ولفرعه وحكمه لهما وحال غضبه بلا كراهة، وجواز الشهادة له بما

السني ﷺ وعنها: ابن أختها عبد الله بن عباس وابن أختها الأخرى عبد الله بن شداد وغيرهن وقيل كان اسمها برة فسمها رسول الله ﷺ ميمونة وتوفيت بسرف، دخل بها رسول الله ﷺ وهو ما بين مكة والمدينة وذلك سنة إحدى وخمسين، انظر الإصابة (١٩١/٨)، وتهذيب التهذيب (٦١٦/٦)، أعلام النساء (١٣٨/٥)، تجريد أسماء الصحابة (٣٠٦/٢).

(١) هي أم شريك العامرية، ويقال الأنصارية، ويقال الدوسية اسمها غزية ويقال غزيلة بنت دودان بن عمرو بن عامر بن رواحة بن منقذ بن عمرو بن عيص بن عامر بن لؤي، وقيل غير ذلك في نسبها. وقال ابن سعد: غزية بنت حكيم بن جابر ويقال هي التي وهبت نفسها للنبي ﷺ. انظر تهذيب التهذيب (٦٢٩/٦)، الإصابة (١٥٢/٨).

(٢) هو زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي أبو أسامة مولي رسول الله ﷺ شهد المشاهد كلها وكان من الرماة المذكورين. قال ابن إسحاق: كان أول ذكر آمن بالله وصلى بعد علي بن أبي طالب زيد بن حارثة، وقال أبو علي بن السكن: كان قصيراً شديداً الأدمة في أنفه فطس، ولقد استشهد يوم مؤتة، انظر التهذيب (٢٣٤/٢)، الاستيعاب (١١٤/٢)، الإصابة (٢٤/٣)، تهذيب الأسماء واللغات (٢٠٢/١، ٢٠٣).

(٣) زينب بنت جحش: هي زينب بنت جحش بن رباب بن يعمر بن حبرة بن كثير بن دودان بن أسد بن خزيمية أم المؤمنين، وأمها أميمة بنت عبد المطلب عمة رسول الله ﷺ تزوجها الرسول ﷺ سنة ثلاث وقيل سنة خمس، وكانت قبله زيد بن حارثة، وهي أول من ماتت من نساء النبي ﷺ وقال ابن حجر: أم المؤمنين، ماتت سنة عشرين في خلافة عمر. انظر تهذيب التهذيب (٥٩٥/٦)، وتهذيب الكمال (٣٨٣/٣).

(٤) انظر / اختلاف الحديث (١٦٥/١)، الأم (١٢٥/٤).

(٥) المهذب (١٨٦/١)، المجموع (٣٧٤/٦)، روضة الطالبين (٨/٧).

ادعاه مع عدم علم الشاهد به، وجعل شهادته كاثنتين وقبولها لنفسه، وحمل الموت لنفسه، وأخذ طعام وشراب مالكة المحتاج إليه، كما يلزمه دفع قاصده بأذى وإن خاف ولا تنتقض طهارته بالنوم^(١)، وشتمه ولعنه لغيره قربةً له، ومعظم هذه المباحات لم يفعلها^(٢).

وهو كغيره في عدد الطلاق والمنفعة وقسم الزوجات المعتدة لغيره، والجمع بين المرأة ونحو أختها^(٣).

وإما في الإكرام: كتحريم نكاح مفارقتة على غيره، ولو باختيارها فراقه^(٤)، وقبل الدخول وتحريم سراريه^(٥) وهو خاتم الأنبياء وسيد الخلق، وأول من تنشق عنه الأرض^(٦) ومن يقرع باب الجنة^(٧)، ومن يدخلها ثم الأنبياء وأول شافع ومشفع^(٨)، فيشفع خمس مرات في الفصل بين أهل الموقف وفي دخول جماعة الجنة بغير حساب وفي جماعة مسلمين استحقوا النار، وفي إخراج آخرين منها ويشاركه في هذه الأنبياء والملائكة والصالحون وفي رفع درجات ناس في الجنة، وأرسل إلى الإنس والجن وفي الملائكة تردد، وأقسم الله بحياته فقال: "لعمرك"، وكان لا ينام قلبه ولا يشاءب^(٩).

(١) قال الشيخ النووي: حكى أبو العباس فيه وجهاً غريباً ضعيفاً. انظر روضة الطالبين (٨/٧).

(٢) روضة الطالبين (٨/٧).

(٣) إغاة الطالبين (٣/٣٧٠).

(٤) الأم (٥/٢١٧).

(٥) مغني المحتاج (٣/١٢٤).

(٦) صحيح مسلم (٤/١٧٨٢) ح (٢٢٧٨) باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، صحيح ابن حبان (١٤/٣٩٨) ح (٦٤٧٨)، المستدرک على الصحيحين (٢/٦٦٠)، ح (٤١٨٩)، سنن الترمذي (٥/٣٠٨)، ح (٣١٤٨)، سنن أبي داود (٤/٢١٨) ح (٤٦٧٣)، مصنف ابن أبي شيبة (٦/٣١٧).

(٧) صحيح مسلم (١/١٨٨) ح (١٩٦)، باب في قول النبي ﷺ "أنا أول الناس يشفع في الجنة"، صحيح ابن حبان (١٤/٤٠١)، ح (٦٤٨٠)، مسند أبي عوانة (١/١٠١)، مجمع الزوائد (١٠/٤١١)، باب في أوائل من يقرع باب الجنة.

(٨) صحيح ابن حبان (١٤/٣٩٨) ح (٦٤٧٨)، الأحاديث المختارة (٩/٤٥٥) ح (٤٢٨)، مجمع الزوائد (٨/٢٥٤)، المعجم الأوسط (١/٦١) ح (١٧٠)، شعب الإيمان (٢/١٣٣).

(٩) أخرجه الحارث في مسنده (٢/٨٧١) البغية للهيثمي.

وكذا الأنبياء ويرى في الصلاة من خلفه وفي أنها بمعنى الحس أو حقيقة تردد، ويصر في الظلمة كالضوء، ويقال: إنه نور لا فيء له في شمس أو قمر، وأن الذباب لا يقع على جسده ولا ثيابه وأجر تنفله في الصلاة قاعداً كقائم ولو بلا عذر^(١).

يحرم رفع الصوت^(٢) عنده ونداؤه باسمه مع كونه حاكماً: كـ "يا محمد"^(٣)، ومن وراء الحجرات، والتكني بكنيته والمختار دليلاً تقيده بزمته، ودمه وبوله ودواء وبركة وينسب إليه أولاد بناته في الكفاءة وغيرها، وتحل له الهدية والقبلة صائماً بلا كراهة وأعطى جوامع الكلم^(٤) وكان عند الوحي يؤخذ عن الدنيا مع بقاء التكليف.

ويمتنع الاحتلام والجنون لا الإغماء لحظة أو لحظتين عليه، وعلى الأنبياء وعليه خاصة الخطأ، ورؤيته في النوم بصفته المعروفة حق^(٥)، لكن لا يعمل بها فيما يخالف الشرع، وإن لم يخالف لكن خالف مذهب الرأي، فهل يعمل بمذهبه أو برؤياه ؟ ! وجهان. وإن وافقهما بأن أمره بفعل ما يتدب أو فيه مصلحة أو نهاء عما يكره ندب العمل برؤياه والكذب عليه عمداً كبيرة لا كفر، وتقبل التوبة عنها^(٦).

والأنبياء أحياء في قبورهم يصلون، ويحجون، ويبلغهم سلام الناس عليهم^(٧) ونبينا يشهد الأنبياء يوم القيامة بالتبليغ وشريعته مؤبدة ناسخة لغيرها وكتابه معجز محفوظ عن

(١) إغاثة الطالبين (١/١٠٦).

(٢) انظر الأم (٥/١٤٠).

(٣) بل يقول: يا سيدنا محمد ﷺ، أو يا سيد الخلق أجمعين، أو يا سيدنا يا أفضل الخلق، وهكذا، وأرى الكثير ممن يدعون العلم على منابرهم وفي حلقات دروسهم يجردون السيد الأمين سيدنا محمد ﷺ، وحينما يأتي اسم حقير من أهل الدنيا يقولون جلالة الملك فلان، وفخامة الرئيس فلان، وهم وملوكهم ورؤساؤهم غناء كغناء السيل لا يؤبه لهم، ولا ينظر إليهم، مسيئي الأدب مع سيدنا محمد ﷺ، مرتكبي الحرمة الشديدة بالتجريد، فليتعلموا الأدب مع سيدنا محمد ﷺ، ولا سيحرموا من السقيا من حوض سيدنا محمد ﷺ.

(٤) صحيح مسلم (١/٣٧١) ح/ (٥٢٣) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، صحيح البخاري (٦/٢٥٧٣)، ح/ (٦٦١١) باب المفاتيح في اليد، صحيح ابن حبان (١٢/١٩٧) ح/ (٥٣٧٧)، الأحاديث المختارة (١/٢١٦).

(٥) روضة الطالبين (٧/١٦).

(٦) حواشي الشرواني (١٠/٢٢٠).

(٧) الإقناع للشرييني (٢/٥٨٥)، شرح زبد ابن رسلان (١/١٨).

التغيير، ونصر بالرعب مسيرة شهر، وجعلت له الأرض مسجداً وتراها طهوراً^(١)، وأحلت له الغنائم، ولا يورث ماله بل هو صدقه على المسلمين لا على ورثته فقط^(٢). وكذا الأنبياء، وأمه أكثر الأمم وأفضلها أصحابه وأفضلهم الخلفاء الأربعة على ترتيبهم في الخلافة، ثم باقي العشرة وزوجاته أفضل نساء أمته وفي غيرهن وجهان. وأفضلهن خديجة عليها السلام وعائشة عليها السلام، وفي أيتهما أفضل خلاف، ويشبه أن حفصة عليها السلام تليهما، وأفضل بناته فاطمة عليها السلام وفيها مع عائشة عليها السلام وجهان. وعقاب زوجاته وثوابهن ضعف غيرهن^(٣)، وهن أمهات رجالنا في الكرامة فقط، ويحرم عليهم سؤالهن إلا من وراء الحجاب وهو عليه السلام أب للكل في الكرامة.

تتمة من خصائص هذه الأمة

أنها خير الأمم والشهداء على الناس ومعصومون من الخطأ وإجماعهم حجة، صفوفهم كصفوف الملائكة^(٤).

وأول من يدخل الجنة بعد الأنبياء ووضع الإصر عنهم ليلة القدر والجمعة ورمضان ونظر الله تعالى إليهم ومغفرته لهم ليلة منه وطيب خلوف صائمه^(٥) عند الله تعالى. واستغفار الملائكة لهم في ليله ونهاره، وأمر الله تعالى الجنة أن تتزين لهم، والتميم والجهاد، والصلاة حيث كان، وحل الغنيمة، ورد صدقاتهم في فقرائهم، والغرة والعجيل من أثر الوضوء، وفتنه القبر والسكينة وهي اليقين والسلام والدعاء وكان دعاء غيرهم من بينهم، والتأمين إلا ما كان من تأمين هارون على دعاء موسى عليه السلام^(٦).

(١) صحيح البخاري (١٢٨/١) ح/ (٣٣٥) كتاب التيمم، صحيح (٣٧١/١) ح (٥٢١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، مسند الربيع (٧٥/١) ح (١٦٧)، مسند الطيالسي (٥٦/١) ح (٤١٨)، صحيح ابن حبان (٣٠٨/١٤) ح (٦٣٩٨).

(٢) انظر روضة الطالبين (٧/٧).

(٣) روضة الطالبين (١٢/٧).

(٤) روضة الطالبين (١٢/٧)، نهاية الزين (٥/١).

(٥) وذلك لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، وعن رسول الله ﷺ أنه قال في حديث طويل: ((والذي نفسي محمد بيده، خلوف فم الصائم أطيب عند الله يوم القيامة، من ريح المسك)).

أخرجه البخاري (١٩٠٤/٤) باب هل يقول الصائم: إني صائم إذا شئت، كتاب الصوم.

(٦) المجموع (٤٩١/١)، حاشية البجيرمي (٧٩/١)، حواشي الشرواني (٢٣٦/١).

وبالاسترجاع وأخذ الدية، وسلسلة الإسناد، والحفظ عن ظهر قلب، وأخذ العلم عن الأحداث، والمشايخ وثبات الإيمان مع تقلب القلوب ومع المعاصي، وقصر العمار ونيل الشهادة بأسباب غير قتل الكفار وأنهم أكثر الأمم مملوكين ويتامى.

المقدمة الثانية في ندب النكاح^(١) وعدمه

فمن وجد فيه التوق وقدرة المؤنة سن له، وكان أفضل من تفرغه للعبادة إلا بدار الحرب فيكره كمن فقدوها، أو كان غنياً أو محبوب الذكر، أو زماً، ومن وجد المؤنة دون التوق سن له، وتفرغه للعبادة أفضل، أو التوق دون المؤنة فالأولى له تركه^(٢).

ويكسر التوق بصيام أو تعليل طعام لا بنحو كافور فيكره، فإن لم ينكسر تزوج وحيث سن له فنذر له لزمه الوفاء^(٣).

ويسن التزوج للمرأة إن تافت أو فقدت الكفاية أو خافت من الفجرة والإكراه.

فصل صفة المنكوحة

يسن كون المنكوحة بكرًا^(٤) إلا لعذر ولوداً نسيية عفيفة جميلة إلا فائقة^(٥) فيكره، بالغة إلا لمصلحة أو حاجة، وافرة العقل حسنة الأخلاق خفيفة المهر ذات قرابة له غير قريبة خلية من ولد غيره إلا لمصلحة ليست مطلقة من راغب فيها، وأن لا يزيد على زوجة واحدة بلا حاجة ظاهرة، وأن يعقد بحضرة جمع من أهل الصلاح زيادة على الشاهدين، وفي المسجد يوم الجمعة أول النهار، وفي شوال^(٦).

(١) النكاح لغة: الضم والجمع، وفيه تناكحت الأشجار، إذا شايلت وانضم بعضها إلى بعض، ونكح فلان امرأة ينكحها نكاحاً إذا تزوجها، انظر لسان العرب (٦٢٥/٢)، الإقناع للشرييني (٤٠٠/٢).

وشرعاً: عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمته والعرب تستعمله بمحض العقد والوطء جميعاً، وأصله ثابت بالكتاب والسنة. الإقناع للشرييني (٤٠٠/٢).

(٢) المذهب (٢٥٠/٢)، دقائق المنهاج (٦٧/١)، الإقناع للشرييني (٤٠٠/٢)، الإقناع للماوردي (١٣٣/١).

(٣) المذهب (٣٣/٢)، إعانة الطالبين (٢٥٦/٣)، الإقناع للشرييني (٤٠١/٢)، الوسيط (٢٣/٥)، حواشي الشرواني (١٨٥/٧)، فتح الوهاب (٥٣/٢)، مغني المحتاج (١٢٥/٣).

(٤) المذهب (٦٠/٢).

(٥) أي: زائدة الجمال.

(٦) شرح زيد ابن رسلان (٢٤٦/١)، مغني المحتاج (١٢٧/٣)، نهاية الزين (٣٠٠/١).

وكذا الدخول وأن يتوَيَّ بالتزويج السنة والصيانة وحصول ولد صالح؛ ليثاب عليه، ويكره أن يتزوج بنت زنا أو بنت فاسق أو يتزوج عفيف زانية وعكسه إلا لخوف فاحشة أو ريبة^(١).

فرع: يُسنُّ لكل من الرجل والمرأة قبل الخطبة إن رجيا الإجابة رجاءً ظاهراً نظراً غير عورة الصلاة من الآخر وإن لم يأذن له أو خاف فتنة وله تكرير بالحاجة فإن عسر بعث من يحل له نظر الآخر؛ ليتأمله ويصف ما كان له نظره فإن لم يعجبه سكت^(٢).

فصل حكم نظر الرجل للمرأة

يحرم على الرجل ولو فقيده شهوة لنحو عنه تعمد نظر غير الوجه والكفين من بدن امرأة أجنبية مشتبهة ولو عجوزاً وأمة^(٣).

وكذا الوجه والكفان إن خاف فتنة وإلا كره وصوتها ليس بعورة. ويندب إذا أجابت داعياً أن تغلظه^(٤) بوضع كفها على فيها، ويحرم عليه استماعه إن خاف فتنة أو قصد تلذذاً به^(٥).

ونظر المرأة إلى الرجل كعكسه وحضور غير المميز عند المرأة كعدمه فلها التكشف له، والمراهق كالبالغ فعلى وليه منعه كسائر المحرمات^(٦).

وكذا المجنون لكن له الدخول عليها بلا إذن في غير الأوقات الثلاثة، ويحرم عليها التكشف له، وللمميز غير المراهق الخلوة بها، ونظر ما فوق سرتها وركبتها، وكذا المحرم ينسب أو سبب بلا شهوة أو خوف فتنة^(٧).

ونظر الرجل من الرجل أو الأمرد الجميل الناعم البدن، والمرأة الثقة من الثقة من المرأة، والممسوح العفيف الفاقد للشهوة منها وعيها العدل، ولو مكاتباً لا مبعضاً

(١) شرح زيد ابن رسلان (٢٤٦/١)، مغني المحتاج (١٢٧/٣)، نهاية الزين (٣٠٠/١).

(٢) انظر إعانة الطالبين (٣٢٥٧)، الإقناع للشرييني (٤٠٥/٢)، حواشي الشرواني (١٩٠/٧)، فتح الوهاب (٥٤٢/٢)، مغني المحتاج (١٢٨/٣)، نهاية الزين (٢٩٩/١).

(٣) إعانة الطالبين (٢٥٩/٣)، الإقناع للشرييني (٤٠٥/٢)، حاشية البجيرمي (٣٢٨/٣).

(٤) أي: صوتها.

(٥) انظر إعانة الطالبين (٢٦٠/٣).

(٦) إعانة الطالبين (٢٦٠/٣).

(٧) روضة الطالبين (٢٢/٧).

كالحرم، لكن الذمية مع المسلمة كالأجنبي إلا أمتها الثقة، والختنى مع الرجل كأمرأة وعكسه^(١).

ويحل نظر صغير لا يشتهي وكذا صغيرة إلا فرجها ونظر كل من الزوجين متجرد أو مسه والأمة مع سيدها كالزوجة إن حلت له وإلا فكالحرم.

فرع: ما حرم نظره متصلاً حرم منفصلاً، والمس كالنظر لكن وجه الأجنبية يحرم مسه مطلقاً وظهر أم الرجل وبنته وساقها وعكسه يحرم مسه إلا الحاجة أو شفقة^(٢).

فرع: يحرم تضاجع رجلين أو امرأتين عاريين في ثوب واحد وإن كان كل واحد في جانب من الفراش^(٣).

ويجب التفرق بين ولد عشر سنين وأبويه وإخوته في المضجع^(٤).

فرع: يسن تصافح المتلاقيين رجلين أو امرأتين إلا من به نحو برص فيكره، كمعانقة أجنبي وتقيله، فإن قدم من سفر ندبا كتقيل طفل شفقة ولو أجنبياً، والتقيل لوجه الميت مر في بابه وليد الحي سيأتي في السير^(٥).

فصل حكم نظر الأجنبي لوجه المرأة

للرجل الأجنبي نظر وجه المرأة إن لم يكف بعضه مرة انكفت لحاجة كعاملتها يبيع أو غيره وكتحمل الشهادة عليها وأدائها إن أمن الفتنة أو تعين، وتكلف كشفه عند الداء وكتحليف القاضي لها وحكمه عليها وكمعالجتها، وليكن عنده من يمنع حصول الخلوة المحرمة كزوج، أو محرم وله المس لذلك، ولو كافراً لمسلمة إن تعين؛ فإن وجد معه امرأة كافرة، فالظاهر تقديمها وله في ذلك في معالجة باقي البدن، غير السوءة عند تأكيد الحاجة بأن خيف من العلة ما يبيح التيمم وفي السوءة إن زاد تأكدها بأن لا يفد كشفها له هناك مروءة ومعالجة المرأة للرجل كعكسه^(٦).

(١) فتح الوهاب (١٥٧/١)، مغني المحتاج (٤٠٧/٣).

(٢) الإقناع للشرييني (٤٠٨/٢)، مغني المحتاج (٢٣٤/٣).

(٣) الإقناع للشرييني (٤٠٨/٢)، حواشي الشرواني (٢٠٨/٧)، روضة الطالبين (٢٨/٧)، مغني المحتاج (١٣٥/٣).

(٤) المذهب (١٢٠/٢)، إعانة الطالبين (٢٦٢/٣).

(٥) روضة الطالبين (٢٣٤/١٠).

(٦) إعانة الطالبين (٢٦٤/٣)، حواشي الشرواني (٢٥٧/٨)، شرح زيد ابن رسلان (٢٤٨/١)، فتح

ونظرهن ذكر الرجل للشهادة على عبالته^(١) وقبل المفضاة للشهادة أنه لم يندمل ونظر عانة الكافر ؛ ليعلم أبناءه، وفرج الزانين وقبل المرأة وتديها للشهادة بالزنا، أو الولادة أو الإرضاع مذكورة في أبوابها^(٢).

المقدمة الثالثة الخطبة

فيسن لمن أراد تزوج امرأة خلية خطبتها فإن كانت معتدة لغيره غير رجعية حرمت تصريحاً لا تعريضاً، ثم التصريح، كأريد تزويجك، وإذا أحللت تزوجتك والتعريض: كأنت جميلة، أو أنا راغب أو رب راغب فيك^(٣).

فرع: يسن أن يعرض الرجل مؤلّيته على ذي الصلاح^(٤).

فرع: يحرم على الرجل خطبة من خطبها غيره، ولو ذمياً إن علم تحريمها. وإجابة المجبر، أو السيد في الأمة أو القاضي في المجنونة صريحاً، أو غير المجبرة نطقاً، أو سكوتها بكرة، لا إن عرض له بإجابة: كلا، رغبة عنك، أو أذن له الأول أو أعرض عنها، أو لم يعلم إجابته^(٥).

ولو كان المخطوبات خمساً لم تجز خطبة واحدة حتى يتركها، أو يتزوج أربعاً. فرع: تصريح الرجل بالجماع لزوجته أو سريته مباح، وتعريض الخاطب به للمخطوبة مكروه.

وقد يحرم: كعندي جماع يرضيك، أو أنا قادر على جماعك، أو لعل الله يرزقك من بجامعك^(٦).

فرع: الغيبة حرامٌ وستأتي، وقد تباح كمن أستشير في خاطب، أو طالب مواصلة

المعين (٢٥٩/٣).

(١) قال الشيخ الصقلي: عُبِّلَ الرجل يعْبُلُ عبالةً: إذا ضخم. انظر تثقيف اللسان (ص/٣١٩)، وقال الشيخ الزمخشري: رجل عُبِّلَ بين العبالَةِ وهي الضَّخْمُ والشدة. انظر الفائق للزمخشري (٢٤٩/٣).

(٢) الإقناع للشرييني (٤٠٦/٢)، حواشي الشرواني (٣٢٦/٨)، مغني المحتاج (١٣٣/٣)، نهاية الزين (٣٣٦/١).

(٣) روضة الطالبين (٣١/٧)، الوسيط (٣٩/٥).

(٤) الأم (٣٧/٥).

(٥) اختلاف الحديث (٢٤٦/١)، المذهب (٤٧/٢)، إعانة الطالبين (٢٦٨/٣).

(٦) شرح زيد ابن رسلان (٢٥١/١).

فله ذكر مساوئه صدقاً؛ ليحذر، ثم إن كفى الإجمال: كلا يصلح لك حرم التفصيل وإلا جاز، وكالمظلوم بقول للقادر على إنصافه أو لفت: ظلمني فلان بكذا فأجازه، أو فهل له ذلك، والأولى أن يقول: في من فعل كذا^(١) (٢).

وكمن رأى منكراً يقول للقادر على رفعه: فلان يفعل كذا فازجره مثلاً، وكمن علم جرح راو أو شاهد أو مصنف فله جرحه بل يجب كالإخبار بغيب مبيع لمريد شرائه وهو جاهل بعيه، وبفسق عالم أو بدعته لمتروك إليه للأخذ عنه إذا خاف تضرره، وبعد أهلية وال لمن ولاه؛ لينظر في أمره، وبفسق أو بدعة متجاهراً بهما بما تجاهر به فقط^(٣).
ويباح ذكر الرجل بلقب لا يعرف إلا به: كالعمش والعرج والقصير فإن عرف بغيره كان أولى^(٤).

فصل ما يقوله الخاطب قبل الخطبة

يسن أن يخطب الخاطب قبل الخطبة فيحمد الله ويصلي على النبي ﷺ ويوصي بتقوى الله ثم يقول: جئت راغباً في كريمتكم أو نحوه^(٥).

والجيب كذلك ثم يقول لست بمرغوب عنه مثلاً، والولي قبل الإيجاب كذلك، وورد: «إن الحمد لله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله» ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٢)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ (النساء: ١)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ

(١) إعانة الطالبين (٢٦٩/٣)، فتح المعين (٢٦٩/٣)، فتح الوهاب (٥٧/٢)، مغني المحتاج (١٣٧/٣)، منهاج الطالبين (٩٥/١).

(٢) مغني المحتاج (١٣٧/٣)، فتح الوهاب (٥٧/٢).

(٣) مغني المحتاج (١٣٧/٣)، فتح الوهاب (٥٧/٢).

(٤) إعانة الطالبين (٢٨٤/٤)، الإقناع للشرييني (٥٩٤/٢)، روضة الطالبين (٣٤/٤)، المجموع (٨/٣٣٣).

(٥) إعانة الطالبين (٢٦٧)، روضة الطالبين (٣٤/٧)، فتح المعين (٢٦٧/٣).

وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٠﴾ (الأحزاب ٧٠: ٧١).

ولا يسن للزوج الخطبة قبل القبول فإن خطب صح النكاح لا إن طال الفصل ويسن للولي تقديم: زوجتك على ما أمر الله به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان فإن شرطه في نفسه العقد لم يضر^(١).

فرع: يسن الدعاء للزوجين بعد العقد بالبركة فيقال له بارك الله لك، وبارك عليك وجمع بينكما في خير^(٢).

لا بالرفاء والبنين، بل يكره ويسن أن يضع يمينه على ناصيتها أول ما يلقاها ويقول: بارك الله لكل منا في صاحبه^(٣).

الباب الثاني في أركانه

وهي أربعة^(٤):

الأول: الإيجاب والقبول، أو الاستيجاب: ويتعين فيهما من الناطق: لفظ التزويج أو الإنكاح، ولو بالعجمية مع معرفة العربية، إن فهم كل لغة الآخر لا بتفهم ثقة بعد العقد^(٥).
فالإيجاب: زوجتك، أو أنكحتك، أو زوجت لك، أو إليك والقبول: كنزوجه، أو نكحتها، أو قبلت نكاحها، أو تزويجها، أو قبلت هذا النكاح، أو هذا التزويج^(٦).

(١) إعانة الطالبين (٢٦٥/٣).

(٢) المستدرک علی الصحیحین (١٩٩/٢) ح/ (٢٧٤٥) وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، سنن الترمذي (٤٠٠/٣) ح/ (١٠٩١) باب ما جاء فيما يقال للمتزوج، سنن الدارمي (١٨٠/٢) ح/ (٢١٧٤)، سنن البيهقي الكبير (١٤٨/٧) ح/ (١٣٦١٩) باب ما يقال للمتزوج، سنن أبي داود (٢٤١/٢) ح/ (٢١٣٠) باب ما يقال للمتزوج.

(٣) إعانة الطالبين (٢٧٣/٣)، التنبيه (١٥٩/١)، مغني المحتاج (١٣٩/٣)، نهاية الزين (٣٠٠/١).

(٤) وقال الشربيني: الخطيب وهما خمسة، صيغة وزوجة وزوج وولي وهما العاقدان وشاهدان، انظر الإقناع للشربيني (٤٠٨/٢).

(٥) الإقناع للشربيني (٤٠٨/٢)، حاشية البجيرمي (٣٣٢/٣)، حواشي الشرواني (٢٦٥/٧)، روضة الطالبين (٣٦/٧).

(٦) روضة الطالبين (٣٧/٧).

وكذا قبلت النكاح أو التزويج.

ولو قال الولي: تزوج ابنتي، فقال الخاطب: تزوجتها أو قال: زوجني ابنتك، فقال: زوجتكها كفى، لا قبلت أو قبلتها فقط، ولا نعم جواب المتوسط، ولا زوجت نفسي فقبل الولي.

ولا ينعقد بالكنايات ولا بالمكاتبة ولا بقول الخاطب: زوجني ابنتك أو تزوجنيها، فقال: زوجتكها ولم يقبل بعده، ولا بقول الولي: تزوج ابنتي أو أتزوجها فقال زوجنيها ولم يوجب بعده (١).

فرع: يشترط أن يقبل فوراً فيضر تخلل لفظ أجنبي، وإن قال: كزوجتك ابنتي فاستوصى بها خيراً، بخلاف فأقبل النكاح، أو فقل: قبلت نكاحها؛ لأنه من مصالحه (٢).
وأن تبقى أهلية المتعاقدين، والمرأة إلى تمام العقد، فإن أوجب ثم أغمى عليه، أو عليها لم يصح القبول، وأن لا يرجع الولي عن الإيجاب والمرأة عن الإذن قبل القبول، وأن يتأخر القبول عن تمام الإيجاب، ومصلحه (٣).

فإن قال: زوجتك بألف درهم مؤجلة إلى شهر على أن يضمه أبوك، أو ترهن به كذا، فقبل قبل الفراغ لم يصح، أو بعده صح، وإن لم يضمن الأب ولم يرهن ولا خيار في فسخه (٤).

فرع: لو أوجب الولي بمهر فقبل الزوج بأقل أو نفاه أو سكت عنه، صح النكاح بمهر المثل، وكذا لو أوجب بحال فقبل بمؤجل (٥).

فصل حكم النكاح المعلق

لا يصح النكاح معلقاً: كإذا جاء الغد فقد زوجتكها أو قال وقد أخبر بولادة امرأتها إن كان المولود بنتاً فقد زوجتكها، أو قال: إن كانت بنتي طلقت، واعتدت فقد زوجتكها أو: إن كان أبي قد مات وورثت هذه الجارية فقد زوجتكها (٦).

(١) روضة الطالبين (٣٧/٧).

(٢) إعانة الطالبين (٢٧٧/٣)، حواشي الشرواني (٢١٨/٧)، فتح المعين (٢٧٧/٣).

(٣) روضة الطالبين (٧٦/٧).

(٤) روضة الطالبين (٧٦/٧).

(٥) روضة الطالبين (٩٧/٧)، وقال سقطت الزيادة.

(٦) إعانة الطالبين (٢٧٨/٣)، الوسيط (٤٧/٥)، روضة الطالبين (٤٠/٧)، شرح زيد ابن رسلان

أو قال لمن أخبر بموت إحدى زوجاته الأربع: إن صدق المخبر فقد زوجتك ابنتي ولا مؤقتاً، بغير عمر الزوج وهو: نكاح المتعة كزوجتيها شهراً، أو متعه وحده بوطئها سيأتي في بابها، فإن لم يجب ثبت المهر والعدة والنسب، لا إن قال: زوجتكها حياتك أو عمرك ولا إن شرك في بعضها، وهو: نكاح الشغار ^(١) إن لم يذكر مع ذلك مالا لهما أو

(١/٢٤٩).

(١) قال الإمام الشافعي رحمته: أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ "نهى عن الشغار" والشغار أن يزوج الرجل ابنته الرجل على أن يزوجه الرجل الآخر ابنته وليس بينهما صداق، قال الإمام الشافعي رحمته: لا أدري تفسير الشغار في الحديث أو من ابن عمر أو نافع أو مالك وهكذا كما قال: الشغار فكل من زوج رجلاً امرأة يلي أمرها بولاية نفس الأب البكر أو الأب وغيره من الأولياء لامرأة على أن صداق كل واحدة منهما بضع الأخرى فهو الشغار. أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: إن النبي ﷺ نهى عن الشغار. أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن النبي ﷺ قال: "لا شغار في الإسلام" قال الشافعي: فإذا أنكح الرجل ابنته أو المرأة يلي أمرها من كانت على أن تنكحه ابنته أو المرأة يلي أمرها من كانت على أن صداق كل واحدة منهما بضع الأخرى ولم يسم لواحدة منهما صداق فهذا الشغار نهى عنه رسول الله ﷺ فلا يحل النكاح وهو مفسوخ وإن أصاب كل واحد منهما فلكل واحدة منهما مهر مثلها وعليها العدة وهو كالنكاح الفاسد في جميع أحكامه لا يختلفان. الأم (٥/١١٣)، مختصر المزني (١/١٨٧). قال الشيخ الشيرازي:

ولا يجوز نكاح الشغار وهو أن يتزوج الرجل ابنته أو أخته من رجل على أن يزوجه ذلك ابنته أو أخته ويكون بضع كل واحدة منهما صداقاً للأخرى لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته من رجلين فأما إذا قال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك صح النكاحان لأنه لم يحصل التشريك في البضع وإنما حصل الفساد في الطلاق وهو أنه جعل الصداق أن يزوجه ابنته فبطل الصداق وصح النكاح. وإن قال زوجتك ابنتي بمائة على أن تزوجني ابنتك صح النكاحان ووجب مهر المثل لأن الفساد في الصداق وهو شرطه مع المائة تزويج ابنته فأشبه المسألة قبلها، وإن قال زوجتك ابنتي بمائة على أن تزوجني ابنتك بمائة ويكون بضع كل واحدة منهما صداقاً للأخرى ففيه وجهان: أحدهما: يصح لأن الشغار هو الخالي من الصداق وههنا لم يخل من الصداق. والثاني: لا يصح وهو المذهب لأن المبطل هو التشريك في البضع وقد اشترك في البضع. انظر/ المذهب للشيرازي (٢/٤٣٨). قال الشيخ الخطيب الشربيني: ومن صور الشغار كما في شرح المختصر لابن داود أن يقول زوجتك ابنتي على أن تزوج ابني ابنتك وبضع كل واحدة صداق الأخرى ومن صورها أيضاً ما لو قال

لأحدهما: كزوجتك ابنتي على أن تزوجني ابتك، وبضع كل واحدة صداق الأخرى، فقال: زوجنيها، وزوجتك ابنتي على ذلك^(١).

وكذا إن ذكره كزوجتكها بألف على أن تزوجني ابتك بألف، وبضع كل صداق الأخرى، فإن لم يذكر البضع في الصورتين صح فيهما بمهر المثل.

ولو ذكر بضع إحداهما دون الأخرى: كزوجتك ابنتي على أن تزوجني ابتك وبضع صداق ابنتك، أو بضع ابتك صداق ابنتي صح، لم يذكر بضعها دون الأخرى^(٢).

ولو قال: زوجتك ابنتي بمنفعة أمتك صح بمهر المثل، ولغا المسمى. وكذا زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابتك ورقبة الأمة صداقها، وإن قال: تزوجت ابنتك برقبة أمتي هذه، وزوجتك الأمة فسد في الأمة وصح في البنت بالمسمى^(٣).

وكذا لو وقع العقدان معاً بأن عقد أحدهما وعقد الآخر وكيلاهما، ولو وكل رجلاً ببيع أمة وآخر بتزويجها فعقداه دفعة صح البيع فقط.

=

زوجني ابتك على أن أزوجك أمتي وبضع كل واحدة صداق الأخرى ولو قال زوجتك بنتي على أن بضعك صداق لها صح النكاح في أحد وجهين يظهر ترجيحه تبعاً لشيخنا لعدم التشريك لكن يفسد الصداق فيجب مهر المثل كما لو سمي خيراً ويفسد المسمى دون النكاح أيضاً فيما لو قال زوجتك بنتي بمنفعة أمتك بالجهل بالمسمى. ثم قال: فرورع: لو قال لمن يحل له نكاح الأمة زوجتك جارييتي على أن تزوجني ابتك بصداق لها هو رقبة الجارية فزوجه على ذلك صح النكاحان، لأنه لا تشريك فيما ورد عليه عقد النكاح بمهر المثل لكل منهما لعدم التسمية والتعويض في الأولى وفساد المسمى في الثانية إذ لو صح المسمى فيها لزم صحة نكاح الأمة جارية بنته وهو ممتنع.

ولو طلق امرأته على أن يزوجه زيد مثلاً ابنته وصداق البنت بضع المطلقة فزوجه على ذلك صح التزويج بمهر المثل لفساد المسمى ووقع الطلاق على المطلقة

ولو طلق امرأته على أن يعتق زيد عبده ويكون طلاقها عوضاً من عتقه فأعتقه على ذلك طلقت ونفذ العتق في أحد وجهين نقله في أصل الروضة عن ابن كنج وهو الظاهر ورجع الزوج على السيد بمهر المثل والسيد على الزوج بقيمة العبد. انظر/ مغني المحتاج (١٣٩/٣). قال الشيخ السيوطي: لا يفسد النكاح بفساد الصداق إلا في صورتين: نكاح الشغار، وإذا تزوج العبد بحرة على أن تكون رقبته صداقها بإذن السيد. انظر الأشباه والنظائر (٧٣٠/١).

(١) فتح المعين (٢٧٨/٣)، مغني المحتاج (١٤١/٣)، منهاج الطالبين (٩٦/١).

(٢) المهذب (٤٦/٢)، الوسيط (٤٩/٥)، مغني المحتاج (١٤٢/٣، ١٤٣).

(٣) مغني المحتاج (١٤٢/٣، ١٤٣).

وكمن قال: طلقت امرأتي على أن تزوجني ابنتك وبضع امرأتي صداق ابنتك فزوجه الآخر على ذلك صح النكاح بمهر المثل، ووقع الطلاق بائناً وللمطلق مهر المثل على الآخر^(١).

ومن قال: طلق امرأتك على أن أطلق امرأتي، وطلاق كل واحدة بدل عن طلاق الأخرى ففعلاً ووقع الطلاقان رجعيًا، ومن طلق امرأته على أن يعتق فلان عبده فأعتقه طلقت وفي العتق وجهان.

فرع: لو قال: زوجتك ابنتي على أن بضعت صداقها فهل يبطل النكاح أو يصح لعدم التشريك بمهر المثل ؟ ! وجهان^(٢).

الركن الثاني: الزوجان: فيشترط خُلُو المرأة من الموانع الآتية، وعلم الزوج بحلها وفيهما التعيين.

فإن أهم: كزوجتك إحدى بنتي أو زوجت بنتي أحدكما لم يصح ويحصل تعيينهما فيمن له بنت واحدة بزوجتك بنتي، وإن لم يسمها أو سماها بغير اسمها غالباً، أو زوجتك فاطمة الحاضرة ولو منتقبة أو التي في الدار وانفردت فيها، أو زوجتك فاطمة وهو اسمها، ونوى الأب والزوج بنته وإلا بطل^(٣).

وممن له بنتان فأكثر بالاسم: كزوجتك فاطمة، أو الإشارة: كهذه أو الصفة: كالكبرى، وإن سماها باسم الصغرى فإن لم يذكر كبرى ولا صغرى: كزوجتك بنتي فلانة، وسمى الكبرى، أو لم يسمها ونوى الصغرى صح في المنوية^(٤).

ولو قال الزوج: نويها الكبيرة صح فيها ظاهراً، أو صدق الولي في نيته الصغيرة بطل فيهما. كزوجتك بنتي الصغيرة الطويلة، وكانت الكبيرة هي الطويلة بخلاف ما لو خطب رجل امرأة ورجل امرأة أخرى ثم عقد لكل واحد بمخطوبة الآخر فإنه يصح بهما مع أن كل ولي أوجب لغير من قبل^(٥).

فرع: أفتى ابن الصلاح فيمن قال: زوجتك ابنتي عائشة فبانت بنت ابنه أنه: إن

(١) مغني المحتاج (١٤٣/٣).

(٢) مغني المحتاج (١٤٣/٣).

(٣) روضة الطالبين (٤٣/٧).

(٤) إغاثة الطالبين (٢٨١/٣).

(٥) المذهب (٤١/٢).

عينها بإشارة أو نحوها أو نويها أو لم يعرف لصلبه وغيره غيرها صح وإلا فلا (١).

فرع: لو قال لرجل وكلتك بتزويج אחتي فاطمة بنت أبي بكر فقال الوكيل: زوجتك بنت أبي بكر ولم يزد، أو زوجتك فاطمة (٢):

فإن لم يعرف الوكيل والزوج والشاهد أن هناك فاطمة بنت أبي بكر غيرها صح، وإلا فلا حتى تتميز بأوصاف المرأة والأب.

ولو قال القاضي لرجل: زوج فاطمة بنت علي من فلان وغلط في اسمها أو اسم أبيها أو جدها أو اسم الزوج أو أبيه أو جده لم يزوج حتى يميز القاضي (٣).

الركن الثالث: أن يحضر العقد رجلان: ولو بلا طلب يفهمان الصيغة أهلاً شهادة نكاح في الجملة؛ فيكفي أبناء أحد الزوجين أو عدوئيه ونحوهما وجدهما وأبوهما ولين وسيد العبد وولي السفية القابل لنفسه، ونحو أخوي المرأة وقد عقد ثالثهم نسيان ومحرمات بنسك لكن حلالان أولي، ومستور عدالة.

ويندب استأبتهما قبل العقد، ويزول الستر بإخبار عدل الرواية بالفسق ولا يكفي مستور إسلام وحرية في موضع فيه الصنفان ولا غالب (٤).

فرع: لو سمع الشاهدان الصيغة دون المهر أو كانا خنثيين ثم بانا رجلين صح (٥).

فرع: إذا عقد إنكاحاً بمستوري عدالة تحاكماً في النفقة ونحوها؛ حكم القاضي بينهما أوفى النكاح فشهدا به لم يحكم بصحة، ولا فساد حتى يعرف حالهما (٦).

فرع: إذا ثبت بينة فسق شاهدي العقد أو مقارنة مانع له بان فساده.

وكذا لو أقر به الزوجان لكن لو طلقها ثلاثاً ثم أقر بمقارنة مفسد لم يقبل في حق الله تعالى جل جلاله؛ فليس له نكاحها حتى تتحلل.

(١) انظر المذهب (٤١/٢).

(٢) مغني المحتاج (١٤٣/٣).

(٣) روضة الطالبين (٤٤/٧).

(٤) الأم (١٣٦/٢).

(٥) الإقناع للشرييني (٤٠٩/٢)، روضة الطالبين (٤٩/٧)، مغني المحتاج (١٤٤/٣).

(٦) إغاة الطالبين (٣٠٠/٣)، حاشية البجيرمي (٣٣٨/٣)، فتح المعين (٣٠٠/٣)، فتح الوهاب (٢)

(٥٩/، منهج الطلاب (٧٩/١).

وكذا "إن" ^(١) أقاما بينة بخلاف ما لو شهدت به حسبة، وإن أقر به الزوج فقط صدق في سقوط حقه كإرثه منها، ويفرق القاضي بينهما فرقة فسخ. ومثله لو أقرَّ حرٌّ عقد بأمة أنه: يملك طول حرة أو لا يخاف العنت لا في سقوط حقها من الإرث لو مات قبلها، ولا المهر، فلها نصف المسمى قبل الدخول، وكله بعده ^(٢).

وإن أقرت به المرأة فقط صدق الزوج، فلا ترثه إذا مات ولا مهر لها بموته، أو فراقها قبل الدخول ولها بعده الأقل من المسمى ومهر المثل وإن حلفت لنكوله فكإقراره. الركن الرابع: المزوج الآتي: فلا توجب امرأة ولا خنثي نكاحاً، ولا يقبله بولاية أو ملك أو وكالة، فإن بان الخنثي رجلاً صح. ولو وكل الولي المخطوبة أن توكل رجلاً بتزويجها فوكلت صح، إن لم يقل: وكلني عنك.

ولو فقد الولي الخاص فحكم الزوجان عدلاً في العقد جاز، ولو مع وجود الولي العام، فإن كانت بكرًا فقال: حكميني في تزويجك بهذا فسكتت كفى ^(٣).

فرع: من زوجت نفسها بحضرة شاهدين، أو زوجها وليها، ولم يحضر شاهدان ووطئها الزوج لزمه مهر المثل، ولعله إذا اعتقدت حله أو جهلت تحريره، ويعذر الواطئ إن علم فساده واعتقد تحريره، ولو حكم بصحته من يعتقدها قبل حكم مخالفة بالفساد لم ينقض.

ولو طلقها الزوج ولم يعتقد صحته ولا حكم بها لم يقع، وإلا وقع. ولو زوجها وليها بغيره فإن قبل الدخول، والتفريق، والحكم بالصحة صح، وإلا فلا ^(٤).

فرع: إذا قالت حرة مكلفة: زوجني بهذا ولّي بشاهدي عدل ورضاي إذا اعتبر وصدقها ولو غير كفء قبل، وإن كذبها الولي والشاهدان.

(١) زيادة يتم بها المعنى.

(٢) حواشي الشرواني (٣٢٩/٧).

(٣) مغني المحتاج (٣/٣٢٠).

(٤) إعانة الطالبين (٣/٣١٩)، روضة الطالبين (٧/٥١)، حواشي الشرواني (٧/٢٣٨).

وإن أقرنا لرجل فسكت أو عكسه ورث الساكت من المقر لا عكسه^(١).
وإن أقر به ولي مجبر عند الإقرار قبل، وإن أنكرت ولو أقرت لرجل، والمجبر لآخر،
عمل بالمتقدم ثم بطلا، وإقرار السيد على أمته لا عبده بالنكاح كالولي^(٢).

الباب الثالث فيمن له ولاية النكاح

ولها أسباب:

الأول: الأب ثم أبوه وإن علا أو كان كافراً يخالفها في الملة كيهودي، ونصرانية،
وعكسه.

ثم إن كانت بكراً أو ثيباً بلا وطء أو مجنونة كما سيأتي، زوجها من كُفء بمهر المثل
من نقد البلد حيث لا عداوة بين الأب وبينها ظاهرة، بغير إذنها لكن يكره ممن
تكرهه^(٣).

ويندب له استئذان البالغة واستفهام المراهقة، وأمها أيضاً، وإن كانت خلاف ذلك
اعتبر إذنها نطقاً بعد بلوغها، ولو ادعت البالغة أنها ثيب، صدقت، وإن لم تذكر سيباً، ولم
تنزوج.

نعم! لو ادعتها وقد زوجها الأب بلا إذن يظنها بكراً لم تصدق، ولم تسمع بينها
بالثبوبة عند تزويجه، فقد يكون بنحو طرفة^(٤).

السبب الثاني: العصوبة بالنسب، أو الولاء فيزوج الأخ والعم، وبنوهما، ثم ذوا الولاء
بترتيب الإرث، إلا أن الجدها هنا يقدم على الأخ.

وكذا أحد بني عم هو أخ لأم، أو معتق ويقدم أحد ابني ابن عم هو ابن والآخر أخ
لأم وأحد ابني معتق هو ابن ولا يزوج أمه بالبُتْوة بل لكونه ابن ابن عمها مثلاً، أو ذا ولاء
أو قاضياً، لكن لو أراد معتق نكاح عتيقته، وله ابن منها، وابن من غيرها، زوجه القاضي
لا الابن^(٥).

(١) إعانة الطالبين (٢٦/٤)، مغني المحتاج (١٤٨/٣).

(٢) مغني المحتاج (١٤٨/٣)، إعانة الطالبين (٢٦/٤).

(٣) فتح الوهاب (٢٢٤/٢).

(٤) إعانة الطالبين (٣١٣/٣)، شرح زيد ابن رسلان (٢٥١/١)، فتح المعين (٣١٣/٣)، نهاية الزين
(٣٠٨/١).

(٥) منهاج الطالبين (١٢٩/١).

وإنما يزوج المذكورين البالغة فإن كانت ثيباً بوطء اعتبر إذنها نطقاً، ولو بوكلتك وإشارتها المفهمة خرساً كالنطق، وإن لم تكن ثيباً بوطء كفى سكوتها بعد استئذانها ولو بغير كُفء أو غير معين أو جهلت كون الصمت إذناً أو بكت إلا مع نحو صياح ولو استأذنها بلا مهر أو بأقل منه، أو بغير نقد فسكتت لم تكن أذنة في ذلك ^(١).

ولو أذنت بألف ثم استأذنها بنصفه فسكتت، فالمنقول أنه إذن فيه، ولعله إذا كان مهر مثلها.

فرع: لو قال لها المهر: أيجوز أن أزوجك أو أتأذنين لي في تزويجك فقال: لم لا يجوز، أو لم لا أذن: كفى.

وكذا قول غير المهرية رضيت بالتزويج بمن رضيت أمي أو بمن اختارتها، أو بما يفعله أبي، لا رضيت بما تفعله أمي وقد عرفت أن المراد النكاح ولو قيل لها: أرضيت بالتزويج؟ فقالت: رضيت إن رضيت أمي ولم ترد التعليق كفى، ورجوعها عن الإذن كعزل الوكيل ^(٢).

فرع: يُنَدَّبُ الإِشْهَادُ عَلَى إِذْنِ غَيْرِ الْمَهْرَةِ لَوَلِيَّهَا، وَلَا يَجِبُ وَإِنْ كَانَ قَاضِياً وَيَحْصُلُ عِلْمُهُ بِإِقْرَارِهَا أَوْ بِشَاهِدِينَ أَوْ بِتَصَادُقِ الْمُتَعَاقِدِينَ ^(٣).

وكذا لو قال الخاطب للقاضي: أذنت لك فلانة أن تزوجنيها وظن صدقه. أو قال له اثنان فلانة بنت فلان أذنت لك في تزويجها بفلان ابن فلان، والخطاب والشاهدان يعرفونها دون القاضي، لكن ذكر نسبها فإن قال بعد العقد: كذبنا فإن أقرت به المرأة فذاك، وإن أنكرته ولا بينة حلفت.

ولو أرسلت إلى وليها بالإذن فلم يخبره بل من سمع منه، فزوجهها صح ^(٤).

فرع: لو أعتق جماعة أمة فالولاية للكل، فيزوجون أو وكيلهم أو بعضهم مع وكيل غيره فإن أراد أحدهم نكاحها زوجه الباقون مع القاضي فإن ماتوا كفى واحد من عصبة كل واحد، وإن مات بعضهم كفى موافقة أحد عصبة للباقيين، فإن كانوا هم الورثة

(١) الإقناع للشرييني (٤١٦/٢)، حاشية البجيرمي (٣٤٠/٣)، حواشي الشرواني (٢٤٥/٧)، مغني المحتاج (٢٤٤/٣).

(٢) حاشية البجيرمي (٣٥٠/٣)، حواشي الشرواني (٢١١/٧).

(٣) إعانة الطالبين (٣١٣/٣)، حواشي الشرواني (٢١١/٧)، مغني النكاح (٣٤٢/٣).

(٤) الأم (٢٣/٥).

استقلوا^(١).

السبب الثالث:

الولاية العامة: فيزوج القاضي أو نائبه بالغة عاقلة ولو كافرة في محل ولايته ليس لها ولي خاص، أو غاب أقرهم مرحلتين أو فقد وانقطع خبره أو تعذرت مراجعته لفتنة أو خوف طريق أو ثبت تواريه، أو تعززه، أو عضلها بلا عذر، فإن تكرر فسق.

ويحصل العضل بأن أمره القاضي فأبى مطلقاً، أو لتعطيه مالا أو سكت وأصر عليه لا لعذر: كعدم كفاءة بخلاف نقص المهر، أو كان محرماً بنسك.

وإن أفسد أو فات ما لم يتحلل منه، أو أراد الولي نكاحها، كابن عم فقد من يساويه في الدرجة، وكالمعتق، وكالقاضي، وطفله فيزوجه قاض آخر، أو نائبه، أو قال: كل من الأولياء يزوجه فلان والأولى أن يستأذن القاضي، الأبعد أو يأذن لهم في العقد وأن يشاور فيه ذوي الرأي منهم، ومن نحو الأخوال^(٢).

ويزوج القاضي الذمية كالمسلمة فإن فقد؛ فزوجها قاضيه كافرأ لا مسلماً جاز. فرع: إذا زوج القاضي، لغية الولي فقدم بحيث يعلم أنه عند العقد في دون المرحلتين، لم يصح.

وإن قدم وقال: قد زوجها في الغيبة بفلان قدم عقد القاضي عكس مثله في بيع مال غائب لدينه؛ إذ القاضي في النكاح كولي آخر. ولو زوج ولي حاضر وقدم غائب وادعى سبق تزويجه لم يقبل إلا بينة وكذا لو باع وكيل وادعى الموكل سبق بيعه^(٣).

فرع: لو زوج القاضي مجهولة النسب فقال رجل: أنا أبوها وكنت في البلد فالتسبب ثابت والنكاح باق ولعله إذا لم يقر الزوجان بحضوره^(٤).

فرع: لا يضر جهل العاقد لجهة الولاية: كأن زوج القاضي امرأة يظنها أجنبية فبانَت أخته مثلاً، أو قال لرجل لآخر: وكلتك في تزويج هذه وهي موليتي فبانَت أخت

(١) إعانة الطالبين (٣/٣١٣)، فتح المعين (٣/٣١٣).

(٢) المذهب (١/٢١٠)، حاشية البجيرمي (٣/٣٤٨)، المجموع (٧/٢٥٠).

(٣) إعانة الطالبين (٣/٣١٦)، حواشي الشرواني (٧/٢٧٧)، فتح المعين (٣/٣١٦).

(٤) إعانة الطالبين (٣/٢٨٣)، حواشي الشرواني (٧/٢٧٨)، شرح زيد ابن رسلان (١/٢٥٢)، فتح المعين (٣/٢٨٣)، مغني المحتاج (١/٣٥).

الوكيل^(١).

فرع: لو استأذن فقيّة قاضياً في تزويج من لا يعرفها القاضي؛ فأذن له فإن ذكر له اسمها ونسبها، زوجها نيابة وإلا فتحكيماً^(٢)^(٣).

فرع: إذا طلبت بالغة عاقلة من وليها، تزويجها بكفء لزمته إيجابتها فإن زوجها بكفء آخر وهو مجبر صح، وإن كان دون من عنيت في الكفاءة.

ويلزم القاضي إجابة الذمية ولو^(٤) أنكر الولي كفاءة من عنيت؛ فإن ثبت كفاءته عند القاضي وامتنع ففاضل وإن طلبته صغيرة لم تجب إيجابتها ولو بلغت إمكان الشهوة.

فرع: يزوج عتيقة المرأة في حياتها من يزوج مولاتها بإذن العتيقة، لكن لو أعتقت مسلمة أمة كافرة ولها أخ كافر، أو عكسه زوج الأخ العتيقة دون المعتقة، وبعد موتها من له ولاؤها بترتيب الإرث^(٥).

ويزوج عتيقة الخنثى وليه، لو كان أنثى بإذنه، وإذن العتيقة؛ فإن زوجها الخنثى فبان ذكراً، فقد مر.

ويزوج المبعوضة مالك بعضها مع من يزوجه، لو كانت حرة ويزوج أمتها ولي المالكة بإذنها، وعتيقة الكافر إن كانت مسلمة زوجها أقاربها المسلمون أو كافرة فمن له ولاؤها^(٦).

فصل في ثبوت الولاية

تثبت الولاية للبعد بنقص الأقرب برق، أو صبا أو جنون، وإن تقطع، وألم شاغل وخبل، ولو عقب إفاقة من جنون وسفه ولو بلا حجر، خلافاً للشيخين، وفسق غير السلطان ولو كافراً، يفسقونه.

وإذا تاب زوج بلا استبراء خلافاً لهما، وباختلاف عصمة في الكفر كحربي، وذمية

(١) مغني المحتاج (٢٨٨/٣).

(٢) الوسيط (٣٧٢/٧).

(٣) روضة الطالبين (٥٨/٧)، فتح المعين (٣١٧/٣).

(٤) أي: حتى، فهي غائبة، محمد فارس الشيخ.

(٥) الإقناع للشربيني (٤١٣/٢)، شرح زيد ابن رسلان (٢٥٠/١)، مغني المحتاج (١٥٢/٣)، منهاج

الطالبين (٩٦/١).

(٦) روضة الطالبين (٥٩/٧).

يهودية باختلاف الدين ^(١).

فلا يزوج مسلم كافرة إلا السلطان، والسيد ولا كافر مسلمة، ولو مستولדתه والولاء كالنسب، لكن لو كان لمعتق الأمة ابن صغير وأخ كامل زوجها القاضي، لا الأخ المعتمد أن المزوج لها الأخ لا القاضي ولا ينتقل للبعد بحجر فلس، وإغماء وسكر لم يتعد به، وإن طال فينتظر إفاقة ^(٢)، فإن اضطرت زوجها القاضي، ولا بالعمى، والخرس ممن له كتابة، أو إشارة مفهومة، ولا بالحرمة الدنيئة ^(٣).

فرع: لو قال الأبعد: زوجها قبل إفاقة الأقرب، وعكس الأقرب رجع إلى قول الزوجين ^(٤).

فرع: إذا أحرم وكيل النكاح، أو موكله، أو المرأة بنسك، لم ينعزل، فيزوج بعد التحلل ويزوج وكيل المصلي قبل تحلل موكله، لصحة عبارته؛ ولهذا لو زوج المصلي ناسياً صحت صلاته، ونكاحه.

ولو وكل رجلاً بالتزويج، أو أذنت المرأة في حال الإحرام، ولم يشترط العقد قبل التحلل جاز، وكذا لو وكل حلال محرماً ليوكل حلالاً ^(٥).

فرع: من تزوج امرأة بنفسه أو بوكيل وأحرم بنسك فقالت المرأة: عقد في إحرامك وقال: قبله، صدقَ يمينه، وكذا إن قال: لا أدري، والورع أن يطلقها لتحل لغيره يقيناً وأن يعطيها نصف المهر إن سماه وإلا فالتمعة.

وإن قال الرجل أي الزوج: عقد في الإحرام، وعكست المرأة أو قالت: لا أدري ففاسد بإقراره، ولها نصف المهر قبل الدخول، وبعده.

فرع: يزوج القاضي ونوابه حال إحرام السلطان ونواب القاضي المحرم.

فرع: يجوز أن يزف أحد الزوجين إلى الآخر حال الإحرام منهما، أو من أحدهما ^(٦).

(١) إعانة الطالبين (٣/٣٠٦)، الإقناع للشربيني (٢/٤١١)، حواشي الشرواني (٧/٢٥٥).

(٢) مغني المحتاج (٣/١٥٥)، حواشي الشرواني (٧/٢٥٥).

(٣) مغني المحتاج (٣/١٥٥)، حواشي الشرواني (٧/٢٥٥).

(٤) حواشي الشرواني (٧/٢٦٠).

(٥) روضة الطالبين (٧/٦٨)، المجموع (٧/٢٥٣).

(٦) الإقناع للشربيني (٢/٤١١)، حواشي الشرواني (٧/٢٥٨)، مغني المحتاج (٣/١٥٦).

فرع: لو قالت المرأة للقاضي: ولّي غائب وأنا خَلِيَّةٌ عن النكاح، والعدة فله تزويجها، والأحوط إثبات ذلك أولاً فإن ألحت في الطلب ورأى التأخير فهل يجوز؟ وجهان^(١).

وله تحليفها أنها ما أذنت لغائب إن شرط إذنها، ولا تعلم تزويجه لها، وهل يجب أو يندب؟ وجهان.

ولو قالت: طلقني زوجي أو مات ولم يزوجها حتى يثبت بذلك^(٢).

فصل حكم تزويج الجَد والعم

للجد المخير تزويج ابن ابنه الصغير بنت ابنه الآخر متولياً للطرفين، وللعَم وابنه المعتق إيجاب التزويج لابنه الكامل، وإن لم تعينه في إذنها لا للناقص؛ بل يقبل له من القاضي كما مر، فيما لو أراد الولي نكاحها ولمن يتولى الطرفين لا غيره، التوكيل فيهما أو أحدهما. ومن قالت لابن عمها أو معتقها: زوجني ممن شئت لم يزوجها القاضي منه بهذا الإذن، وكذا لو قالت له، زوجني من نفسك خلافاً للروضة^(٣).

فرع: للولي التوكيل في تزويج موليته ثم إن كان مجبراً لم يشترط إذنها ولا تعيين للوكيل فيلزمه رعاية حفظها فإن زوج بغير كفاء أو بكفاء وقد خطبها أكفاء لم يصح. ولو قالت للولي: زوجني من شئت فله تزويجها بغير كفاء وإن كانت غير مجبرة اشترط إذنها لا تعيين الزوج.

ثم قالت: زوجني ووكّل تخير فيهما، وكذا إن قالت: زوجني، ولم تذكر التوكيل أو عكسه^(٤).

وإن قالت: زوجني ولا توكل، لم يوكل أو عكسه بطل إذنها، وإذا عينت للولي رجلاً فليعينه للوكيل، وإلا بطل تزويجه ولو ممن عينته^(٥).

فرع: لو أمر القاضي رجلاً بتزويج امرأة هو وليها، قبل استئذانها فزوجها الرجل

(١) حاشية البجيرمي (٣/٣٤١)، روضة الطالبين (٧/٦٩).

(٢) حاشية البجيرمي (٣/٣٤١)، روضة الطالبين (٧/٦٩).

(٣) الإقناع للشربيني (٢/٤١٣)، مغني المحتاج (٣/١٥٤).

(٤) إغاة الطالبين (٣/٣٢١)، حواشي الشرواني (٧/٢٥٧)، شرح زيد ابن رسلان (١/٢٠٨)، مغني

المحتاج (٣/١٥٣).

(٥) شرح زيد ابن رسلان (١/٢٠٨)، مغني المحتاج (٣/١٥٣).

بإذنها صح^(١).

فرع: إذا عقد وكيل الولي للزوج فليقل: زوجتك بنت فلان أو الولي لوكيل الزوج فليقل: زوجت بنتي فلاناً والوكيل يقول: قبلت نكاحها له.

ويشترط في الصورتين: علم الشاهدين، والزوج، والولي بالوكالة بإخبار الوكيل أو غيره، وإلا وجب ذكرها ولو لم يقل الوكيل له أو قال له الولي: زوجتك بنتي فقال: قبلت نكاحها لموكلي لم يصح.

وإن لم يزد لموكلي انعقد له لا للموكل وإن نواه بخلاف مثله في البيع. ولو أنكر الرجل - أي: الموكل - التوكيل في قبول النكاح بطل، أو في قبول البيع فلا، بل يقع للوكيل^(٢).

وإن عقد وكيل الولي لوكيل الزوج فليقل ذاك: زوجت فلانة فلاناً، وهذا: قبلت نكاحها له.

ولو قال هذا: قبلت نكاح فلانة منك لفلان، فقال: إذ ذاك زوجها فلاناً، صح، لا إن اقتصر على زوجها، وإن عقد ولي امرأة لطفل غيره فليقل: زوجت فلانة بابنك والأب: قبلت نكاحها له^(٣).

فرع: لا يشترط في التوكيل ذكر المهر للوكيل؛ فإن ذكر الموكل قدرأ أو أطلق فنقص وكيل الولي عن المقدار، أو عن مهر مثل، أو زاد وكيل الزوج فسيأتي في باب الصداق^(٤).

فرع: لو قال لوكيله: زوجها بكذا بشرط رهن أو ضامن به فزوج دونهما لم يصح، أو زوجها وخذ به رهناً أو ضامناً فأهلها، صح كالبيع فيهما. وإن قال له: زوجتها بخمر مثلاً؛ فزوجها بمهر المثل أو أقل أو بغير نقد البلد، صح

(١) انظر روضة الطالبين (٧٤/٧).

(٢) حاشية البجيرمي (٣٤٦/٣)، فتح الوهاب (٦٤/٢)، مغني المحتاج (١٥٨/٣)، نهاية الزين (١/٣١٠).

(٣) مغني المحتاج (١٥٩/٣)، نهاية الزين (٣١٠/١).

(٤) حاشية البجيرمي (٤٢٩/٣)، الإقناع للشريبي (٤٢٣/٢)، حواشي الشرواني (٤١٩/٧)، روضة الطالبين (٧٦/٧).

بمهر المثل^(١).

أو قال: زوجها بشرط أن يحلف الزوج بطلاقها بعد العقد أنه: لا يشرب الخمر صح التوكيل، والتزويج، أو لا تزوجها حتى يحلف أولاً، تزوجه إن لم يكلف، فالوكالة باطلة. ولو قال: وكلتك بتزويج ابنتي إن رضي خالي ففي اعتبار رضاه تردد^(٢).

فرع: لو زوج الوكيل ومات الولي وجهل أسبقهما صح النكاح^(٣).

فرع: لو قال لغيره تزوج لي فلانة بعبدك هذا، ففعل فكاشتر لي كذا بثوبك وقد مر^(٤).

فصل في خصال الكفاءة

خصال الكفاءة خمس:

التنقي من العيب؛ فلا يكافئ من به عيب يثبت الخيار ولو عنةً خلافاً للبغيوي، ومتابعيه: سليمة.

وكذا معية بجنس عيه، وإن كان ما بها أفحش أو استويا كجب ورتق وهل منفرد النفس كالعمي والقطع وتشوه الصورة كالعيب؟ ! وجهان^(٥).

والحرية: فلا يكافئ رقيق أو مبعوض حرة أصيلة، أو عتيقة، ولا عتيق أصيلة، ولا من رق أحد آبائه، أو أب أقرب من لم يرق من آبائها، أو رق لها أب أبعد، ويكافئ عربي الأب من رقيقة عربية الأبوين^(٦).

والنسب: فلا يكافئ عجمي الأب عربية، وإن كانت أمه عربية وأمها، ولا غير قرشي قرشية، وإن كان مولي لهم، ولا قرشي غير هاشمي، أو مطلبني هاشمية، أو مطلبية، ويكافئ مطلبني هاشمية كعكسه.

وتكافئ بقية العرب، فغير كناني كفء كنانية، وقحطاني كفء عدنانية، والعجم

(١) حواشي الشرواني (٢٦٢/٧)، روضة الطالبين (٢٧٨/٧)، مغني المحتاج (١٥٩/٣).

(٢) حواشي الشرواني (٢٦٢/٧)، روضة الطالبين (٢٧٨/٧).

(٣) الوسيط (٢٣٦/٥).

(٤) حاشية البجيرمي (٣٤٥/٣)، حواشي الشرواني (٢٦٥/٧)، مغني المحتاج (١٥٨/٣).

(٥) إعانة الطالبين (٣٣٠/٣)، حاشية البجيرمي (٣٥١/٣).

(٦) إعانة الطالبين (٣٣١/٣)، حاشية البجيرمي (٣٥١/٣)، حواشي الشرواني (٢٨٣/٧)، روضة

الطالبين (٨٠/٧).

متكافئون، خلافاً للشيخين^(١).

والدين: فلا يكافئ فاسق، ولو كافراً عفيفة، ولا مبتدع سنية، والأقرب مكافأة فاسق فاسقة، وغير المشتهر بالصلاح والمشتهرة به متكافئان.

وكذا من أسلم بنفسه ومن لها آباء في الإسلام خلافاً لهما^(٢).

والحرفة: فلا يكافئ من له أو لابنه حرفة دنيّة بنت ذي حرفة أعلى منهما، فالكناس ونحوه لا يكافئ بنت الخياط ولا الخياط بنت التاجر أو البرّاز ولا هما بنت عالم أو قاضي. وإذا شك في الشرف والدناءة، أو في الأشرف، والدنيّ فعبادة البلد فقد يفضل في بعضها الزراعة على التجارة أو عكسه^(٣).

فرع: ليس من خصال الكفاءة الانتساب إلى عظماء الدنيا والظلمة ولا اليسار المعمر كف الموسرة؛ فيصح تزويج الأب إجباراً بمعسر خلافاً للقاضي ومتابعيه. ولا الطول، والشباب، ولا البلد، والعلم فيكافئ جاهل عالمة، وفيه نظر، والأقيس منعه^(٤).

فرع: لا تجبر نقيصة بفصيلة فلا يكافئ عجميّ أو عبد عفيف عربية، أو حرة فاسقة، ولا حر فاسق أمة عفيفة، ولا معيب نسيب سليمة دنيّة، ولا حر أعجمي أمة عربية^(٥).

فرع: من لأبيه سابقة في الإسلام من قریش، أو غيرهم كذرية الخليفة أبي بكر وعمر ~~عليهما السلام~~ هل يكافؤهم غيرهم من بني تميم وبني عدي؟ يحتمل وجهين.

فرع: الكفاءة حق للمرأة والأولياء فلا تزوج ممن لا يكافئها بغير الجب والعنة إلا برضا الكل لا البعض، ولو في تجديد نكاح من رضوه أولاً خلافاً لمقتضى الروضة، وإذا رضيت هي والقرب فلا اعتراض للأبعد^(٦).

ولو زوّجَتْ بكرٌ بلا إذن أو ثيب بإذن مطلق بغير كفء لم يصح أو زوّجَ القاضي من

(١) روضة الطالبين (٨٢/٧)

(٢) مغني المحتاج (١٦٧/٣)، روضة الطالبين (٨٢/٧).

(٣) روضة الطالبين (٨٢/٧).

(٤) روضة الطالبين (٨٢/٧).

(٥) مغني المحتاج (١٦٨/٣).

(٦) الوسيط (٨٣/٥)، روضة الطالبين (٨٤/٧).

ليس لها ولي خاص بغير كفء، برضاها، صح خلافاً للشيخين أو لها ولي غائب، فلا (١).

فصل الأفضل في ولاية المرأة

إذا كان لامرأة أولياء في درجة كـ "أخوة وأعمام وبنهم" ندب لهم تقديم أفضلهم بفقته وورع وسن، فإن تعارضت الفضائل قدم ندباً الأفقه، ثم الأورع ثم الأسن فإن زوج المفضل، صح (٢).

ولو قال كل واحد منهم: أنا أزوج، فإن قالت: أذنت لكل واحد في تزويجي أو من شاء منكم فليزوجني، فإن خطبها جماعة زوجت بمن ترضاه منهم، فإن رضيت بالكل، أمر القاضي بتزويجها بالأصلح (٣).

وإن خطبها واحد أقرع بين الأولياء فمن قرع زوج فإن بادر غيره وعقد، صح، لكن يكره إن كان الإقراع من القاضي ولو أوجبا له معاً، وقبل، صح، ويتقوى كل واحد من الجانين بالآخر (٤).

وإن قالت: زوجوني اشترط اجتماعهم، وإن قالت: رضيت فلاناً زوجاً، أو أن أزوج، أو أذنت لأحد أوليائي أو: لأحد مناصب القاضي فلكل تزويجها، فإن عينت بعد ذلك أحدهم لم ينعزل الباقي وإن أذنت لواحد ثم لآخر لم ينعزل الأول (٥).

فرع: لو قالت امرأة لأحد ولييها: زوجني يزيد وللآخر زوجني بعمر وفروجهما فإن ترتب العقدان وعلم السابق فالنكاح له، ويعرف السبق بالبينة أو بتصادق النكاحين لا بشهادة الوليين.

وإن شهد وكيل أحدهما بسبق نكاح الآخر قبل، وكذا بسبق نكاح موكله إن لم يضاف إلى نفسه وإن وقفا معاً بطلا، وإن جهلا السبق والمعية، أو علم السبق دون السابق بطلا ظاهراً، لا باطناً لا بفسخ القاضي - أي: فإنه يبطل باطناً أيضاً -.

ويندب له أن يقول: إن سبق أحد العقدتين فقد حكمت بطلانه وله هذه الولاية هنا للضرورة.

(١) روضة الطالبين (٨٤/٧).

(٢) حواشي الشرواني (٢٢٧/٧)، فتح الوهاب (٦٥/٢)، منيع الطلاب (٨٠/١).

(٣) حواشي الشرواني (٢٢٧/٧)، منيع الطلاب (٨٠/١).

(٤) مغني المحتاج (١٦٠/٣).

(٥) فتح الوهاب (٦٥/٢)، روضة الطالبين (٨٨/٧)، مغني المحتاج (١٦٠/٣).

وإن علم السابق ثم نسي وقف الأمر إلى ظهوره، فليس لأحدهما الاستمتاع بها، ولا ثالث تزويجها حتى يتيقن خلوها من النكاح، والعدة وهي من موت الخير منهما^(١).

ولو مات أحدهما وقف من تركته فرض زوجة إن اتحدت، وإلا فقسطنها منه، وإن ماتت المرأة قبلهما وقف من تركتها فرض الزوج إلى ظهور الحال، أو صلحهما ولا يطالب واحد منهما بمهرها، ويلزمهما نفقتها مناصفةً، فإذا عرف السابق رجع الآخر عليه بما أنفقه ولو بغير إذن القاضي خلافاً للروضة^(٢).

فرع: إذا نسي السابق من العقدين فادعى كل واحد منهما على الآخر سبق نكاحه لم تسمع.

وإن ادعى على المرأة فقال كل منهما: هي تعلم سبق أحدها، سمعت فإن أنكرت وحلفت لكل أنها لا تعلم سبق نكاحه بطل العقدان، ولا يكفي يمين واحدة وإن رضيا، وكذا لو حلفها الحاضر منهما، ثم حضر الآخر وكل خصمين ادعى شيئاً واحداً، وإن نكلت أو قالت: أعرف السابق لكن لا أبينه ردت اليمين عليهما، فإن حلفاً أو نكلاً بقي الإشكال^(٣).

وقياس ما مر: بطلانها وإن حلف أحدهما فقط بتأضي له ولو حلفت لأحدهما لم تصر مقرة للآخر، فله تحليفها فإن نكلت وحلف ثبت حقه.

ولو أقرت لمعين ثبت نكاحه، وللآخر تحليفها، فإن حلفت سقط حقه، وإن أقرت له أو نكلت وحلف هو غرمت له مهر مثلها، ولو قبل وطئها ثم إذا مات الأول صارت زوجة للثاني وتعتد للأول عدة الوفاة قبل الدخول وأطولهما بعده، وإن نكل لم تغرم له شيئاً.

ولو قالت لأحدهما: لم يسبق نكاحك فهي مقرة للآخرين أقرت قبله بسبق أحدهما أو ثبت بينة^(٤).

وإقرار الخرساء ويمينها بالإشارة المفهمة كالنطق ولو لم يتعرضا للسبق، ولا لعلمها لزما الحلف لكل واحد أنها: ليست زوجته، ويجوز لها ذلك، إن لم تعلم سبقه ولو ادعى

(١) المذهب (٣٩/٢)، حواشي الشرواني (٣٣٨/٧).

(٢) مغني المحتاج (١٦١/٣)، روضة الطالبين (٨٤/٧).

(٣) روضة الطالبين (٩١/٧).

(٤) مغني المحتاج (١٦٢/٣).

أولاً على الولي المجهز لا غيره جاز؛ فإن أنكر حلف بتأ وإن كانت بالغة وإذا حلف ثم ادعى عليها فكما مر^(١).

الباب الرابع في نكاح المحجورين والأرقاء

فيلزم الأب ثم الجد ثم القاضي أن يزوج مطبق الجنون بعد بلوغه واحدة فقط؛ لشدة شهوة الوطء إذا ظهرت أمارتها بذكره النساء، ودورانه حولهم، ونحو ذلك، ولرجاء شفائه بالوطء بإخبار طبييين عدلين أو لخدمته حيث لا محرم له يخدمه، وكان تزويجه أرفق من شراء خادمة، وليس لسائر عصبته تزويجه.

وللأب ثم أبيه تزويج صغير عاقل غير ممسوح بالمصلحة بواحدة، وكذا بأربع وبمن لا تكافئه كدنيئة نسب لا بمعينة ولا بأمة، ولهما تزويج مطبقة جنون بمصلحتها كالنفقة ولو صغيرة ثيباً، فإن فقدوا زوج القاضي مجنوناً بالغة لا صغيرة؛ لحاجتها بتوقان أو رجاء شفاء للمصلحة^(٢).

ويندب له مراجعة عصباتها، فإن فقدوا، فأرحامها، ولا يزوج مجنون أو صغير بعجز أو عمياء أو قطعاء ولا صغيرة بهرم، أو أعمى، أو أقطع، أو مجنون، أو خصي، والخنثى الواضح بذكورة، أو أنوثة كالعمى، ومن تقطع جنونه أو جنونها لم يزوج إلا في إفاقته، ويطلق لاذنهما بطرود الجنون^(٣).

فرع: دين الصداق في ذمة الصبي والمجنون، ولا يضمنه الأب والجد إلا بصريح الضمان كضمن ما اشتراه له، فإن ضمنه ليرجع فقصد الرجوع كالإذن في الضمان^(٤).

ولو ضمن بشرط براءة الابن فسد الضمان والصداق، ويلزم الأب ثم الجد ثم الوصي خلافاً للروضة ثم القاضي، وكذا القيم بإذن القاضي تزوج محجور عليه بالسفه واحدة فقط؛ لشدة شهوته بظهور الأمانة أو للخدمة كما مر، إما بأن يقبل له النكاح بإذنه فإن سمي فوق مهر المثل من مال السفه، صح بمهر المثل، وإما بأن يأذن له فيه فيقبل بنفسه،

(١) مغني المحتاج (١٦٢/٣).

(٢) فتح الوهاب (٦٨/٢)، مغني المحتاج (١٦٩/٣)، منهج الطلاب (٨١/١)، منهاج الطالبين

(٩٧/١).

(٣) منهج الطلاب (٨١/١)، مغني المحتاج (١٦٩/٣).

(٤) روضة الطالبين (٣١٥/٧).

وتزوجه بلا إذن باطل^(١).

وإن عضله الولي وتعدرت مراجعة القاضي إن لم يخف العنت فإن وطئ فيه لم يلزمه حد، ولا مهر لها ظاهراً إن وطأها مختارة وهي رشيدة، ثم إن عين امرأة أو قبيلة كتزوج فلانة، أو من بني فلان تعينت فينكحها بمهر المثل، فأقل فإن زاد، صح بمهر المثل مما عينه الولي، وإن لم يعينها وقدر له المهر كألف فنكح به، صح به إن لم يزد على مهر مثلها، وإلا سقط الزائد^(٢).

وإن نكح بألفين من مهر مثلها فوق ألف ففسد النكاح، أو من مهرها ألف أو أقل صح بمهر المثل، وإن لم يقدر المهر صح لإذنه وينكح لاثقة المثل؛ فإن زاد، صح بمهر المثل من المسمى.

ولا ينكح شريفة بمهر يستغرق ماله وإن عينها، وقدر المهر كألف، ومهرها أقل فالإذن باطل، وإلا فلا، فإن نكحها بفوق ألف ومهرها فوق الألف بطل العقد، أو بالألف صح به، أو بفوق ألف ومهرها ألف صح بألف، أو بدونه صح بالمسمى، وإن قال له: تزوج من شئت بما شئت بطل لإذنه^(٣).

فرع: لو كان السفية مطلقاً، بأن طلق ثلاث مرات أو ثنتين وجهان. سراه الولي جارية فإن كرهها أبدله، وفي هذا إشعار بمنع الولي من تعيين الجارية قبل تزويجه والمتجه جوازه إن رآه مصلحة ورضي السفية^(٤).

ولا يصح نكاح عبد ومبعض، وإن كوتب ولا تجديد نكاح مفارقتها إلا بإذن سيده ثم إن أطلق نكح حرة أو أمة، ولو من بلد آخر وللسيد منعه الخروج إليها، وإن عين له امرأة أو بلدها تقيد به، فإن قدر لها مهراً أو أطلق فنكح بفوق المقدر، أو مهر المثل، فالزائد في ذمته، فإن نقص أو نكح بالمقدر من مهرها أقل، صح به^(٥).

وإن قال: انكح من شئت بما شئت، نكح ما شاء بما شاء، وتعلق بكسبه ورجوع السيد عن الإذن كعزل الوكيل، ولا يلزمه الإذن للعبد ولو مكاتباً ومبعضاً، وله أن يجبر

(١) انظر حواشي الشرواني (١٦١/٥).

(٢) مغني المحتاج (١٧١/٣).

(٣) مغني المحتاج (١٧١/٣).

(٤) روضة الطالبين (١٠٠/٧).

(٥) روضة الطالبين (٩٨/٧)، فتح الوهاب (٦٩/٢)، مغني المحتاج (١٧٠/٣).

عبد الصغیر، أو المجنون علی النکاح خلافاً للشیخین، لا البالغ العاقل، وأن یجبر أمته لا المکاتبه والمبعضه علی النکاح، ولو برقیق ودنیء نسب لا بمن لا یکافؤها بعیب أو غیره فإن أذنت له لزمها تمکینه (١).

ولو زوجها بعده لم یندب له تسمیه مهرها فی العقد خلافاً للروضة.
وإن ساء لم یثبت أصالة لا سقوطاً (٢).

ولا یزوج السید المعسر أمة تعلق برقبته مال بإذن المستحق؛ فإن کان موسراً جاز، وکان اختیاراً للقداء، ولا یلزم تزویج أمته إذا طلبت وإن كانت محرماً له أو مکاتبه أو مبعضه.

فرع: تزویج السید أمته بالملک لا بالولاية، فیصح من فاسق، ومن مسلم، وکافر لکافره لا کافر لمسلمه، ومن مکاتب بإذن سیده ومن مبعض، ومنع البغوی مبنی علی أنه: یزوج بالولاية كما أشعر به کلامه (٣).

فرع: تزویج أمة المأذون فی التجارة، وأمة القراض، والأمة الموقوفة، والموصی بمنافعها مر فی أبوابها (٤).

فرع: للأب وأبیه وإن علا تزویج أمة ولده المحجور بالمصلحة لا عبده ولا أمة بنت صغیره عاقله، وللقاضي تزویج أمة مجنون وسفیه بإذنه، لا أمة صغیر أو صغیر.
ویزوج أمة غیر المحجورة ولئها بإذنها نطقاً ولو بکراً ولا یعتبر إذن الأمة (٥).

فرع: لو أعتق مریض أمة لا یملک غیرها فزوجه الأب مثلاً قبل موت المعتق، وزوال مرضه، صح ظاهراً؛ فإن مات ولم تجز الورثة بان فساده وإلا بانت صحته باطناً.
ولو زوجها المعتق بمن تحل له الأمة بإذن الأب، أو کان هو الولی صح، وإن مات ورق بعضها (٦).

(١) مغنی المحتاج (٣/١٧٠)، فتح الوهاب (٢/٦٩)، روضة الطالبین (٧/٩٨).

(٢) روضة الطالبین (٧/٩٨).

(٣) حاشیة البجیرمی (٣/٣٤٢)، روضة الطالبین (٧/٥٩)، مغنی المحتاج (٣/١٨٠).

(٤) مغنی المحتاج (٣/١٧٢).

(٥) مغنی المحتاج (٣/١٧٢).

(٦) فتح الوهاب (٢/٩٤)، مغنی المحتاج (٣/٢٢٥).

الباب الخامس في موانع النكاح

وهو نوعان: مؤبد للتحريم وغير مؤبد^(١):

الأول: المؤبد: وهو إما بالقربة، فيحرم بها سبع الأم، والبنت، والأخت، والعمة، والخالة، وبنت الأخ، وبنت الأخت^(٢).

فالأم: هي كل أنثى ولدتك، أو ولدت أصلك ذكراً أو أنثى بواسطة أم لا.

والبنت: كل أنثى ولدتها أو ولدت أصلها كذلك^(٣).

والأخت: كل أنثى ولدها أبواك أو أحدهما وبنت الأخ أو الأخت منهما كبنتك منك^(٤).

والعمة: كل أخت ذكر ولدك بواسطة أم لا، وقد تكون من جهة الأم كأخت أبي الأم^(٥).

والخالة: كل أخت أنثى ولدتك وقد تكون من جهة الأب كأخت أم الأب^(٦).

فرع: للزاني نكاح المخلوقة من زناه، وإن تيقنها من مائه؛ لكن يكره. ويحرم على الرجل البنت التي نفاها باللعان، وإن لم يدخل بأمرها، وحكم قتله بقلها، وحده لها بقذف أو سرقة شهادته لها حكم النكاح^(٧).

فرع: لو تزوج الرجل امرأة مجهولة النسب والتحقها أبوه ثبت نسبها بشرطه، ولا يرتفع النكاح كما مر؛ فإن أبانها حرمت عليه أبداً.

وأما الرضاع: فيحرم به السبع المذكورات في النسب فمن أرضعت رجلاً أو أرضعت مرضعته، أو أرضعت أصله بواسطة أم لا، فهي أمه، وكذا من ولدت

(١) إعانة الطالبين (٣/٣١٦)، حواشي الشرواني (٧/٢٩٦).

(٢) المهذب (٢/٤٢)، إعانة الطالبين (٣/٢٨٤).

(٣) روضة الطالبين (٧/١٠٨)، شرح زيد ابن رسلان (١/٢٥٢).

(٤) روضة الطالبين (٧/١٠٨)، شرح زيد ابن رسلان (١/٢٥٢).

(٥) روضة الطالبين (٧/١٠٨)، مغني المحتاج (٣/١٧٦)، منهاج الطالبين (١/٩٨).

(٦) روضة الطالبين (٧/١٠٨)، مغني المحتاج (٣/١٧٦).

(٧) منهج الطلاب (١/٨١)، منهاج الطالبين (١/٩٨).

المرضعة أو الفحل^(١).

ومن ارتضعت بلبن رجل، أو بلبن ابنه أو بنته فهي بنته، وكذا بناتها بنسب أو رضاع.
ومن أرضعتها أمه بلبن أبيه فهي أخته، وكذا كل امرأة ولدتها المرضعة أو الفحل^(٢).

وأخوات الفحل والمرضعة ومن ولدهما نسيب أو رضاع عماته وخالاته، وكذا من أرضعتها جدته، أو بلبن جده من نسب أو رضاع وبنات أولاد المرضعة، أو الفحل بنسب أو رضاع بنات أخيه، أو أخته، وكذا من ارتضعت بلبن أخيه، أو أخته وبناتها وبنات أولادهما بنسب أو رضاع، وبنات كل ذكر وأنثى ارتضع أو ارتضعت بلبن أمه أو أبيه، وبنات أولاده بنسب أو رضاع بنات أخيه، أو أخته لكن يحل للرجل في الرضاع أم أخيه، وأخته من نسب أو إرضاع، وأم ولد ولده وإن سفل، وجدة ولده وأخته وأم عمه وعمته وأم خاله وخالته بخلاف النسب^(٣).

ويحل له أخت أخيه لأبيه لأمه وعكسه من نسب أو رضاع.

وأما بالمصاهرة: فيحرم بمجرد العقد الصحيح لا الفاسد: أمهات الزوجة بنسب أو رضاع، وزوجات الأصول، والفروع، وبنت الزوجة المدخول بها، وإن فسد النكاح وبنات فروعها نسباً أو رضاعاً لا بنت زوج الأم أو البنت ولا أمه ولا أم زوجة الأب أو الابن، ولا بنتها، ولا زوجة الربيب أو الراب^(٤).

فرع: لو تزوج اثنان كل بنت الآخر فولد لكل ابن فكل واحد خال الآخر وإن تزوج رجل بنت واحد وهو بأمه فولد لكل ابن؛ فولد الأم عم ابن البنت وابن البنت خال ابن الأم^(٥).

فرع: الوطاء بالملك ولو لمحرّم وبالشبهة يثبت حرمة المصاهرة؛ لكن يحرم على الواطئ بشبهة نظر أم الموطوءة وبنتها، والخلو، والمسافرة بهما، ومسهما^(٦).

والعبرة في التحريم بشبهة الواطئ كالنسب والعدة وفي المهر بالموطوء واستدخال الماء

(١) المذهب (١٥٥/٢)، الأم (٢٦/٥).

(٢) فتح الوهاب (١٩٤/٢).

(٣) مغني المحتاج (٤٦٣/٣).

(٤) إعانة الطالبين (٢٩١/٣).

(٥) روضة الطالبين (٩٥/٦).

(٦) الأم (٢٥٢/٥).

المحترم كالوطء بنكاح ونحوه في المصاهرة والنسب والعدة لا الزنا واللواط والاستمتاع بشهوه.

فرع: ينقطع النكاح بطرء مؤبد التحريم لوطء زوجة أبيه أو ابنه أو أم زوجته بشبهة، وكأن تزوج رجل بامرأة وابنة بنتها ووطء كل زوجة الآخر غلطاً، وعلى كل لموطوءته مهر مثل^(١).

ثم إن وطئاً مرتباً فعلى الأول لزوجه نصف المسمى. وفي وجوبه على الثاني لزوجه خلاف؛ فإن وجب، رجع على الأول، بنصف مهر المثل، وإن وطئاً معاً، لزم كلاً لزوجه نصف المسمى. وهل يرجع كل على الآخر بنصف ما يرجع به لو انفرد ويسقط نصفه أو لا يرجع بشيء؟ وجهان^(٢).

وإن جهل الترتيب والمعية فللموطوءة مهر المثل ولا يتراجعان، ولزوجه كل عليه نصف مسماه.

فرع: من تزوج امرأتين فبان أن إحداهما أم الأخرى، فإن اتحد العقد، بطل، وللموطوءة مهر المثل، أو تعدد.

فإن وطئها، بطل وحرمتا عليه أبداً، ثم إن سبق وطء الأولى فلها المسمى وللثانية مهر المثل أو عكسه، فلكل منهما مهر المثل مع نصف المسمى للأولى.

وإن وطئ إحداهما فقط، ثم بان أنها الأم وسبق عقدها بقي نكاحها، وحرمت الأولى أبداً، أو أن الموطوءة البنت، بطل العقدان، ولها مهر المثل ثم له نكاحها ولها نصف المسمى^(٣).

وإن بان السابق عقد البنت وهي الموطوءة بقي نكاحها، وتحرم الأم أباً، أو والموطوءة الأم، بطلا وحرمتا أبداً، ولها مهر المثل، وللبنت نصف المسمى.

وإن عرف السابق نكاحها، وجهلت الموطوءة بقي نكاح الأولى، ولا ينكح الأخرى، فإن فارق الأم حرمتا وإن عرفت الموطوءة وجهل السابق نكاحها، حرمت غير الموطوءة أبداً ووقف نكاح الموطوءة ولها فسحه للاشتباه.

(١) الوسيط (١٩١/١).

(٢) الإقناع للشربيني (٣٥٥/٢)، حواشي الشرواني (٣٧٨/٦).

(٣) روضة الطالبين (٢٣٦/٨).

وإن جهل الأمر إن توقف عنهما، ولهما الفسخ^(١).

فرع: إذا اختلطت من تحرم بغيرها، فإذا انحصرن، حرم الكل، وإلا نكح منهن إلى أن تصرن محصورات.

ومن اختلطت زوجته بأجنبيات حرم عليه وطء الكل بلا عقد^(٢).

النوع الثاني غير المؤبد: وهو إما للجمع فيحرم على الرجل جمع المرأة وأختها، أو عمتها أو خالتها.

فإن نكحهما في عقد بطل، أو في عقدين فالثاني^(٣).

فإن وطئ الثانية جاهلاً، ندب له أن لا يطأ الأولى في عدة الموطوءة ولو فارق الأولى وأراد نكاح الأخرى، أو أربع سواها في العدة، فإن كان بائناً جاز أو رجعيّاً فلا. فإن قال: أخبرتني بانقضاء عدتها للإمكان، فأنكرت فكالبائن لكن لا تسقط نفقتها، ولا يلحقها طلاقه ويحد بوطئها.

ولو ارتادت الأولى فكالرجعية، فإن أبانها في العدة فكالمبانة قبل الردة^(٤).

ولو أرضعت أم المرتدة أو أختها، زوجته الصغيرة في العدة، وقف نكاحها، فإن لم تسلم قبل فراغ العدة بانت بردها، وبقي نكاح الصغيرة، وإلا حرمتا ويلزمه للكبيرة المسمى، والصغيرة نصفه، ويرجع على المرضعة بمهر المثل للكبيرة، ونصفه للصغيرة.

فرع: للرجل جمع المرأة وأم زوجها أو بنته من أخرى، وبنت رجل وربيبته، أو امرأة ابنه أو أبيه، وجمع المرأة وربيبه زوجها من أخرى، وجمع أخت رجل من أبيه وأخته من أمه وجمع ابنتي أخوين، أو أختين وجمع المرأة وأمتها^(٥).

فرع: لو غاب رجل بزوجه ثم عاد وزعم موتها، فلاختها تزوجه.

وإن غابت الزوجة فزعمت أختها الحاضرة موتها، لم يجز له نكاحها؛ إذ لا ملك لها، بخلاف الرجل^(٦).

(١) مغني المحتاج (١٦١/٣).

(٢) مغني المحتاج (١٧٨/٣).

(٣) الإقناع للشربيني (٤١٩/٢).

(٤) فتح الوهاب (١٨٤/٢).

(٥) حواشي الشرواني (٣٠٧/٧)، روضة الطالبين (١١٨/٧)، مغني المحتاج (١٨٠/٣).

(٦) إعانة الطالبين (٢٧/٤).

والعبرة في العقود بقول أربابها، حتى لو وجد مع رجل جارية علم إنها، كانت لغيره وادعى أنها صارت له، جاز له شراؤها ووطئها عملاً بقوله (١).

فصل حكم من ملك أمة وأختها

من ملك أمة ونحو أختها ووطئ إحداها حرم عليه وطء الأخرى في فرج واضح أو دبر ولو مكرها أو جاهلاً فإن خالف لم يحد ولم يحرم وطء الأولى، لكن يندب تركه إلى إستبراء الثانية (٢).

وإذا حرم الأولى على نفسه بإزالة ملكه ولو عن بعضها أو بتزويجها أو كتابتها حلت الأخرى لا برهن أو إحرام أو عدة كأن وطئت بشبهة أو ردة ونحوها، ولا إن إستبرأها أي ترك وطئها أو حرّمها بالقول ولو عاد حلها قبل وطء الثانية تخير فيهما. ومن ملك أختين إحداها مجوسية أو أخت، فوطئها لم تحرم الأخرى أو أمة وبنتها ووطئ واحدة حرمت الأخرى أبداً، فإن وطئها أيضاً حرمتاً أبداً، ومن تزوج امرأة وملك نحو أختها حرمت المملوكة، وإن وطئها قبل النكاح (٣).

وأما للزيادة على أربع للحر وشتين لغيره، فإن جمع الحر أكثر بعقد بطل في الكل إلا أن كن خمساً أو ستاً وفيهن نحو أختين ففيهما فقط، أو في عقود ثلاث في عقد وشتين في عقد وواحدة في عقد وجهل الأول صح، للواحدة يقيناً مع أحد العقدين الآخرين، فيسأل الزوج فإن عين أهل الفرقتين وصدقه ثبت نكاحه (٤).

وإن قال: لا اعرف فلمن طلب الفسخ، وإذا لم يطلبن لم يفسخ وعليه نفقتهم إلى البيان؛ فإن مات قبله اعتدت غير المدخولة منهن بالوفاة وغيرها بالأكثر منها، ومن الأقراء وبوقف من تركته ربع، أو ثمن وتعطى المنفردة ربعه، لاحتمال صحة النكاح الثلاث معها، ثم يحتمل أن الذي صح معها نكاح الشنتين، فيكون لها ثلث الموقوف فيوقف ما بين الثلثين والربع وهو نصف سدس بينها وبين الثلاث، ولا حق فيه للشنتين، ويوقف ثلثا الموقوف بين الشنتين والثلاث فقط، فإن تصالحن قبل البيان فهو في نصف

(١) إعانة الطالبين (٤/٢٧).

(٢) فتح الوهاب (١/٣٢٠).

(٣) روضة الطالبين (٧/١٠٣).

(٤) روضة الطالبين (٧/١٠٣).

السدس بين الواحدة والثلاث وفي الثلثين بين الثلاث والثلثين^(١).

وأما المهر فللمنفردة المسمى، والبواقي إن دخل بكلهن قبل بين مسمى الثلاث ومهر مثل الثلثين وعكسه، وأخذ من التركة أكثر التقديرين ودفع لكل واحدة الأقل من مسماها ومهر مثلها، ووقف الباقي، فإذا كان مسمى كل واحدة مائة، ومهر مثلها خمسون، فمسمى الثلاث ومهر مثل الثلثين أربع مائة، وهو أكثر من عكسه بخمسين، فتعطى كل واحدة خمسين، ويوقف من الباقي مائة بين النساء الخمس، وخمسون بين الورثة والثلاث، فإن بانت الصحة للثلثين فالمائة لهما، والخمسون للورثة، أو للثلاث فالمائة والخمسون لهن، وإن لم يدخل بأحد منهن لم يأخذن في الحال شيئاً^(٢).

ويوقف من التركة أكثر المسميين وهو ثلاثمائة: مائتان بين الخمس، ومائة بين الورثة، والثلاث وإن دخل بإحدى الفرقتين، أخذ الأكثر من مسمى المدخولات، ومن مهر مثلهن، مع مسمى غير المدخولات، ودفع للمدخولات الأقل من المسمى، ومهر مثلهن، ووقف الباقي.

فإن دخل بالثلثين فمهر مثلهما، مع مسمى الثلاث أربع مائة وهو أكثر من مسماها، ويدفع لكل واحدة خمسون ويوقف مائة بينهما، وبين الثلاث ومائتان بين الثلاث، والورثة فإن بانت الصحة للثلثين فلهما مائة والباقي للورثة، أو للثلاث أخذن المائة مع المائتين^(٣).

فإن دخل بالثلاث فمهر مثلهن مع مسمى الثلثين ثلاثمائة، وخمسون وهو فوق مسمى الثلاث، فلكل واحدة خمسون والباقي مائتان، ويوقف منها مائة وخمسون بين الثلثين والثلاث، والباقي بين الثلثين والورثة، فإن بانت الصحة للثلاث أخذن مائة وخمسين، والباقي للورثة أو للثلثين أخذنا المائتين^(٤).

ولو نكح في هذه الصورة أربعاً آخر في عقد وجعل الترتيب عم الإشكال المنفردة، فربما وقع بعد الأربع فيوقف لإرث أربع، ولا يعطى أحد منهن شيئاً، ثم إن دخل بهن

(١) روضة الطالبين (١٢٢/٧).

(٢) المهذب (٧٥/٢)، الأم (٢٠٠/٥)، حاشية البجيرمي (٤٤٧/٣)، حواشي الشرواني (٤٦٧/٧)،

روضة الطالبين (٣٨٧/٧).

(٣) روضة الطالبين (١٢٣/٧).

(٤) روضة الطالبين (١٢٣/٧).

فلكل واحدة من التركة الأكثر من مسماها، ومهر مثلها فتعطي منه أقلهما ويوقف الباقي بينها وبين الورثة، وإن لم يدخل بأحد فيحتمل تقدم الأربع، أو الواحدة إما مع الثلاث أو مع الثنتين فيؤخذ أكثر المقادير الثلاثة، ويوقف وإن دخل ببعض، أخذ للمدخولة أكثر مهرها، وأعطيت منه أقلهما، ووقف الباقي بينها وبين الورثة، وأخذ لغيرها مسماها ووقف كذلك^(١).

وإما لاستيفاء عدد الطلاق المملوك، وهو ثلاث للحر وشتان لغيره، فيحرم عليه حتى يولج غيره، ولو صغيراً يتأتى منه، أو كافراً لكافرة حشفته أو قدرها في قبلها في نكاح صحيح مع الانتشار وإن قل، وافتضاضها بكرة، ولو مع نوم أو حائل أو حيض أو صوم أو إحرام أو ظهار أو عدتها لوطء بشبهة لا لردة، أو طلاق رجعي، كان حدثاً بعد استدخال ماء المحلل ولا إن وطئ في نكاح فاسد أو بالملك أي التام حتى لو ملك مطلقة ثلاثاً حرم وطئها بالملك قبل التحلل^(٢).

فرع: التحريم بالثلاث المتفرقة هل ينسب إلى الكل أو إلى الثالثة فقط؟ فيه تردد ويؤثر فيما لو شهدا عليه بالثالثة، وحكم القاضي ثم رجعا هل يغرم الثالث أو الكل وجهان^(٣).

فرع: تصدق المبانة بثلاث يمينها إنها تزوجت ووطئها واعتدت منه إن أمكن، ولو بعد إنكارها لذلك كله.

وكذا إن أنكر الثاني والولي والشهود خلافاً للروضة، وللأول تزويجها وإن ظن كذبها لكن يكره، وإن كذبها لكن يكره، وإن كذبها وأصر عليه حرم^(٤).

وكذا لو أقر الثاني بالوطء وأنكرت أو أنكر الطلاق إلا إن علم خلافه فتحل باطناً.

ولو قالت: طلقني ثلاثاً فقال: بل أقل ثم صدقته حلت بلا محلل^(٥).

وإما للرق فيحرم على الرجل والمرأة نكاح من له، أو لمكاتبه بها ملك، وإن علق به عتقها كأن نكحتك فأنت حرة.

(١) روضة الطالبين (١٢٣/٧).

(٢) حواشي الشرواني (١٧١/٧).

(٣) المهذب (٩٩/٢).

(٤) روضة الطالبين (١٢٣/٧).

(٥) روضة الطالبين (٤١٧/٧).

أو إن كان في علم الله أني أتزوجك بعد عتقك، فأنت حرة ثم تزوجها لم يصح ولم تعتق، كـ "إن دخلت الدار فأنت حرة قبله بشهر" مثلاً، ثم تزوجها حالاً^(١).

ويحرم على الحر ابتداء نكاح أمة فرعه المناسب، وإن سفل أو لم يلزمه إعفائه، ولو طراً ملك رجل أو مكاتبه على بعض زوجته، أو عكسه انفسخ النكاح، أو ملك فرعهما فلا^(٢).

فلو أولدها الأب بعد ذلك لم تصر أو ولد لرضاه برق ولده ابتداء.

ويحرم على الحر لا القن والمبعض، أن ينكح أمة أو مبعضة لأجنبي إلا بشروط: أن لا يكون في نكاحه حرة أو أمة صالحة للتمتع، ولو كتابية بخلاف من لا تصلح كصغيرة، أو رتقاء أو قرناء أو جزماء أو برصاء أو مجنونة أو هرمة أو مضناة^(٣)، أو غائبة وأن لا يقدر على التسري ولا على تزوج حرة صالحة، ولا مبعضة لعدمها، أو فقدها أو غيبة ماله^(٤).

وإن ملك مسكناً وخادماً يحتاجهما أو وجد مقرضاً أو واهباً للمهر أو من يستأجره به، أو قدر على حرة غائبة يشق قصدها، أو على مغالية في المهر أو مفوضة، أو راضية بمهر مؤجل لا إن رضيت بدون مهر المثل ووجده أو وله فرع موسر لا معسر إذ لا يلزمه إعفائه أو وله أمة لا يحل له وطئها، وشنها يبلغ مهر حرة، أو ثمن سرية^(٥).

وإن يخاف العنت بتوقعه لا نادراً، وإن لم يغلب ظنه، فمن قويت شهوته مع ضعف دينه فخائف أو مع قوته أو مع حيا ونحوه فلا؛ فيحرم على محبوب وعين لا ممسوح إذ لا يلحقه الولد وأن تكون الأمة مسلمة، ولو مملوكة لكافر، فيحرم على المسلم ولو رقيقاً

(١) روضة الطالبين (٢٢٣/٧).

(٢) المذهب (٤٥/٢)، التنبيه (١٦١/١).

(٣) قال الشيخ ابن منظور: وضنت المرأة تَضِنُّ ضَنْيًّ وَضَنَاءً ممدود كَثُرَ وَلَدُهَا يُهْمَزُ وَلَا يُهْمَزُ، وقال غيره ضَنَّتْ المرأة تَضُتُو وتَضِنُّ ضَنْيًّ إِذَا كَثُرَ وَلَدُهَا وَهِيَ الضَّائِنَةُ وَقِيلَ ضَنَّتْ وَضَنَّتْ وَأَضْنَاتُ إِذَا كَثُرَ أَوْلَادُهَا أَبُو عمرو الضَّنُّ الْوَلَدُ مَهْمُوزٌ سَاكِنُ النُّونِ وَقَدْ يُقَالُ الضَّنُّ، قَالَ أَبُو الْمُفَضَّلِ أَعْرَابِيٌّ مِنْ بَنِي سَلَامَةَ مِنْ بَنِي أَسَدَ قَالَ الضَّنُّ الْوَلَدُ وَالضَّنُّ الْأَصْلُ قَالَ الشَّاعِرُ وَمِيرَاثُ ابْنِ أَجَرَ حَيْثُ أَلْقَى بِأَصْلِ الضَّنِّ ضِغْضُهُ الْأَصِيلُ. لسان العرب (٤٨٦/١٤)، (مادة/ضنى)، القاموس المحيط (١٦٨٣/١)، (مادة/ضنى).

(٤) التنبيه (١٦٠/١).

(٥) الإقناع للشرييني (٤٠٢/٢)، الوسيط (١١٩/٥)، حواشي الشرواني (٣١٧/٧)، روضة الطالبين (١٢٩/٧).

لا لكافر نكاح أمة كتابية، وأن تصلح للوطء لا نحو صغيرة.

وإذا نكح الأمة بشرطه ثم أيسر أو نكح حرة لم يفسخ نكاح الأمة^(١).

فرع: لو وجدت الأمة زوجها الحر محبوب الذكر، وأرادت الفسخ وادعى حدوثه بعد النكاح فإن أمكن حكم بصحته وإن كذبتة وإلا فهو باطل^(٢).

فرع: لو تزوج الحر أمتين في عقد بطل فيهما كالأختين^(٣).

فرع: من الموانع أن يتضمن إثبات المهر رفع النكاح كإذنه لعبه في نكاح حرة وإصداقها رقبته، فإذا فعل بطل النكاح لا إن كانت أمة.

فإن طلقها قبل الدخول بقي العبد لسيدتها بناء على أن من باع عبده المزوج بعد تسليم المهر ثم طلق قبل الدخول كان نصفه المسترد للمشتري.

ولو اعتق العبد سيد الأمة، أو باعه ثم قبل الدخول طلقها، أو ارتدت غرم للعتيق، أو للمشتري قيمة نصفه في الطلاق وكلها في الردة وإن باع الأمة ثم طلقت، أو فسخت بقي العبد له ولا شيء عليه^(٤).

فرع: للمسلم الحر وطء أمته الكافرة إن كانت ممن يحل نكاح حرائرهم.

فرع: ولد الأمة من نكاح ونحوه ومن زنا قن لمالكها، ولو كان الأب حراً وولد المبعضة مبعوضاً كأمه^{(٥) (٦)}.

فرع: من تزوج حرة وأمة في عقد، فإن لم يسكن حراً صح فيهما، وإلا ففي الحرة دون الأمة وإن كانت تحل له مفردة.

ولو جمع من تحل له الأمة بين أختين مثلاً وأمة صح في الأمة فقط^(٧).

فرع: لو جمع في عقد من تحل وغيرها، كأن قال الولي: زوجتك بنتي، وابني أو

(١) التنبيه (١/١٦١)، روضة الطالبين (٧/١٢٩).

(٢) مغني المحتاج (٣/٤١٤).

(٣) الإقناع للشريبي (٢/٤٠٣)، حاشية البجيرمي (٣/٣٧١)، روضة الطالبين (٧/١٣٥)، مغني

المحتاج (٣/١٨٤).

(٤) مغني المحتاج (٣/١٧٢).

(٥) مغني المحتاج (٣/١٧٣).

(٦) فتح المعين (٣/٣٤٤).

(٧) الوسيط (٥/١٢٢)، روضة الطالبين (٧/١٣٣)، المجموع (٩/٣٦٧).

وفرسى، أو زوجتك بنتي وبعتك هذا الحر، ومكحرم وأجنبية، أو خلية ومعتدة عن غيره، أو مسلمة ومجوسية صح فيمن تحل بمهر المثل.

وإما للكفر فيحرم على المسلم نكاح كافرة إلا يهودية أو نصرانية ذمية أو حربية فتحل مع الكراهة والذمية أخف.

وكذا نكاح مسلمة بدار الحرب وتسريها ثم يشترط في الإسرائيلية أن لا يعلم دخول أول آبائها في دين نبيه بعد فسخه، وفي غير الإسرائيلية أن يعلم دخوله فيه قبل نسخه وتبديله أو قبل نسخه وبعد تبديل بعضه، ويجتنب المبدل بأن أسلم اثنان وشهدا بذلك لا بقولهم: نعم يتجه تصديقهم في وقت الدخول والسامرة والصابئة من اليهود والنصارى، إن علمت موافقتهم لهم في أصول دينهم دون فروعه، حل نسائهم بالشرط إن لم تكفرهم أهل ملتهم، وإن علمت مخالفتهم أو شك حرمن، وتحرم المرتدة على الكافر والمسلم^(١).

فصل حقوق الزوجة الكتابية

للزوجة الكتابية ما للمسلمة من الحق الواجب إلا الإرث وللزوج إكراه زوجته على الغسل الواجب، ولو قبل وقت الصلاة للمسلمة^(٢).

فإن امتنعت أو كانت مجنونة فقد مر ويكرهها على غسل بدنهما من نجاسة ووسخ وعلى إزالة شعر إبط وعانة وتقليم أظفار وعلى ترك تناول مؤذ كتوم، ولحم خنزير، وخمر، ونبيذ، وإن اعتقدت حله، وعلى ترك لبس جلد ميتة لم يدبغ، وثوب كرية الرائحة، ومسجد، وجماعة، وكنيسة، ويبعة لا إجبار أمته الكافرة على الإسلام إذ الرق أفادها الأمان من القتل^(٣).

فصل انتقال الكافر من ملة إلى ملة

لو انتقل كافر من ملته إلى ملة أخرى ولو بدار الحرب لم يقر على الثانية، ولم يقبل رجوعه إلى الأولى وإن كانت أفضل بل إن أسلم فذاك، وإلا بلغ مأمته كتابذ العهد، فإن كان امرأة لم يحل نكاحها لمسلم، ولو كانت زوجته فكارتداد المسلمة، وكذا تمجس كناية تحت كتابي لا يرى نكاحها^(٤).

(١) روضة الطالبين (١٣٥/٧).

(٢) الأم (٨/٥).

(٣) الأم (٨/٥).

(٤) شرح زيد ابن رسلان (٢٥٣/١).

ولو ارتد الزوجان أو أحدهما قبل الدخول، انفسخ النكاح أو بعده، وقف، فإن أسلما في العدة بقي، وإلا ارتفع من الردة. ويحرم على الزوج وطؤها في العدة فإن فعل، لم يحل ثم يعزر وعليها له عدة أخرى، وهما عدتي شخص وسيأتي^(١).

خاتمة

يحرم على المسلم: من أحد أبويها كتابي والآخر مجوسي، أو وثني أو مرتد وإن بلغت ودانت بدين الكتابي منهما^(٢).

الباب السادس في أنكحة الكفار

وهي صحيحة فإن أسلمت الزوجة قبل الدخول دون الزوج أو هو دونها وهو مجوسية مثلاً، تنجزت الفرقة.

وإن أسلم أحدهما بعد الدخول وقفت، فإن أسلم المتأخر في العدة بقي النكاح وإلا بانث الفرقة من إسلام الأول^(٣).

ولو ادعى الزوج أن إسلامه في عدته وقالت بعدها، فإن اتفقا على وقت انقضائها حلفت أو على وقت إسلامه، حلف هو، وإن ادعى كل مجرد السبق صدق السابق بالدعوى.

وإن أسلم دونها وهي حرة كتابية أو أسلما دفعة أقر النكاح والاعتبار بآخر كلمة الإسلام وإسلام أبوي الزوجين غير المكلفين، أو أحدهما كإسلام الزوجين أو أحدهما.

ولو أسلمت الزوجة المكلفة مع إسلام أبي زوجها الناقص، أو عقبه بطل النكاح^(٤).

فرع: يحرم وطء الموقوف نكاحها ويوقف الطلاق، والخلع، والإيلاء، والظهار منها، فإن أسلم المتأخر منهما في العدة بان صحته من تلفظه به وإلا فلا، ولو قذفها فإن جمعهما الإسلام في العدة لا عن لنفي العقوبة وإلا فلا، ثم إن حصلت الفرقة؛ لتحلفه حد بقذفها أو بتخلفها عزز^(٥).

(١) شرح زبد ابن رسلان (١/٢٥٣).

(٢) روضة الطالبين (١٤٢/٧).

(٣) الوسيط (١٣٢/٥)، مغني المحتاج (٣/٣٩١).

(٤) حاشية الجيرمي (٣/٣٠١)، حواشي الشرواني (٣/٣١٠)، مغني المحتاج (٣/١٩١).

(٥) الأم (٥٢/٥).

ولو أسلم الزوج أولاً فنكح نحو أخت زوجته في العدة بطل، أو هي فإن أسلم هو والثانية فيها أو كانت كتابية اختار إحداها أو بعدها أقرت الثانية، ولو طلق زوجته رجعيًا ثم أسلم قبلها ونكح في عدتها أختها أو أربع غيرها كما مر^(١).

فصل في إسلام الزوجين

إذا أسلم الزوجان ولم يقارن النكاح مفسد عندنا قرر، ولو في إحرام بأن أسلم أحدهما ثم أحرم ثم أسلم الآخر وهو محرم بالشرط الآتي الأول أو عدتها لو طء بشبهة. وكذا لو قارنه المفسد وأعتقه وأصحبه وزال عند الإسلام كنزوجه بلا ولي وشهود، أو بإجبار غير المجبرة أو معتدة غيره، أو بشرط الخيار فأسلم العدة أو الخيار وكمرراجعة رجعية بعد العدة، وجوزوه لا إن لم يزل عند الإسلام كنزوج محرمة أو مطلقة ثلاثاً قبل التحلل أو زال عنده واعتقدوا فساده ويقر مؤت اعتقدوا تأييده وغصب اعتقدوه نكاحاً إلا في ذميين بدارنا ولا يجب البحث عن شرط نكاح من أسلم^(٢).

فرع: لو أسلم حر مع زوجتين حرة، وأمة تعينت الحرة واندفعت الأمة وإن ماتت الحرة أو ارتدت قبل إسلام الأمة. ولو أسلم مع أمه فقط، ورق فقد شرط حلها عند اجتماعهما في الإسلام اندفعت، وإن وجد كأن أسلم أحدهما والزوج موسر، ثم أسلم الآخر العدة وقد أعسر، أو أسلمت الأمة وعتقت في العدة فلا^(٣).

ولو أسلمت المدخول بها قبل الزوج ثم ارتدت ثم أسلم، فإن كان بعد عدتها من إسلامها بانت أو فيها، وأسلمت في عدة ردتها بقي النكاح، وإلا ارتفع من ردتها. وإن أسلم الزوج قبلها ثم ارتد، فإن تأخر إسلامها عن عدتها من إسلامه بانت، وإن أسلمت فيها، وأسلم هو في عدة الردة بقي النكاح، وإلا ارتفع من رده^(٤).

فصل تفريعات على صحة أنكحة الكفار

يتفرع على صحة أنكحة الكفار أنه لو طلق الكافر كافرة ثلاثاً وقع، وإن لم يعتقدوه طلاقاً ثم إن أسلما قبل التحلل، حرمت عليه حتى تتحلل، أو بعده كفى وإن تزوج أختين

(١) الأم (٥٢/٥).

(٢) المذهب (٦٢/٢)، روضة الطالبين (١٧٢/٧).

(٣) فتح الوهاب (٨/٢)، حواشي الشرواني (٣٤٠/٧)، الوسيط (١٤٧/٥).

(٤) روضة الطالبين (٢٢٦/٨).

مثلاً فطلقهما معاً ثلاثاً قبل إسلامهما لم ينكح إحداهما حتى تتحلل، أو بعده اختار إحداهما فتطلق.

ولو أسلم قبلهما أو عكسه، وطلقهما بين الإسلامين كذلك تخير أيضاً، فتطلق المختارة، ويندفع نكاح الأخرى قبل إسلام السابق منهم^(١).

ولو أسلمت إحداها فقط بعد الطلاق في العدة تعينت للطلاق فتحتاج إلى محلل دون المتخلفة ولو طلقها مرتباً تعينت الأولى للنكاح، فلا يختارها؛ لأنها مطلقة ولا الأخرى لاندفاعها ولا يحتاج فيها إلى محلل، وأن من نكح حرة وأمة ولو أختين وطلقهما كما مر إسلامهم لم ينكح إحداها حتى تتحلل، أو بعده أو بعد إسلامهما وقبل إسلامه وعكسه تعينت الحرة للتحلل، واندفعت الأمة^(٢).

وأن من اندفعت قبل الدخول بإسلام الزوج فلها إن لم تكن محرماً له نصف المسمى، ونصف مهر المثل في الفاسد والمتعة فقط في المفوضة أو بإسلامها فلا شيء لها وإن اندفعت بعد الدخول فلها المسمى أو مهر المثل.

وإن دخل بالمفوضة ولو بعد الإسلام واعتقدوا أن لا مهر بحال لم يلزمه^(٣).

فصل فيما لو أسلم الزوجان

لو أسلم الزوجان والمسمى فاسدٌ فإن لم تقبض الزوجة شيئاً منه فلها المهر إلا إن منعها الزوج في الكفر قاصداً تملكه.

وإن قبضته فلا شيء لها، وإن قبضت بعضه فلها قسط الباقي من مهر المثل بالكيل في نحو الخمر؛ فإن تعدد واتحد جنسه كزقي خمر كلبين وزاد أحدهما على الآخر صفة أو كانوا كلاباً مثلاً فبالقيمة عند من يرى له قيمة وإن تعدد جنسه كزقي خمر وكلبين اعتبرت قيمة الكل^(٤).

فرع: لو باع أو أقرض من كافر كافراً درهماً بدرهمين ثم أسلما وترافعا إلينا فإن كان بعد قبض الكل، قرر إن جرى برضاها.

وكذا بإجبار قاضيهما لكن ليس إمضاءً لحكمه، أو قبل قبض شيء ألغى أو بعد قبض

(١) فتح الوهاب (٣١٧/٢).

(٢) روضة الطالبين (٣٩٦/٧).

(٣) روضة الطالبين (٣٩٦/٧).

(٤) المهذب (٦٢/٢)، روضة الطالبين (١٧٢/٧).

درهم نظر قصد المؤدي دفعه عن الربح أو عن الأصل أو أطلق وقد مر في الرهن (١).

فرع: لو ترفع إلى قاضينا ذميان واختلفا ملة، أو معاهد وذمي، لا معاهدان في حق لله تعالى، أو لآدمي لزمه الحكم بينهما بحكمنا، وأعد الطالب؛ فإن ترفعا في نكاح، وكأن يقر لو أسلما كأن نكح بلا ولي ولا شهود أو معتدة، وقد انقضت عدتها أقر عليه وحكم بوجود النفقة أو لا يقر؛ لكونها في العدة فلا تقرير، ولا نفقة (٢).

ولو علمنا مجوسياً نكح محرماً له لم نتعرض له، ولا نفرق بينهما، فإن ترفعا إلى القاضي في النفقة أبطله ولا نفقة، ولو جاء كافر تحتة أختان فطلبا فرض النفقة لم يحكم بها.

وحيث لا تقرر في هذه الصورة أعرض عنهما عند ترفعهما إلا إن رضيا بحكمه فيأمره باختيار أحد الأختين (٣).

فصل فيما لو أسلم كافر

على أكثر من نصابه من النساء فإن كان حراً وكن كتابيات أو أسلمن قبل انقضاء العدة، وقد دخل من اختار أربعاً حتماً، فيحبس ثم يعذر، ويمهل لطلبه ثلاثاً وعليه نفقة الكل وباختيار الأربع يندفع الزائد (٤).

فإن جن قبل الاختيار أو كان صغيراً وقف إلى كماله، ونفقتن في ماله.

ولو اختار في إحرامه لا رده أو بعد موتهن جاز وورثهن إن كن مسلمات.

فرع: من أسلم وفي نكاحه امرأة وبنتها وأسلمتا أو كانتا كتابيتين فإن كان قد دخل بهما حرمتا أبداً، ولكل المسمى، أو مهر المثل، أو لم يدخل بأحد، أو شك حرمت الأم فقط أبداً، ولها نصف المهر والورع عند الشك تحريمها.

وإن دخل بالبنت فقط بقي نكاحها وحرمت الأم أبداً، ولها نصف المهر أو بالأم فقط حرمتا أبداً، وللأم المهر.

ولو دخل بأحدهما ونسيهما بطل نكاحهما، لتيقن تحريم إحداها كتيقنه أخوة إحدى امرأتيه.

(١) روضة الطالبين (١٥٣/٧).

(٢) روضة الطالبين (١٥٤/٧)، مغني المحتاج (١٩٥/٣)، منهج الطلاب (٨٣/١).

(٣) روضة الطالبين (١٥٤/٧)، مغني المحتاج (١٩٥/٣)، منهج الطلاب (٨٣/١).

(٤) الوسيط (١٤٥/٥)، روضة الطالبين (١٦١/٧).

وإن كان في نكاحه امرأة وبنتها وبنت بنتها فإن كان قد وطئهن بطل نكاحهن، أو لم يوطأ أحداً، أقرت السفلي فقط، أو وطئ واحدة منهن فقط، بقي نكاحها فقط^(١).

فرع: إذا نكح حرّ إماء ثم أسلموا اختار واحدة إن حلت له الأمة حينئذ، وإلا اندفعن.

وإن أسلم هو وواحدة منهن فله اختيارها، وله انتظار غيرها، فإن طلق المسلمة كان مختاراً لها، فتدفع البواقي من وقت إسلامه إن أصررن ومن تطليقه إن أسلمن في العدة. ولم يختار المسلمة، حتى أسلمت البواقي في العدة اختار إحدى الكل، واندفع غيرها^(٢).

ولو فسخ نكاح المسلمة قبل إسلام البواقي، لم يصح فإن أصررن، تعينت للنكاح^(٣). وإن أسلمن في العدة اختار من شاء من الكل، ولو كانت الإماء ثلاثاً فأسلم ثم أسلمن مرتباً؛ فإن وجد شرط حل الأمة عند إسلام الأولى، والثالثة فقط، اندفعت الثانية، وخير في الأخيرتين، أو عند إسلام الأولى فقط، تعينت أو عند إسلام الأخيرتين فقط، خير فيهما، واندفعت الأولى ولو نكح حرة وأربع إماء فأسلم، فإن لم يدخل بأحد لم تتعين بل إن أسلمت معه ولو مع إسلام الإماء، أو بعضهن أو كانت تعينت، وإن أسلم معه أمتان فأكثر اختار واحدة^(٤).

وإن دخل بهن، وأسلمن معه، أو في العدة، أو لم تسلم الحرة، وهي كتابية تعينت الحرة وعدة البواقي من تعيينها فإن لم تكن كتابية لم يختار للنكاح أمة حتى تنقضي عدة الحرة أو تموت على الكفر، فلو اختارها قبل إياسه من الحرة لم يتبين به صحة اختياره بل يجدده إن حلت له الأمة وله اختيار الإماء للفراق إلا واحدة، فإن أيسر من الحرة تعينت تلك الواحدة للنكاح، ولو عتق الإماء قبل إسلام الزوج وإسلامهن، أو بعد إسلامه، وقبل إسلامهن، أو عكسه التحقن بالحرائر الأصلديات، فيختار أربعاً من الخمس كيف شاء^(٥).

ولو تأخرت الحرة عن إسلام الإماء وعتقهن، فإن اختارهن، اندفعت الحرة، وإن انتظر

(١) الأم (٤٣/٥)، حواشي الشرواني (٣٣٩/٧)، فتح الوهاب (٨٠/٢)، مغني المحتاج (١٩٧/٣).

(٢) الأم (٥٦/٥)، روضة الطالبين (١٥٢/٧).

(٣) المهذب (٥٣/٢)، الأم (٥٠/٥).

(٤) روضة الطالبين (١٦٠/٧)، مغني المحتاج (١٩٨/٣)، منهج الطلاب (٩٩/١).

(٥) روضة الطالبين (١٦٥/٧)، مغني المحتاج (١٩٦/٣).

إسلامها لزمه اختيار ثلاث منهن.

ولو نكح أربع إماء فقط فأسلم هو وثلاث ثم عتقت الرابعة، وأسلمت في العدة، تعينت، وإن أسلم هو وثنان فعتقت إحداهما ثم أسلم الآخر بان على الرق اختار واحدة من الكل؛ إذ العتيقة في حال الاجتماع في الإسلام كانت أمة^(١).

ولو أسلم ثنتان ثم عتقتا ثم عتق ثنتان ثم أسلمتا اندفع الأوليان، وإن أسلم ثم عتق ثنتان ثم أسلمتا، وأسلم الآخرين ثم عتقتا تعين الوليان.

وإن كان عبداً والزوجات حرائر وإماء وأسلمن معه أو قبله أو بعده في العدة اختار اثنتين حرتين أو أمتين أو حرة وأمة^(٢).

ولو عتق بعد الإسلامين أو قبلهما أو بينهما تقدم إسلامه أو تأخر التحق بالأحرار، فإن تمحض الزوجات حرائر اختار أربعاً، فلو أسلم معه اثنتان ثم عتق ثم أسلم البواقي اختار ثنتين فقط إما الأولتين أو من البواقي أو واحدة منهما، وواحدة من البواقي^(٣).

وإن أسلم معه واحدة ثم عتق ثم أسلم البواقي اختار أربعاً.

ولو تمحض إماء فإن عتقن بعد اجتماع الإسلاميين اختار أربعاً وإلا فواحدة بشرطه. ولو كن أربعاً فأسلم معه ثنتان ثم عتق ثم أسلم ثنتان اختار ثنتين فقط، ويتعين الأوليان^(٤).

ولو عتق الأخيرتان بعد عتقه ثم أسلمتا فله اختيارهما واختيار إحداهما وإحدى الأولتين.

ولو أسلم معه واحدة ثم عتق ثم أسلم البواقي اختار واحدة من الجملة، ولا تتعين الأولى.

ولو عتق البواقي بعد إسلام الواحدة في العدة ثم أسلمت أقر نكاحهن مع الأولى ولو كن حرائر وإماء اندفع الإماء واختار من الحرائر أربعاً إن كن أكثر وإلا تعين^(٥).

ولو كان تحته حرتان وأمتان وأسلم معه حرة وأمة ثم عتق ثم أسلم الآخرين لم يختار

(١) روضة الطالبين (١٤٦/٧)، مغني المحتاج (١٩٨/٣).

(٢) روضة الطالبين (١٦٤/٧).

(٣) مغني المحتاج (١٩٨/٣).

(٤) الأم (٥٣/٥).

(٥) روضة الطالبين (١٦٤/٧).

الاثنين إما الحرتين أو إحداهما مع الأمة الأولى لا مع الثانية^(١).

فصل في لفظ الاختيار

لفظ الاختيار كاخترتك أو اخترت نكاحك أو أمسكتك، أو أمسكت نكاحك، أو أثبتك أو أثبت نكاحك أو ثبتك أو حبستك للنكاح، أو أردتك ولو قال الحر لأربع من شأن: فسخت نكاحك، أو اخترتكن للفسخ، أو أنتن المفسوخات، ولم ينو بفسخ طلاقهن، أقر نكاح البواقي وفارقتك أو لا أريدك كفسخت^(٢).

وإن نوى به طلاقهن، أو طلقتهن حرم الكل ولو آلى أو ظاهر من بعضهن لم يكن اختياراً للفراق فلا إيلاء، ولا ظاهر كأن اختار غيرها، أو للنكاح فمدها من اختياره، وإن قدفها لم يلاعنها إلا إن اختارها.

ولو اختار الثمان للنكاح، أو الفسخ لغا، أو طلقهن، طلق أربع بتعيينهن؛ فلو علق الاختيار لغا، وكذا الفسخ إلا أن نوى به الطلاق أو علق الطلاق كـ"كلما أسلمت واحدة فقد فسخت نكاحها"، أو فهي طالق، فيصح ويتضمن الاختيار^(٣).

فرع: ليس الوطء اختياراً للموطوعة ثم إن اختارها فلها المسمى إن صح، ولا مهر المثل.

وإن اختار غيرها فللموطوعة مهر المثل مع ما تستحق قبل هذا الوطء^(٤).

فرع: لو اختار خمساً معينات من ثمان انحصر حقه فيهن، واندفع غيرهن وعليه اختيار أربع من الخمس.

ولو أسلم معه من الثمان أربع، فله تعيين المتخلفات للفسخ فتتبعن المسلمات للنكاح^(٥).

وليس له تعيين للمتخلفات للنكاح، وله اختيار الملمات له صريحاً وضمناً بطلاقهن، وبه يندفع غيرهن، وإن أسلمن في العدة^(٦).

(١) روضة الطالبين (١٦٤/٧).

(٢) روضة الطالبين (١٦٥/٧)، فتح الوهاب (٨٢/٢)، مغني المحتاج (١٩٩/٣).

(٣) روضة الطالبين (١٦٥/٧)، فتح الوهاب (٨٢/٢)، مغني المحتاج (١٩٩/٣).

(٤) روضة الطالبين (١٦٥/٧).

(٥) مغني المحتاج (١٩٧/٣).

(٦) حواشي الشرواني (٤٣٩/٧).

وليس له اختيار المسلمات للفسخ، فإن فعل ولم تسلم البواقي تعين الأوليات، وإن أسلمن اختار للنكاح أربعاً من الكل؛ فإن ادعت كل واحدة من المسلمات والمتخلفات، أنه أراد بالفسخ الطلاق حلفت، ولو أسلم الثمان بعده في عدتهن متعاقبات، وكلما أسلمت واحدة فسخ نكاحها بنية الطلاق فمختار الأربع الأول أولاً بنية لغا فيهن ونفذ في البواقي.

وإن أسلم منهن خمس ففسخ نكاحهن ولم ينو به الطلاق اندفع إحداهن على الإهم فإذا أسلم باقيهن في العدة اختار أربعاً من الكل، وإن فسخ واحدة مبهمة بنية الطلاق فمختار لمبهمة فيعينها، ويختار ثلاثة من البواقي أولاً بنية الطلاق عينها، واختار أربعاً من البواقي (١).

وإن فسخ نكاح مبهمتين، ولم ينو الطلاق انفسخ نكاح إحداهما فيعينها ويختار من البواقي أربعاً، فلو عين أربعاً، فلو عين ثنتين اندفعت إحداهما فيعينها وله اختيار الأخرى مع ثلاث آخر ولو اختار الخمس فقد مر.

فرع: إذا مات من أسلم عن شأن مثلاً قبل التعيين فعليهن العدة فإن لم يدخل بأحد فهي، عدة وفاة.

وإن دخل بهن، فعدة الحامل بالوضع.

وعدة ذوات الشهر عدة وفاة وغيرها بالأكثر منها، ومن بقية الأقراء عند الموت وابتداء الأقراء من إسلامهما إن تقارن وإلا فمن إسلام السابق وابتداء الأشهر من موته، ويوقف لهن من تركته ميراث زوجات حتى يصطلحن عليه لا على مال آخر بتساو أو تفاوت نعم! إن كان فيهن محجورة فلوليها الصلح على ثمن الموقوف لا أقل (٢).

ولو طلب أربع منهن شيئاً منه بلا صلح منعهن أو خمس أعطين ربه أو ست فنصفه أو سبع فثلاثة أرباعه.

ويشترط للإعطاء الإبراء عن الباقي خلافاً للشيخين.

ولو أسلم أربع وتخلف أربع كتابيات لم يوقف شيء بل يقسم باقي الورثة كل التركة، وكذا مسلم تحته مسلمة وكتابية فطلق إحداهما مبهمة ومات قبل التبيين.

فرع: لو مات ذمي عن زوجات فوق أربع فالإرث لهن جميعاً.

(١) روضة الطالبين (١٦٣/٧).

(٢) روضة الطالبين (١٧٠/٧).

وإن مات مجوسي عن زوجة محرم له كأمه أو بنته لم ترث بالزوجية بل بالأُمومة^(١).

فرع: إذا تقدم إسلام الزوجة فلها النفقة من وقت إسلامها إلا عن تقدم الزوج ولم تكن كتابية، ويصدق هو في قدر تقدمها، وتصدق هي في نفي تقدم إسلامه إن لم يتفقا على وقته، وإلا صدق هو^(٢).

ولزوجة المرتد المسلمة النفقة لا المرتدة وحدها أو مع الزوج.

فصل مسائل في الاختيار

لو قال الزوج قبل الدخول: أسلمت قبلي، فيسقط مهر.

وقالت: أسلمت بعدك فلي الشطر، صدقت بيمينها.

وإن قالت: لا أعرف السابق منا لم تطالبه بشيء وإن عادت وادعت علم سبقه

حلفت، وأخذت الشطر^(٣).

ولو أقر بجهل سبق والمعية فالنكاح باق أو بجهل السابق فلا، ولا تطالبه بالشطر

قبل قبضه ولا يسترده الزوج بعده^(٤).

ولو قال: أسلمنا دفعة فالنكاح باق فقالت وهي غير كتابية: بل مرتباً فاندفع النكاح

صدق هو بيمينه، فلو شهد له شاهدان أنهما أسلما حين طلعت الشمس، أو غربت فلا،

أو مع طلوعها فلا؛ إذ الطلوع والغروب حال تمامه، والمعية تتناول من أوله إلى آخره^(٥).

وإن قال: أسلمت قبلي فلا نكاح ولا مهر فقالت: بل أسلمنا دفعة، فهما باقيان

صدق في الفرقة بلا يمين وجها في سقوط المهر فإن نكل، فلها نصفه.

خاتمة

من نكحت في الكفر زوجين فإن اقترن عقدهما لم يقرأ وإن اعتقدوا جوازه وإلا فهي

للأول؛ فإن مات ثم أسلمت مع الثاني، واعتقدوا صحته أقرأ عليه وإلا فلا.

(١) روضة الطالبين (٧/١٧٠).

(٢) روضة الطالبين (٧/١٦٢).

(٣) حواشي الشرواني (١٠/٢٩٣)، روضة الطالبين (٧/١٧٤).

(٤) روضة الطالبين (٧/١٧٤).

(٥) روضة الطالبين (٧/١٧٤).

وإن أسلما دونها أو أسلم الأول فقط فيظهر أنها له إن كانت كتابية ^(١).

الباب السابع في خيار النكاح

وله أسباب:

أحدها: العيب العام: وهو البرص والجذام المستحكمان، وإن قلا، والجنون ولو متقطعاً يطرأ نادراً، والإغماء بزمان إن لم يرج زواله ^(٢).

والخاص بالرجل: وهو الجنب والعنة ولو بفعلها، وبالمراة ^(٣)، وهو الرتق ^(٤)، والقرن ^(٥)، فإن أزيلا وأمكن الوطء سقط خياره، ولا يلزمها الإزالة بل تحرم.

ولو كان الزوجان معيين تخيراً، وإن اتحد جنسه أو اختلف: كجبة ورتقها لكن لا يمكن الفسخ بجنونها المطبق.

فرع: شرط الخيار الجهل بالعيب إلا العنة.

ويصدق منكر العلم منهما بيمينه، ومنكر أن هذا عيب.

ويثبت ببينة عارفة والعيب الطارئ يثبت به الخيار للزوج وللزوجة قبل الوطء. وكذا بعده إلا في العنة ^(٦).

فرع: لا خيار بنحو: البخر والصنآن وإن لم يقبلا العلاج والاستحاضة والقروح السائلة، والعبطة ^(٧)، وقطع الطريق، والعمى، والزمانة، والخصى، والإفضاء، والتقفيل، والبله، والحمق، وكون أحدهما واضح الخنوثة ^(٨).

(١) روضة الطالبين (١٧٥/٧)، مغني المحتاج (١٩٦/٣).

(٢) إعانة الطالبين (٣٣٤/٣)، روضة الطالبين (١٧٦/٧).

(٣) إعانة الطالبين (٣٣٤/٣)، الوسيط (١٥٩/٥)، حاشية البجيرمي (٣٥٢/٣).

(٤) الرتق: بفتح الراء والمثناة الفوقية: وهو مشتق من رتقه ويرتقه رتقاً فارتق أي التأم، وهنا معناه انسداد الفرج باللحم ويخرج البول من ثقبه صغيرة كإحليل الرجل. انظر مختار الصحاح (٩٨/١)، لسان العرب (١١٤/١٠).

(٥) القرن: بفتح القاف والراء: انسداد الفرج بعظم على الأصح وقيل بلحم.

(٦) إعانة الطالبين (٣٣٤/٣)، حواشي الشرواني (٣٤٦/٧).

(٧) أي: والقروح العبيطة: قال الشيخ الفيروز أبادي: وَلَحْمٌ وَدَمٌ وَزَعْفَرَانٌ غَيْطٌ بَيْنَ الْعُبْطَةِ بِالضَّمِّ: طَرِيٌّ. القاموس المحيط للفيروز أبادي (٨٧٤/١)، لسان العرب (٣٢٧/٧).

(٨) إعانة الطالبين (٣٢/٣)، الوسيط (١٦٠/٥).

فرع: لأولياء المرأة الخيار: بجنون الزوج وبرصه وجذامه المقارن لا الحادث بعد العقد.

ولهم الامتناع من تزويجه إن طلبت بخلاف الحب والعنة فلا خيار ولا منع^(١).

فصل في خيار العيب

خيار العيب فوريٌّ فإن آخر، وادعى الجهل بثبوت، أو بفوريته، وأمكن صدق يمينه ومن رضي بالعيب سقط خياره، وإن زاد ومن فسخ وبأن أن لا عيب بطل فسخه^(٢).

فرع: خيار العيب للأمة لا لسيدها.

ويشترط للفسخ به: حضور القاضي.

ولو وطئها الزوج بتمكينها، وادعى أحدهما علم صاحبه بعيبه قبل الوطء وأنكر الآخر حلف المنكر.

فرع: الفسخ بالعيب: إن كان قبل الدخول فلا مهر للمرأة ولا متعة أو بعده، فإن قارن العقد أو حدث قبل الوطء فلها مهر المثل، وإلا فالمسمى ولا يرجع بما غرمه على من غره، وهو الولي، أو المرأة بأن سكت عن العيب، إذا أظهرت للولي أن الزوج عرفه أو زوجت نفسها، وحكم بصحته من يراها، وكذا المهر في الفسخ بالغرور الآتي كالعيب^(٣).

فرع: لو زال العيب أو مات أحد الزوجين بعد علمه بالعيب أو قبله وقبل الفسخ فلا فسخ.

وإن طلق الزوج قبل الوطء ثم علم العيب لم يسقط الشطر ولا نفقة في المفسوخة في العدة مطلقاً ولا سكنى لها إن كانت حائلاً بخلاف الحامل^(٤).

السبب الثاني: الغرور

فإذا شرط في العقد لا قبله في أحد الزوجين حرية أو نسب أو صفة كمال كجمال أو شباب أو يسار أو عكسه أو ما لا نقص فيه، ولا كمال أو شرط سلامة العيب أو إسلام المرأة أو الرجل وهي كتابية فبان خلافه صح النكاح.

(١) حواشي الشرواني (٣٤٨/٧).

(٢) حاشية البجيرمي (٢٤٤/٢).

(٣) روضة الطالبين (٦٦/٩).

(٤) الإقناع للشرييني (٢٨٦/٢).

ثم إن بان خيراً مما شرط فلا خيار أو دونه تخير من فاته الشرط، وإن ساواه الآخر إلا في النسب للمكافأة وإلا إذا فقدت الحرية أحدهما والآخر رقيق^(١).

فرع: إذا أذنت في تزويجها لمن ظنته كفوفاً فبان خلافه، فإن كان بعيب تخيرت أو بغيره فلا، وإن بان عبداً وهي حرة، خلافاً للروضة كما لا خيار له لو ظن حريتها أو إسلامها فبان خلافه^(٢).

فرع: من تزوج أمة مغرور بحريتها، فولده الذي علقت به قبل علمه برقها، حر، ويلزمه لسيدتها قيمته يوم الوضع بغرض رقه، فإن كان الأب عبداً تعلقت القيمة بذمته فقط، ويتعلق المهر المسمى بكسبه، ويرجع المغرور على الغار غير سيدتها بالقيمة، وبعشر قيمة الأمة الآتية بعد الغرم ولا يرجع بالمهر^(٣).

فرع: يتصور التغيرير الحرية من وكيل السيد، أو وليه، أو من الأمة، أو منهما لا من السيد إلا من المعسر في مرهونة، أو جانية، أو أمة المفلس، والسفيه، والمكاتب ونحو ذلك إذا زوجها بإذن المستحق، أو الولي، أو السيد، ولا أثر لتغيرير من ليس عاقداً، ولا معقوداً عليه ويرجع الزوج، أو الوكيل بما غرمه عليها إن غرته. ولو ذكرت للوكيل حريتها ثم للزوج، رجع عليها فقط وإن ذكر الوكيل للزوج أيضاً^(٤).

فرع: إنما يجب غرم الولد إذا خرج حياً أو ميتاً بجناية؛ فإن كانت من أجنبي فعلى عاقلته غرة للوارث وهو المغرور.

ولا يرث معه إلا جدة الجنين لأمه، وللسيد على المغرور عشر قيمة الأم يوم الجناية، وإن زاد على الغرة، ولا يتوقف غرمه على قبض الغرة.

وإن كانت الجناية من المغرور فإن كان حراً فالغرة على عاقلته للورثة، ويضمن للسيد كالأجنبي، ولا يرث من الغرة؛ لأنه قاتل^(٥).

(١) إعانة الطالبين (٣/٣٣٦)، شرح زبد ابن رسلان (١/٢٥٥)، فتح الوهاب (٢/٨٥).

(٢) إعانة الطالبين (٣/٣٤٠)، فتح المعين (٣/٣٤٠)، مغني المحتاج (٣/٢٠٨)، منهاج الطالبين (١/١٠٠).

(١٠٠).

(٣) الوسيط (٤/٢٨٤).

(٤) إعانة الطالبين (٣/٣٤٤).

(٥) الوسيط (٥/١٧٣)، خبايا الزوايا (١/٤١٤).

وإن كان عبداً لأجنبي فالغرة في رقبته للورثة، وعشر القيمة في ذمته لسيد الأمة، وإن كان عبداً للمغرور، فحق سيد الأمة على المغرور، ولا شيء له على عبده^(١).

ونصيب جدة الجنين من الغرة في رقبة العبد وإن كان عبداً لسيد الأمة، فالغرة في رقبته، وحق السيد على المغرور.

وإن كان الجاني سيد الأمة فالغرة على عاقلته وحقه على المغرور^(٢).

السبب الثالث:

عتق جميع الزوجة أو ما رق منها تحت من فيه رق فتخير، فإن كانت صغيرة أو مجنونة فحتى تكمل، وللزوج وطؤها ما لم ينفسخ، نعم! لا خيار لمن عتقت في مرض موت السيد قبل الدخول، وهي لا يخرج من ثلثه إلا مهرها، ولا لمن عتق بعضها أو كوتبت، ولا إن عتق الزوج قبل فسخها.

وإذا فسخت قبل الدخول سقط مهرها، وليس للمعتق منعها الفسخ؛ ليثبت المهر، وإن فسخت بعد الدخول، فالمهر للمعتق، وهو المسمى إن وطئ قبل العتق؛ ومهر المثل إن وطئ بعده، بأن مكنته جاهلة ولو كانت مفوضة ووطئها، أو فرض لها مهر بعد العتق فهو لها^(٣).

ولو طلقها قبل الفسخ فإن كان رجعيّاً فلها فسخ النكاح حالاً، ولها تأخيرها حتى تراجع لا إجازته فإن كان بائناً سقط الخيار.

فرع: لا يشترط كون الفسخ بخلف الشرط، والعتق بحضور القاضي^(٤).

فرع: لو أسلمت أمة مدخول بها تحت عبد كافر، ثم عتقت فلها الفسخ لا إجازته، ثم إن أسلم اعتدت كحرة من الفسخ، وإلا فكأمة من إسلامها. وإن عتقت ثم أسلمت فعدة حرة، ولها تأخير الفسخ إلى إسلامه وإن أسلم فعتقت، وتخلفت فلها الفسخ والإجازة ولها تأخيرها فإن أسلمت في العدة ثم فسخت، اعتدت كحرة من الفسخ وإن أصرت اعتدت كأمة من إسلامه^(٥).

(١) الوسيط (١٧٣/٥).

(٢) روضة الطالبين (١٩٠/٧).

(٣) فتح الوهاب (٥٦/٢)، مغني المحتاج (٢١١/٣).

(٤) فتح الوهاب (٨٥/٢)، مغني المحتاج (٢٠٩/٣)، حاشية البجيرمي (٣٩٣/٣).

(٥) حاشية البجيرمي (٧٧/٤)، فتح الوهاب (١٧٩/٢).

ولو أسلم عبد لم يفسخ زوجه الكافرة حرة، أو أمة وإن أسلمت بعده.
 فرع: الخيار بالعتق فوري؛ فإن أخرت وادعت الجهل بالعتق أو بإثباته الخيار أو بفوريته وأمكن فأنكر الزوج صدقت بيمينها، وإلا فالزوج^(١).

السبب الرابع: عجز الزوج عن الوطاء

إما بعنة^(٢) ولو عن امرأة دون أخرى، أو عن بكر لا ثيب لا عن طراً بعد وطئها في ذلك النكاح بتغيب الحشفة أو قدرها مع إزالة البكارة، فإن أوج والشفران منطبقان إلى الباطن ففي الإجزاء تردد ولا إن ادعت قدرته على الوطاء، فإن طالبت به مرة لم يلزمه. وإما يجب كل ذكره وإن طراً بفعلها، لا إن بقي ما يمكن إيلاج قدر الحشفة منه وإما بزمانته.

فرع: إنما ثبتت العنة بإقرار الزوج المكلف، فلا تسمع دعواها على صبي أو مجنون ولا دعوى أمة عنة بحر مقارنة للعقد، أو بينة بإقراره بالعنة أو بيمينها بعد نكوله؛ حيث لا بينة فحينئذ يمهله القاضي سنة، وإن كان عبداً بطلبها ويكفي: أنا طالبة حقي الشرعي، وإن جهلت تفصيله^(٣).

وابتداء من ضرب القاضي، فإن لم تطلب لجهل أو دهشة، فللقاضي تعريفها، ثم بعد السنة ترفعه ثانياً، فإن لم يدع وطئها في السنة، أو ادعاها، وأنكرت وحلفت لنكوله فسخت بعد قول القاضي، ثبت عندي عنته.

فإن استمهل أمتهل يوماً فأقل، ولو فسخت ثم رجعت عن الفسخ لم يرتفع وإن لم ينفذ القاضي فسخها^(٤).

فرع: لو ادعى بعد المدة أنها لم تمكنه حلف، وضرب القاضي مدة أخرى وأسكنها

(١) المذهب (٥١/٢)، مغني المحتاج (١٢٣/٢).

(٢) قال الشيخ ابن منظور: والعِنَةُ الذي لا يأتي النساء ولا يريدن بَيْنُ العَنَانِ والعِنَةُ والعِنِيَّةُ وعُنَّ عن امرأته إذا حكم القاضي عليه بذلك أو مُنِعَ عنها بالسحر والاسم منه العُنَّةُ وهو مما تقدم كأنه اعترضه ما يَحْبُسُهُ عن النساء وامرأة عَنِيَّةٌ كذلك لا تريد الرجال ولا تشتهيهم وهو فِعْلٌ بمعنى مفعول مثل خَرِيجٌ قال وَسُمِّيَ عَنِيَّةً لِأَنَّهُ يَعْنُ ذَكَرُهُ لِقَبْلِ المرأة من عن يمينه وشماله فلا يقصده ويقال تَعَنَّ الرجل إذا ترك النساء من غير أن يكون عَنِيَّةً لثأر يطلبه. لسان العرب (٩٠/١٣)، (مادة/عن).

(٣) الإقناع للشربيني (٤٢٢/٢).

(٤) حواشي الشرواني (٣٥١/٧).

بجنب ثقات وعمل بقولهم.

فرع: لو ادعى أن عجزه لرتقها، فقالت: بل لعنته، فإن شهد له أربعة نسوة، فذاك، وإلا حلفت وضربت المدة، فإن نكلت حلف، وبطل الخيار، وإن نكل أيضاً فلها الفسخ^(١).

فرع: لو غاب الزوج أو حبس أو مرض جميع المدة المضروبة، حسبت فإن اعتزلته أو مرضت كل المدة لم تحسب، أو في إثائها فالقياس استئناف السنة، أو انتظار مثل تلك المدة من السنة الأخرى. ولو ضربت المدة فجئن لم تطالبه حتى يفيق^(٢).

فصل في الفسخ بالعنة

الفسخ بالعنة فوري بعد المدة.

فلو رضيت بالعنة قبل مضيتها لم يبطل حقها من الفسخ أو بعدها، بطل، فإن فارقها والحالة هذه رجعيّاً بإدخال مائه فرجها، أو وطئ دبرها ثم راجعها لم يعد حقها، أو بائناً ثم نكحها ثم تزوجته عالمة عادت فتضرب المدة.

قاعدة: إذا اختلف الزوجان في الوطء، كأن قال الزوج: وطئتكم مني يمينه، فإن أقام أحدهما به شاهداً حلفت المرأة معه للمال لا الرجل؛ لثبوت الرجعة والعدة. ولو وضعت المطلقة ولداً يلحقه ولمن ينفه باللعان حلفت أنه وطئها ويقرر المهر^(٣). وقد يصدق المثبت إذا تضمنت دعواه بقاء العقد^(٤).

وله صور:

أحدها: العنين، والمولى: فيصدقان فيه؛ لدفع سبب الفرقة، وكذا مقطوع بعض الذكر إن أمكن إيلاج قدر الحشفة من الباقي، فإن نفت إمكانية حلفت^(٥). ولو أثبت بعد دعواه الوطء بكارتها حلفت أيضاً بطلبه أنه لم يطأها، وأن بكارتها

(١) منهج الطلاب (٨٣/١)، منهاج الطالبين (١٠٠/١)، فتح الوهاب (٨٥/٢).

(٢) منهج الطلاب (٨٣/١)، منهاج الطالبين (١٠٠/١)، فتح الوهاب (٨٥/٢).

(٣) روضة الطالبين (١٩٩/٧)، مغني المحتاج (١٧٨/٣).

(٤) روضة الطالبين (١٩٩/٧).

(٥) مغني المحتاج (٣٤٢/٣).

هي الأصلية؛ فإن نكلت حلف، فإن نكل فسخت بلا يمين^(١).

ولو طلق العنين ونحوه بعد حلفه لم يكن رجعيًّا؛ إذ يمين الدفع لا يحصل بها إثبات حق أيضاً، ونظيره في آخر باب الإيلاء من العزيز دون الروضة بما إذا حلف الوديع لمودعه أن الوديعة تلفت بلا تفريط ثم غرمه من استحقاقها بحجة فلا يرجع على المودع، إن حلف إنها لم تلف عند الوديع، فيما إذا كانت دار بيد اثنين ادعى واحد كلها والآخر نصفها فيحلف هذا، ثم لو باع ذاك حصته لثالث لم يشفع الحالف حتى يثبت تملكه للنصف إن أنكره المشتري.

الثانية: إذا نكحها بشرط البكارة ثم قال وجدها ثيباً ولم يطأ، فقالت: بل زالت بوطئك حلقت لدفع فسخته، وحلف هو لدفع كل المهر^(٢).

الثالثة: إذا قال لزوجته وهي في طهر: أنت طالق للسنة، ثم ادعى أنه وطئها فيه لثلاث يقع حالاً حلف^(٣).

الرابعة: إذا ادعت المبانة بثلاث وطء المحلل وأنكر صدق لتحل للأول.

الباب الثامن في استمتاع الرجل بالمرأة

زوجة أو أمة وله ذلك في جميع بدنها حتى الاستمناء بيدها والعزل عنها مع الكراهة، وإن أذنت فيه لا وطء دبرها ولا الاستمناء بيده فيحرم^(٤).

ويسن له غسل ذكره والوضوء بين كل وطئتين ويتصور حله في الإماء وفي زوجتين بأن وطء آخر نوبة واحدة وأول نوبة الأخرى لا في زوجات إلا بإذنه^(٥).

وتسن ملاعبة المرأة إن لم يخف مفسدة وأن يقول عند الإيلاج: «بسم الله، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا»^(٦)، وأن يتطيبا للغشيان، وأن لا يخليها عنه

(١) حواشي الشرواني (١٠/١٦٩).

(٢) حواشي الشرواني (٧/٢٤٦)، روضة الطالبين (٧/١٥٨)، فتح المعين (٣/٣٥٣)، نهاية الزين (١/٣٨٣).

(٣) روضة الطالبين (٧/١٨٥).

(٤) روضة الطالبين (٧/٢٠٦).

(٥) روضة الطالبين (٧/٢٠٧).

(٦) صحيح البخاري (١/٦٥) ح/ (١٤١) باب التسمية على كل حال وعند الوقاع، صحيح مسلم (٢/١٠٥٨) ح/ (١٤٣٤) باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع، صحيح ابن حبان =

كل أربع ليالي مرة بلا عذر وان يجامعها إذا قدم من سفر، وإذا قضى وطره أمهلها لتقضي وطرها، وأن يتغطيا بثوب، وأن يناما في فراش واحد إن لم يكن عذر سيما إذا علم رغبتهما في ذلك ^(١).

ويكره وطء الزوجة أو الأمة عند الأخرى وذكر ما جرى بينهما.
والوطء في الليلة الأولى أو الأخيرة من الشهر، وليلة نصفه وأول الليل لثلاثا ينام جنباً، وأن تصف لزوجها امرأة بلا حاجة ^(٢).

فرع: يحرم مغلظاً على الزوجة والأمة منع الرجل من الاستمتاع الجائر بها بلا عذر.

وله الوطء في زمن يعلم دخول وقت المكتوبة فيه، وخروجه قبل وجود الماء أو أنها لا تغتسل عقبه وتفوت الصلاة ^(٣).

قاعدة

حكم وطء الدبر كالقبل في إفساد العبادة ولزوم الغسل والكفارة والعدة والحد وثبوت مهر المثل أو المسمى ونحو ذلك.

ويخالفه في الحل والتحليل والتحصين والخروج من العنة والتعيين ^(٤).
ويعتبر إذن البكر وعدم وجوب إعادتها الغسل بخروج مني الرجل وجعل الزفاف ثلاثاً ورجم المفعول ولو محصناً ووجوب الحد بوطء أمته المحرمة بمحرمة أو كفر ^(٥).

فصل في وطء الأصل أمة فرعه وعكسه

في وطء الأصل أمة فرعه وعكسه وهو حرام لكن لا يحد الأصل وإن كانت

(٣/٢٦٣) ح/ (٩٨٣)، مسند أبي عوانة (٣/٨٢) ح/ (٤٢٨٠)، سنن الترمذي (٣/٤٠١) ح/

(١٠٩٢)، سنن الدارمي (٢/١٩٥) ح/ (٢٢١٢)، السنن الكبرى (٥/٣٢٧) ح/ (٩٠٣٠).

(١) إعانة الطالبين (٣/٣٤٠)، فتح المعين (٣/٣٤٠).

(٢) إعانة الطالبين (٣/٢٧٣)، مغني المحتاج (٣/١٣٩).

(٣) مغني المحتاج (٣/٢١٨).

(٤) إعانة الطالبين (١/٧١)، حواشي الشرواني (٧/٣٠٢)، روضة الطالبين (٧/٢٠٥)، مغني المحتاج

(٣/٣٧٤).

(٥) روضة الطالبين (٧/٢٠٥).

مستولدة، بل يعزر لحق الله تعالى إن علم التحريم^(١).

ويلزمه مهر مثلها مع أرش البكارة إن افتضاها، ثم إن لم تكن موطوءة للفرع حرمت عليه أبداً، وإلا فعليهما ولا يضمن الأصل قيمتها؛ لتحريمها لبقاء ماليتها، بخلاف وطء الأصل زوجة فرعه أو عكسه لفوات الملك والحل.

ويصدق الأصل في قدر القيمة، فإن تكرر مدة واختلفت قيمتها فيها، وجعل وقت العلوق اعتبارت قيمتها قبل وضعها بستة أشهر لا بقول القوابل.

ومن تزوج أمة أخيه فوطئها أبوها لزمه مهر للمالك ومهر للزوج، ولو أحبلها الأصل وهو حر، وليست مستولدة للفرع صارت مستولدة له ولو معسراً أو كافراً مزوجة أو مكاتبه وولده نسيب حر لا ولاء عليه ويلزمه مهرها إن أنزل بعد غيبة الحشفة وقيمتها وقت العلوق وتملك الأمة مع العلوق، أو وهو قن أو مَبْعُضٌ أو مكاتب فلا استيلاد ولا حد، لكن الولد نسيب وفي حرته وجهان.

فعلى الحر به قيمته في ذمته يطالب بها إذا عتق ويطالب المبعوض بالبعوض حالاً وعلى الأصل مهرها متعلقاً بربقته وإن طأعته ولو أحبل الأصل الموسر من بعضها لفرعه وبعضها لأجنبي نفذ إيلاده في كلها أو المعسر ففي حصة الفرع فقط ويرق قسط الأجنبي من الولد أو وبعضها حر ففي حصة الفرع.

ولو وطئ الفرع أمة أصله فإن جهل تحريمه بأن ظنها أمتة أو زوجته الحرة فالولد حر وعليه قيمته أو زوجته الأمة فهو مملوك لجده فيعتق عليه ولا يلزم الفرع قيمته وإن علم تحريمه فزان والولد ملك للأصل ولا يعتق عليه^(٢).

فصل في الإغفاف

وهو واجب على الولد ولو أنثى للأب الحر ولو كافر العاجز عن مؤنة الزوج وإن قدر على النفقة فقط المحتاج إلى النكاح وإن^(٣) أمن العنت، أو كانت تحته عجوزة أو صغيرة ويصدق في دعوى الحاجة بلا يمين لكن يلزمه الصدق فيها^(٤).

(١) إعانة الطالبين (٣٣٥/٤)، حاشية البجيرمي (٤٤٤/٤)، شرح زيد ابن رسلان (٢٥٥/١)، مغني

المحتاج (٥٣٩/٤)، نهاية الزين (٣٩٩/١).

(٢) حاشية البجيرمي (٣٩٩/٣).

(٣) أي: حتى.

(٤) المذهب (٤٥/٢)، حاشية البجيرمي (٣٧١/٣)، حواشي الشرواني (٣١٦/٧).

ولا إعفاف لقادر ولو على سرية أو من كسبه ولا لغير محتاج ولا على أصل لفرعه ولا على بيت المال ولا على المسلمين والجد من جهة الأب أو الأم وإن بعد كالأب، فإن تعدد الأصل واتسع مال الولد وجب إعفاف الكل وإلا قدم جهة الأب ثم استوى اثنان من جهة أقرع بلا رفع للحاكم وإن تعدد الفرع فكالنفقة وسيأتي^(١).

فرع: الإعفاف: أن يزوجه الولد بحرة لائقة ولو كتابية أو يملكه أمة بتعيين الأب إن اتفقا على قدر المهر أو الثمن أو يعطيه المهر أو الثمن بعد العقد وعليه مؤنتها فإن كان تحته من لا تعفه لزمه مؤنة زوجة فقط ويظهر تعيينها للجديدة.

ولا يلزمه إعفافه بريقة ولا بزوجة إن بذل له سرية ولا تجزئة شوهاً وعجوز^(٢).

فرع: لو ماتت المرأة أو فسخت نكاحه أو فسخ هو أو انفسخ بردها أو إرضاعها أو أطلق لنحو شقاق أو نشوز أو ريبة أو رجعيًا وتمت عدتها والحاجة باقية وجب الإعفاف وإن تكرر، وإعتاقه الأمة للعذر كالطلاق^(٣).

فرع: لو أيسر الأب بعد ما ملكه الأب جارية أو شنها أو مهرًا لم يرجع فيه كما لو كساه ثم استغنى^(٤).

فصل في نكاح الأمة والعبد

أما الأمة فإذا زوجها السيد لزمه تسليمها للزوج ليلاً فقط وقت فراغ خدمتها عادة فإن كانت محترفة وقال: لا أسلمها إلا نهاراً أو أسلمها ليلاً لكن في داري لم تجب إجابته وهل المكاتب كالأمة أو كالحر؟ ! وجهان.

ويظهر أن المبعضة كالأمة إلا في مؤنتها حيث جرت مهية وللسيد الأمة السفر بها لا للزوج بلا إذن فإن سافر الزوج مع السيد فذاك وإلا فله استرداد مهرها إن سلمه قبل الدخول لا بعده لوجوب تسليم المهر بتسليمها ليلاً بخلاف النفقة ولو قتل السيد أمته المزوجة أو قتلت نفسها أو زوجها أو قتله سيدها أو وطئها والزوج ابنه قبل الدخول سقط مهرها وإن قتلت حرة نفسها فلا^(٥).

(١) حواشي الشرواني (٣١٦/٧)، المهذب (٤٥/٢)، حاشية البجيرمي (٣٧١/٣).

(٢) مغني المحتاج (٢١٢/٣)، منهج الطلاب (٨٤/١)، حاشية البجيرمي (٣٩٧/٣).

(٣) روضة الطالبين (٢١٤/٧).

(٤) روضة الطالبين (٢١٦/٧).

(٥) مغني المحتاج (١٨٦/٣).

ولو باعها السيد أو أعتقها فالمهر الواجب بالعقد له، ولا حبس؛ لتسليمه للسيد ولا المشتري ولا للعتيقة كأن ملكته بالوصية وإن وجب لمفوضه مهر بعد البيع أو العتق بغرض ونحوه أو وجب بوطء في نكاح فاسد فهو للمشتري أو للعتيقة ولهما الحبس لتسليمه لا للوارث أم ولد زوجها مورثة^(١).

وإن زوج أمته بعده ووطئها الزوج بعد بيع أو عتق بهما أو لأحدهما لم يلزم الزوج شيء^(٢).

فرع: لو قال السيد لأمته: أعتقتك على أن تنكحيني أو على أن أنكحك أو لأنكحك فقبلت فوراً، أو قالت: أعتقني على أن أنكحك أو نحوه فأعتقها فوراً عتقت، وله عليه قيمتها وقت العتق ولو مستولدة، ولا يجب الوفاء منهما، فإن تزوجها بالقيمة الواجبة بالعتق أو بقيمة ما أتلفه من ماله إن علماه صح وبرئت وإلا فلا كما لو تزوجها بالعتق السابق، ولها عليه مهر المثل، أو: على أن تنكحي زيداً فقبلت عتقت ويلزمها القيمة للسيد^(٣).

ولو قالت امرأة أو رجل لمالك عبد: اعتقه عني على أن أتزوجك أو على أن أزوجه ابنتي ففعل عتق ولزمها قيمته أو أعتقه عنك على ألف فأعتقه لم يلزمه شيء. ولو قالت امرأة لعبدها: أعتقتك على أن تتزوجني عتق مجاناً بلا قبول^(٤).

وأما العبد: فله النكاح بالإذن ويتعلق المهر والنفقة بمال تجارته إن كان متجراً وبربحه ولو حادثاً وإن لم يكن متجراً تعلقت النفقة والمهر المال بكسبه الحادث بعد النكاح وإن ندر كالوصية والمؤجل بالحادث بعد حلوله ونفقة المفوضة بالحادث بعد التمكين ومهرها بالحادث بعده الوجوب^(٥).

وللعبد إجازة نفسه فيهما فيصرف من كسبه كل يوم نفقته وما زاد صرف للمهر

(١) مغني المحتاج (١٨٦/٣).

(٢) إعانة الطالبين (٢٨٠/٣)، حواشي الشرواني (٣٧٤/٧)، روضة الطالبين (٢٢١/٧)، مغني المحتاج (٢١٩/٣).

(٣) الوسيط (١٩٨/٥)، حواشي الشرواني (٣٧٤/٧)، روضة الطالبين (٢٢٢/٧)، مغني المحتاج (٣/١٢٥).

(٤) المذهب (٥٦/٢)، مغني المحتاج (١٤٣/٣).

(٥) منهج الطلاب (٤٥/١)، فتح الوهاب (٣١٧/١).

وهكذا حتى يتم المهر ثم يصرف للسيد ولا يدخر منه شيئاً للنفقة، فإن لم يكن كسوباً تعلقاً بذمة العبد ولا يضمنها السيد وإن شرطه في الإذن، وعليه تحلية العبد للاستمتاع وقت تسليم الأمة وتخليته لتكسب وقته إلا إن تحمل واجبه وهو موسر، فإن عطل كسبه باستخدامه لزمه الأقل من أجرة مدته ونفقتها مع المهر، وللسيد إذا تحمل الواجب السفر بالعبد وإن عطل استمتاعه، وللعبد السفر بزوجه وكراها من كسبه وعلى السيد تخليته للاستمتاع بها ليلاً ويتجه رعاية وقت الإمكان المعتاد في السفر، فإن طلبها الزوج للسفر فأبى أو منعها سيدها سقطت نفقتها وإن لم يطالبها به لم تسقط فيلزم سيده لمدة السفر به الأقل كما مر^(١).

فرع: من زوج عبده بأتمته أنفقهما بالملك، فإن أولدها الزوج فأعتقها السيد وأولادها دون العبد فنفقتها في كسب العبد ونفقة أولادها عليها ثم بيت المال وإن أعتقه وحده فنفقتها عليه ونفقة الأولاد على السيد^(٢).

فرع: لو تزوج عبد امرأة ودخل بها، فإن لم يأذن له سيده في النكاح لم يحد وعليه مهر المثل متعلقاً بذمته فقط فإن كانت الزوجة أمة ونكحها بغير إذن سيدها فالمهر في رقبته: كأن أكره حرة أو أمة على الزنا، وإن أذن له في مطلق النكاح فنكح فاسداً فالمهر في ذمته وكذا الزائد على ما قدر له أو في نكاح صحيح ففسد المهر فقط فمهر المثل في كسبه ومال تجارته أو في فاسد ففي كسبه قياساً^(٣).

فرع: لو أذن لعبده في نكاح امرأة بشرط أن لا ينفقها أو أن لا يطلقها أو أن يطلقها بعد شهر أو أن لا يطأها كل يوم بطل الشهر لا الإذن.

فرع: لو ادعى عبد على سيده أنه نكح بإذنه فأنكر فالوجه أن تدعي المرأة على السيد نفقتها ومهرها بكسب العبد ليسمع القاضي بينتها أو يدعي عليه العبد أنه تلزمه تخليته ليكسب لهما.

فرع: لو اشترت حرة زوجها قبل الدخول بها سقط مهرها أو بعده فلا، ثم إن كان الثمن غير المهر؛ فإن كانت قد قبضت المهر لم يلزمها رد شيء منه وإلا بقي في ذمة

(١) روضة الطالبين (٥٧٤/٣).

(٢) حواشي الشرواني (٣٦٨/٧)، مغني المحتاج (٢١٥/٣).

(٣) الأم (٢٣٧/٥)، حواشي الشرواني (٣٥٦/٧)، مغني المحتاج (٢٠٨/٣)، روضة الطالبين

(٢٢٧/٧).

الزوج وعليها للبائع الثمن في الحال؛ فإن كان قد ضمن لها المهر تقاصاً إن وجد شرطه وإن كان الثمن عين المهر والبيع قبل الدخول بطل، أو بعده صح إن ضمنه السيد وصارت مستوفية لمهرها، وكضمانه ما إذا أصدق عنه عيناً ثم اشترته بها^(١).

ولو كانت الزوجة أمة فاشتريته بإذن سيدها قبل الدخول أو بعده صح وبقي النكاح، ثم إن كان الثمن المهر برئ السيد والعبد ولا يرجع السيد عليه إذا عتق كمن ضمن عن عبده ديناً آخر وأداه في رقه، وإن كان غير المهر فليسيدها على البائع مهر وله على السيد الثمن فيتقاصان بشرطه ويرأ العبد عن حق المشتري^(٢).

ولو ورثت امرأة بعض زوجها بعد الدخول فقسط إرثها من المهر دين لها على العبد وباقي مهرها بكسب باقي العبد أو قبل الدخول سقط نصفه وحكم باقيه حكم الكل بعد الدخول^(٣).

ولو ملك رجل زوجته بشراء بعد الدخول فعليه للبائع المهر أو قبله فنصفه وإن ملكها أو بعضها يارث بعد الدخول وكذا قبله فكالشراء ويكون المهر أو نصفه تركة لمورثه؛ فإن لم يكن هناك دين ولا وصية برئ عنه إن كان جائزاً وإلا فعن قسطه. ولو اشترى عبد زوجته لسيدة بإذنه صح واستمر نكاحه، وكذا من بعضه أو بعضها حر إذا اشترى زوجة بحصة سيده من كسبه بإذنه^(٤).

فسرع: لو أعتق مريض أمة هي ثلث ماله ثم نكحها بمسمى صح، ثم إن مات من ذلك المرض قبل الدخول فلا مهر لها؛ إذ ثبوته يقتضي رق بعضها فيفسد النكاح ويسقط المهر وكذا بعد الدخول إن عفت عن المهر وفي الحالين لا ترث بالزوجية ولو لم تعف رق بعضها فتفسد النكاح ولها من المهر قسط ما عتق. وإن كانت دون الثلث فقد يمكن طلب المهر بخروجها من المثل بعد الدين، وقد يمكن طلب بعضه^(٥).

ومن زوج أمته عبد الغير وقبض مهرها وأتلفه ثم أعتقها في مرضه أو أوصى بعتقها؛

(١) مغني المحتاج (١٧٩/٣).

(٢) مغني المحتاج (١٧٩/٣).

(٣) مغني المحتاج (١٧٩/٣).

(٤) حواشي الشرواني (٣٧١/٧)، مغني المحتاج (٢١٧/٣).

(٥) فتح الوهاب (٩٤/٢)، مغني المحتاج (٢٢٥/٣)، حاشية البجيرمي (٤٠٨/٣).

فإن كان بعد الدخول تخيرت أو قبله وهي ثلث ماله فلا؛ إذ فسخها يوجب غرم المهر من التركة فيرق بعضها فيبطل الخيار، وكذا لو لم يتلف المهر وكانت ثلث ماله مع المهر أو أعتقها الوارث المعسر وقد تلف مهرها؛ فإن كان موسراً تخيرت؛ فإن فسخت لزمه لسيد العبد أقل المهر وقيمة الأمة كمن مات مديناً وله عبد فأعتقه وارثه الموسر ويزاحم سيد العبد الغرماء في القيمة اللازمة للوارث^(١).

ومن مات ووارثه أخوه وله عبدان فأعتقهما الوارث ثم شهدا باین للميت ثبت نسبه ولا يرث وإن شهدا ببنت أو زوجة للميت والوارث موسر ورثا وإلا ولو ملك مريض أباه أو ابنه عتق ثم إن ملكه مجاناً ورث أو بعوض فلا.

فرع: لا تقبل البينة بما يقتضي ثبوته رقبها ولا يصح الإقرار ولا الحكم بما يقتضي رق المقر أو الحاكم:

فالأول: كأن شهد عتيقان بحجر معتقهما، أو بجرح شاهدي عتقهما، أو بدين مستغرق على الموصي بعتقهما، أو شهدا على من ورثهما من زوجة أنها مبانة منه^(٢).

والثاني: كأن ورث رجل ابنه من زيد فعتقا وورثاه فأقرا على زيد بدين مستغرق وكان أعتق مريض أمة هي ثلثه فادعت ديناً لها عليه.

والثالث: كأن ورث عبداً ممن قتل فأعتقه ثم ولي العتيق القضاء فحكم ببينة شهدت بقتله بردة أو باین للمقتول^(٣).

فرع: لو أقر مريض أنه أعتق أخاه في الصحة ورثه.

فصل في الاختلاف في الزوجية

فمن نكح إحدى أختين بعينها ثم نسبت فادعت كل واحدة أنها الزوجة فمن صدقها ثبت نكاحها وحلف للأخرى؛ فإن نكل وحلفت فلها عليه نصف المهر الواجب بالعقد وإن ادعى هو وأنكرتا وعين واحدة فحلفت بطل حقه منها أيضاً؛ فإن صدقه وليها المجير أو عادت وأقرت أو نكلت وحلف استحقتها ولو أقرت له من عينها وأقر له المجير بالأخرى عمل بإقرارها^(٤).

(١) روضة الطالبين (١٥٧/١٢).

(٢) الوسيط (٤٨٩/٧).

(٣) الإقناع للشرييني (٦٤٧/٢).

(٤) الأم (١٦٤/٥)، الوسيط (١٣٦/٥).

ومن زوجت بمعين بإذنها فيه ثم ادعت محرمية لها أو جنون وليها وقت العقد لم تسمع دعواها إلا إن ذكرت عذراً كنسيان أو غلط أو جهل فتسمع لتحليف الزوج على نفي علمه، أو بلا إذن؛ لكونها مجبرة ولم تمكن، أو بإذن في غير معين صدقت بيمينها ولا شيء لها إن لم يطاءً، وإن كانت قد قبضت المسمى لم تسترده والورع أن يطلقها ولو رجعت وقالت: كنت رضية ونسيت لم يقبل^(١).

ولو كانت البكر غير مجبرة فأذنت بالسكوت في معين سمعت دعواها؛ لتحليف الزوج، وكذا المجبرة إذا أذنت بذلك.

ولو ادعى المحرمية الأب لم تسمع أو ادعى سيد الأمة عتقها قبل تزويجها قبل في العتق لا النكاح: كأن آجر عبداً ثم أقر بتقديم عتقه ويغرم للعبد أجرة مثل المدة، أو ادعى أنه زوجها قبل أن يملكها أو وهو محجور لسفه أو جنون أو وهو محرم أو والزوج لا تحل له الأمة حلف الزوج وإن عهد الحجر أو الإحرام^(٢).

ولو ادعى ورثة الزوج أن الولي زوجها بغير إذنها حلفت، ولو ادعت امرأة أن وليها زوجها بغير إذنها المعتبر فإن كان بعد التمكين لم تسمع أو قبله حلفت، فإن أقرت بعد ذلك لم يقبل، وإن ادعت أنه زوجها وهي صغيرة وأمكن حلفت وإن أقرت يومئذ ببلوغها إن لم يمكن بعده.

ولو وكل الولي في التزويج ثم أحرم وعقد الوكيل فادعت وقوعه في الإحرام وأنكر الزوج حلف^(٣).

فرع: لو زوج القاضي امرأة يظن بلوغها ثم مات فادعى وارثه صغرها وقت العقد فلا ترث وأنكرت حلف الوارث فلو قالت: كنت أقررت بالبلوغ يومئذ فقال الوارث: كنت كاذبة حلفت على بلوغها وقت الإقرار^(٤).

فرع: من تزوج امرأة وماتت قبل الدخول بها فطلب وارثها المهر فادعى الزوج صغرهم وقت العقد حلف؛ فإن قامت بينة ببلوغه أو بإقراره حينئذ قبلت.

فرع: من أقرت أمته قبل أن يملكها بحرمتها عليه برضاع مثلاً حرم وطئها وكذا

(١) إعانة الطالبين (٢٨٩/٣)، مغني المحتاج (٤٢٤/٣).

(٢) إعانة الطالبين (٣٠٤/٣)، روضة الطالبين (٢٤٧/٧).

(٣) حواشي الشرواني (٢٦٤/٧).

(٤) الإقناع للشربيني (٣٠٢/٢).

قبل التمكين.

فرع: لو ادعت المرأة خلو العقد عن الولي والشهود وعكس الزوج صدقت بيمينها^(١).

فرع: لو نكح رجل مطلقته ثلاثاً بعد إمكان التحليل ثم مات فادعى وارثه أنها لم تتحلل فلا نكاح ولا إرث لم تسمع دعواه: لتضمن إقدام مورثه الإقرار بالتحليل^(٢).

فرع: مسلم تحته مسلمة وكتابية فادعى ردة تلك وإسلام هذه قبل الدخول فأنكرتا ارتفع نكاحهما، أو بعده وقف على العدة.

فرع: لو قال للولي: زوجتي حية فسلمها وقال الولي: بل ماتت حلف الزوج ثم يحبس الولي إلى إحضارها: أو ثبوت موتها والله أعلم.

(١) حاشية البجيرمي (٣٧٩/٣).

(٢) مغني المحتاج (١٤٦/٤)، روضة الطالبين (١٤٥/٧).

كتاب الصداق^(١)

فيه أبواب:

يسن تسميته في العقد حيث يلزم الزوج ويكره تركها وقد يجب لمحجوره ونحوها ويجزئ لمطلقة التصرف تسمية أقل مُتَمَوِّلَ عيناً أو ديناً كالثمن، قد امتنع التسلم في الدين للغرة ففي صحته وجهان^(٢).

ويسن أن لا يبلغ في النقص إلى ما لا وقع له فلا ينقص عن عشرة دراهم وأن لا يغالي فيه فلا يجاوز خمسمائة درهم وأن يكون فضة وأن يسلم بعضه قبل الدخول.

فسرع: يصح إصداق منفعة يستأجر لها كتعليم القرآن أو بعضه لمسلمة وإن تعين عليه كالفاتحة فيشترط تعيينه وعلم العاقدین به؛ فإن جهل أحدهما تكلف الإشارة: كمن هنا إلى هنا بل يوكل عارفاً^(٣).

ولو كان الزوج عامياً فسد المسمى في العينية وإذا صح، فإن عين رواية شيخ تعينت وإلا فعلى ما مر في الإجارة ويجوز تقدير التعليم بزمان كشهر لآية والعمل كما في الإجارة.

ولا يصح إصداق الكتابية تعليم الشهادتين ولا تعليم القرآن إن لم يرج إسلامها ولا تعليمها التوراة؛ فإن أسلما أو ترافعا إلينا بعد التعليم فلا شيء لها أو قبله فلها مهر المثل^(٤).

ولو أصدق امرأة تعليم عبدها جاز وكذا ولدها إن لزمها تعليمه ولهما إبدال منفعة

(١) الصداق: هو بفتح الصاد وكسرهما ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهراً كرضاع ورجوع شهود سي بذلك لإشعاره بصدق رغبة باذله في النكاح الذي هو الأصل في إيجاب المهر.

ويجمع جمع قلة على أصدقة وجمع كثرة على صدق وله ثانية أسماء مجموعة في قول الشاعر:
صداق ومهر نحلة وفريضة * حباء وأجر ثم عقر علائق

وزاد بعضهم الطول في بيت فقال: مهر صداق نحلة وفريضة * طول حباء عقر أجر علائق لقوله تعالى ﴿ومن لم يستطع منكم طولا﴾ وزاد بعضهم عاشراً، وهو النكاح لقوله تعالى ﴿وليستغفف الذين لا يجدون نكاحاً﴾.

وقيل: الصداق ما وجب بتسمية في العقد والمهر ما وجب بغير ذلك. انظر شرح زبد ابن رسلان (٢٥٤/١)، مغني المحتاج (٢٢٠/٣).

(٢) شرح زبد ابن رسلان (٢٥٤/١).

(٣) حاشية البجيرمي (١٧٦/٢)، روضة الطالبين (٣٠٤/٧).

(٤) حواشي الشرواني (٤١٠/٧)، مغني المحتاج (٢٣٩/٣).

بمنفعة في عقد مجدد ولا يلزمه تعليم غيرها بدلاً عنها، ولو عسر التعليم لبلادة نادرة أو فراق بعد الدخول أو لتعلمها من غيره أو موتها أو موت الزوج في العينة فلها عليه مهر المثل أو قبل الدخول فنصفه وتصدق يمينها أنه ما علمها ^(١).

ولو علمها ثم طلق قبل الدخول فله عليها نصف الجرة وإن أصدق رد عبدها من موضع معلوم لا مجهول جاز؛ فإن طلق قبل الدخول وبعد الرد فله عليها نصف الأجرة أو قبل الرد رده إلى نصف الطريق باعتبار المؤنة لا المسافة وسلمه للقاضي؛ فإن تعذر رده إليها وله نصف الأجرة وإن طلق بعد الدخول وقبل الرد لزمه رده وإن تعذر بأن مات أو رده غيره أو عاد بنفسه لزمه مهر المثل.

ولو أصدقها خياطة ثوب معين فتعذرت خياطته بتلفه أو موت الزوج أو قطع يده والعقد على عينه فلها مهر المثل، وإن خاطه ثم طلق قبل الدخول رجع بنصف أجرة المثل، وإن طلق قبل الخياطة خاط نصفه إن انضبط وإلا لزمه نصف مهر المثل ^(٢).

فرع: لو أصدقها العفو عن قود له عليها أو على عبدها جاز أو عن حد قذف أو شفعة أو أصدقها طلاق ضررتها أو بضع أمتها فلا ^(٣).

فرع: لو أصدق امرأة عتق عبد معين ففعل ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمته أو قبل الدخول والإعتاق فهل يعتق عليها نصفه ويسري على الموسرة أو لا يعتق عنها شيء ولها مهر المثل؟! وجهان.

ولو نكحها بتعليم نصف آية تنتصف بالحروف، فإن كان عند النصف تتم الكلمة جاز أو تتم في أنثائها، لكن لا يجوز الوقف عليها فلا، ولها مهر المثل ^(٤).

فصل في أحكام الصداق

فمنها الضمان: فإن كان عيناً فهو قبل قبضه مضمون على الزوج ضمان عقد، وإن امتنعت المرأة من قبضه فلا تتصرف فيه ببيع ونحوه ^(٥).

وإذا تلف بأفة ولو بعد امتناعه من التسليم أو بإتلافه، أو بإتلاف أجنبي عدواناً فكالبيع، فإن أجازت أخذت من الأجنبي بدله من مثله أو قيمة يوم التلف، وإن فسخت

(١) حواشي الشرواني (٤١٠/٧)، مغني المحتاج (٢٣٩/٣).

(٢) مغني المحتاج (٢٣٩/٣).

(٣) فتح الوهاب (٢٣٧/٢).

(٤) الأم (٢٠٧/٣).

(٥) فتح الوهاب (٣٠٤/١).

فلها على الزوج مهر المثل.

ولو كان المسمى عيتين قتلن إحداها بأفة أو بإتلاف الزوج تخيرت، فإن فسخت فلها مهر المثل وإن أجازت فلها الباقية وقسط قيمة التالفة من مهر المثل أو بإتلافها أو أجنبي فكما مر^(١).

ولو تعيب الصداق بأفة أو بجنابة لا يضمن، أو أطلعت على عيب قديم تخيرت فإن فسخت فلها مهر المثل، أو أجازت أخذته بلا أرش أو بجنابة أجنبي، وأجازت فلها عليه الأرش والانهدام عيب، فإن تلفت الآلة أو بعضها انفسخ فيه^(٢).

ولو تلف الصداق في يدها قبل الدخول والفرقة لزمها أقل قيمتي الواجب للزوج يوم الإصداق والقبض، أو بعد الفرقة يوم التلف إلا إذا طولت بتسليمه فامتنت فعليها الأقصى من حينئذ^(٣).

فرع: لو أصدقها نخلة فجزَّ الزوج رطبها وهي في يده وجعله في دن صب عليه صقراً^(٤) من ذلك فإن أصدقها إياها مطلعة مع طلوعها فإن لم ينقص واحد منهما بالنزع ولا بعده أخذ ههما ولا خيار لها، وإلا فإن كان نقص عين كأن تشرب الرطب بعض الصقر لم يجبر بزيادة قيمة الرطب، بل ينفسخ في قدر الفأث فقط^(٥).

وتخير فإن فسخت فلها مهر المثل أو أجازت فلها قدر فائث الصقر من مهر المثل، وإن كان نقص صفة فإن لم يزل بنزع الرطب من الإناء ولا بعده تخيرت فإن فسخت فلها مهر المثل أو أجازت أخذتهما بلا أرش.

وإن تعيب الرطب بنزعه دون تركه فإن تبرع بالإناء لزمها القبول وسقط خيارها والإناء هنا كالنعل في المبيع.

وإن تعيب بتركه دون نزعه طالته ولا خيار، وإن تبرع بالإناء.

(١) روضة الطالبين (٣١٠/٧).

(٢) الوسيط (٢٢٢/٥).

(٣) روضة الطالبين (٣١٠/٧)، مغني المحتاج (٢٣٨/٣).

(٤) قال الشيخ الزبيدي: وَالْعَسَلُ أَيضاً: صَفَرُ الرُّطْبِ وَهُوَ مَا سَالَ مِنْ سُلَافَتِهِ وَهُوَ حُلُوْ بِمَرَّةٍ هَكَذَا اسْتَعَارَهُ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ: الصَّقْرُ عَسَلَ الرُّطْبَ وَعَسَلَ النُّحْلُ هُوَ الْمُنْفَرِدُ بِالْإِسْمِ دُونَ مَا سِوَاهُ مِنَ الْحُلُوِّ الْمُسَمَّى بِهِ عَلَى التَّشْبِيهِ وَالْعَرَبُ تُسَمِّي صَمْعَ الْعَرْفُطِ عَسَلاً لِحَلَاوَتِهِ وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ. تاج العروس (٣٢٣/١)، (مادة/عسل).

(٥) الأم (٩٦/٥)، مختصر المزني (١٩٢/١)، حواشي الشرواني (٤٠٩/٧)، روضة الطالبين (٧/٤٥٤)، مغني المحتاج (٢٧٣/٣).

وإن أصدقها غير مطلعة ثم أطلعت فإن يتعيب أحدهما، وكذا إن تعيب فلا خيار لها؛ إذ الناقص ليس بصداق، ويضمن الأرش فإن كان سارياً إلى الفساد فكنتظيره في الغصب. وإن تعيب الرطب بنزع دون الترك فإن تبرع بالإناء لم يلزمها القبول، وإن صب على الرطب صقراً له، وإن نقص تخيرت وإلا فلا، وتأخذ المرأة والزوج الصقر ولا شيء له لما شربه الرطب، وإن نقص بالنزع تخيرت إلا إن سمح بالصقر والإناء ويلزمها القبول^(١).

فرع: زوائد المهر الحادثة في يد الزوج متصلة أو منفصلة ملك للزوجة، فإن تلفت لم يضمنها، إلا إن طلبتها فأبى، ولو امتنع من تسليم الصداق فتلف فكإتلافه ومنفعة الصداق الفائتة بيده لا يضمنها، وكذا استوفاهما^(٢).

ومنها التسليم: فإن كان عيناً أو ديناً حالاً فلم يسلمه بعذر أو غيره فلها حبس النفس إلى تسليمه، إلا إن كان ديناً مؤجلاً ولو بعد حلوله.

وإذا قالت: سلم المهر لأسلم نفسي فلها النفقة من حينئذ، ولولي الناقصة الحبس أو تركه بالمصلحة وللزوج مدة الحبس إسكانها لإيعابها.

ولو قال كل من الزوجين للآخر: لا أسلم حتى تسلم أجبرهما القاضي بأن يأمر الزوج بالتسليم إلى عدل وهو نائب للمرأة فيكون من ضمانها لكن لا يسلمه إليها، ولا تتصرف هي فيه قبل التمكين، ثم يأمرها بالتمكين وإذا مكنت سلمه العدل إليها، وإن لم يطأها الزوج، فإن منعت نفسها فالوجه استرداده^(٣).

ولو بادرت بتسليم نفسها فلها قبض العين بلا إذن، وإن بادر بالتسليم فامتنعت بلا عذر لم يسترد.

فرع: لو زوج غريب بنته بلد ولم يستوف مهرها، فله السفر بها إلى وطنه حتى يستوفى.

فرع: يسقط حقها من الحبس بوطئه إياها طائفة كاملة لا بمجرد التسليم، ولا بالوطء مكروهة أو ناقصة لصغر أو جنون، فلها الحبس بعد الكمال إلا إن سلمها الولي بالمصلحة^(٤).

(١) روضة الطالبين (٢٥٤/٧).

(٢) حواشي الشرواني (٤٦٠/٧).

(٣) روضة الطالبين (٢٦٠/٧).

(٤) فتح المعين (٣٤٨/٣).

فرع: لو امتهلت بعد تسليم المهر فإن كانت تطيق الوطاء أمهلت حتماً لتنظف فسقط قدر الحاجة، ولا تجاوز ثلاثة أيام، لا لغيره كمرض أو حيض تزيد مدته على ثلاثة أيام، فإن علمت أن يطؤها ولم يراقب الله تعالى لم نبعد تجويز الامتناع أو وجوبه عليها^(١).

وإن كانت لا تطيق الوطاء لصغر أو تضرر به لمرض أو هزال أمهلت إلى زواله ويكره للولي تسليم هذه الصغيرة.

وإن قال الزوج: لا أطؤها حتى تطيق فإن سلمها حرم وطؤها قبل الإطاقة، ولم يجب تسليم المهر كالنفقة^(٢).

وإن تبرع الزوج بتسليمه لم يسترده وليس له الامتناع من تسليم مريضة بذلت نفسها وفيها نوع استمتاع، كما لا يخرجها من مسكنها إذا مرضت، وله الامتناع من تسليم متغيرة لا توطأ ولا نفقة لها حينئذ.

وليس لنحيفة خلقة الامتناع من التسليم ولا من الوطاء إلا إن خافت الإفشاء به لعبالته ولا فسخ له بذلك إلا إن كان يفضيها كل أحد^(٣).

فرع: من أفضى امرأة بالوطاء منع منه حتى تبرأ البرء الذي لو وطئ لم يخذشها، فإن ادعت بعد الاندمال بقاء الألم حلفت، أو عدم البرء، أو ادعى ولي صغيرة عدم الإطاقة أو ادعت الكبيرة النحيفة ذلك عرضت على أربع نسوة ثقات أو رجلين محرمين فإن فقدوا، صدق المنكر^(٤).

فرع: من تزوج امرأة غائبة عن بلد العقد ثم انتقل إلى بلد ثالث، وطلبها إليه فنفتها ومؤنتها إلى بلد العقد عليها ثم إلى البلد الثالث عليه.

ومنها تقرير ما وجب منه بعقد أو فرض: ولا يحصل إلا بالوطاء وإن حرم كفى الحيض أو الدبر، ويصدق بيمينه في نفيه كما مر في الخيار أو بموت أحد الزوجين^(٥).

فصل النكاح بمهر المثل

يصح النكاح بمهر المثل فيما إذا فسد الصداق المسمى؛ لعدم صلاحيته ثمنًا؛ لقلته، أو

(١) مغني المحتاج (٢٢٣/٣).

(٢) روضة الطالبين (٢٦١/٧).

(٣) حواشي الشرواني (٣٨٣/٧).

(٤) حواشي الشرواني (٣٨٢/٧)، مغني المحتاج (٢٢٤/٣).

(٥) إعانة الطالبين (٢٥٥/٣).

خسة، أو نجاسة في أنكحة المسلمين، أو جهالته، ونحوها، وفيما إذا شرط في العقد شرط فيه غرض، وخالف مقتضاه، لكنه لا يخل بمقصوده سواء كان عليها أم لا كشرط أن لا ينفقها، أو لا يسكنها، أو لا يقسم لها، أو يسكنها مع ضررتها، وأن لا يسافر بها، ولا يتزوج عليها، أو بألف إن أقام، وإلا بألفين، أو على أن ولد عبده من أمة غيره للسيدتين، أو بشرط الخيار في المهر أو على أن لأبيها، أو أن يعطيه ألفاً^(١).

وإن أدخل الشرط بمقصود العقد بطل النكاح: كشرط أن يطلقها أو ينتهي النكاح: بالوطء، أو أن له الخيار في النكاح، أو أن لا يتوارث الزوجان، أو أن على غير الزوج، أو أن لا يطؤها مطلقاً، أو إلا نهائياً، أو إلا مرة إن كان الشرط منها وهي قادرة على الوطء لا منه، ولا منها عاجزة وشرطت تركه إلى الإطاعة، وشرط أن لا تحل له أو أنه لا يملك البضع وأريد الوطء كشرط تركه^(٢).

ولو تواطئا على ما يخل بلا شرط، أو نكح على عزم الطلاق إذا وطئ صح النكاح مع الكراهة.

ولو لم يتعلق بالشرط غرض: كشرطه أن لا يأكل إلا كذا، أو منه بشرط أن يهب لفلان كذا، أو تعلق به غرض يوافق مقتضى العقد: كشرط أن ينفقها أو يقسم لها، أو شرط في نكاح المطلقة ثلاثاً تحليلها له لغا، وفيما لو زوج المحبر ابنته السفية أو أمة محجورة، أو الرشيدة بغير إذنها، أو قبل لابنه الصغير أو المجنون، ونقص عن مهر المثل في الأولى، وزاد عليه في الثانية ما لا يتغابن به من مال الابن - صح بالمسمى^(٣).

وفيما إذا زوج غير المحبر وخالفها بأن قدرت له مهراً فنقص عنه، أو عن مهر المثل إن أطلقت، أو بلا مهر، أو أطلق.

وفيما لو لم يقدر الزوج أو الولي لوكيله، أو فزاد له قراد أو نقص عن مهر المثل، أو المقدر ولم ترض المرأة^(٤).

وفيما إذا قال الولي لوكيله: زوجها بألف وجارية فزوجها بألف فقط.

وفيما إذا تزوج حرتين أو أمتين لاثنتين بعوض واحد، فإن كانتا لواحد صح بالمسمى،

(١) حاشية البجيرمي (٤١٤/٣)، حواشي الشرواني (٢٨٨/٧)، روضة الطالبين (٢٧٦/٧)، فتح المعين (٢٧٨/٣).

(٢) روضة الطالبين (٢٦٦/٧)، مغني المحتاج (٢٢٧/٣).

(٣) حواشي الشرواني (٢١٨/٧).

(٤) روضة الطالبين (٢٧٦/٧).

وخلع اثنين بالمسمى بعوض واحد كنكاحهما^(١).

وفيما إذا تضمن إثبات المهر رفعه: كمن له ولد حر من أمة يملك بعضها فزوجه امرأة، وسمي لها رقبة الأم؛ إذ لو صح تملكها الابن أولاً وعتقت فلا تملكها الزوجة.

فرع: يفسد بعض الصداق ابتداءً: كأن أصدقها عبده، وعبد غيره لا دوماً كأن زوجته بنته وباعه دارها بعبده، بل يصح العقدان بالعبد وبعضه صداق، وبعضه شن مبيع فيوزع على مهر المثل وقيمة الدار، فإن استويا: فنصفه صداق ونصفه مبيع، فإن فارق قبل الدخول بطلاق، أو فسخ رجع له نصف الصداق وهو ربع العبد، أو كله وهو نصف العبد، ولو تلف العبد قبل قبضه استردت الدار، ولها مهر المثل^(٢).

ولو رد الزوج الدار استرد المبيع وهو نصف العبد وبقي لها نصفه، ولو ردت العبد بعبء استردت الثمن، ولها مهر المثل، ولها رد نصفه فقط؛ لتعدد العقد.

وإن زوجه بنته، وباعه عبدها بعوض معين وزع على قيمة العبد، ومهر المثل، فحصة المهر منه صداق، فإن رد العبد بعبء استرد الثمن، ولا ترد المرأة باقية لتطلب مهر المثل. ولو فسخ قبل الدخول في العبد وفي النكاح رجع له كل العوض، ولو استحق العوض رد العبد، ولها مهر المثل.

ولو زوجه بنته وملكه مائة درهم من مالها بمائتي درهم - بطل البيع والصداق كقاعدة: مد عجوة، أو بمائتي دينار فلا^(٣).

فرع: من قال: وكلني فلان الغائب في التزوج له وصدقه الولي والمرأة فتزوج له بمهر وضمنه، فقدم الغائب، وأنكر توكيله وحلف غرم الوكيل نصف ما ضمنه، ولا يحكم بالنكاح^(٤).

فرع: لو قالت للولي: زوجني فلاناً بما شاء، فقال: زوجتكها بما شئت صح بمهر المثل إن جهل، وإلا فبالمسمى.

وإن قال الولي لوكيله: زوجها من شئت بكم فرضيت بغير كفاء ومهر صح^(٥).

فرع: لو تزوج امرأة بألف سراً، ثم بألفين علانية لزمه الألف فقط، أو تواطوا على تسمية الألف بألفين وعقدوا بألف وجبا، وإن عقدوا بألفين على أن لا يلزمه إلا ألف

(١) روضة الطالبين (٢٧٧/٧).

(٢) الوسيط (٢٢٢/٥).

(٣) مغني المحتاج (٢٢٤/٣).

(٤) الأم (٨٢/٥).

(٥) روضة الطالبين (٢٧٧/٧)، حواشي الشرواني (٢٦٣/٧).

صح بمهر المثل^(١).

فصل في التفويض

إما تفويض مهر: كزوجني بما شاء وقد مر^(٢).

أو تفويض بضع: كقول الرشيدة لوليها: زوجني بلا مهر سواء اقتصرت على هذا أو زادت على أن لا مهر في الحال ولا بالوطء، أو على أن لا مهر ولا نفقة، أو على أن لا مهر وأعطيه ألفاً، لا إن قالت: زوجني وسكتت، ثم إن زوج الولي المفوضة بمهر المثل من نقد البلد صح به أو بأقل أو غير النقد فتفويض ولا شيء بالعقد، والمتجه وجوب مهر المثل.

وإن زوجها كما أمرت أو أطلق صح العقد ولا يجب لها به شيء من المهر بل لها مهر المثل بأحد شيئين:

إما بالوطء إلا في أنكحة الكفار كما مر، ويعتبر أثر مهرها من العقد إلى الوطء^(٣). وإما موت أحدهما، وهل يعتبر الأكثر من العقد إلى الموت أو يوم العقد أو يوم الموت؟ ! وجوه.

ولها قبل الوطء مطالبة بفرض مهر لها، وحبس نفسها للفرض، ثم لتسليم المفروض ويندب له الفرض قبل الدخول، ولو طلقها قبل الفرض والوطء فلا شيء لها من المهر^(٤). ثم المفروض ما رضي به الزوجان وإن قل، أو جهل قدر مهر المثل أو أجله فإن امتنع الزوج من الفرض أو غاب أو تنازع الزوجان في القدر فرض القاضي ولو لزمين ترافعا إليه واعتقدوا وجوبه مهر مثلها لا أكثر منه أو أقل بما لا يتغابن به.

وإن رضي الزوج أو الزوجة حالاً من نقد البلد لا غيرهما، وإن رضيت ثم لها إنظاره، ويشترط معرفة القاضي مهر مثلها لا الرضي بما فرضه وفرض الأجنبي من ماله لغو^(٥).

فرع: يبطل إسقاطها للفرض وإبرؤها من المهر قبل الفرض والوطء، ومن المتعة بعد الطلاق، لا إن فسد المسمى فأبرأت عن مهر المثل وهي تعرفه، وإلا فإن عرفت أنه لا يزيد على ألفين، وتيقنت ألفاً فأبرأت عن ألفين صح.

(١) روضة الطالبين (٢٧٧/٧).

(٢) روضة الطالبين (٢٧٩/٧)، فتح الوهاب (٩٦/٢)، مغني المحتاج (٢٢٨/٣)، حواشي الشرواني (٣٩٣/٧).

(٣) روضة الطالبين (٢٧٩/٧)، مغني المحتاج (٢٢٨/٣).

(٤) روضة الطالبين (٢٧٩/٧).

(٥) الأم (١٦٠/٥)، الإقناع للماوردي (١٤٠/١)، الوسيط (٢٤٢/٥).

ولو قبضت ألفاً وأبرأت من ألف إلى ألفين وبان مهرها أو أكثر إلى ألفين برئ أو فوقهما لزمه الزائد، ولو أعطاهما الزوج ألفين وملكها ما فوق الألف إلى الألفين، ملكته إن بان مهرها ألفاً أو أكثر إلى ألفين فإن بان دون الألف ردت تمام الألف^(١).

فرع: يصح إبراء المرأة بلفظ: التحليل، والإبراء، والإسقاط، والعفو، ومن الرجل في المعين بما يملك به الأعيان، فإن تلفت فبالألفاظ الماضية، ومن إبراء غريمه ظاناً أنه لا دين عليه صح^(٢).

فرع: المفروض الصحيح كالسمى في التشطير والسقوط بما يسقط به المسمى، لا الفاسد بخلاف فاسد المسمى في العقد^(٣).

فرع: تزويج السيد أمته غير المكاتبه بلا مهر أو ساكناً عنه تفويض^(٤).

فرع: تفويض السفهية باطلٌ لكنه يفيد إذنها في العقد.

فرع: مهر المثل عند فساد المسمى، وفي وطء الشبهة ونحوها هو ما يرغب به في مثل تلك المرأة من النساء في العفة هنا، والجمال واليسار والفصاحة والبركة وكل صفة مرغوبة، فإن زادت أو نقصت بوصف فرض لائق بالحال.

ويعتبر أولاً بنساء عصاباتهن، وإن كن في بلدة أخرى أو مثنى القربى فالقربى، فيقدم أخواتها لأبوين، ثم الأب، ثم بنات أخيها لأبوين، ثم لأب، ثم بنات أبناء الإخوة، ثم العمات كذلك، ثم بنات الأعمام وبنينهم ثم عمات الأب، ثم بنات أعمام الأب وبنينهم وهكذا فإن غاب بعضهن عن بلدها اعتبر بمن يسكنها وإن انتقلت هي إلى بلد آخر.

ولو تفرقن ابتداءً في بلدين اعتبر أقربها إلى بلدها، وإذا تعذر اعتبارهن قدمت الأم، ثم بناتها، ثم أمهاتها، وفي أم الأب مع أم الأم وجوه: ثالثها: يستويان، ثم الخالات، ثم بنات الأخوات، ثم بنات الأخوال وهكذا نساء سائر الأرحام^(٥).

فإن تعذر اعتبار نساء بلدها الأجنبية، ويراعى المماثلة بينها وبينهن في النسب، وفي القروية أو البلدية بمثلها، فإن لم يكن هناك اعتبر نساء الأقرب بلد إلى بلدها^(٦). ويعتبر في الأمة والعتيقة مثلها في شرف السيد وضده.

(١) مغني المحتاج (٢٦٦/٣)، حواشي الشرواني (٣٥٨/٧).

(٢) روضة الطالبين (٢٥٨/٧).

(٣) فتح الوهاب (٩٧/٢)، مغني المحتاج (٢٣٤/٣).

(٤) حواشي الشرواني (٣٧٥/٧)، فتح الوهاب (٩٦/٢).

(٥) إغاثة الطالبين (٣٥٤/٣)، روضة الطالبين (٢٨٧/٧).

(٦) روضة الطالبين (٢٨٧/٧).

ولو تساحت واحدة من العصابة في المهر لم يعتبر بها إلا إن كان لنقص سبب قال: الرغبة وإن اعتدت أو غالبهن مسامحة قريب أو أجنبي، أو ذي فضيلة اعتبر ذلك لمثله ويجب المهر حالاً من نقد البلد وإن اعتيد العقد بعرض أو بمؤجل لكن ينقص للحلول لائق الأجل فإن اعتدن مائة مؤجلة وكانت تسعين حالة فمهر مثلها تسعون بخلاف المسمى ابتداء كتزويج صغيرة عادة نسائها العقد بمؤجل أو بغير نقد البلد فله العمل بعادتهن^(١).

فرع: المهر في فاسد النكاح والبيع والشبهة معتبر بيوم الوطاء ولا يتعدد بتعدد إذا اتحدت الشبهة.

نعم ! إذا أدى مهر مرة ثم وطئ تعدد كأن تعددت بالشبهة أو تعدد وطؤها مكرهة، ولو وطئها مكرهة.

ولو وطئ حربيةً مكرهة فلا مهر، وكذا مرتدة ماتت على الردة^(٢).

فصل سبب عود شطر المهر أو كله إلى الزوج

فبالطلاق قبل الدخول ولو خلعا أو طلقت نفسها بأمره أو طلقها على أن لا تشطير أو اشتراها أو كان الفراق لا بسببها كرده، ولو مع ردها وكإرضاع أم أحدهما الأخرى كأن وطئها أبوه أو ابنه بشبهة يعود إلى الزوج نصف ما وجب بالعقد الفرض بعينه إن عينه ولو عما بذمته إن آداه من ماله ويبرأ من نصفه إن كان ديناً^(٣).

فإن كان الفراق بسببها كإسلامهما ولو معاً، وردها وفسخ النكاح بعيب أحدهما أو إعساره، أو أعتقها أو خلف شرط، وكإرضاعها زوجها الطفلة، وكأن اشترته وكأن نزلت على أبيه أو ابنه بشبهة منهما أو بسبب مالها كوطء أمتها المزوجة بفرعه، وكإرضاعها أمتها المزوجة بفرعه، وكإرضاعها أمتها المزوجة بابنه القن عاد كله.

فإن كان تالفاً فله في التشطير نصف بدله من مثل أو قيمة، وإن زال ملكها عنه ببيع ونحوه فكتلفه وكذا رهنه مع القبض وإن كان باقياً في ملكها ولو بعد زواله لكنه تغير فيه بنقص، فإن حدث بيده قبل قبضها وأجازت فله نصفه بلا أرش ولا خيار^(٤).

نعم ! إن كان القبض بجناية مضمونة فله نصف الأرش، وإن حدث في نوع فإن كان

(١) حاشية البجيرمي (٤/٢٦).

(٢) إعانة الطالبين (٣/٣٤٤).

(٣) روضة الطالبين (٧/٢٨٩).

(٤) حاشية البجيرمي (٣/٤٢٠).

بعد الطلاق، ولو بلا عذر، وإن ضمنت وتصدق بيمينها أنه حدث قبل الطلاق أو قبل الطلاق وهو نقص صفة كالعمى تخير بين نصف بدله سليماً ونصفه معيماً بلا أرش، أو نقص جزء يفرد بالعقد كتلف أحد العبدین فله نصف الباقي ونصف بدل التالف^(١).

وإن تغير بزيادة منفصلة كالولد فهي لها ويعود للزوج نصف الأصل إلا في الأمة؛ لحمة التفريق، فله نصف قيمتها، أو متصلة خیرت بين رد العين بزيادتها ويلزمه القبول، وبين دفعها بلا زيادة وعود الكل إليه بعد حدوث الزيادة إن كان بسبب عارض كالرضاع وردتها يعود النصف أو بمقارن كالفسخ بعيب أحدهما فله الأصل والزيادة إن لم ترض المرأة^(٢).

فرع: الإجارة والتزويج عيب، فإن صبر إلى زواجهما أو إلى فك الرهن فلها الامتناع حتى يقبض الزوج العين ويسلمها إلى المستحق؛ لتبرأ المرأة، ويعطيه نصف البدل. ولو وصت بعتقه رجع فيه وكذا لو دبرته أو علقت عتقه بصفة وهي معسرة. ولو طلقها محرماً والمهر صيد عاد إليه نصفه، ولا يرسله للشركة بخلاف عود كله^(٣).

ولو حجر عليها بفلس ثم طلق رجع إن رضيت هي والغرماء وإلا ضارب معهم فإن كان بزيادة ونقص إما بسبب: ككبر العبد والشجرة، أو بسببين ككبر العبد مع تعلم صنعة مقصودة، وكالجمال ولو لبهيمه فإن رضيا بالرد جاز ولا شيء لأحدهما على الآخر وإلا فله نصف قيمة الأصل بلا زيادة ونقص.

وإن أدى الأب عن ابنه الصغير مهراً أو ثمن ما اشتراه له من مال نفسه بقصد التبرع أو أطلق ثم بلغ وفارق الزوجة، أو فسخ البيع بعيب مثلاً عاد المال إلى الابن، ولا رجوع للأب فيه بعد عوده.

وإن ادعى قصد إقراضه صدق، وإن أدى عن ابنه الكامل أو تبرع به أجنبي عاد إليهما.

ولو أدى العبد من كسبه ثم أعتق أو بيع ثم فارق عاد إليه أو إلى المشتري لا المعتق والبائع^(٤).

فرع: لو أصدقها حيواناً حاملاً ثم طلق قبل الدخول وكان قبل الولادة فله نصفها

(١) مغني المحتاج (٣/٢٤٠).

(٢) إعانة الطالبين (٣/٣٤٦).

(٣) حواشي الشرواني (٧/٤١٣)، مغني المحتاج (٣/٢٤٠).

(٤) حواشي الشرواني (٧/٤١٣)، مغني المحتاج (٣/٢٤٠).

حاملًا أو بعدها فله نصف الأم، ولا حق له في نصف الولد لكنها تتخير فيه لزيادته بالولادة وإن بذلته لزمه قبوله، وإلا لم يأخذ نصف الأم إن كانت جارية وقت تحريم التفريق بل له نصف قيمتها، ويعتبر قيمة الولد وقت وضعه.

وإن لم يحرم التفريق أخذ نصفها مهرًا ونصف قيمة الولد، فإن نقصت بالولادة في يدها تخير بين نصفها ونصف قيمتها سليمة، أو في يده فله نصفها ناقصة مع قيمة نصف الولد^(١).

ولو أصدقها حائلاً فحملت في يده وولدت في يدها ونقصت بالولادة فهل من ضمانه فلها الخيار؟! وجهان كنظيره في قتل المبيع بردة سابقة والولد لها، وحكم الأم ما مر في الحامل إذا ولدت وطلق^(٢).

فرع: لو أصدقها شجرة مطلقة مع ثمرها بعد التأبير، وكذا قبله ثم طلق قبل الدخول رجع له نصفها، ولو بعد الجذاذ.

ولو طلق بعد التأبير رجع له نصف الشجرة مع نصف الثمرة إن رضيت وإلا فمع قيمة الطلع، وإن أصدقها غير مطلقة فاطلعت ثم طلق بعد التأبير أو الظهور فزيادة منفصلة أو قبلهما فمتصلة ولا يلزمها قطع المؤبرة؛ ليرجع في نصف الشجرة ولا يلزمه رجوع مع إبقائها إلى الجذاذ بل له طلب القيمة إلا إن قالت له: ارجع وأنا أقطع أو بادرت بذلك ولم يحدث به نقص في الشجرة ولا طالب مدة قلعه^(٣).

ولو رضي بإبقاء الثمرة إلى الجذاذ مجاناً؛ ليرجع في نصف الشجر أجبرت، ثم هما في السقي لشريكين في شجر انفرد أحدهما بالثمر وقد مر في البيع، ولا يلزمه تأخير الرجوع إلى الجذاذ، فإن أخره فلها الامتناع وإن أبرأها عن الضمان.

ولو رضا بالتأخير أو الرجوع في نصف الشجر حالاً جاز، ثم لكل منهما الرجوع عما رضي به، ولو تركت الثمرة المؤبرة؛ ليرجع في الشجرة لم يلزمه القبول بخلاف غير المؤبرة^(٤).

فرع: لو أصدقها أرضاً فحرتها فإن صلحت للزراع فهو زيادة أو للبناء فنقص، فإن رضي بها ناقصة أخذها، وزراعة الأرض وغرسها نقص.

فإن طلق قبل الحصاد وتراضيا بأخذه نصف الأرض مع إبقاء الزرع إلى الحصاد جاز

(١) روضة الطالبين (٣٠٠/٧).

(٢) روضة الطالبين (٣٠٠/٧).

(٣) حاشية البجيرمي (٢٦٣/٢)، روضة الطالبين (٢٩٥/٧).

(٤) حاشية البجيرمي (٢٦٣/٢)، روضة الطالبين (٢٩٥/٧).

ولا أجره لإبقائه، وإن رضي به الزوج دونها أجبرت أو عكسه لم يجبر بل له أخذ القيمة. ولو تركت له الزرع ليرجع في الأرض أو قالت له: ارجع في الأرض وأنا أفلع الزرع فكما مر في الثمرة المؤبرة.

وإن طلق بعد الحصاد وبقي في الأرض أثر عمارة فزيادة، وإن بقي فيها نقص فله الخيار أو لا لتمحض حقه فيها^(١).

فرع: لو أصدقها حلياً فكسرتة ثم أعادته حلياً فإن أعادته بغير هيئته فهو زيادة ونقص وقد مر، أو بهيئته لم يرجع فيه إلا برضاها فإن أبت فله نصف قيمته بالهيئة القديمة من نقد البلد، ولو من جنسه.

وكذا حكم إصداق جارية سينة فهزلت ثم سمت وعبد نسي صنعته ثم تعلمها عندها ويرجع في عبد عمى عندها ثم أبصر.

ولو أصدقها إناء من ذهب أو فضة فكسرتة رجع في النصف بلا أجره^(٢).

فرع: لو تزوج كافر كافراً بخمر فتخللت ثم أسلما أو أحدهما، فإن تخللت في يده ثم طلقها فلها نصف المهر أو في يدها فلها نصف الخل باقياً، ومثل النصف تالفاً، وإن نكحها بعصير فتخمر في يده ثم تخلل ثم أسلما فلها نصف قيمة العصير والمتجه إلحاقه بتخمر المبيع قبل قبضه، فتخير الزوجة بين الفسخ فيه، وأخذ مهر المثل، وأخذ مهر المثل، وأخذ الخل.

ولو قبضته خيراً ثم طلق قبل تخلله ثم أسلما فلا رجوع له أو بعد تخلله رجع في نصفه باقياً ومثله تالفاً.

ولو نكحها بجلد ميتة فقبضته ودبغته ثم أسلما وطلقها بعد ذلك رجع في النصف لا إن تلف قبل الطلاق؛ إذ لا قيمة له وقت الإصداق، والقبض والتراجع إلينا كالإسلام.

ولو ارتدت قبل الدخول فحكم الكل في الخل والجلد حكم نصفها إذا طلق وارتد قبله^(٣).

فرع: الخيار الثابت لزيادة أو نقص على التراخي، ولا يملك الزوج حتى يرضى من له الخيار أو يرضيا إن خيراً.

نعم! إذا قال الزوج: ألزمت بالاختيار فإن أبت لم يجبسها القاضي بل تُنزع العين

(١) الأم (٦٥/٥)، روضة الطالبين (٢٩٦/٧).

(٢) الأم (٦١/٥)، الوسيط (٢٥٣/٥)، روضة الطالبين (٣٠١/٧)، مغني المحتاج (٢٣٨/٣).

(٣) روضة الطالبين (٣٠٣/٧).

منها، ويمتنع تصرفها فيها فإن أصرت باع منها بقدر الواجب فإن تعذر باع كلها وأعطائها الزائد، فإن تساوى نصف العين ونصف القيمة قضى له بنصف العين ولو لم ترد الصداق استقل الزوج بالرجوع^(١).

فصل العفو عن المهر

ليس لولي المرأة أن يعفو عن شيء من مهرها ولو كان مجبراً^(٢).
ولو أسقطته الزوجة فإن كان ديناً صلح بلفظ: الإبراء، والعفو، والإسقاط، والترك، والهبة والتمليك وإن لم يقبل وبالتحليل، والإحلال، وإن كانت عيناً أشتط التملك والإقباض كالهبة، وكفي لفظ العفو دون الإبراء ونحوه^(٣).
ولو طلقها قبل الدخول وقد وهبته المهر المعين ابتداءً أو عما في ذمته وأقبضته رجع عليها بنصف بدله، فإن شرطت في الهبة أن لا يرجع عليها إذا طلق فسدت، أو وقد وهبته له لم يرجع عليها بشيء أو وقد أبرأته عن نصفه فهل يسقط عنه النصف الباقي أو لا يسقط شيء منه؟! وجهان.
ولو اعتاضت عن دين الصداق عيناً وقبضتها ثم طلق قبل الدخول رجع بنصف الدين لا العين^(٤).

فصل الخلع^(٥) قبل الدخول

- (١) روضة الطالبين (٣٠٩/٧).
- (٢) المهذب (٦٠/٢).
- (٣) فتح المعين (٣٥٥/٣).
- (٤) فتح المعين (٣٥٥/٣).
- (٥) الخلع: بضم الخاء من الخلع بفتحها وهو النزع لأن كلا من الزوجين لباس الآخر قال تعالى ﴿هَنَ لِبَاسَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسُ هَنَ﴾ فكانه بمفارقة الآخر نزع لباسه.
وفي الشرع "فرقة" بين الزوجين "بعوض" مقصود راجع لجهة الزوج "بلفظ طلاق أو خلع" كقوله طلقتك أو خالعتك على كذا فتقبل وسيأتي صحته بكتابات الطلاق فالمراد بقوله بلفظ طلاق لفظ من ألفاظه صريحا كان أو كناية ولفظ الخلع من ذلك كما سيأتي وصرح به لأنه الأصل في الباب.
وخرج بـ "مقصود" الخلع بدم ونحوه فإنه رجعي ولا مال ودخل بـ "راجع" لجهة الزوج وقوع العوض للزوج ولسيده وما لو خالعت بما ثبت لها من قود أو غيره وخرج به ما لو علق الطلاق بالبراءة من مالها على غيره فيصح رجعي.
والأصل في الباب قبل الإجماع قوله تعالى ﴿فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾ والأمر

من خالع امرأته قبل الدخول بغير المهر ملكه أو بالمهر صح في نصيبها وخير إن جهل التشطير، فإن فسخ فله مهر المثل وإلا فنصفه^(١).

وإن خالعها بالنصف الباقي لها بعد الفرقة صح وبرئ من كله في الدين وصار الكل له في العين وخلعها على أن لا تبعة له عليها في المهر؛ خلعها بما يبقى لها منه. وإن خلعها بنصف المهر وأطلق وقع شائعاً وكأنه خالع بنصف نصيب كل منهما فيفسد في نصف نصيبه ويبقى لها ربع المسمى ويحصل له الباقي مع عوض الفاسد وهو نصف مهر المثل^(٢).

فصل في المتعة^(٣)

وهي واجبة للمفارقة المدخولة بالطلاق ولو بتفويضه إليها، وبكل فرقة منه كرده وإسلامه ولعانه، أو من أجنبي كأن وطئها أصله أو فرعه، أو أرضعتها أمه أو بنته. ويستوي في وجوبها المسلم والحر والحرّة، وضدها، ويستحقها سيد الأمة وتجب في كسب العبد ولا تجب لمفارقة قبل الدخول إلا لمفوضة لا مهر لها ولا بفرقة منها أو بسببها كفسخه بعيب أو عتق وكانفساخه بردها ولو مع رده وإسلامها ولو تبعاً، وكذا

به في خبر البخاري: في امرأة ثابت بن قيس بقوله له "أقبل الحديقة وطلقها تطليقة"، وهو أول خلع وقع في الإسلام.

والمعنى فيه أنه لما جاز أن يملك الزوج الانتفاع بالبيع بعوض جاز أن يزيل ذلك الملك بعوض كالشراء والبيع فالنكاح كالشراء والخلع كالبيع.

وأيضاً فيه دفع الضرر عن المرأة غالباً ولكنه مكروه لما فيه من قطع النكاح الذي هو مطلوب الشرع لقوله ﷺ «أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق قال - أي: الشيخ الشيرازي - في "التنبية": إلا في حالتين إحداهما أن يخاف أو أحدهما أن لا يقيما حدود الله أي ما افترضه في النكاح لقوله تعالى ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ الآية وذكر الخوف في الآية جرى على الغالب لأن الغالب وقوع الخلع في حالة التشاجر ولأنه جاز حالة الخوف وهي مضطرة إلى بذل المال فقسي حالة الرضا أولى وبالقياص على الإقالة في البيع. انظر/ مغني المحتاج للخطيب (٢٦٢/٢)، شرح ابن رسلان (٢٦١/١).

(١) روضة الطالبين (٢٨٥/٦)، حواشي الشرواني (١٤٥/٥)، حاشية البجيرمي (٤٢١/٢).

(٢) روضة الطالبين (٢٨٥/٦).

(٣) والأصل فيها قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ (البقرة الآية: ٢٣٦)، وهي بضم الميم وحكي كسرهما مشتقة من المتاع وهو ما يستمتع به والمراد بها مال يجب على الزوج دفعه لامرأته المفارقة في الحياة بطلاق وما في معناه بشروط. مغني المحتاج للخطيب (٢٤١/٣).

بملك الزوج لها ويجزئ فيها مُمَوَّلٌ إن رضي الزوجان وإلا قدرها القاضي بنظره باعتبار حالهما يساراً أو نسباً وصنعة شريفةً وضدها^(١).

ويسن جعلها ثلاثين درهماً أو قدر قيمتها ونقصها عن نصف مهر المثل^(٢).

فصل الاختلاف قبل الدخول

إذا اختلف الزوجان قبل الدخول أو بعده أو اختلف وارثهما أو وارث أحدهما مع الآخر في قدر المهر المسمى أو صفته ولا بينة أو تعارضاً تحالفاً ألبتة في النفي والإثبات إلا الوارث في النفي فعلى نفي علمه.

وكيفية اليمين ومن يبدأ به كالبيع ثم يفسخ الصداق، وفيمن يفسخه وانفساخه باطناً ما مر في البيع، وإذا فسخ فلها مهر المثل ولو فوق ما ادعت.

ولو ادعى أحد الزوجين مسمى فأنكر الآخر تحالفاً ويتصور منها فيما إذا زاد ما ادعته على مهر المثل ومنه فيما إذا نقص، ومنهما فيما إذا كان من غيره البلد مالاً معيناً^(٣).

ولو ادعى أحدهما التفويض والآخر التسمية فالأصل عدلهما فيحلف كل على نفي ما يدعيه الآخر ولها مهر المثل.

نعم ! إن كانت هي المدعية للتفويض قبل الدخول فيظهر عدم سماع دعواها إذ لا تدعي شيئاً في الحال^(٤).

وإن ادعى أحدهما التفويض وأنكر الآخر فيشبه تصديق المنكر مطلقاً وادعت نكاحاً ومهر مثل فأقر بالنكاح وأنكر المهر أو سكت عنه ولم يدع تفويضاً لم يسمع إنكاره بل يكلف بيان قدر، فإن ذكر دون ما ادعت تحالفاً، فإن امتنع ردت اليمين عليها، وحكم لها بمهر المثل، أو ادعت نكاحاً ومسمى يساوي مهر المثل فأجاب بـ "لا أدري" أو سكت لم يسمع منه هذا بل يحلف على نفي دعواها أو ينكل فتحلف ويقضي لها.

وإن أنكر وقال: هذا ابني منها أمر بالبيان، فإن أصر على الإنكار ردت اليمين عليها^(٥).

(١) حاشية البجيرمي (٤٢٧/٣).

(٢) الإقناع للشريبي (٤٢٦/٢)، روضة الطالبين (٣٢٢/٧)، منهج الطلاب (٦٨/١).

(٣) المذهب (٤٨/٢)، روضة الطالبين (١٤٠/٧).

(٤) روضة الطالبين (٣٢٤/٧)، مغني المحتاج (٢٤٣/٣).

(٥) روضة الطالبين (٣٢٤/٧)، مغني المحتاج (٣٤٣/٣).

وإن ادعت على وارث تسمية مورثه ألفاً فقال: لا أدري كم سمي على نفي العلم، ثم قضى لها بمهر المثل.

وإن ادعت على وارث تسمية مورثه ألفاً فقال: لا أدري كم سمي حلف على نفي العلم، ثم قضى لها بمهر المثل.

ولو اختلف أحد الزوجين وولى الآخر أو وليهما في القدر تحالفا إذا ادعى وليها فوق مهر المثل، وادعى الولي أكثر لثلاً يرجع إلى مهر المثل، أو ادعى الولي مهر المثل أو أكثر والزوج أكثر من ذلك بل يأخذ الولي ما أقر به الزوج.

وإذا قلنا: يحلف الولي فنكل لم يقض بيمين الزوج بل ينتظر تكليفها لتحلف. ولو لم يتحالفا حتى كملت أو اختلف هو وولي بكر بالغة حلفت هي لا لولي ووكيل عقد النكاح كالولي.

ولو ادعى ولي أحدهما على رجل إتلاف ماله فأنكر حلف فإن نكل لم يحلف الولي؛ إذ لا يقضى بتصرفه ولا يقضى بنكوله بل إذا كمل الناقص حلف^(١).

فرع: لو أثبتت امرأة على رجل بحجة شرعية أنه نكحها أو اشترى منها بكرة بألف وعشياً بألف لزمها.

وإن أنكر الوطاء في النكاح الأول حلف وتشطر المهر وتبقى معه بطلقتين. ولو ادعى تطليقها في النكاح الثاني قبل الوطاء حلف ويشطر^(٢).

ولو ادعى أن العقد الثاني تجديد لم يقبل وله تحليفها على نفي ذلك وتكون معه بطلقتين^(٣).

فرع: لو قالت المرأة أصدقتني أُمِّي فقال: بل أباك تحالفا، فإن حلفا عتق الأب بإقرار الزوج ولها مهر مثلها ويوقف ولاؤه، وإن حلفت دونه عتقاً أو عكسه عتق الأب فقط ووقف ولاؤه.

وإن نكلا عتق الأب ولا يطالبه بالمهر، ولو رجع الزوج في الأحوال وصدقها فالأم الصداق وتعتق عليها ولا يقبل رجوعه عن الأب وولاؤه للزوج.

ولو قال: أصدقتك الأب ونصف الأم فقالت: بل كليهما تحالفا ولها مهر المثل ويعتق الأب وعليها قيمته، وكذا نصف الأم ويسري للموسرة، وإن حلف دونها عتق الأب ونصف الأم ولا يسري للمعسرة ولا شيء عليها وإن حلفت دونه ثبت أنهما صداق

(١) مغني المحتاج (٣/٣٤٣)، روضة الطالبين (٧/٣٢٤).

(٢) روضة الطالبين (٧/٣٢٨).

(٣) مغني المحتاج (٣/٢٤٤)، حواشي الشرواني (٧/٤٢١)، الوسيط (٦/١٤١).

وعتقا ولا شيء عليها ولو قالت: أصدقتني الأم ونصف الأب وعكس هو تحالفا ثم لها مهر المثل ويعتق نصف الأب باتفاقهما ونصف به بإقرار الزوج وعليها قيمة ما اتفقا عليه ويعتق نصف الأم باتفاقهما وسرى بشرطه^(١).

فرع: لو اختلفا في أداء المهر صدقت يمينها، أو فيما أعطاهما هل هو هدية أو صدقة صدق يمينه ثم إن جانس الصداق وقع عنه، وإلا فإن باعته الصداق جاز وإلا ردت وطلبت الصداق، فإن كان تالفاً فعليها بدله، وقد يتقاصن.

ولو دفع من لا دين عليه مالا لرجل وقال: أعطيته بعوض فأنكر الآخر صدق يمينه^(٢).

فرع: لو ادعى الزوج تسليم مهر زوجته المحجورة إلى ولي ماها سمعت دعواه أو إلى ولي رشيدة فلا إلا إذا ادعى إذهبا فيه لفظاً^(٣).

فرع: لو اختلف في غير المنكوحة صدق كل فيما نفاه يمينه ولو ادعى نكاح امرأتين بألف فقالت إحدهما أو وليها المحبر: بل أنا أو هذه بألف فهو اختلاف في قدر مهر المتفق عليها فيتحالفتان ويصدق المنكر في الأخرى^(٤).

فرع: لو أصدق امرأته جارية ووطئها بعد الدخول عالماً حد ولا يقبل دعواه الجهل بملكها إن لم يمكن أو قبل الدخول لم يحد للشبهة وولده من هذا الوطء حر نسيب وعليه قيمته يوم الوضع ومهر الجارية، ثم تتخير المرأة بين أن ترد الجارية بعينها بالولادة وتأخذ مهر المثل وبين إمساكها بلا أرش^(٥).

خاتمة

لو خطب رجل امرأة لولده ثم أهدى له شيئاً ومات ثم نكحها الولد وطلقها قبل الدخول واسترد الهدية فهي تركة للأب؛ لأنه أهدى للعقد ولم يكن في حياته.

ولو أهدى الخاطب إليها ثم لم تنكحه رجع به؛ إذ أهدى للنكاح.

وقال بعضهم: فإن قبضه أبوها أو آخرها مثلاً بغير إذن وتلف في يده قبل أن تقبضه ولو بلا تقصير ضمنه دونها كالمعترض لها بالسوم أو بإذنها أو كان القابض أباً أو جدّاً وهي صغيرة مثلاً فعكسه.

(١) مغني المحتاج (٣/٢٤٤).

(٢) روضة الطالبين (٧/٣٣٠).

(٣) مغني المحتاج (٤/١٩٤).

(٤) روضة الطالبين (٤/١٩٤).

(٥) حواشي الشرواني (٧/٢٩).

(١) كتاب الوليمة ولواحقها

مطلق الوليمة: ما عمل لعرس أو أملاك ويقيد غيرها مما عمل للختان أعدار. وللولادة عقيقة كما مر، ولسلامة المرأة من الطلق خرس، ولقدوم المسافر نقيعة صنعها أو صنعت له، ولإحداثه بناء مسكن وكيرة، ولحفظ القرآن حداق. وأما المتخذ للمصيبة فلا يدخل فيها ويسمى وضيمة^(٢).

والولائم سنة، وأكدها للعرس وأقل كما لها للمتمكن شاة كالعقيقة ولغيره مقدوره^(٣). فرع: إجابة الداعي إلى الوليمة سنة^(٤) لا للعرس؛ فتجب على المسلم الحر المكلف غير القاضي ولو في دعوة النساء.

وشرط الوجوب أو الندب: أن يكون الداعي مسلماً وأن يعين المدعو ويعم بها عشيرته أو جيرانه وأهل حرفته ولا يقبل اعتذاره ولا يطلبه طمعاً فيه، أو خوفاً منه، بل يكره حضوره.

وأن يدعو في اليوم الأول؛ فلا تجب في الثاني بل تسن وتكره في الثالث. ولا تجب إذا دعاه ذمي بل تكره ولا على القاضي كما سيأتي، ولا إن لم يعين المدعو كأن نادى ليحضر من أراد وقال للمدعو: أدع من شئت أو إن رأيت أن تحضر فافعل^(٥).

ولا إن كان الداعي ظالماً أو فاسقاً أو متكلفاً للمباهاة أو في طعامه شبهة. وتكره إن كان أكثر ماله حرام، وإن علم بتحريم الطعام حرم الحضور ولا إن دعت امرأة بلا محرم ونحوه كعكسه، ولا إن حضر فيها من يتأذى به المدعو أو تزرى به

(١) الوليمة: من الولسم، وهو الاجتماع لأن الزوجان يجتمعان وهي تقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث من عروس وإملاك وغيرها ولكن استعمالهما مطلقاً في العرس أشهر، كما قال الأزهرى، انظر/ مغني المحتاج (٢٤٤/٣).

(٢) مغني المحتاج (٢٤٤/٣).

(٣) منهج الطلاب (٨٧/١).

(٤) اعلم أنه قد صرح جمهور الشافعية بأنها فرض عين، وقال الشافعي رحمه الله: إتيان دعوة إليها رجل وليمة فلا أرخص لأحد في تركها. انظر/ الأم (١٨١/٦)، مغني المحتاج (٢٤٤/٣)، منهج الطلاب (٨٧/١).

(٥) إعاة الطالبين (٣٥/٣)، الإقناع للشرييني (٤٢٧/٢)، مغني المحتاج (٢٤٦/٣).

بجالسته^(١).

ولا إن كان في مكان الداعي منكر؛ فإن كان يزول بحضوره لزمه إجابة الدعوة وإزالة المنكر وإلا حرم، وإن حضر جاهلاً به نهاهم، ولو كان شرب نبيذ واعتقد تحريمه؛ فإن أصروا خرج حتماً إن قدر، وإلا قعد وأنكر بقلبه كمن علم منكراً في جوار مسكنه بحيث يسمعه ولا يعذر بالشيع والصيام والزحام وعداوة الداعي، أو بعض الحاضرين.

فرع: يحرم حضور الوليمة بلا طلب إلا إذا كانت الدعوة عامة أو علم رضا صاحبها ولو تبع المدعو غيره لم يمنعه ولم يأذن له، بل يعلم الداعي. ويندب له الإذن له حيث لا ضرر فيه.

ومن دخل على قوم يأكلون فأذنوا له فإن علمه عن طيب نفس أكل أو حيا منه فينبغي أن لا يأكل^(٢).

فرع: لو دعاه اثنان مثلاً قدم الأسبق ثم الأقرب رحماً ثم داراً ثم بالقرعة^(٣).

فرع: أكل المدعو المَقْطَر من الوليمة سنة.

وكذا الصائم نفلاً إن شق تركه على الداعي وإلا أمسك ودعا، ويحرم في صوم الفرض ولو موسعاً^(٤).

فرع: لا يقصد بالإجابة قضاء شهوة فيكون من أمر الدنيا بل يحسن القصد يثاب عليها فينوي الاقتداء والحذر من الإثم وإكرام الداعي وإدخال السرور عليه وزيادة التحاب وصون نفسه عن ظن امتناعه تكبراً وسوء خلق أو احتقار الداعي ونحو ذلك^(٥).

فرع: من المنكر المسقط للإجابة وجود فُرْشٍ محرمة هناك لذاتها كالحريير للرجال وجلود النور بوبرها أو لعارض كمغضوب، ووجود صور حيوان على سقف أو جدار أو ثياب أو ستور معلقة أو وسائل منصوبة.

ولا يحرم دخول موضعها بل يكره ولا بأس بما صور على أرض أو بساط يداس أو محدة يُتَكأ عليها أو طبق أو خوان أو قصعة ولا تكون الصورة الممر^(٦).

(١) الإقناع للشربيني (٤٢٨/٢)، حاشية البجيرمي (٤٣١/٣)، مغني المحتاج (٢٤٦/٣).

(٢) إعانة الطالبين (٢٣٠/٤)، مغني المحتاج (٢٤٩/٣).

(٣) المذهب (٦٤/٢)، إعانة الطالبين (٣٦٣/٣)، شرح زيد ابن رسلان (٢٥٧/١)، فتح المعين (٣/٣٦٣)، مغني المحتاج (٢٤٦/٣).

(٤) فتح الوهاب (١٠٥/٢)، مغني المحتاج (٢٤٨/٣).

(٥) الإقناع للشربيني (٤٢٨/٢)، مغني المحتاج (٢٤٧/٣).

(٦) مغني المحتاج (٢٤٧/٣)، الإقناع للشربيني (٤٢٨/٢).

فصل تصوير الحيوان

تصوير الحيوان حرامٌ مطلقاً ولا أجره فيه، وفي حل تصوير ما لا مثل له كإنسان بجناحين وطائر بوجه إنسان وجهان^(١).

ولا يحرم تصوير لعب النبات ولا تصوير القمرين أو الشجر. وكذا حيوان بلا رأس، ومن رأى سترأ مصوراً حطه ولا يفسده^(٢).

فرع: تقريب الطعام في الوليمة والضيافة إذن في الأكل للقرينة كالشرب من سقاية مسبلة للشرب إلا إن انتظر الداعي غائباً؛ فيتوقف على حضوره أو الإذن لفظاً. ويملك المدعو الطعام بوضعه في الفم وقبله لا يتصرف فيه ولا يبيحه لغيره ولا يطعم منه سائلاً أو هرة إلا إن علم رضا الداعي. وللمضيف أن يلقم آخر مما لم يخص به^(٣).

ويكره للداعي تخصيص بعض الضيفان بطعام نفيس ولا يجوز للأراذل الأكل مما قدم للأماثل وليأكل الضيف كعادته.

ويحرم فوق الشبع ولو كان الولاء فوق العادة كأكله كعشرة وجهل المضيف ذلك لم يجز له فوق العرف^(٤).

وكذا لو قل الطعام فتناول لقمًا كبيراً أو أسرع المضغ أو الازدرداد حتى يأكل أكثر ويحرم أصحابه.

ولو نقص عن عادته إشاراً للحاضرين؛ لقلة الطعام أو زاد عليها ليسقطهم فحسن^(٥).

فصل قرى الضيف

قرى الضيف^(٦) سنة مؤكدة ولا يتعين له طعام، لكن ينبغي كونه لائقاً به صيانة لعرضه وإتحافه في اليومين الأولين تطيب الطعام ثم ما تيسر على عادته.

(١) انظر مغني المحتاج (٢٤٧/٣).

(٢) إعانة الطالبين (٣٦٣/٣)، حاشية البجيرمي (٤٣٣/٣)، فتح المعين (٣٦٤/٣)، فتح الوهاب (٢/١٠٥)، مغني المحتاج (٢٤٨/٣).

(٣) إعانة الطالبين (٣٦٨/٣)، فتح المعين (٣٦٨/٣).

(٤) فتح المعين (٣٦٨/٣).

(٥) المجموع (٢٢٧/٦).

(٦) قرى الضيف بقرية قري بكسر القاف وقرأ بالفتح والمد أحسن إليه، انظر حاشية البجيرمي (٤/٤٠).

وليس للضيف إقامة فوق ثلاث إلا بطلب المضيف أو علم رضاه ^(١).

فرع: من أدب الضيف أن لا يخرج إلا برضا المضيف.

وأن لا يجلس قبالة حجرة النساء وسترهن وعدم إكثار نظره إلى الموضع الذي يؤدي منه بالطعام.

وإن يدعو للمضيف بعد الأكل فيقول: أكل طعامكم الأبرار وأفطر عندكم الصائمون وصلت عليكم الملائكة ^(٢).

وأن لا يبدأ ومعه أسن أو أفضل منه إلا إن كان هو المتبرع.

ومن أدب المضيف الترحيب بضيفه وإكرامه وحمد الله على حصوله ضيفاً وإظهار السرور به وحمده بجعله أهلاً لتضييفه.

ولو تأخر واحد أو اثنان من الأضياف عجل حق الحاضرين إلا إن كان المتأخر فقيراً ينكسر قلبه فلا بأس بانتظاره ^(٣).

وتعريف الضيف القبلة وبيت الخلاء وموضع الوضوء وتشيعه إذا خرج إلى باب الدار.

فصل في آداب الأكل

التسمية قبل الأكل سنة كفاية للجماعة وعين للواحد ولو لنحو حائض جهراً ^(٤).

وأقلها: بسم الله وزيادة الرحمن الرحيم أكمل ومع كل لقمة حسن؛ فإن لم يسم أوله ففي أثنائه فيزيد عليه: أوله وآخره ^(٥).

ويزيد بعد التسمية: «اللهم بارك لنا فيما رزقتنا وقنا عذاب النار» ^(٦).

ويسن له غسل اليد قبله وبعده ويتقدم صاحب المنزل بالغسل قبل الأكل ويتأخر فيما

(١) حواشي الشرواني (٤٣٨/٧)، مغني المحتاج (٢٥٠/٣).

(٢) حواشي الشرواني (٤٣٨/٧)، مغني المحتاج (٢٥٠/٣).

(٣) حواشي الشرواني (٤٣٨/٧)، مغني المحتاج (٢٥٠/٣).

(٤) إعانة الطالبين (٣٦٧/٣)، حواشي الشرواني (٤٣٨/٧)، مغني المحتاج (٢٥٠/٣).

(٥) الإقناع للشربيني (٤٦/١)، حواشي الشرواني (٢٢٤/١)، شرح زيد ابن رسلان (٤٥/١)، فتح الوهاب (٢٧/١)، مغني المحتاج (٢٥٠/٣).

(٦) حسن: أخرجه الإمام مالك في الموطأ (٩٣٤/٢)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٤٩٥)، والإمام أحمد في مسنده (١٥٣/١)، ح (١٣١٢)، وابن أبي شيبه في مصنفه (١٣٩/٥)، والبيهقي في الشعب (١٢٣/٥)، ح (٦٠٤٠)، وأبو نعيم في الحلية (٧٠/١)، وابن عدي في الكامل (٦/١٠٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٦/٤٠)، وابن عدي في الكامل (٣٢٢/٢٠).

بعده ^(١).

ويبدأ في المتقدم بالصبيان ثم الشباب ثم الشيوخ عكس المتأخر.
ويدار يمنة ويكون الخادم قائماً ويصب المضيف على يدي الضيف ولا بأس بالأشنان
وفي الطست ولا بالتنخم فيه منفرداً ^(٢).
وينبغي تقديم أكل الفاكهة ثم اللحم ثم الحلاوة ويقدم أكل لُقْمَةٍ لُقْمَةٍ أو لقمتين أو
ثلاث من الخبز على اللحم وقراءة الإخلاص وقريش وأن لا يتناول حاراً يؤذي ولا ينفخ
فيه ^(٣).

ويندب البقل على المائدة والبدأة والختم بالملح.
والأكل باليمين وثلاث أصابع منها إن كفت، ويكره بالشمال بلا عذر ^(٤).
ولا بأس بالكل على المائدة مع أنه بدعة فلم يأكل النبي ﷺ إلا على السفرة ويقول
إذا واكل لقادم: بسم الله ثقةً بالله وتوكلاً عليه.
ويكره الأكل متكئاً ومضطجعاً في غير ما ينتقل فيه من الحبوب لا قائماً لكن قاعداً
أفضل ^(٥).

ويسن الأكل من أسفل القصعة ومما يليه، ويكره مما يلي غيره ومن وسط الطعام في
غير الفاكهة.
ويأكل من دائرة الرغيف إلا إذا قل الخبز فيكسره ^(٦).
ولا يقطع الخبز ولا اللحم بالسكين ولا يوضع على الخبز إلا ما يؤكل به ولا يمسح
فيه يده.

ويندب التأني في الأكل إلا لشغل ويكره الشره وتصغير اللقمة وإجادة مضغها وترك
مرة لأخرى قبل بلعها.
ولا تجمع فاكهة ونواها في طبق، وأن يضع النوى أو العجم على ظهر كفه اليسرى

(١) حواشي الشرواني (٤٣٨/٧)، مغني المحتاج (٢٥٠/٣).

(٢) حواشي الشرواني (٤٣٨/٧)، مغني المحتاج (٢٥٠/٣).

(٣) حواشي الشرواني (٤٣٨/٧)، مغني المحتاج (٢٥٠/٣).

(٤) حواشي الشرواني (٤٣٨/٧)، مغني المحتاج (٢٥٠/٣).

(٥) روضة الطالبين (٥/٧)، فتح المعين (٣٦٧/٣)، مغني المحتاج (٢٥٠/٣)، إعانة الطالبين

(٣٦٧/٣)، حواشي الشرواني (٤٣٨/٧).

(٦) إعانة الطالبين (٣٦٧/٣)، حواشي الشرواني (٤٣٨/٧)، روضة الطالبين (٥/٧)، فتح المعين (٣/٣)

ويلقيه.

ولا يترك رديء الطعام في القصعة بل يجعل مع البقل لثلا يلبس على غيره فيأكله.

ولا يمسح يده إذا فرغ بمنديل حتى يلعبها هو أو غيره ممن لا يتقدرها^(١).

ولا بأس بمؤكلة الأعمى^(٢).

ويسن الجماعة على الطعام والحديث المباح عليه بلا إكثار^(٣).

وغض كل بصره عن مؤكلة وترغيب صاحب الطعام لحاضره في الأكل فيقول ثلاث مرات: كل إن لم يعلم أنه اكتفى، ولا يقسم عليه، ولعن الإناء واليد وأكل ساقط إن لم ينجس، أو أمكن تطهيره ومؤكلة عبده وصغاره وأن لا يتميز عن مؤكله بنفيس بلا عذر بل يؤثرهم بأطيب طعامه^(٤).

ولا يترك الكل وغيره يأكل ولا ييسط في الأطعمة إلا لضيافة أو توسعة عيال في الأيام الشريفة فيندب ويسن الحلو^(٥).

وأن يحمد الله إذا فرغ بحيث يسمع أصحابه وأقله: الحمد لله وأكمله زيادة: «حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه غير مكفي ولا مكفور ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا»^(٦)، «الحمد لله الذي أطعم وسقى وسوغه وجعل له مخرجاً»^(٧).

ويكره للأكل تقريب فمه من الطعام بحيث يقع فيه شيء من فمه وأن ييصق أو يمتخط حال أكلهم بلا ضرورة وأن ضرورة وأن يذكر أو يفعل ما يتقدروه^(٨).

ولا ينفض يده في القصعة وإذا خرج شيئاً من فمه صرف وجهه عن الطعام وأخرجه بيساره ولا يغمس لقمة دسمة في خل ولا عكسه ولا لقمة قطعها بفمه في مرقه

(١) حواشي الشرواني (٤٣٨/٧)، مغني المحتاج (٢٥٠/٣).

(٢) حواشي الشرواني (٤٣٨/٧)، مغني المحتاج (٢٥٠/٣).

(٣) حاشية البجيرمي (٤٣٠/٣).

(٤) حواشي الشرواني (٤٣٨/٧)، مغني المحتاج (٢٥٠/٣).

(٥) الإقناع للشرييني (٥٨٧/٢)، مغني المحتاج (٢٥١/٣).

(٦) صحيح البخاري (٢٠٧٨/٥) (ح/ ٥١٤٢) باب ما يقول إذا فرغ من طعامه، صحيح ابن حبان

(٢٠/١٢) (ح/ ٥٢١٧)، سنن الدارمي (١٣٠/٢) (ح/ ٢٠٢٣)، مجمع الزوائد (٢٩/٥) باب ما

يقول بعد الطعام، سنن البيهقي (٢٨٦/٧) (ح/ ١٤٤٤٨)، سنن أبي داود (٣٦٦/٣) (ح/ ٣٨٤٩)

(٧) أخرجه ابن حبان (٣٢٩/١) (ح/ ١٣٥١ موارد الظمان)، سنن أبي داود (٣٦٦/٣) (ح/ ٣٨٥١)،

والنسائي في السنن الكبرى (٢٠١/٤) (ح/ ٦٨٩٤)، المعجم الكبير (١٨٢/٤)، (ح/ ٤٠٨٢).

(٨) حواشي الشرواني (٤٣٨/٧)، مغني المحتاج (٢٥٠/٣).

ونحوها ^(١).

ويندب أن يتخلل ويرمي ما أخرجه من الخلال ويتلغ الخارج من بين أسنانه بلسانه ويكره قرن نحو تمرتين من طعام غيره بلا إذن أو قرينة ^(٢).

فرع: يكره لكل ذم طعام غيره لا طعام نفسه ولا ذم صانعه ^(٣).

فصل في آداب الشرب

هو في التسمية كالأكل.

ويكره متكئاً أو مضطجعاً لا قائماً لحاجة وإلا فخلافاً الأولى.

فيندب بقاؤه، ويندب نظر الكوز قبله ومصّ الدماء ^(٤).

وأن لا يتجشأ في الإناء بل ينحيه عن فمه.

وأن يتنفس مرات يسمي الله أول كل مرة ويحمد آخرها.

فيقول في الأولى: الحمد لله ويزيد في الثانية: رب العالمين وفي الثالثة: الرحمن الرحيم.

وأن لا يشرب في أثناء الأكل بلا حاجة ولا من ثلثة ^(٥) الإناء.

ويكره من فم القربة وبفمه كالبهيمة بلا عذر والتنفس والنفخ في الإناء.

ويسن إدارة المشروب ماء أو لبناً مثلاً عن يمين المبتدئ وإن كان من على يساره

أفضل ^(٦).

فصل في النثر ^(٧) والتقاطه

يسن أن يقدم في عقد النكاح للحاضرين سكرأ وتراً وزبيأ أو لوز ونحوها، ويجوز

(١) حواشي الشرواني (٤٣٨/٧)، مغني المحتاج (٢٥٠/٣).

(٢) حاشية البجيرمي (٧٤/٢)، إعانة الطالبين (٢٣٣/٢).

(٣) حواشي الشرواني (٣٩٧/٧)، مغني المحتاج (٣١٠/٣).

(٤) حواشي الشرواني (٤٢٨/٧).

(٥) قال الشيخ ابن منظور: تَلَمَّ الإناء والسيف ونحوه يَلِمُهُ تَلَمًا وتَلَمه فانتَلَم وتَلَم كسر حَرَفه ابن السكيت يقال في الإناء تَلَم إذا انكسر من شَقَّتْه شيء وفي السيف تَلَم والثَلْمَةُ الموضع الذي قد انتَلَم وجمعها تَلَم وقد انتَلَم الحائط. لسان العرب (٧٨/١٢)، (مادة/تلم).

(٦) مغني المحتاج (٢٥٠/٣).

(٧) قال الشيخ ابن منظور: "النُّثْرُ": نُثِرَ الشيء بيدك تَرْمِي به متفرقاً مثل نُثِرَ الجَوْزُ واللُّوزُ والسُّكْرُ وكذلك نُثِرَ الحَبُّ إذا بُدِرَ وهو النُّثَارُ وقد نُثِرَ يَنْثِرُهُ وَيَنْثِرُهُ نَثَرًا ونَثَارًا ونُثْرُهُ فانتَثَرَ وتناثرَ والنُّثَارَةُ ما تناثرَ منه، وخص اللحياني به ما يَنْتَثِرُ مِنَ المائدة فيؤكل فيرجى فيه الثواب "التهديب". لسان العرب (١٩١/٥)، (مادة/نثر).

نشره لهم، وكذا نشر الدراهم والدنانير.

ويجوز التقاط ذلك للمدعو ولغيره إن علم به صاحب الدعوة وأقره.

ويكره النشر والالتقاط أولى إلا إذا علم أن الناصر لا يؤثر بعض الحاضرين على بعض

ولم يزر الالتقاط بالأخذ ويكره أخذه من الهواء.

ويملك اللاقط ما أخذه ولو غير مكلف ولقط العبد لسيدته ووقعه في حجر من بسط

له ثوبه كأخذه وإن سقط منه.

ومن وقع ذلك في حجره بلا قصد وهو ممن يأخذ ولم يعلم رغبته عنه ولم يسقط من

ثوبه أحق فإن غيره لم يملكه ^(١).

كتاب القسم والنشوز^(١)

وفيه بابان:

الأول: في القسم:

لا حق للإماء فيه ولو مستولدات، لكن يسن أن لا يهملهن وأن يسوى بينهن وله تقديمهن على الزوجات وعكسه.

ومن له زوجتان فأكثر فله إهماهن ابتداءً أو بعد إيفاء حق القسم كالواحدة لكن الأولى عدم الإعراض عنها أو عنهن^(٢).

وأقله للواحدة ليلة من كل أربع ليال وإذا لم يهمل لزمه القسم للعدد ولو لنحو رتقاء مجنونة لا يخلعها ومريضة ومحرمه ومظاهر أو مولى منها وصغيرة تشتبه.

ولا يلزمه التسوية في الاستمتاع بل يسن ولا يؤاخذ بميل قلبه لبعضهن ولا قسم لمعتدة عن وطء شبهة ولا لناشرة ولو مجنونة كمدعية الطلاق كذباً ولا لأمة لا نفقة لها^(٣).

فصل للقسم مكان وزمان وقدر

أما المكان: فإن لم ينفرد الزوج بمسكن دار على كل في مسكنها وإلا فدورانه عليهن أولى وله طلبهن إليه ويلزمهن الإجابة فمن امتنعت؛ لشغل فهي ناشزة أو لمرض خفيف بعث من يحملها إليه أو شديد بقي حقها قسماً ونفقة.

ومن سافرت دونه سقط حقها إلا بإذنه لحاجته فيقضيه من نوبة غيرها.

ولو دعا بعضاً إلى منزل أخرى لم يلزمها الإجابة فإن أجابت فلصاحبة المنزل منعها وإن كان ملكاً للزوج.

وليس له طلب بعضهن إلى منزله والذهاب إلى بعض جبراً إلا إذا كانت المدعوة

(١) القسم بفتح القاف وسكون السين - مصدر قسمت الشيء، وأما بالكسر فالنصيب، والقسم: بفتح القاف والسين: اليمين، ويجب القسم لزوجين أو زوجات ولو كن إماء قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء الآية: ٣). انظر/ حواشي الشرواني (٧/ ٤٣٨). قال الشيخ الخطيب: بفتح القاف وسكون السين مصدر قسمت الشيء وأما بالكسر فالنصيب والقسم بفتح القاف والسين اليمين. والنشوز: هو الخروج عن الطاعة.

انظر/ مغني المحتاج (٣/ ٢٥١).

(٢) الإقناع للماوردي (١/ ١٤٥)، خبايا الزوايا (١/ ٣٦٤).

(٣) إعانة الطالبين (٣/ ٣٤٠).

أقرب منزلاً أو عجوزاً والأخرى شابة يخاف عليها أو كان للأخرى عذر كمرض أو حشمة ومنصب لا يعتاد البروز^(١).

ولو أقرع للمدعوة فعن النص جوازُه وبحثه الرافي.

فرع: المراهق والسفيه في اقسام كغيره فإن جاز المراهق أثم وليه إن علم^(٢).

ولو قسم عاقل ثم جن في أثناء النوب وطلب باقيهن الوفاء لزم وليه فيطوف به عليهن أو يدعوهن إليه أو يدعو بعضاً ويذهب به إلى بعض.

وكذا لو نفعه الوطء أو تاق إليه إن لم يضره وإلا لزمه منعه.

ومن تقطع جنونه وانضبط فمدة جنونه لغو ويقسم هو في غيرها، فإن بات في جنونه مع واحدة لم يقضه، أو لم ينضبط قسم وليه فإن بات مع واحدة مجنوناً ومع أخرى مفقاً قضى لتلك^(٣).

فرع: يلزم الزوج إفراد كل زوجة بمسكن ولو في حجر من الدار أو خان إن تميزت المرافق.

ويحرم جمعهم أو جمع زوجة وسرية قهراً بمسكن أو أكثر إن لم تتميز المرافق بخلاف السراري والعلو والسفل مع تميز المرافق مسكنان^(٤).

فرع: من له زوجتان بلدين فقسمة بإحضارهما إليه أو ذهابه إليهما.

وأما الزمان فالأصل الليل والنهار تابع سبق الليلة أو لحقها.

وجعله لاحقاً ويتجه أن يلزمه المبيت من الغروب بل بالعرف ومن عادته العمل بالليل كحارس وأتوني فأصله النهار والليل تابع فإن عمل تارةً ليلاً فقط وتارةً عكسه لم يجز أن يجعل لواحدة ليلاً تابعة ونهاراً أصلاً وعكسه.

والأصل للمسافر وقت نزوله وإن قل ليلاً أو نهاراً ولذي جنون متقطع منضبط وقت إفاقة^(٥).

فرع: يحرم على الزوج الدخول في الأصل على غير صاحبة النوبة بلا ضرورة فإن طال عرفاً قضى، فإن جامع أثم.

ولا تحرم لضرورة كمرضها المخوف ولو ظنا أو احتمالاً زمنياً يسيراً.

(١) روضة الطالبين (٧/٣٧٠).

(٢) روضة الطالبين (٣/٣٤٧).

(٣) روضة الطالبين (٧/٣٤٧).

(٤) فتح الوهاب (٢/١٠٨)، مغني المحتاج (٣/٢٥٣).

(٥) روضة الطالبين (٧/٣٤٨).

فإن طال عرفاً قضي لذات النوبة قدر مكنة الجماع من نوبة المريضة وفي مثل ذلك الوقت أولى^(١).

وله تريض من لا متعهد لها وإن طال ويقضيه كما مر إن شفيت، ويفرقه فلا يزيد كل واحدة على ثلاث ليال، فإن ماتت فلا قضاء.

ولو مرض ثنتان مرضهما بالقسم لا الإقراع وقضي كما مر، وينبغي للزوج أن يبيت في التابع مع صاحبة النوبة إن أراد اللبث ولا يلزمه اللبث معها، ولا التسوية بينهما فيه^(٢).

وله الدخول في التابع على غير ذات النوبة؛ لحاجتها كعبادة ودفع نفقة وتعرف خبر أو حاجته كوضع متاع أو أخذه زمناً يسيراً ولا يخص بعضهن، وله التمتع بمن دخل إليها بغير الوطء ولا يدخل لغير حاجة وإن قل، ويقضيه إن طال^(٣).

وأما القدر: فأقله ليلة للواحدة وهو أولى وأكثره ثلاث ليال للحره فلا يبيت بعض ليلة ولا فوق ثلاث ولا ليلة ونصف إلا برضاها^(٤).

فرع: يجب الإقراع بينهما للابتداء فيقرع لأربع ثلاث مرات ثم يراعى القرعة أبداً. فإن بدأ بواحدة بلا قرعة أثم وأقرع لباقيهن ثم يقرع للأربع^(٥).

وتلزمه التسوية بين زوجاته في القسم وإن زادت واحدة بلا قرعة ومنصب إلا أن للحره والأمة والمبعضة ليلة^(٦).

وحق القسم لها لسيدها فإن بدأت القرعة بالحره فعتقت الأمة في أول ليلتي الحره أتمها وبات الثانية مع العتيقة إن أراد أن لا يزيد الحره على ليلة وإلا فله إيفاءه ويبيت مع العتيقة^(٧) ليلتين ثم يسوى بينهما وإن عتقت في ثانية ليلتي الحره^(٨).

فإن أتمها لها للعتيقة ليلتان، وإن خرج وأتمها في نحو مسجد لم يقض ماضيها، وإن أتمها عند العتيقة فقد أحسن وإن عتقت في ليلة نفسها زادها ليلة أو بعد تمامها فلا، بل يسوى بينهما بعد ذلك.

(١) مغني المحتاج (٣/٢٥٤).

(٢) إعانة الطالبين (٣٤٠).

(٣) مغني المحتاج (٣/٢٥٤).

(٤) الوسيط (٥/٢٩١).

(٥) روضة الطالبين (٦/٢٩٥).

(٦) إعانة الطالبين (٣/٣٧٥).

(٧) أي: القديمة.

(٨) الأم (٥/١٩١).

وإن بدأت القرعة بالأمة وعثقت في ليلتها أُنْصَحَ عندها ثم يسوى بينهما أو بعد تمامها فللحررة ليلتان ثم يسوى بينهما ولو لم تعلم الأمة بالعتق حتى مضت أدوار وهو يقسم لها كالأمة فلا قضاء للفائت^(١).

ولو سافر السيد بالأمة وقد بات مع الحررة ليلتين لم يسقط حقها فيقضيها عند التمكن.

فصل في حق الزفاف

فمن تزوج امرأة ولو كانت أولاً في نكاحه أو مفترشة له ومعه غيرها يبيت معها قدم الحادثة حتماً بحق الزفاف.

وهو: سبع ليالٍ للبكر ولو أمة وثلاث للثيب متوالية؛ فإن فرقها لم تحسب عن الزفاف فيقدمها به ولا لإثم يقضي غيرها ما فرقه^(٢).

ويسن: أن يخير الثيب بين تقديمها بثلاث ليالٍ بلا قضاء وسبع ويقضيها فإن سبع لها بلا طلب منها أو زاد على ثلاث ونقص عن سبع بطلبها قضي ما فوق الثلاث فقط ولو زاد بكرًا على سبع قضي الزائد^(٣).

ولو راجع مطلقة لم يثبت لها حق الزفاف ولو قدم بكرًا بثلاث وافتضها ثم أبانها وجدد نكاحها فلها ثلاث فقط.

ولو نكح ننتين فلهما حق الزفاف وإن لم يكن معه غيرها ثم إن زفتا مرتباً قدم الأولى أو دفعة كره وقدم من سبق نكاحها ثم أقرع^(٤).

ومن له زوجتان يقسم لهما وقد وفاهما حق القسم ثم زفت إليه جديدة قدم حقها ثم قسم للثلاث بالقرعة أو وقد لإحداها ليلة من ثلاث قدم الجديدة، ثم وفي هذه ليلة ثم بات مع الجديدة نصف ليلة؛ لاستحقاقها ثلث القسم، ثم يخرج إلى نحو مسجد، ثم يقسم للثلاث^(٥).

فرع: ينبغي أن لا يتخلف مدة الزفاف عن الجماعات وكل طاعة نهاراً ليلاً للشيخين.

ويلزمه في ليالي القسم التسوية بينهن في الخروج لذلك وتركه^(٦).

(١) حواشي الشرواني (٤٤٨/٧)، مغني المحتاج (٢٥٦/٣).

(٢) روضة الطالبين (٣٥٤/٧).

(٣) روضة الطالبين (٣٥٤/٧).

(٤) روضة الطالبين (٣٦٥/٧).

(٥) روضة الطالبين (٣٦٥/٧).

(٦) إعانة الطالبين (٣٧٥/٣)، الإقناع للشرييني (٤٣٢/٢)، حواشي الشرواني (٤٤٥/٧)، فتح المعين

فائدة: للرجل ليلة الزفاف قبول قول امرأة ثق: هذه زوجتك لبعد التدليس فيه.

فصل فيم إذا ظلم الزوج في القسم

إذا ظلم الزوج في القسم لزمه القضاء فإن بات عند ثنتين من زوجاته الثلاث عشرين ليلة مناصفة قضاء للثالثة عشرًا.

فلو تزوج رابعة أو قدمت له زوجة غائبة قدم الجديدة بالزفاف ثم أقرع لها وللثالثة أو القادمة وجعل للثالثة ليلتها الأصلية وليلتي الأولتين وللجديدة أو القادمة ليلة قسم لها تسع ليال في ثلاث مرات ^(١).

وبقيت لها ليلة فإن بدئت القرعة بها وفي الجديدة أو القادمة ليلتها ثم الثالثة ليلتها العاشرة.

ويبقى للجديدة أو القادمة في مقابلتها ثلث ليلة فيوفيهما به، ثم يخرج وينفرد عنهن ثم يقسم للأربع.

وإن بدئت القرعة بالجديدة أو القادمة بات معها ثلث ليلة ثم خرج وانفرد ثم بات مع الثانية ليلة ثم قسم للأربع.

ولو طلق إحدى الأولتين قضى الرابعة ثلث الأربعين ولاء ^(٢).

وإن بات مع كل واحدة عشر ليال وعطل عشرًا قضى الرابعة عشرًا فقط.

ومن قسم لزوجاته الأربع فبات مع ثلاث ليلة ليلة ونشزت الرابعة قبل ليلتها سقط حقها وإن أطاعته قبل فجرها فلها باقيتها ^(٣).

ولو خرج مكرهاً في ليلة إحداهن قضاها قدره من الليلة الثانية وفي ذلك الوقت منها أولى ثم خرج وانفرد؛ فإن خاف عذر في مبيت الباقي، وترك استمتاعه منها فيه أولى.

فرع: للزوجة ولو أمة بلا إذن سيدها هبة نوبتها دائماً برضا الزوج ثم إن وهبته لضره جعلها لها مع نوبتها وإن كرهت ولا يواليهما إن تفرقن وإن وهبتها لكلهن أو أسقطتها صارت كالعدم، وإن وهبتها له فله جعلها لواحدة أبداً وأن يناوب بين الباقيات فيها ^(٤).

(٣٧٥/٣)، مغني المحتاج (٢٥٧/٣).

(١) الوسيط (٢٩٦/٥)، روضة الطالبين (٣٥٧/٧).

(٢) روضة الطالبين (٣٥٨/٧).

(٣) روضة الطالبين (٣٥٧/٧).

(٤) المذهب (٦٩/٢).

وللواهة الرجوع فيرجع عند علمه في أثناء نوبتها ولا يلزمه قضاء ما قبل رجوعها ولا ما بعده قبل علمه به بخلاف مثله فيمن أكل تمراً أباحه له الملك فإنه يضمنه. ولو بات في نوبة واحدة مع أخرى وادعى هبتها لم يثبت إلا بشاهدين وبيعها حق القسم باطل فيقضي ما باته عند غيها ويحرم طلاقها قبل القضاء؛ فإن أعادها برجة أو عقد قضاها من نوبة التي بات عندها إن كانت في نكاحه ولو بعد زواله ولا يحسب عن القضاء مبيتة معها قبل عود هذه^(١).

فصل حكم إذا أراد سفرًا ببعض زوجاته

إذا أراد سفرًا ببعض زوجاته؛ فإن كان لحاجة أقرع بينهن، فمن قرعت فله لا عليه السفر بها لا غيرها وعليها إجابته إن لم يكن في البحر وأمن طريقاً ومقصداً ولا يلزمه قضاء مدة سفره وإن طال أو أردفه بسفر آخر ولا مدة لبثه في مقصده إن لم ينقطع به برخصته^(٢).

ولو نوى الإقامة ببلد فبعث طلباً لباقيهن من وقت بعثه إن لم يعتزل التي معه تلك المدة ورضاهن بإحداهن كالقرعة لكن لهن الرجوع مثل بلوغه مرحلتين^(٣). ولو سافر بواحدة بلا قرعة ولا تراض أثم، وإن لم يكن قد قسم وقضى غيرها مدة غيبته وإن كانت عشر ليالي وهن الأربع بات عند كل واحدة من الثلاث ليلتين أو ثلاث ليال وعند الرابعة ليلة إلى أن يتم حقهن^(٤).

ولو نوى في أثناء طريقه إقامة تقطع سفره قضاها إن لم يعتزلها وهل يقضي مدة ذهابه منه ؟ ! فيه تردد، وإن كان لنقله نقلهن بنفسه أو بنائيه أو طلقهن حتماً وأدباً فيه تردد وله نقل بعضهن بنفسه وباقيهن بنائيه بقرعة لا بدونها وفي الصورتين يقضي لمن مع نائيه^(٥).

فروع: لو سافر باثنتين بقرعة عدل بينهما وله ترك أحدهما في بلد القرعة، فإن ظلم إحدى المسافرتين قضاها في السفر؛ فإن لم يتفق ففي الحضر من نوبة المظلوم بها، وإن سافر بواحدة بقرعة وبأخرى بلا قرعة عدل بينهما أيضاً ولا تختص مدة السفر بمن

(١) المذهب (٦٩/٢)، الأم (١١٠/٥).

(٢) روضة الطالبين (٣٦٢/٧).

(٣) الوسيط (٣٠٦/٦).

(٤) المذهب (٦٨/٢)، الإقناع للشرييني (٤٣٠/٢)، الوسيط (٣٠٠/٥).

(٥) الإقناع للشرييني (٤٣٠/٢).

قرعت إلا إذا انفردت.

وإذا عاد قضى المتخلفة من نوبة المسافرة بلا قرعة، ولو كانت إحدى المسافرتين جديدة لم يوفها زفافها وفأها في السفر ثم عدل بينهما، ولا يلزمه قضاء المتخلفة مدة سفره^(١).

وكذا لو سافر وحده أو بواحدة وتزوج في طريقه وإن نوى الإقامة بموضع مدة تمنع ترخصه قضاها ما فوق الزفاف، ولو أراد السفر بإحدهما أقرع؛ فإن خرجت للجديدة سافر بها ودخل زفافها فيه ويوفي الثانية زفافها إذا عاد وكذا لو نكح اثنين وزفتا إليه فسافر بإحدهما بقرعة فإن كانتا بكرين فعاد قبل تمام سبع أمتها للمسافرة ثم وفي الأخرى سبعاً.

ولو نكح جديدة على قديمة ثم سافر بقرعة بالقديمة وفي الجديدة زفافها إذا عاد أو بالجديدة دخل زفافها فيه كما مر^(٢).

ولو سافر بإحدى ثلاث بقرعة ثم تزوج في طريقه بكراً ولم يوفها زفافها وبات مع المسافرة سبعاً ثم عاد قضى الرابعة سبعاً للزفاف ثم سبعاً من نوبة المسافرة بأن يبيت عندها ليلتين وعند كل واحدة من المقيمين ليلة حتى يتم سبع.

ومن له ثلاث زوجات فنكح رابعة ومنعها حقها وبات مع إحدى الثلاث عشر ليال ظملاً وفي الجديدة ثم دار عليها وعلى المظلومين حتى يتم لكل واحدة عشر^(٣).

فرع: من له زوجات وإماء فله السفر بأمة بلا قرعة^(٤).

الباب الثاني في النشوز^(٥)

فإذا لم يتحقق الزوج بنشوز زوجته بل ظهرت إمارته: كغيبتها وخشونة كلامها بعد ضده وعظها فقط ندباً فيقول: اتق الله في حقك عليك واحذري العقوبة، ويروي لها قول رسول الله ﷺ: «إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح»^(٦) وحديث: «أيما امرأة ماتت وزوجها راض عنها دخلت

(١) روضة الطالبين (٣٦٤/٧).

(٢) روضة الطالبين (٣٦٤/٧).

(٣) روضة الطالبين (٣٦٤/٧، ٣٦٥).

(٤) روضة الطالبين (٣٦٦/٧).

(٥) النشوز: هو الخروج عن الطاعة، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ﴾ (النساء الآية: ٣٤).

(٦) صحيح مسلم (١٠٥٩/٢) (ح/١٤٣٦) باب تحريم امتناعها من فراش زوجها، مسند أبي عوانة

الجنة»^(١)، ويعلمها سقوط حقها بالنشوز.

وإن تحقق نشوزها ولم يتكرر كخروج إلى المنزل لا إلى القاضي للدعوى على الزوج وكمنعها استحقاقه المستحق ولو غير جماع لا تدلاً ولا الشتم والأذى ضم إلى الوعد هجر فراشها لا كلامها بل يكره إلى ثلاث ويحرم فوقها كغير الزوجة إلا لعذر كبدة أو فسق أو رجاء إصلاح دين^(٢).

وله ضربها أيضاً كمن تكرر نشوزها إن ظن إفادته وهو: ضرب فيكون بثوب ملفوف أو بيده لا بسوط وعصى وترك ضررها أولى بخلاف ولي الصبي وله أن يؤدها على أذاه إن عرف قدر التأديب بغير إذن القاضي وأن يمنعها الزوج لعيادة أصلها أو فرعها ولشهود جنازتهما والأولى خلافه^(٣).

ولو منعها الزوج حقها عليه كقسم ونفقة أو تعدي عليها بضررها أو غيره ألزمه القاضي وفاء حقها عن أذاها فإن أذاها ثانياً عزراً، أو أسكنهما بجوار ثقة يمنعه من التعدي، وكذا لو كان التعدي منهما ظن القاضي تعديه ولم يثبت عنده لم يحل بينهما وإن تحققه أو ثبت عنده وخاف أن يضرها ضرباً مبرحاً لجرائته حال بينهما حتى يظن عدله^(٤).

ولو أراد السفر بها إلى بلد كتب إلى قاضيه بالواقع؛ ليجري الأمر على وجهه. ولو ادعى كل تعدي الآخر ولم يظهر للقاضي تعرفه من جارهما الثقة الخبرهما؛ فإن فقد أسكنهما بجوار ثقة فيعرفه ويعلمه؛ ليمنع الظالم؛ فإن اشتد الشقاق بعث حتماً حكماً، وشرطهما: حرية وإسلام وعدالة واهتداء إلى المقصود^(٥).

ويندب كونهما ذكراً ومن أهل الزوجين ثم من الجيران الأقرب فالأقرب فإن ذهب القاضي وهو من أخله جاز فينفرد كل حكم بصاحبه ويعرف مراده، ثم يعلم كل حكم الآخر بما عرف ويعملان بالمصلحة بالصلح بين الزوجين إن أمكن وإلا طلقها حكم

=

(٣٨/٣) (ح/٤٢٩٥)، مسند أحمد (٢/٢٥٥)، وانظر/ الترغيب والترهيب (٣/٣٩).

(١) المستدرك على الصحيحين (٤/١٩١) (ح/٧٣٢٨)، سنن الترمذي (٣/٤٦٦) (ح/١١٦١)،

سنن ابن ماجه (١/٥٩٥) (ح/١٨٥٤)، مصنف ابن أبي شيبة (٣/٥٥٧)، المعجم الكبير (٢٣/

٣٧٤) (ح/٨٨٤).

(٢) المذهب (٢/٦٩)، الأم (٤/١٨٥)، إغاثة الطالبين (٣/٢٦٢).

(٣) المذهب (٢/٧١)، حاشية البجيرمي (٤/٣٠٦).

(٤) الإقناع للشرييني (٢/٤٣٣)، روضة الطالبين (٧/٣٦٨).

(٥) الأم (٥/١١٦)، منهاج الطالبين (١/١٠٤).

الزوج طليقة واحدة مجاناً أو بعوض ببذله حكمها أو يقبل الطلاق بها؛ فإن اصطالحا بترك حقها كقسم ونفقة لم يلزم^(١).

ولو اختلف الحكماء بعث القاضي آخرين، وإن لم يرض الزوجان بيعت الحكمين ولم يصطلحا أدب القاضي الظالم واستوفى للمظلوم.

ويعتبر في بعث الحكمين رضى الزوجين به؛ إذ هما وكيلا لهما، فلو جن أحد الزوجين أو أغمى عليه بعد بعث الحكمين وعلمهما مراد الزوجين لم ينفذ أمرهما على الزوج بخلاف ما إذا غاب فلو بان الزوجين مجتمعين لم يجوز للحكمين التفريق بينهما فربما اصطالحا^(٢).

فرع: إذا لم يتعد الزوج عليها لكن كرهها وأعرض عنها فلا حرج عليه ويندب لها إن رغبت فيه استعطافه بترك حقها له من قسم أو غيره وكذا عكسه .

خاتمة

لو أذنت لحكمها في الافتداء بشرط أن يأخذ حقها فخالع قبل أخذه بطل.

(١) الأم (١١٦/٥)، منهاج الطالبين (١٠٤/١).

(٢) إعانة الطالبين (٣٧٨/٣)، الإقناع للشربيني (٤٣٤/٢)، روضة الطالبين (٣٧١/٧)، مغني المحتاج (٢٦١/٣).

(١) كتاب الخلع

وهو: فرقة بعوض مقصود ينفع الزوج أو سيده^(٢).
وفيه أبواب:

الأول: في حقيقته:

فالفرقة الحاصلة به طلاق لا فسخ ولو بلفظ الخلع والمفاداة فينقص بها عدد الطلاق، وينفذ بخالعت نصفك أو يدك ومعلقاً ومؤقتاً وسيأتي ما يلزمهما في الباب الثاني.
ومطلق لفظ الخلع والمفاداة معها تقتضي مهر المثل إذا قبلت وإلا وقع مجاناً كخالعتك بلا عوض وإن قبلت^(٣).

ولو طلقها بمهرها وقد برئ منه أو بما في كفها ولا شيء فيه بانت بمهر المثل، ولفظ الفسخ وكنايات الطلاق كناية هنا، وكذا قوله: بعثك نفسك أو طلاقك بكذا وقولها بعثك مهري بطلاقي فتجب النية منهما إلا إن أجاب القائل: بقبلت ويصح مع اختلاف لفظهما: كطلقني بكذا فقال: خالعتك وعكسه وبالترجمة ومن الهازل.

فرع: يكره الخلع إلا بسبب كالشقاق وكراحتها له لقبح خلق أو خلق أو ديني أو خوف تقصيرها في بعض حقه أو رغبتها في غيره أو قصدها سفراً أو لينحل حلقه بالطلاق الثلاث من مدخوله إن فعل ما لا بد منه كأكل وشرب أو صلاة فرض^(٤).

ولو منعها بعض حقها فافتدت؛ ليخلص منه أثم إن منعها لزناها لم يكره الخلع وإلا كره ونفذ.

فصل المذهب في الخلع من الجانبين المفاوضة

فالأحدهما الرجوع قبل قبول الآخر وفيه من جهة الزوج شوب تعليق ومن جهة غيره

(١) الخلع: لغة مشتق من خلع الثوب، لأن كلا من الزوجين لباس الآخر قال تعالى: ﴿هَٰؤُلَاءِ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ (البقرة الآية: ١٨٧) فكأنه بمفارقة الآخر نزع ثيابه.

وشريعاً: هو فرقة بين الزوجين ولو بلفظ مفاداة بعوض مقصود راجع لجهة الزوج، انظر روضة الطالبين (١٠٤/١).

(٢) إعانة الطالبين (٣/٣٨١)، حواشي الشرواني (٧/٤٦٩)، شرح زيد ابن رسلان (١/٢٦٠)، فتح المعين (٣/٣٨١)، منهج الطلاب (١/٨٨).

(٣) فتح المعين (٣/٣٨١)، شرح زيد ابن رسلان (١/٢٦٠).

(٤) إعانة الطالبين (٣/٣٨١)، فتح المعين (٣/٣٨١)، مغني المحتاج (٣/٢٦٣).

شوب جعالة^(١).

فإن بدأ الزوج بصيغة معاوضه: كطلقتك أو خالعتك بألف اشترط قبولها فوراً كالبيع ومطابقته للإيجاب فإن أوقع ثلاثاً بألف فقبلت واحدة بثلثه أو قبلت الثلاث بألفين أو بخمسائة لم تطلق، وكذا لو طلق اثنين بألف فقبلت إحداها، أو طلق إحداها وأهم بألف فقبلتا^(٢).

ولو قال لزوجته: طلقتك بألف وضرتك فقبلت ثانياً فالمال على المخاطبة وإن قال لها أنت طالق طلقتين إحداها بألف وقعت طلقة حالاً والأخرى بالألف إن قبلت وكانت تلك رجعية لكن لو نقصت عدد الطلاق دون المال بأن طلقها ثلاثاً بألف وقع الثلاث بالألف^(٣).

وإن بدأ الزوج بتعليقك كإن أو متى أعطيتني - ثبت حكمه بلا قبول لفظاً ولا يرجع قبل وجود الصفة، ثم إن علق بمتى ونحوها إثباتاً لم يشترط فورية الإعطاء من الحرة الحاضرة أو الغائبة عند علمها وكذا من الأمة إن علق بخمر ونحوه لا بمال بل متى أعطته من كسبها أو غيره بانتهى ولزم الزوج رد المال لمالكه وله في ذمتها مهر المثل^(٤).

ولو قال: لزوجته إن أبرأتني من مهر ك طلقتك فأبرأته وطلق برئ والطلاق رجعي أو إن أعطيتني كذا طلقتك فأعطته لم يملكه فيرده ولا يلزمه تطليقها.

وإن قال: طلقتك فأبرأتني طلقت ولا يلزمها إبرأؤه أو: إن برئت مهر ك فأنت طالق فأبرأته وقد أقرت به لشخص قال بعضهم: فيظهر وقوعه بمهر المثل: كإن أعطيتني هذا المغصوب فأعطته وفيه نظر وإن بدأت الزوجة منجزاً: كطلقتني بألف أو معلقاً: كمتى طلقتني فلك ألف اشترك في طلاقها ومطابقته لطلبها وإن تراخى أو طلق بأكثر أو بغير الجنس فهو مبتدئ وإن انتقل عن الألف وقع بما سمي^(٥).

ولو قالت: طلقني ولك على ألف فطلق بانتهى به وإن لم يذكره في الجواب وقال: قصدت الابتداء قبل ووقع مجاناً، ولها تحليفه إن أتهمته.

ثم لفظ الزوجين إن كان صريحاً فذاك وإن كان كناية: كأبنتي فقال: أبنتك ونويا

(١) المذهب (٥٨/٢).

(٢) الأم (٢٥٧/٥)، إعانة الطالبين (٣٨٤/٣)، الوسيط (٣١٩/٥)، حواشي الشرواني (٤٧٦/٧)، روضة الطالبين (٣٨٠/٧).

(٣) الوسيط (٣١٩/٥)، حواشي الشرواني (٤٧٦/٧)، روضة الطالبين (٣٨٠/٧).

(٤) الأم (١٩٨/٥)، التنبيه (١٧٢/١)، روضة الطالبين (٣٨١/٧)، مغني المحتاج (٣٥٠/٤).

(٥) فتح المعين (٣٨٧/٣).

الطلاق وقع ولزم المال إن ذكره وإن لم ينو هو لم يقع وإن نوى دونها وقد ذكر المال لم تطلق وإلا طلقت بجاناً وإن ذكرها دونها لم يقع وكذا عكسه والكناية من أحدهما مع نيته كالصريح^(١).

ولو قالت: طلقني وأنت بريء من مهري فطلقها بانت به أو: إن طلقنتي فقد أبرأتك أو فأنت بريء فطلق وقع بانئاً بمهر المثل إن ظن صحة تعليق الإبراء وإلا فرجعي^(٢).
ولو قالت: طلقني وأضمن لك ألفاً فطلق لزمها وبانت أو وأعطيك ألفاً فطلق وقع بجاناً فإن قال: أبرأتك من مهري فطلقني برئ ولا يلزمه تطليقها وإن قالت: طلقني بألف فطلقها بأقل طلقت بالألف.

وإن قالتا: طلقنا بألف وأطلقنا فطلقهما طلقنا وعلى كل واحدة مهر مثلها، وإن طلق إحداها بانت بمهر المثل وإن قالتا: بألف مناصفة فعلى كل نصفه^(٣).

الباب الثاني في أركانها

الأول: الزوج: وشرطه الاختيار فيطّل من مكره، فإن ادعى الإكراه عليه فأنكرت لم يصدق ظاهر وعليه رد ما قبضه^(٤).

والتكليف فيطّل من صبي ومجنون، ويصح من محجور فلس أو سفيه، ومن عبد ومكاتب ومبعض ولو بلا إذن أو أقل العوض ويتعين تسليمه لولي السفيه فإن سلمه السفيه، وهو عين: كخالعتك هذا نزع الولي منه فإن تركه عالمًا فتلف ففي ضمان الولي وجهان: أو جههما: نعم، أو غير عالم لزم المختلع مهر المثل أو وهو دين فإن سلمه وليه اعتد بقبضه وإلا طالب الولي المختلع بالمسمى ويسترد من السفيه ما أعطاه فإن تلف مع السفيه لم يضمنه؛ إذ ضيع ماله بتسليمه إليه^(٥).

وإن قال: إن دفعت إلي كذا فأنت طالق سلمته إليه لتطلق وعلى وليه نزع منه فوراً فإن آخر فتلف لم يضمن وقبض العبد بإذن أو دونه كالسفيه لكن ما تلف بيده طالبه به المختلع بعد عتقه.

وفي صحة قبض العوض من المأذون في التجارة بلا إذن سيده وجهان، والمبعض إن

(١) فتح المعين (٣/٣٨٢)، فتح الوهاب (٢/١١٧)، مغني المحتاج (٣/٢٦٨).

(٢) إعانة الطالبين (٣/٣٨٧)، روضة الطالبين (٧/٤٣٠)، مغني المحتاج (٣/٢٧٧).

(٣) روضة الطالبين (٧/٤٣٠).

(٤) الإقناع للشربيني (٢/٤٠٨)، حواشي الشرواني (٧/٢١٧).

(٥) روضة الطالبين (٧/٤٣٦)، الإقناع للشربيني (٢/٤٠٨)، حواشي الشرواني (٧/٢١٧).

كاتب بينه وبين مالك بعضه مهياة فالعوض لمن وقع الخلع في نوبته وإلا فهو بينهما بالقسط والمكاتب كالحر^(١).

الركن الثالث: قابل الخلع: زوجة أو أجنبياً وشرطه الاختيار وصحة الالتزام فإن قبلت خلعها مكرهة لم تطلق وإن سألتها مكرهة فأجابها لم يصح وتطلق رجعيّاً إلا إن أعاد ذكر المال^(٢).

ولو ادعت أنها طلقت مكرهة وأنكر فأقامت بينة لزمه رد المال إليها، ثم إن لم يقر بالخلع طلقت رجعيّاً وإلا بانته بإقراره وإن لم ينكر بل سكت أو كان المنكر وكيله فله الرجعة إن أقامت بينة.

ولو اختلع محجور فإن كان حجرها لصغر أو جنون لم تطلق، وإن كان لرق فإن لم يأذن السيد فيه بانته وتعلق المسمى إن كان ديناً ومهر مثلها إن كان عيناً بذمتها تطالب به إذا عتقت، وإن أذن لها بعين ماله أو بدين من مقدر صح بالمأذون، ويتعلق الدين بكسبها الحادث بعد الخلع وبتجارتها، فإن تعذر فبذمتها، ولها العدول عن العين إلى الخلع بدين لا عكسه^(٣).

وإن أذن لها وأطلق اقتضى مهر المثل ديناً وتعلقه بكسبها وبتجارتها كما مر، وإن زادت على المأذون أو على مهر المثل عند الإطلاق فالزائد في ذمتها.

ولو قال لها: اختلعي بما شئت تناول فوق مهر المثل ويتعلق بالكسب والتجارة^(٤). وإن كان حجرها لسفه فقال: خالعتك بألف أو بألف إن شئت فقبلت أو شاءت فوراً أو قالت: طلقني بألف فأجابها: طلقت رجعيّاً، ولا يلزمها إكمال وإن أذن لها الولي في الاختلاع أو جهل الزوج الحال أو لم تقبل أو تشاء أو على طلاقها بإبرائها من مهرها وأبرأت - لم تطلق، والسفیهتان كالواحدة.

ولو طلق سفیهة ورشیده بألف فقبلت واحدة لغا وإن قبلتا بانته الرشیده بمهر المثل وطلقت الرشیده مجاناً^{(٥)(٦)}.

وكذا لو سألتاه فأجابهما وإن أجاب السفیهة طلقة مجاناً أو الرشیده فمهر المثل، وإن

(١) فتح الوهاب (٥٨/٢)، مغني المحتاج (١٣٩/٣)، حواشي الشرواني (٢١٧/٧).

(٢) روضة الطالبين (٣٨/٧).

(٣) المجموع (٣٨٥/٥).

(٤) روضة الطالبين (٣٨٥/٧).

(٥) المهذب (٧٥/٢)، حواشي الشرواني (٤٨٥/٧).

(٦) حواشي الشرواني (٥٠٤/٧)، فتح المعين (٣٨٦/٣).

كان حجبها لمرض فإن اختلعت بمهر المثل نفذ من الأصل أو بأكثر منه فإن كان المخالعة زوجاً وارثاً بغير الزوجية كابن عم أو معتق أو بالزوجية بأن جدد نكاحها فالزيادة وصية لوارث وإلا فمن الثلث.

فإن اختلعت بعبد قيمته مائة ومهرها خمسون فإن وسع الثلث الزيادة للزوج جميع العبد نصفه عوض ونصفه وصية وإلا فإن لم يكن دين ولا وصايا ولها غير العبد خير بين الفسخ وأخذ مهر المثل وبين أخذ نصف العبد مع ما يحتمله الثلث من باقيه، فلو خلعت مع العبد خمسة وعشرين فهي مع نصف العبد خمسة وسبعون فيأخذ ثلثها وهو قدر ربع العبد فله ثلاثة أرباعه.

وإن لم يكن لها إلا العبد خير بين أخذ ثلثيه وبين الفسخ وأخذ مهر مثل، وإن كان عليها دين مستغرق ولم توص بشيء خير بين نصف العبد وبين الفسخ ومضاربة الغرماء بمهر المثل^(١).

وإن زاحمته وصايا ولا دين عليها خير بين أخذ نصف العبد، ومزاحمة الوصايا بالنصف الباقي وبين الفسخ والتقدم بمهر المثل، وإنما يتصور المزاحمة إذا قارنت الوصايا الخلع بأن قال: خالعتك بألفين ومهرها ألف وقال آخر: بعثك هذا بثلاثة آلاف وقيمتها ألف فتقبلهما دفعة وإلا فقد علم تقديم التبرع المنجز على المعلق وتقديم الأول فالأول من المنجز^(٢).

فرع: من اختلع في مرض موته امرأة غيره بمال نفسه فهو من الثلث.
فرع: إذا اختلع سيد أمته من زوج حر أو مكاتب، أو بعضه حر في نوبته برقيتها لغا^(٣).

الركن الثالث: المعوض: وهو بضع المرأة ويشترط كونه مملوكاً للزوج فخلع بائنة لغوً وخلع رجعية يملك رجعتها نافذ وخلع المرتدة سيأتي^(٤).
الركن الرابع: العوض: وشرطه: صحة إصداقه كما مر.

ويكره بفوق مهر المثل، فإن خالعه بمجهول أو بمؤجل بمجهول: كالخصاد أو بما يعجز عن تسليمه، أو شرط في الخلع شرطاً فاسداً كأن لا يتفقها وهي حامل له أو لا

(١) روضة الطالبين (٣٨٧/٧).

(٢) روضة الطالبين (٣٨٧/٧).

(٣) روضة الطالبين (٤٢٨/٧).

(٤) الوسيط (٣٢٤/٥)، روضة الطالبين (٣٨٨/٧).

سكنى لها في العدة، أو لا عدة عليها، أو أن يطلق ضرثها أو خالع بنجس يقصد أو بجزاف أو بمغصوب بانت بمهر المثل، وكذا لو خالعها بمال معين ثم رده بعيب، أو غيره، أو تلف قبل قبضه؛ إذ يدها ضامنة ضمان عقد، فإن خالعها بنجس لا يقصد كالدم، أو خالع مع غيرها بفساد مطلقاً أو بماها هذا أو بمهرها ولم يصرح بنياية، أو استقلال طلقت رجعيّاً^(١).

ولو خالعها بموصوف فقبلت أو علق طلاقها بإعطائها، وأعطته بالصفة بانت، فإن رده بعيب طالبها سليم في الأولى، وبمهر المثل في الثانية.

فرع: لو قال: إن أبرأتني عن مهر ك مثلاً أو إن أبرأتني ونوى المهر فأنت طالق فأبرأته ونوت المهر وهما يعلمان قدره برئ وبانت، وإلا فلا، كما لو لم يذكر في تعليقه المهر ولا نواه^(٢).

فرع: لو اختلعا بإرضاع ولده وحضاته مدة معلومة جاز، فإن أبى الولد ثديها، أو مات في الأثناء انفسخ في الباقي فعليها قسطه من مهر المثل إذا وُزَّعَ على المديتين.

ولو خالعها بإرضاعه سنتين، وبحضاته، ونفقته، وكسوته شائي سنين، فإن لم يقدر نفقة كل يوم، كسوة كل فصل مثلاً، أو كان لا يجوز السلم فيه، أو لم يصفه بصفات السلم بانت بمهر المثل، وإلا فبالمسمى^(٣).

وللأب أمرها بإنفاق الطفل وكسوته وله أخذ ذلك منها؛ ليصرفه هو للطفل، فإن زاد المقدر لليوم على كفايته فالزائد للأب وإن نقص فالباقي عليه.

ولو انقطع جنس الملتزم فللأب الفسخ في الكل لا في المنقطع فقط وإن لم ينقطع لكن مات الطفل في أثناء مدة الرضاع انفسخ في باقية وتبقى النفقة والكسوة فتقدر قيمتها، وأجرة مثل مدة الرضاع الماضية، والآتية ويعرف نسبة باقية من كلها، وله من مهر المثل بتلك النسبة.

وإن مات الطفل بعد المدة بقيت النفقة والكسوة عليها مقسطة كما كانت، وموت المرأة كموت الطفل، إلا أنه يبطل الخلع في الرضاع بموتها قبل تمام مدته، ويحل عليها النفقة والكسوة^(٤).

(١) الوسيط (٣٢٦/٥)، روضة الطالبين (٣٨٩/٧).

(٢) الإقناع للشرييني (٤٣٦/٢).

(٣) إعانة الطالبين (٢٥٢/٤).

(٤) روضة الطالبين (٤٣٦/٧)، مغني المحتاج (٢٧٢/٣).

فرع: لو خالعتها بالمهر المعين في العقد قبل قبضه بانت بمهر المثل، وحقها باق في العين أو بعد قبضه، وقبل الدخول لم يسقط حق الزوج من نصفه^(١).

فصل في التوكيل في الخلع

لكل من الزوجين توكيل امرأة أو كافرة في الخلع، وللزوج توكيل عبد ومحجور سفه بلا إذن سيد أو ولي لا في قبض عوضه، فإن قبض بإذنه فقط ضيع ماله وتبرأ المرأة^(٢). ولو اختلعا وكيلها القن بعين لها صح، أو في ذمتها إليها طولبت دونه، وإلا فإن توكل بإذن سيده تعلق بكسبه، ويرجع عليها بما غرمه أو بغير إذنه ويرجع فبذمته ويرجع عليها إن قصد الرجوع، وفي اشتراطه نظر، وإن اختلعا وكيلها المكاتب بإذن سيده طولب.

ولو وكلت محجوراً بسفه لغا وإن أذن وليه فإن خالع وأضاف إليها صح وإلا طلقت مجاناً^(٣).

ولو وكل الزوجان واحداً ليتولى الطرفين تولى طرفاً فقط مع الزوج الآخر أو وكيله ولو توكل في الطلاق فخالع لغا، وكذا لو طلق بمال من يمكن مراجعتها لو لم يذكر المال ولو لم يمكن كغير المدخول بها فتردد^(٤).

فرع: إذا قدر الزوج لوكيله مالا كألف فاختلع به، أو بأكثر ولو من غير جنسه كألف وثوب وقبلت بانت به، أو بأقل منه لغا وإن أطلق فخالع بمهر المثل أو أكثر حالاً صح، أو بأقل مما لا يتغابن به بانت بمهر المثل^(٥).

وإن خالع بمؤجل أو بغير جنس مسماه أو بغير نقد البلد فكأنقصه عن المقدّر، أو عن مهر المثل وقبضه للعوض كوكيل البيع وإن خالعتها بعبد فإن ذكر نوعه صح الخلع به، وإلا فهل تصح الوكالة؟ وجهان فإن صحت وخالع بمعين قيمته مهر المثل، جاز أو بموصوف بصفة السلم فهل يجوز؟ وجهان، فإن جاز فنقصه عن مهر المثل كنقصه عن المقدّر^(٦).

ولو قالت المرأة لوكيلها؛ اختلعتني طلبة بألف امثل أو نقص عن الألف نفذ ولا

(١) روضة الطالبين (٤٣٦/٧).

(٢) روضة الطالبين (٣٩١/٧).

(٣) روضة الطالبين (٣٩٤/٧).

(٤) روضة الطالبين (٣٩٩/٧).

(٥) مغني المحتاج (٢٦٢/٣).

(٦) حاشية البجيرمي (٤٤٨/٣)، حواشي الشرواني (٤٧٣/٧)، مغني المحتاج (٢٦٦/٣).

يطالب به إن صرح بالوكالة وإلا طولب وإذا غرم رجوع عليها إلا إن قصد استقلالاً وإن خالف فإن كانت مخالفته في الطلاق باختلاعها ثلاثاً بألف، فإن أضاف إليها طلقت واحدة بثلاث الألف، وإلا فثلاثاً بألف، وعليها ثلثه، وعلى الوكيل ثلثاه^(١).

فإن قالت له: اختلعتني ثلاثاً بألف فاختلعها واحدة بألف، فإن أضاف إليها لم يقع وإلا وقعت ولزمه الألف، وإن قالت: اختلعتني بما استصوبته فاختلعها بألف في ذمتها، أو بمهرها على الزوج جاز أو بعين ماها فلا؛ لانصراف لفظها للعين فقط^(٢).

وإن قالت: اختلعتني بحيث لا أغرم شيئاً وهي مدخولة فاختلعها بمهرها صح وإن كانت مخالفته في المال بأن خالع بفوق ألف من ماها أو بغير جنسه، فإن قال: اختلعتها بكذا من ماها بوكالتها بانت بمهر المثل ولا يطالب به إن لم يضمن وإلا طولب بمسماه ولو فوق مهر المثل.

وإن أضاف الخلع إلى نفسه أو لم ينوها فخلع أجنبي وسيأتي وإن نواها طولب بمسماه ولوقوف مسماها وعليها ما سمت، وكذا لو أضاف إليها مسماها وأضاف الزائد إليه وإذا غرم الكل رجوع عليها بقدر مسماها^(٣).

ولو أطلقت التوكيل اقتضى مهر المثل فإن خالع الوكيل به أو بأقل أو بأكثر فكما مر ويطالب بمسماه ولو فوق المهر وإذا اقتضى الحال الرجوع عليها رجوع بمهر المثل.

ولو اختلعها وكيلها بنحو خمر بإذنها، أو بدونه بانت ولزمها مهر المثل، وكذا لو اختلع وكيله بذلك بإذنه، فإن كان بغير إذنه، أو أبدل وكيل أحدهما خمراً بخنزير، أو عكسه فقد مر في باب الوكالة^(٤).

فرع: لو قالت امرأة لأجنبي: سل زوجي طلاقاً بألف مثلاً فهي موكلته وإن لم تقل بألف علي فإذا طلق به لزمها ولو غرمه لأجنبي رجوع عليها وإن لم تقل: على أن ترجع علي أو أنني ضامنه^(٥).

وإن قال أجنبي سلي زوجك طلاقك بألف فإن لم يقل: علي فليس بتوكيل فإذا اختلعت به فهو عليها، وإن قاله فاختلعت به وأضافت إليه أو نوتها فهو عليه وإلا فعليها ولو قال لها أجنبي: اختلعتني من زوجك ولك على ألف ففعلت لزمه الألف.

(١) روضة الطالبين (٣٩٤/٧) وقال: وقالها البغوي.

(٢) روضة الطالبين (٣٩٤/٧).

(٣) روضة الطالبين (٣٩٣/٧).

(٤) روضة الطالبين (٣٩٤/٧).

(٥) روضة الطالبين (٤٢١/٧).

ولو قال أجنبي لآخر: سل فلاناً تطليق زوجته بألف فكما لو قاله للمرأة^(١).
 فرع: لو قال لوكيله: طلقها ثلاثاً، فإن قال: بألف، فطلقها واحدة به، نفذ، وإن لم يقل: بألف فطلقها واحدة، وقعت مجاناً.

ولو قال لوكيل: طلقها بألف، ولآخر: طلقها بألفين أو وكلهما ببيع كذلك، فأوجبا معاً، فإن أوجبا معاً، لم يصح، أو مرتباً، صح الأول.

ولو قال: لوكيله إذا أخذت منها أو إذا أعطتك ألفاً فطلقها، أو فهي طالق واحدة، فأخذه منها، أو أعطته، وطلق، وقع رجعيّاً، وترد المال، أو: إن أعطتني ألفاً طلقها فأعطته، لم يجب الطلاق، وترد المال وإن أطلق.

وإن قال: خذ مالي منها ثم طلقها، أو طلقها على أن تأخذ مالي منها، اشترط تقديم الأخذ، وإن قال: طلقها ثم خذ، فله الأخذ أولاً^(٢).

الركن الخامس: الصيغة:

إيجاباً وقبولاً أو استيجاباً: كخلعتك أو فأديتك أو خالعتني، ولا بد من مطابقتها وتواصلهما كما مر، فيضر تخلل كلام أجنبي من القابل كثير من القابل لا يسير.

فإن قالت المسلمة: طلقني بألف، ثم ارتدت قبل تمام جوابه أو مقترناً به فيما يظهر وهي غير مدخول بها، أو لم تسلم في العدة، بانت منه بالردة فلا طلاق، ولا مال عليها^(٣).

وإن أسلمت فيها بان وقوع الطلاق بالمال، وإن قالت زوجته: طلقنا بألف ثم ارتدتا ثم أجاهما قبل الدخول، أو بعده، وأسلمتا بعد عدتهما بنتا بالردة وإن أسلمتا فيها بان نفوذ خلع كل واحدة بمهر المثل، وإن أسلم في العدة واحدة فقط، بان نفوذ خلعها بمهر المثل.

وإن سألتاه ثم ارتدت إحداها ثم أجاهما قبل الدخول، أو بعده، ولم تسلم المرتدة في عدتها، طلقت المسلمة.

ولو قال له مرتدتان مدخولتان، طلقنا بألف، فأجاهما، ثم أسلمتا في العدة، طلقتا بالبدل^(٤).

ولو قال لمسلمتين طلقتكما بألف فارتدتا، أو إحداها، ثم قبلتا قبل الدخول بهما، أو

(١) إعانة الطالبين (٣/٣٩٠)، روضة الطالبين (٧/٤٢٨)، فتح المعين (٣/٣٨٩).

(٢) روضة الطالبين (٧/٤٣٦).

(٣) روضة الطالبين (٧/٣٩٥).

(٤) روضة الطالبين (٧/٣٩٦).

بالواحدة أو بعد الدخول وأصرتا أو الواحدة لغا الخلع، أو بعده وأسلمتا، أو الواحدة في العدة طلقتا، وإن أسلمت إحدهما فقط لم تطلق هي، ولا الأخرى^(١).

وإسلام أحد الزوجين الوثنيين قبل الدخول أو بعده كردة المسلم قبل الجواب.

فرع: لو قال لامرأته: خالعتك بألف درهم فقالت: قبلت الألف أو قالت له: طلقني بألف فقال: طلقتك ولم يذكر المال بانت بالألف، وكذا لو قال لرجل: خالعت امرأتي بألف عليك، فقال: قبلت، أو قال لها رجل اختلعت نفسك من زوجك بألف فقالت: اختلعت، وقال له فوراً: خالعتها فقال خالعت، وسمع الوساطة كلامهما، وإن لم تسمع المرأة كلام الزوج كمن أوجب لأصم بعقد فأسعته غيره فقبل ويظهران نعم! من الزوجين جواباً للمتوسط كاف كالبيع^(٢).

فرع: لو قالت: أبرأتك من مهري على الطلاق فطلق بانت.

وكذا لو قالت: قبلت الإبراء؛ لأن قبوله التزام للطلاق بالإبراء، وفي هذا نظر، ويظهر إن بذلت صداقي على طلاقني كأبرأتك على الطلاق^(٣).

فرع: لا رجعة لمن طلق بعوض ولو فاسداً مقصوداً، فإن قال: طلقتك بألف على أن لي الرجعة فقبلت طلقت مجاناً فيراجع، أو على أن أراد العوض متى شئت لأراجع بانت بمهر المثل^(٤).

فصل في الألفاظ الملزمة

فإذا قال لامرأته: طلقتك أو أنت طالق على ألف أو على أن لي عليك ألفاً فقبلت بانت بالألف، وكذا لو قال ابتداء: وكذا لو قال ابتداء: طلقتك، وعليك، أو لي عليك ألف إن نوى إلزامها وأقام، وعليك ألف مقام، وعلى ألف، وصدقته، أو حلف لنكولها، وإلا طلقت مجاناً، وإن قبلت وإن قاله جواب قولها: طلقني بألف بانت به فإن قالت: ما طلبت بل ابتدئ أنت باللفظ المذكور، وعكس هو حلفت على نفي العوض وبانت بإقراره^(٥).

ولو قال: طلقتك إن أو إذا ضمنت لي ألفاً، فقالت فوراً: ضمنت ألفاً، أو زادت عليه

(١) روضة الطالبين (٣٩٦/٧).

(٢) روضة الطالبين (٣٩٧/٧).

(٣) روضة الطالبين (٣٨٧/٣).

(٤) حواشي الشرواني (٤٩٥/٧)، منهاج الطالبين (١٠٥/١).

(٥) المهذب (٧٦/٢)، روضة الطالبين (٤٠٥/٧).

بانت بألف وبلغوا الزائد، فإن قبضه كان أمانة وإن ضمنت دون ألف، أو أعطته ألفاً ولم تضمن أو قالت: رضيت أو شئت أو قبلت بدل ضمنت لم تطلق.

وإن قال: متى ضمنت، أو قال لرجل: طلقها إن ضمنت لي ألفاً لم تجب الفورية ولو قال: طلقي نفسك إن ضمنت لي ألفاً فقالت: فوراً ضمنت وطلقت أو عكسه، أو قالت: طلقت نفسي بألف، بانت بالألف ويتقارن الضمان والطلاق كطلقتك إن ضمنت لي ألفاً فضمنته والمراد بالضمان: هنا الالتزام لا ما يفتقر إلى أصل^(١).

ولو طلقت، ولم تضمن، أو عكسه لم تطلق.
 فرع: لو قال: إن دخلت الدار فأنت طالق بألف فقبلت فوراً، أو سألت تعليق طلاقها بذلك ففعل طلقت بالدخول، ويلزمها الألف حالاً.

وكذا لو قالت: إذا جاء الغد، وطلقتني فلك ألف فطلق فيه جواباً لها فإن تعذر الطلاق بموت، أو غيره رد ما قبضه^(٢).

فرع: لو قال الحامل: إن كنت حاملاً فأنت طالق بدینار طلقت إذا قبلت وفسد المسمى؛ لجعل الحمل مكانه جعله عوضاً ووجب مهر المثل، ولا يكفي الإعطاء عن القبول خلافاً لما وفي في الروضة في باب تعليق الطلاق^(٣).

فرع: لو قال: أنت طالق بألف إن أو إذا شئت فقالت فوراً: شئت بانت بالألف وإن لم ترد، وقبلت، ولا يكفي قبلت عن شئت، وإن علق بنحو متى لم يشترط فور المشيئة.

ولو قالت: طلقني بألف درهم، فقال: طلقتك بالألف إن شئت، بألف إن شئت ونوى الدراهم صار مبتدئاً، فيعتبر مشيئتها فوراً، وكذا إن نوى غير الدراهم وإن لم ينو شيئاً طلقت رجعيّاً أو بائناً؟ وجهان: وعلى الثاني له الألف، أو مهر المثل وجهان^(٤).

فرع: لو قال: إن أعطيتني ألفاً فأنت طالق، فأعطته الألف مختارة وقبضه بانت به، وكذا لو أعطته ألفاً وزناً لا عدداً إن لم يشترط العدد، ولو وضعت الألف عنده، أو وضعه وكيلها من مالها بحضرتها كفى فيملكه قهراً، وتبين وإن أبى قبضه.

ولو أعطته عوضه أو وضعه عنده وكيلها غائبة لم تطلق، وكذا لو علق بـ "متى" فبعثته

(١) المذهب (٥٦/٢)، روضة الطالبين (٤٠٥/٧).

(٢) منهج الطلاب (٨٩/١)، منهاج الطالبين (١٠٦/١).

(٣) روضة الطالبين (٤٠٥/٧).

(٤) المذهب (٩٧/٢)، الوسيط (٣٢٣/٥)، روضة الطالبين (٤٠٧/٧).

مع غيرها، وقبضه الزوج ولو قال: أنت طالق إذا أعطيتني ألفاً أو أن بفتح همزها بانت حالاً بإقراره ولزمه رد الألف^(١).

ولو قال: إن أقبضتني، أو سلمت، أو دفعت، أو أدت إلى ألفاً فأنت طالق فهو تعليق محض فتطلق مجاناً بوضعها المال عنده مختارة ولو بمجلس آخر.
نعم: إن زاد ما يدل للاعتياض كـ "إن أقبضتني ألفاً لأقضي به ديني" فكأن أعطيتني، وإن قبضت منك كـ "إن أقبضتني" لكن يعتبر هنا أخذه منها بيده لا اختبارها^(٢).

فصل في مطلق الدراهم في الخلع

مطلق الدراهم في الخلع المنجز كطلقتك بألف درهم يحمل على غالب نقد البلد منها وفي المعلق: كإن أعطيتني ألف درهم فأنت طالق على الإسلامية، وإن كان نوعها رديماً لسواد أو خشونة أو غير ذلك فتطلق بإعطائها وإن غلب في البلد غيرها ويملكها الزوج نظراً للتعليق وله ردها وطلب الغالب نظراً للمعاوضة فإن كان الغالب ناقص الوزن أو زائدة وفسر الزوج به قبل^(٣).

وإن كان الغالب مغشوشاً فأعطته طلقت خلافاً للشيخين، ويملكه الزوج ولا يرده لطلب مهر المثل، وإن غلب الخالص طلقت بإعطاء مغشوش يبلغ خالصه ألفاً، ويملكه الزوج ولا نظر إلى الغش لحقارته وله رده، وطلب مهر المثل لا الخالص^(٤).

فصل لو لم يصف المسلم بصفة السلم

لو قال: إن أعطيتني عبداً ولم يصفه بصفة السلم، فأنت طالق، فأعطته عبداً تملك بيعه ولو معيماً، أو إن أعطيتني عبداً تركياً فأعطته تركياً طلقت بائناً نظراً للتعليق، ولا يملكه لجهله نظراً للمعاوضة، ويجب له مهر المثل، وإن أعطته مكاتباً، أو مغشوباً، أو لها في شركة، أو غير تركي لم تطلق، وإن وصفه بذلك فأعطته بالصفة لا بغير ما طلقت وملكه فإن بان معيماً فله رده وطلب مهر المثل^(٥).

ولو قال: إن أعطيتني هذا العبد المغشوب أو المكاتب أو هذا الحر فأنت طالق فأعطته أو طلبت بمغشوب أو خمر فأجابه بانت بمهر المثل، وكذا لو علق بإعطاء خمر

(١) الإقناع للشربيني (١/١٥٢).

(٢) الإقناع للشربيني (١/١٥٢).

(٣) الوسيط (٧/٣٢٢).

(٤) حواشي الشرواني (٣/٢٦٧)، روضة الطالبين (٧/٤١١).

(٥) روضة الطالبين (٧/٤١٢).

فأعطته ولو مغضوباً.

ولو قال: إن أعطيتني هذا الثوب فأنت طالق فأعطته طلقت، وإن بان مستحقاً أو مكاتباً ويرجع هنا بمهر المثل وإن بان معيماً فله رده لمهر المثل^(١).

فصل في الخلع على معين

لو قال إن أعطيتني هذا الثوب وهو هروي فأنت طالق أو إن أعطيتني هذا الثوب فأنت طالق إن كان هروباً فأعطته فبان مروياً أو عكسه طلقت^(٢).

ولو قالت له: هذا هروي، فقال: إن أعطيتني هذا فأنت طالق فأعطته فبان مروياً بانت به ولا رد^(٣).

ولو خالعه بثوب هروي ووصفه كالسلم فقبلت بانت، فإن أعطته بالصفة فبان مروياً فله أخذه بدلاً، وله رده، وطلب هروي بالصفة، أو بثوب معين على أنه هروي، أو قالت: خالعتني بهذا فهو هروي فخالعها به فبان مروياً بانت به وله رده لمهر المثل، فإن كان معيماً، وتعذر رده لتلف، أو تعيب بيده رجع بقدر النقص من مهر المثل^(٤).

ولو قال: خالعتك هذا الثوب الهروي فبان مروياً فله رده، وكذا هذا الثوب وهو هروي فبان مروياً خلافاً للبغوي.

وإن قال: خالعتك هذا الثوب على أنه كنان فبان قطناً أو عكسه فسد العوض وبانت بمهر المثل^(٥).

فصل لو قالت طلقني ثلاثاً بألف

لو قالت: طلقني ثلاثاً بألف، وهو يملكها فأوقع الثلاث وقعن به، وإن أوقع واحدة بثلاثها، أو أطلق وقعت بثلاثها، أو أكثر لم يقع، وإن أوقع اثنين فله ثلاثها، أو طلقة ونصفاً فله نصفه فقط، أو نصف طلقة فله سدسه، أو وهو يملك ثنتين فأوقع واحدة فله ثلث الألف، أو وهو يملك واحدة فأوقعها فله كله، وكذا إن قال: أنت طالق ثلاثاً إحداهن بألف، وأراد بها الطلقة الباقية، أو أطلق، وإن أراد غيرها وقعت الواحدة مجاناً^(٦).

(١) روضة الطالبين (٤١٢/٧).

(٢) روضة الطالبين (٤١٣/٧).

(٣) روضة الطالبين (٤١٣/٧).

(٤) روضة الطالبين (٤١٣/٧، ٤١٤).

(٥) روضة الطالبين (٤١٤/٧).

(٦) الأم (٢٠٧/٥)، إعراسة الطالبين (٣٨٤/٣)، الوسيط (٣١٩/٥)، حواشي الشرواني (٤٧٦/٧)،

ولو قالت لمن يملك واحدة: طلقني ثلاثاً بألف واحدة تمام الثلاث، واثنين إذا تزوجتني، أو طلقني الواحدة وعلق اثنين على نكاحي ولك ألف ففعل وقعت الواحدة، ويتخير بين الإجازة بثلاث الألف والفسخ بمهر المثل^(١).

ولو طلبت عشر طلاقات بألف ملك واحدة فقط استحقه بها، أو اثنين فله بواحدة عشر الألف وبشتين كله، أو ثلاثاً فله بواحدة عشرة، وبشتين خمسة، وبالثلاث كله، وإن طلبت واحدة بألف فطلقها أكثر، وقع، وله الألف، وإن ذكره في جوابه وهو في مقابلة الواحدة فقط^(٢).

فرع: لو طلبت المدخول بها ثلاثاً بألف فطلق واحدة بثلاث الألف، وبشتين مجاناً وقعت الأولى فقط بثلاث الألف، وكذا لو طلق واحدة بألف، وبشتين مجاناً، أو اثنين مجاناً وواحدة بثلاثة وقعن كذا، أو واحدة مجاناً، وبشتين بالألف فالأولى مجاناً، وبشتين بثلاثه^(٣).

ولو أجاب من طلبت ثلاثاً بألف بآنت طالق وطالق ثم طالق، ونوى مقابلة الكل بالكل وقعت الأولى فقط، وله ثلاث الألف، أو من طلبت واحدة بألف بآنت طالق، وطالق وطالق، فإن أطلق، أو نوى مقابلة الأولى بالألف وقعت الأولى فقط بألف أو مقابلة الثانية فالأولى مجاناً، والثانية بالألف وتلغوا الثالثة، أو مقابلة الثالثة فالأولى، والثانية مجاناً، والثالثة بالألف، أو مقابلة الكل بالكل وقعت الأولى فقط بثلاث الألف، ويأتي هذا التفصيل فيما إذا أجابها بآنت طالق واحدة وأنت طالق ثانية وأنت طالق ثالثة وفيما إذا ابتداء بآنت طالق وطالق وطالق بألف فقبلت بمطابق الإيجاب، وفيما لو أجاب بآنت طالق وطالق وطالق لإحدهن بألف إلا أن قصد الكل فيتعذر هنا^(٤).

فرع: لو قالت: طلقني بألف فأجاب بطلقة أو بشتين، فإن قالت: أردت ما أجاب به، أو أقل وقع، ولزمها الألف، أو أردت أكثر حلفت، وله من الألف قسط ما أوقع وإن أجاب بآنت طالق فقط فإن أراد الثلاث وقعن وله الألف أو دونها روجعت كما مر^(٥).

روضة الطالبين (٤١٧/٧).

(١) روضة الطالبين (٤١٧/٧).

(٢) مغني المحتاج (٢٧٨/٣).

(٣) حواشي الشرواني (٤٧٦/٧)، روضة الطالبين (٤١٧/٧)، شرح زيد ابن رسلان (٢٦١/١)،

مغني المحتاج (٢٧٥/٣).

(٤) حواشي الشرواني (٤٨٣/٧).

(٥) روضة الطالبين (٤١٦/٧)، شرح زيد ابن رسلان (٢٦١/١)، مغني المحتاج (٢٧٢/٣).

فرع: لو قالت: طلقني نصف طلقة أو طلق نصفني أو يدي مثلاً بألف ففعل أو ابتداء الزوج بذلك فقبلت بانت بمهر المثل، وكذا لو قالت: طلقني بألف فطلق يدها مثلاً، فإن طلق نصفها فبنصف الألف^(١).

ولو قالت: طلقني غداً، أو في هذا الشهر بألف، أو أخذ هذا الألف على أن تطلقني غداً فأخذه، أو إن طلقيني غداً، أو في هذا الشهر متى شئت فلك ألف فطلق في الزمن المعين، أو قبله بانت بمهر المثل.

وإن علم بطلان ما جرى وإن طلق بعد الزمن وقع مجاناً، وكذا عن قصد الابتداء ويصدق فيه، ولها تحليفه إن اتهمته^(٢).

فرع: لو قالت: طلقني بألف طلاقاً يمتد تحريمه إلى شهر، ثم أكون زوجة حلالاً لك فطلق كذلك وقع مؤبداً بمهر المثل.

فرع: لو قالت: طلقني بمال واتهمته، فإن قال: طلقتك أو زاد بمال وقع بمهر المثل^(٣).

فرع: لو اختلعهما الأب أو أجنبي بماله كطلقها ولك علي ألف أو علي ألف ففعل فإن كان رشيداً بانت ولزمه الألف، وإلا وقع مجاناً.

ولو قال: طلقها عني بكذا فكما لو لم يقل: عني، ولو اختلعهما بمالها وأضاف الخلع إليها، فإن صرح بولاية، أو وكالة وهو كاذب لغا أو باستقلال فخلع بمغصوب وقد مر أو أطلق فقال: طلقها على بعدها هذا، أو على هذا المغصوب أو على عبد زيد هذا أو على هذا الخمر ففعل فقد مر في الركن الرابع^(٤).

وإن قال: طلقها بهذا العبد، ولم يذكر أنه لها، ولا مغصوب بانت بمهر المثل، وأن علم الزوج أنه لها.

ولو قال الأب للزوج: اختلعهما بمهرها أو على أنك بريء منه فقبل، أو قال له: طلقها وانت بريء من مهرها ففعل وقع مجاناً إن لم يلتزم ذلك براءته، وإلا بانت، وعلى الأب للزوج مهر المثل ولا يبرأ الزوج، وكذا لو قال: طلقها على بعدها هذا وعلى ضمانه فإن

(١) الوسيط الطالبين (٤٢٤/٧)، مغني المحتاج (٢٧٥/٣).

(٢) الوسيط (٣٤٩/٥)، روضة الطالبين (٤٢٧/٧)، مغني المحتاج (٢٧٥/٣).

(٣) مغني المحتاج (٢٧٢/٣).

(٤) حاشية البجيرمي (٤٤٨/٣)، حواشي الشرواني (٤٩٨/٧)، مغني المحتاج (٢٧٧/٣)، منهاج الطالبين (١٠٦/١).

قال الزوج بعد ضمان الدرك: إن برئت من مهرها فهي طالق لم تطلق^(١).

الباب الثالث في الاختلاف

فإن ادعى أحد الزوجين خلعاً صدق المنكر بيمينه ثم إن كانت هي الخالفة فوطئها حد ظاهراً وكذا باطناً إن كان صادقاً.

ومن اتحد زوجتيه كزنب فقال: خالعت زينب فقبلت واحدة فقال: أردت غير القابلة وقالت: بل أردتني حلف ولا فرقة^(٢).

ومن قال لزوجته: طلقتك بعوض، فقالت: بل مجاناً حلفت؛ لنفي العوض، وبانت بإقراره، وينفقها ويكسوها في العدة ولا يرثها لو ماتت وفي إرثها منه إذا مات نظر^(٣).

ولو قال: أجبتيك فوراً بالعوض الذي طلبت فقالت: لم أطلب أو أجبتي بعد فصل طويل حلفت هي، ولا عوض، وفي عكسه يحلف هو، ويقع مجاناً.

ولو اختلف المتخالعان في جنس المسمى أو قدره أو صفته، أو قال أحدهما: أطلقتا الدراهم ولا غالب، وقال الآخر: عيناً نوعاً ولا بينة أو تعارضتا تحالفا كالبيع.

ولو كان أحدهما أجنبياً وبانت وفسخ المسمى ووجب مهر المثل^(٤).

ولو تخالعا بألف أو بألف درهم وأطلقا فقال الزوج: أردنا جميعاً الدراهم النقرة، وقالت: بل أردنا جميعاً الفلوس تحالفاً، وبانت بمهر المثل^(٥).

ولو وافقته أنه أراد النقرة وادعت أنها أرادت الفلوس بانت بإقراره وصدقت في دعواها فإذا حلفت فلا شيء له عليها؛ لأنها نفت النقرة بيمينها ونفي هو الفلوس ولو وافقها على إرادتها الفلوس، وقال: أنا أردت النقرة فلا فرقة للمخالفة فقالت: بل أردت الفلوس أو وافقته على إرادة النقرة وزعم إرادتها الفلوس فلا فرقة، فقالت: أردت الدراهم وبنت ظاهراً ولا شيء له لإنكاره البيونة وعوضها، فإن عاد المنكر إلى تصديق الآخر وجب المسمى، ولو قال: النقرة، وسكت عن إرادتها، وعكست بانت بمهر المثل ولا تحالف^(٦).

ولو قال: طلقتك وحدك بألف، فقالت: بل أنا، وفلانة به تحالفا ويلزمها مهر

(١) حواشي الشرواني (٤٩٨/٧)، حاشية البجيرمي (٤٤٨/٣).

(٢) الإقناع للشرييني (٤٣٦/٢).

(٣) المهذب (٧٦/٢)، التنبيه (١٧٣/١).

(٤) روضة الطالبين (٤٣٦/٧).

(٥) روضة الطالبين (٤٣٢/٧).

(٦) روضة الطالبين (٤٣٢/٧).

المثل^(١).

ولو قالت: طلبت ثلاث طلقات بألف فأجبت مهن، فقال: بل طلبت واحدة به فأجبت، فإن أقاما بيتين قدمت أسبقهما تاريخاً ثم تحالفا ووقعت واحدة بمهر المثل وإن قال: أجبت بواحدة فلك ثلث الألف فقال: بل بثلاث فلي الألف فإن لم يتصل كلامهما وقع الثلاث بإقراره وله تحليفها على نفي العلم بتطليقه ثلاثاً ثم عليها ثلث الألف، وإن اتصل، فإن قال: لم أطلق من قبل، والآن طلقتك ثلاثاً بألف وقعن به.

وإن قال: طلقتك من قبل ثلاثاً جعله إنشاء فيقع ثلاث بإقراره وله ثلث الألف^(٢).
ولو قالت: طلقني من قبل ثلاثاً بألف فقال: بل واحدة بألف أو أكثر أو سكت عن العوض تحالفاً وله مهر المثل.

ولو تحالفا بألف فقالت: ضمنه عني زيد، أو قالت: قبلت الخلع على أن يسلم عني زيد لزمها الألف وإن قالت: خالعت زيدا بماله فقال: بل خالعتك بانت، ولا شيء له^(٣).

وإن قالت: قبلت الخلع بديني على زيد فأنكر تحالفاً، وكذا لو قالت: لم أضفه إليك لكن نوبته طولبت.

ولو قالت: خالعتني بديني فأنكر الخلع، وحلف سقط دينها بخلاف من قال: يعتني عبدك بديني عليك فأنكر البيع، وحلف، فإنه لا يسقط دينه^(٤).

فرع: لو خالغ زوجته الكبيرة فأرضعت بنتها زوجته الطفلة وجهل السابق، فقال: الخلع سابق فلي العوض، وقالت: هو لاحق فلا خلع، وإن عينا وقت الإرضاع حلفت وإلا حلف هو^(٥).

فرع: لو خالغها ثم ادعت أنه أبانها قبل الخلع أو أنه أقر بفساد نكاحها صدق بيمينه.

ولو قال: إن فعلت كذا فأنت طالق ثلاثاً، وفعل المحلوف عليه ثم ادعى أنه خالغها قبل فعله لم يقبل وإن وافقته المرأة وتسمع بينته بذلك^(٦).

(١) روضة الطالين (٤٣٤/٧).

(٢) روضة الطالين (٤٣٤/٧).

(٣) روضة الطالين (٤٣٤/٧).

(٤) روضة الطالين (٤٣٥/٧).

(٥) حاشية البجيرمي (٤١٩/٣).

(٦) حاشية البجيرمي (٤٦٠/٣).

كتاب الطلاق^(١)

وفيه أبواب:

الأول: في أركانه:

أحدها: الزوج: ويشترط: كونه مكلفاً، فلا ينفذ من صبي، ومجنون، ومغنى عليه، وزائل العقل بسكر، أو دواء بلا تعد: كمكره، وجاهل، ويصدق بيمينه أنه طلق صبيّاً أو جاهلاً إن أمكن، وأنه أكره مع قرينة^(٢).

وينفذ طلاق المعتدي؛ إذ هو مكلف خلافاً للروضة، وكذا تصرفاته، قولية، أو فعلية له، وعليه وكونه مختاراً؛ فلا ينفذ طلاق مكره عليه بلا حق وإن لم ينفذ مع إمكانه إلا إن نوى الإيقاع أو أكره على لفظ فأتى بغيره، أو على تعليق فنجز، أو عكسه، أو على طلاق مبهمه فعين، أو عكسه، أو ضم إلى المعينة أخرى بلفظ واحد: كطلقتكما، فإن قال: طلقت فلانة وفلانة غير المعينة فقط وينفذ طلاق مكره بحق كالمولى وسياطي وكـ "طلقتها وإلا قتلتك عوضاً"^(٣).

ويبطل تصرف المكره القولي إلا إن أكره بحق كإسلام الحربي والمرتد بخلاف الذمي ويشبه أن المعاهد كالذمي.

ويثبت الفعل مع الإكراه: كتحریم الرضاع، والربية بوطء أمها كرهاً، وأمة الفرع بوطء أصله مكرهاً، ويتقرر المسمى بالوطء مكرهاً، أو مهر المثل إذا فسدت التسمية، ويزول حكم من زالت بكارتها بالوطء مكرهة في استنطاقها، وتسقط نفقة من حيل بينها وبين الزوج مكرهة^(٤).

فرع: شرط الإكراه: أن يتوعد الأمر المأمور، وهو يقدر على فعل ما توعد به وأن يغلب علة ظنه بتحقيق ما توعد به إن لم يأت بالمأمور به، وأن يعجز عن دفعه بهرب، أو غيره، وأن يتوعد بمحذور بحيث يعد إكراهاً بالنسبة إلى المأمور به، وهو ما يؤثر فعل ما أكره عليه خوفاً مما توعد به فيحصل في الطلاق بتحقيقه بقتل، أو قطع، أو حبس

(١) الطلاق: لغة: حل الوثائق: وهو مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك، ويقال: فلان طلق اليدين بالخير كثير البذل. وشرعاً: حل عقدة التزويج. الشرح الكبير للرافعي (٥٠٧/٨).

(٢) روضة الطالبين (٢٣/٨)، الحاوي الكبير للماوردي (١١٦/١٠)، الشرح الكبير للرافعي (٥٠٧/٨).

(٣) روضة الطالبين (٢٣/٨).

(٤) روضة الطالبين (٢٣/٨).

طويل، أو نفى عن البلد، ويقتل أصله، أو فرعه، وفي ذي محرمية، وجهان. ويتألف ماله أو أخذه إن كان قدراً يضيق عليه، وباللواط به، ولذوي مروءة بصفع في الملاء، أو تسويد وجهه أو طوف في السوق، وأن يهدده بناجز لا يتعلق بالامر، كأن قال: طلقها وإلا قتلتك غداً، وفي هذا نظر سيما إذا علم من عادة الظالم إيقاع ذلك ولا عن قال: وإلا قتلت نفسي.

قلت: وتخويفه بإتلاف ماله إن لم يفلته مال غير الأمر إكراه إن نقص عنه وإلا فلا. والمكره على إتلاف المال طريق في الضمان، ويرتفع تحريم كل حرام بالإكراه عليه إلا القتل والزنا كما سيأتي، ولا يجب بالإكراه فعل شيء منها إلا إتلاف المال فقد يجب. فرع: من أمسكه ظالم فلم يفلته حتى يحلف بالطلاق أنه لا يخبر به أحد فحلف فهو مكره على الحلف فلا يقع طلاقه إذا أخبر به، أو حتى يخبره عن زيد، أو عن ماله، وقد أنكر علمه، أو يحلف بالطلاق فحلف كاذباً أنه لا يعلمه فليس بمكره فيقع طلاقه^(١).

فرع: لو قال الزوج: طلقت وأنا مكره عليه، فأنكرت وهناك قرينة كحبسه أو طلقت وأنا زائل الشعور وقد طلق مريضاً أو وأنا صبي، أو مجنون وأمكن وعهد الجنون أو وأنا نائم صدق بيمينه.

فرع: طلاق المريض كغيره فإن مات أحدهما في عدة رجعي لا بائن ورثه الآخر. الركن الثاني: الصيغة:

وهي: إما صريحة: وهي ما لا تفتقر لنية كطلقتك أو ألقيت عليه أو أوقعت عليك الطلاق وفي وضعته عليك وجهان.

وكأنت طالق أو نصف طالق أو أنت مطلقة، أو يا مطلقة بتشديد اللام فيهما، أو لك طلبة، أو يا طالق، وكفارتك، أو سرحتك، أو أنت مفارقة، أو مسرحة، أو يا مفارقة، أو يا مسرحة، وكالطلاق لازم لي، أو واجب علي لا فرض علي، وكذا حلال الله علي حرام، أو أنت، أو رأسك، أو الحل منك علي حرام إن اشتهر للطلاق وإلا فكناية وكترجمة الطلاق^(٢).

وكذا الفراق والسراح خلافاً للروضة وكطلقك الله، وكخالعتك، أو فاديتك، ولو بلا

(١) مغني المحتاج (٢٧٩/٣)، الوسيط (٣٩٠/٥).

(٢) المهذب (٨١/٢)، مغني المحتاج (٢٨٠/٣)، روضة الطالبين (٢٣/٨)، الإقناع للشريني (٤٣٨/٢).

ذكر عوض خلافاً للروضة^(١).

فرع: لو ادعى أنه: أراد بفارقتك المفارقة في المنزل، وبسرحتك إلى منزل أهلك، أو أنه أراد غيرها فسبق لسانه إليها لم يقبل ظاهراً، ويدين إذا نوى ذلك قبل تمام لفظه. ولو قال: أنت طالق من وثاق، أو سرحتك إلى موضع كذا، أو فارقتك في المنزل فكناية ظاهراً، ويقبل باطناً إن قصد هذه الزيادة قبل فراغه^(٢).

وإما كناية^(٣): وهو ما يحتمل الطلاق بلا تعسف: كأنت مطلقة، أو يا مطلقة بتخفيف اللام فيهما، وكذا يا طالق بالترخيم، وكأنت منطلقة، أو أنت طلاق، أو فراق، أو سراح، أو بالتعريف في الثلاثة، وكأنت طلقة، أو نصف طلقة، أو كل طلقة خلافاً للروضة في صراحتهما، أو أنت وطلقة، أو أنت والطلاق، أو لك الطلاق، أو عليك، أو على الطلاق، أو طلاقك على، أو الطلاق واقع عليّ، أو ساقط عليك أو لست زوجتي^(٤).

فإن أجاب به دعواها الزوجية لم تنكح غيره حتى يفارقها.

أو لم يبقى بيني وبينك شيء، أو بعثك طلاقك، أو أبرأتك، أو عفوت عنك، أو برئت منك أو من نكاحك أو قطعت أو رفعته أو استأصلته أو برئت إليك من طلاقك، وكأنت خلية أو بريئة أو بثة أو بثلة أو بائن أو بانة مني امرأتي، أو حرمت، أو أنت حرام أبداً، أو أنت واحدة، وكاعتدى أو استبرئني رحمك ولو قبل الدخول وكالحقي بأهلك، أو حبلك على غاربك أو لا أندك سربك أو اعزبي أو اغربي أو اخرجي أو سافري أو الزمي الطريق أو بيني أو باعدي أو أنت وشأنك أو دعيني، أو ودعيني، أو لا حاجة لي فيك، أو تركتك، أو خليتك أو خلّيت سبيلك، أو تجرعي، وفي جرعي غصصيني وجهان^(٥).

أو كلي أو اشربي أو ذوقي أو تزودي أو تزوجي أو أنكحي أو حللتك، أو رددت عليك الطلاق، أو فتحت عليك طريقك، أو أربع طرق عليك مفتوحة، ولو بدون خذي

(١) روضة الطالبين (٢٣/٨).

(٢) روضة الطالبين (٢٤/٨)، مغني المحتاج (٢٨٠/٣).

(٣) الكناية وهي: كل لفظ احتمل الطلاق، وغيره، ولقد عرفها البغوي في تهذيبه هي: كل لفظ ينبئ عن الفرقه وإن دق.

(٤) المذهب للشيرازي (٨٢/٢)، روضة الطالبين (٢٦/٢)، مغني المحتاج (٢٨٠/٣)، الوسيط (٥/١٤).

(٥) حواشي الشرواني (٤٧٩/٧)، روضة الطالبين (٣٧٨/٧)، مغني المحتاج (٢٦٩/٣).

أيها شئت، وكخذي طلاقك، ولعل الله يسوق إليك الخبر، أو بارك الله لك، أو وهبتك لأهلك، أو للناس، أو غطي رأسك، أو تستري، أو تقنعي، أو اجمعي عليك الثياب، وكأنت أُمِّي، أو بنتي، أو أختي، يا بنتي، وأمكن من حيث السن، وكأنا منك طالق، أو خلي، أو بريء، وكأمهلتك، وكالطلاق واقع في قميصك أو ثوبك، أو دارك، أو دار أبيك، أو عندك^(١).

وكألفاظ العتق صريحاً أو كناية وعكسه وسيأتي.

فلو وكل سيد أمة زوجها بعثتها فتلفظ به بنية الطلاق، أو وكل الزوج سيدها بطلاقها فتلفظ به بنية العتق وقع المنوي أو بنيتها وقعاً.

فصل في شروط وقوع الكناية

شرط الوقوع بالكناية: نية الطلاق مقارنة لأول لفظها كالباء من بائن فلا يكفي مقارنة غيره خلافاً للروضة^(٢).

ولا يجب مقارنة جميع اللفظ خلافاً للمنهاج؛ فإن ادعت نيته وأنكر صدق يمينه.

فإن نكل وحلفت وقع، ولفظ الظهار والإيلاء ليس كناية طلاق كعكسه.

وما لا يحتمل الطلاق إلا بتعسف فليس بكناية فلا تطلق به.

وإن نواه كانت طال، أو أنت كذا، أو كما أضمر، أو بارك الله فيك، أو أحسن جزاك، أو أستبرئ رحمي منك، وقومي وأغناك الله، وأعظم الله أجرى فيك، وأعظم الله أجرك، وأبعدك الله، وكذا لا جواباً لمن قال له: ألك زوجة، أو قال لزوجته: ما أنت لي بزوجة.

فرع: من قال لإحدى امرأته أنت طالق وهذه، فهل قوله وهذه صريح أو كناية؟ وجهان^(٣).

ولو قالت له امرأته طلقني ثلاثاً فقال: اكتبوا لها ثلاثاً ففي أنه كناية تردد.

فرع: من قال إن دخلت الدار فزوجتي طالق أو فحلال الله عليّ حرام ونوى الطلاق فدخل وله زوجات طلقت إحداهن إن لم يرد الكل فليعيها. ومن حلف بالطلاق الثلاث وحنث، وله زوجات عينها في واحدة، وليس له أن يوقع

(١) مغني المحتاج (٣/٢٦٩، ٢٧٠)، روضة الطالبين (٧/٣٧٨).

(٢) روضة الطالبين (٢/٢٧).

(٣) إعانة الطالبين (٤/١٠)، حواشي الشرواني (٨/١٦).

على كل واحدة طلقة^(١).

فرع: لو قال: أنت بائن مثلاً، ثم قال بعد مدة: أنت طالق ثلاثاً، وادعى أنه نوى الطلاق بقوله: بائن لثلاث يقع الثلاث لم يقبل ولو قال: أنت بائن وطالق فليفسر الأول^(٢).

فصل فيمن نوى طلاق زوجته

لو قال لزوجته: أنت عليّ حرام، أو حرمتك ونوى طلاقها ولو ثلاثاً، أو ظهاراً منها نفذ، أو طلاقها وظهاراً فإن نواهما معاً أو مرتباً ثبت ما اختاره منهما لا هما.

وإن نوى تحريم ذاتها أو فرجها أو رأسها كره ولا يحرم عليه وطؤها وهو صريح في لزوم كفارة يمين مع أنه غير حالف ولا تسقط الكفارة بنية الحلف على ترك الوطء ولو قال أنت عليّ حرام طالق، وأطلق طلقت، ولا كفارة، ويجعل طالق تفسيراً له، أو أنت عليّ حرام وأنت طالق، لم يكن تفسيراً، أو أنت عليّ حرام: كالميتة أو الدم مثلاً، فكانت عليه حرام فقط، إلا إن نوى هنا الاستقذار فلا شيء عليه، أو أنت حرام، ولم يزد على حرام، فكانية في الكفارة^{(٣)(٤)}.

ولو قال لأتمته: أنت عليّ حرام، ونوى تحريم ذاتها، أو أطلق فإن كانت حلالة أو محرمة لعارض يزول لزمته الكفارة وإلا فلا، وإن نوى عتقها نفذ، أو طلاقاً أو ظهاراً لغا، ولو حرم على نفسه طعاماً، أو شراباً، ونحوه لم يؤثر، ولو حرم كل ما يملكه وله زوجات وإماء، أجزأته كفارة، وإن حرم زوجته مرات، ونوى الاستئناف تعددت بعددها، وغلا أجزأته كفارة وإن تعدد المجلس^(٥).

فرع: لو قال لرجل: فعلت كذا فأنكر فقال: الحل عليك حرام إن كنت فعلته والنية نيتي، فقال: الحل على حرام، والنية نيتك ما فعلته، لغا قوله: نيتك وكأنه ابتداء به^(٦).

فرع: طلب المرأة الطلاق وقرينة الغصب لا يلحق الكناية بالصريح، وكذا الموطأة

(١) الوسيط (٣١٢/٥)، روضة الطالبين (٢٦/٨)، إعانة الطالبين (١٣/٤)، مغني المحتاج (٢٨٠/٣).

(٢) روضة الطالبين (٢٦/٨)، إعانة الطالبين (١٤/٤).

(٣) الوسيط (٣١٢/٥)، روضة الطالبين (٢٦/٨).

(٤) الوسيط (٣٧٦/٥)، مغني المحتاج (٢٨١/٣)، روضة الطالبين (٢٨/٨)، العزيز شرح الوجيز (٨/٥١٨).

(٥) خبايا الزوايا (٣٨٠/١)، حواشي الشرواني (١٧٨/٨)، روضة الطالبين (٢٩/٨)، فتح الوهاب (١٦١/٢).

(٦) روضة الطالبين (٣٨/٨).

كأن قال: إذ قلت: أنت بائن فمرادي به الطلاق، ثم قال ذلك بل هو مبتدئ به^(١).
 فرع: لو قال لرجل: طلق امرأتك، فقال طلقت أو قال لامرأته: طلقي نفسك،
 فقالت: طلقت، وقع، وإن قال له: أطلقت امرأتك؟ فأجاب بنعم، فإن قال له ذلك
 مستخبراً فمقر بالطلاق، ويقع إن كذب ظاهراً فقط.

فإن قال أردت ماضياً، وقد راجعت صدق يمينه، وإن قاله طلباً لإنشائه وقع سواء
 أقال: نعم طلقت، أو قال نعم فقط، وإن أجاب بطلقت فقول: كنعم، وقيل كناية.
 وإن قال في جوابه: أعلم أنه كذلك، لم يكن مقراً، ولو لم يجبه لفظاً بل كتب: نعم أو
 بلى، أو كان ذلك، أو كذا كان فهل هو كتلفظه؟ ! وجهان^(٢).
 ولو قيل له: أطلقت ثلاثاً؟ فقال: قد كان بعض ذلك، فليس بمقر، أو قال: نعم
 وقعن، وإن قال: أردت واحدة صدق يمينه^(٣).

فرع: لو قال لامرأته ما كدت أن أطلقك، أو قال لوليها: زوجها، فمقر بالطلاق،
 وفي الأول نظر.

وإن قال هذه زوجة فلان حكم بارتفاع نكاحه^(٤).
 فرع: لو قال لامرأته بطلاقك: لا أفعل كذا، ثم فعله لم تطلق، وكذا لو قال
 لامرأته: أنت طالق أو لا ياسكان الواو ولم ينو شيئاً، أو بتشديدها وجهل اللغة.
 أو قال: نساء المسلمين طوالق وأنت يا زوجتي، أو قال: ابتداء طلقت، أو أُبْنِتِ
 بطلقت ولم يزد عليه^(٥).

فرع: من اسم امرأته فاطمة مثلاً فقال ابتداء أو جواباً لطلبها الطلاق: فاطمة طالق،
 وأراد غيرها لم يقبل.

ومن قال لامرأته: يا زينب أنت طالق، واسمها عمرة طلقت للإشارة، ولو أشار إلى
 أجنبية وقال: يا عمرة أنت طالق، واسم زوجته عمرة لم تطلق، ومن قال: امرأتي طالق
 مشيراً لإحدى امرأتيه وأراد الأخرى قبل.

ومن له زوجتان اسم كل واحدة منهما: فاطمة بنت محمد، وعُرف أحدهما بزيد،

(١) حواشي الشرواني (٤٩/٨)، روضة الطالبين (٩٥/٨).

(٢) روضة الطالبين (٩٥/٨).

(٣) روضة الطالبين (٩٥/٨).

(٤) إعانة الطالبين (١٠/٤)، فتح المعين (١٠/٤).

(٥) روضة الطالبين (٣٤/٨).

فقال: فاطمة بنت محمد طالق، ونوى زيد قبل^(١).

فرع: لو قيل لزيد فقال: امرأة زيد طالق، أو قال القاضي المعزول: امرأة القاضي طالق، أو قال لرجل امرأته طالق، لم تطلق امرأة واحد منهم، إلا أن يريد نفسه. ولو قال زيد: نساء الزيدین طوالق، أو امرأة الزيد طالق، طلقت امرأته^(٢). ومن قال امرأتي الحاضرة: طالق وكانت غائبة لغا، أو لغير مدخولة، أو من لا يملك عليها إلا طلبة: أنت طالق طلبة رجعية لم تطلق.

أو قال: طلقتك الطلبة الرابعة، ففي وقوع طلاقه وجهان قريان من التعليق بمحال. فرع: قال لابن زوجته: قل لأمك أنت طالق، وقصد توكيله، فقال الابن لها: طلقت وإن قال لأم زوجته: ابنتك طالق، وقال: أردت بنتها الأخرى صدق بيمنه^(٣). فرع: يقع طلاق الوكيل: بطلقت ونحوه، وإن لم ينو عن الوكالة، وفي طلقت من يقع عليها الطلاق بلفظي وجهان.

ولو قال الزوج لوكيل: طلقها طلبة، ولآخر كذلك فطلقا مرتباً وقعا، ولو طلقها الزوج طلبة رجعية قبل تطبيق الوكيل لم تبطل الوكالة ما بقيت العدة، فإن كان التوكيل بثلاث فله إيقاع باقيها، وإن أبانها الزوج بطلت وكالته^(٤).

فرع: لو قال: كل امرأة في السكة طالق، وامرأته فيها طلقت، أو امرأة كل من في السكة طالق، وهو فيها فلا؛ إذ لا يدخل المتكلم في عموم لفظه^(٥).

فرع: لو قيل للزوج إن كنت فعلت كذا فامرأتك طالق، فقال: نعم. وكان قد فعله لم تطلق امرأته، أو قيل لمن أنكروا طلاقها: هي طالق إن كنت كاذباً فقال طالق طلقت، إلا إن أراد غيرها.

ولو كتب شخص إقرار زوج بالطلاق، ثم قيل له: نشهد عليك بما في الكتاب، فقال: شاهدو إن لم يكن مقراً^(٦).

فرع: لو قال رجل لإحدى امرأته: طلقتك مائة طلقت ثلاثة، فلو قالت له: تكفيني واحدة، فقال الباقي لضررتك، طلقت الضرة طلقتين، إذا نوى.

(١) روضة الطالبين (٣٦/٨)، فتح المعين (١٧/٤).

(٢) روضة الطالبين (٣٦/٨).

(٣) روضة الطالبين (٣٧/٨)، فتح المعين (١٨/٤).

(٤) نهاية الزين (٣٢٤/١)، حاشية البجيرمي (٢٨/٤).

(٥) روضة الطالبين (٣٧/٨).

(٦) حواشي الشرواني (١٣٣/٨)، مغني المحتاج (٣٢٩/٣).

وإن قالت: تكفيني ثلاث، فقل هو كناية، فإن نوى طلقت الضرة ثلاثاً، وقيل يلغو في حقها^(١).

فصل طلاق الأخرس

لو أشار الأخرس ولو كاتباً بالطلاق أو غيره من العقود والحلول، فإن فهمها الفطن فقط، فهو كناية، أو وكل أحد فصريح، فإن ادعى هذا بعد عود نطقه، أو بإشارة مفهومة أنه لم ينو الطلاق دين، ولا يقبل ظاهراً بلا قرينة وكتابة صيغة الطلاق: كانت طالق كناية ولو من أخرس، أو كتب على الأرض ونحوها لا الماء والهواء فإن نوى ما كتب طلاقاً وقع حالاً، ولو قرأ ما كتبه حال الكتب أو بعده فصريح، فإن ادعى أنه قرأه حاكياً بلا نية حلف إذا لم يقارن الكتب نية^(٢).

ولو أخذ بعد كتابة: أنت طالق، مداداً بالقلم ثم كتب تعليقاً: كـ "إذا وصلك كتابي"، فإن احتاج إلى أخذه صح تعليقه، وإلا وقع حالاً. وإن كتب: إذا قرأت كتابي فأنت طالق، فقرأته، أو فهمت ذلك بمطالعة بلا قراءة، أو قرئ عليها وهي أمية، وعلم الزوج حالها طلقت وإلا فلا^(٣).

وإن كتب: إذا وصلك كتابي، أو إذا وصلك نصف كتابي فأنت طالق، طلقت بوصول كله، أو بعضه، ولو ممحوا إن بقي أثر تمكن قراءته، وإن كتب: إذا بلغك طلاقي فامحى غير موضع الطلاق، طلقت، أو عكسه فلا، ولو علق طلاقها بوصول كتابه ثم علق بوصول الطلاق، فوصل وقع طلقتان^(٤).

ولو أمر الزوج غيره بكتابة الطلاق، أو بتطبيقها بكتابه ففعل ونوى الزوج لغا، فإن أمره بالنية أيضاً فامثل وقع، ولو أنكر الزوج أنه كتب أو نوى صدق بيمينه. وكتب العتق، وسائر التصرفات كالطلاق^(٥).

فصل في التفويض

في التفويض فإذا قال لزوجته أو كتب إليها: طلقي نفسك ولو معك إن أو متى شئت،

(١) حاشية البجيرمي (٢٩/٤).

(٢) المذهب (٨٣/٢)، الأم (٢٤٥/٥).

(٣) حاشية البجيرمي (٩/٤)، روضة الطالبين (٤٢/٨)، فتح الوهاب (١٢٧/٢).

(٤) الوسيط (٣٨١/٥)، حاشية البجيرمي (٩/٤)، حواشي الشرواني (٢٢/٨)، روضة الطالبين (٨/٨).

(٤٤)، مغني المحتاج (٢٨٥/٣).

(٥) روضة الطالبين (١٦٢/٨)، مغني المحتاج (٣١٦/٣).

فهو تمليك للطلاق، فإن ذكر عوضاً فهو تمليك به فيرجع قبل قبولها^(١).

وشرط التفويض: تكليف الزوجين، وتطبيق الزوجة في غير متى شئت فوراً: كطلقت نفسي أو طلقت فقط، فإن زادت بألف طلقت ولغا ذكر المال إن لم يذكره في تفويضه، وتنجزهما فإن قال: طلقي نفسك إذا قدم زيد، أو علقي طلاقك به، أو نجز، فقالت: طلقت إذا قدم لغا، وكذا الحكم مع الأجنبي، ولو طلقت نفسها ولو هازلة فصادفت تفويضه طلقت، ولو قال: إن تزوجت عليك فأمرك بيدك فتزوج، ففي مصيره مفوضاً قولان^(٢).

أو إن أحببت فراقني فأمرك بيدك، لم تطلق بتطبيق نفسها، حتى تقدم عليك أحببت فراقك، وفي الفرق بين المسألتين نظر.

ولو قال: وكلتك بطلاقك فهو توكيل فتطلق متى شاءت، ولو قال لغيره: إذا جاء الغد فأمر زوجتي بيدك، فإن أطلق طلقها بعد مجيئه متى شاء، وإن نوى تقييده بالغد لم تطلق بعده، وكذا لو قال له: إذا مضى هذا الشهر فأمرها بيدك، وإن قال: أمرها بيدك شهراً أو إلى شهر طلق فيه لا بعده، ولو فوض إلى اثنين فطلق أحدهما لغا، وإن طلقا طلقة طلقة وقعت واحدة^(٣).

ولو فوض إليها بكناية فأجابت بها، أو بكناية أخرى، ونوى لا أحدهما فقط طلقت، وكذا لو فوض بصريح فأجابت بصريح آخر، أو كن أحدهما أو وكيله، ونوى وصرح الآخر، ويصدق الوكيل في نيته إن لم يكذبه الزوجان معاً، نعم لو قال: طلقي نفسك بصريح فكنت لغا.

وتفويض العتق إلى القن: كتفويض الطلاق إلى الزوجة^(٤).

فرع: لو قال لزوجته اختاري نفسك أو اختاري فقط ونوى به التفويض فقالت فوراً: اخترت نفسي ونوت الطلاق، أو اخترت فقط، ونوت نفسها وقعت طلقة، وكذا لو قالت اخترت أبي أو أمي مثلاً، أو اخترت غيرك أو الزوج لا اخترت زوجي أو النكاح أو اختار ولم تنو الإنشاء.

ولو أنكر الزوج تخييرها أو اختيارها أو فوريتها صدق، والقول في النية إثباتاً ونفياً

(١) المذهب (٨٠/٢)، إعانة الطالبين (٩/٤)، التنبيه (١٧٤/١).

(٢) روضة الطالبين (١٢٣/٨).

(٣) إعانة الطالبين (٩٤/٣)، فتح المعين (٩٤/٣).

(٤) إعانة الطالبين (٩٤/٣)، فتح المعين (٩٤/٣).

قول الناوي، نعم ! لو أنكرت نيتها، أو كذبها طلقت بإقراره كما لو حلفت لنكوله^(١).
 فرع: لو قال: اختاري أو طلقي نفسك ما شئت من الثلاث، ملكت دون الثلاث،
 وإن كرر اختاري ثلاثاً فاختارت وقع الثلاث، إلا إن أراد واحدة فواحدة^(٢).
 ولو قال جعلت طلاقك بيد الله ويد زيد، فإن قصد التبرك فلزيد تطليقها، أو
 التشريك فلا. وإن قال: جعلت كل أمر لي عليك بيدك، فهو كناية تقويض فلا تطلق
 نفسها ثلاث، إلا إذا نواها الزوج^(٣).
 ولو قال: طلقي نفسك اليوم وغداً طلقت نفسها اليوم فقط، أو طلقي نفسك ونوى
 الثلاث فطلقت نفسها فإن نوتهن وقعن، وإلا وقعت واحدة فقط.
 ولو نوى أحدهما عدداً ونوى الآخر أقل، وقع الأقل، ولو قال: طلقي نفسك ثلاثاً، أو
 قال ذلك لو كي له، فطلق أحدهما ثلاثاً، أو سكت عن العدد، ولم ينو، وقع الثلاث، وإن
 طلق ثنتين وقعتا، أو واحدة وراجعها الزوج فوراً فلها أو الوكيل إيقاع ثانية وثالثة وإن أمر
 أحدهما بطلقة فطلق أكثر، أو نصف طلقة فواحدة فقط، وإن قال طلقي نفسك ثلاثاً إن
 شئت فطلقت واحدة، أو طلقي نفسك واحدة إن شئت، فطلقت ثلاثاً وقعت واحدة،
 كما لو ترك إن شئت، ولو قدم المشيئة فقال: طلقي نفسك إن شئت ثلاثاً فطلقت
 واحدة، أو طلقي إن شئت واحدة، فطلقت ثلاثاً - لغا؛ لجعله مشيئة العدد شرطاً في أصل
 الطلاق^(٤).

فرع: لو قال الزوج لرجل طلق زوجتي إن شئت لم يطلقها حتى يشاء، ولو
 متراحياً، ويخبر هو به الزوج، ولا يكفي إخبار غيره، أو طلقها إن شاءت اشترط مشيئتها
 فوراً عند عرض الوكيل، ثم يطلق من شاء^(٥).

فصل في شرط وقوع الطلاق

شرط وقوع الطلاق بما مر أن يقصد الزوج لفظه لمعناه عالمياً به فإن لم يقصد لفظه:
 كالتائم ومن سبق لسانه، أو قصده، لا لمعناه: كالحاكي طلاق غيره، أو قصده لمعناه
 جاهلاً به: كأعجمي لقنه جاهلاً بموجبه لم يقع طلاقه. وإن قال التائم بعد يقظته أجزت

(١) الأم (٢٥٥/٥)، الإقناع للماوردي (١٤٧/١)، روضة الطالبين (٤٩/٨).

(٢) الوسيط (٣٨٤/٥)، حواشي الشرواني (٢٣/٨)، روضة الطالبين (٣٦/٨).

(٣) مغني المحتاج (٢٨٧/٣).

(٤) المهذب (٨٠/٢)، إمعان الطالبين (١١/٤)، حواشي الشرواني (٢٦/٨)، روضة الطالبين

(٥٢/٨)، مغني المحتاج (٢٨٧/٣).

(٥) مغني المحتاج (٢٨٧/٣).

ذلك أو أوقعته أو قال العجمي: قصدت الطلاق، أو قصدت موجب اللفظ عند أهله، ويقبل ظاهراً دعوى أنه طلق نائماً، لا دعوى جهل لفظه إن خالط أهله ويدين، ولا دعوى سبق اللسان إلا بقرينة كأن كان اسم زوجته طالقاً أو طالباً فقال: يا طالق، ولو قال رجل لزوجته: طلقتك، ثم قال: أردت أن أقول طلبتك فالتف عليّ الحرف، فإن ظنت هي أو الشهود صدقه بأمانة فلها تصديقه، ولهم ترك الشهادة عليه^(١).

وإن قال لها: يا طالق، وهو اسمها حينئذ لم تطلق، إلا إن نوى، أو أنت طالق، وقال: أردت اسمها دين، وهل يقبل ظاهراً؟ ! وجهان.

فصل لو نادى من له زوجتان حفصة وعمرة: يا عمرة فأجابته حفصة فقال: أنت طالق، طلقت، حفصة لا عمرة، فإن قال: أردت المحببة وقصدت عمرة طلقتا ويدين في حفصة فقط^(٢).

وإن قال: يا عمرة أنت طالق، ورأس حفصة برفع الرأس طلقتا، أو بجره لم تطلق حفصة، وكأنه أقسم برأسها ليطلقن عمرة.

ولو قال: يا عمرة أنت طالق مع حفصة طلقت عمرة فقط، وكذا القذف^(٣).

فرع: يقع باطناً فظاهراً طلاق هازل وعتقه، ويصح نكاحه، وسائر تصرفاته، وطلاق جاهل بكون المطلقة زوجته: كأن ظنها أجنبية، أو قال لجماعة عنده: طلقتك وزوجته فيهن ولم يعلم بها، وينبغي في هذه المنع، وطلاق من قال: أنت طالق، وقال: أردت إصبعي مثلاً.

ولو قيل لرجل تزوجتها فلانة بنت فلان فقال: لو تزوجها فهي طالق، ثم أراد بالإشارة غيرها قبل^(٤).

الركن الثالث: ولاية المحل

وهو الزوجية ويقع على الرجعية في أصل العدة وعلى من اشتراها زوجها في مدة خيار الشرط إن لم ينفرد به، لا على البائنة والأجنبية، وإن علق بنكاحها ثم نكحها، وكذا لو علقه الزوج بصفة، ثم أبانها وجدد نكاحها، أو وجدت الصفة قبل التجديد، أو بعده؛ إذ لا يعود الحنث هنا وكذا في الإيلاء والظهار والعتق ونحوها^(٥).

(١) الإقناع للشربيني (٤٤٠/٢)، حواشي الشرواني (٢٧/٨).

(٢) روضة الطالبين (١٧٢/٨)، مغني المحتاج (٣٠٣/٣).

(٣) إمعان الطالبين (١٧/٤)، الوسيط (٤٦/٥)، روضة الطالبين (١٧٢/٨)، فتح المعين (١٧/٤).

(٤) شرح زيد ابن رسلان (٢٦٣/١).

(٥) روضة الطالبين (١٧٣/٨).

ولو علق طلاق زوجته الأمة بشرائها، ثم اشتراها والخيار له وحجه، أو علقه بموت سيدها وهو وارثه ولم تكن مدبرة فمات لم تطلق.
وإن علق طلاقها بشرائها وعلق السيد عتقها ببيعها فباعها من الزوج عتقت؛ لأن عتقه فسخ، وطلقت إن لم يكن الملك للمشتري.
فرع: من تزوج مطلقة بدون الثلاث، ولو بعد زواج آخر ودخوله بها، بقي له تمام الثلاث فقط ^(١).

فصل يملك الحر ثلاث طلاقات

يملك الحر ثلاث طلاقات، وغيره طلقتين، لكن لو علق الطلاق بصفة فعتق ثم وجدت، أو بعته ثم عتق وقعن، وإن علق مدبر طلقتين بموت سيده، أو علقهما عبد بصفة فعتق المدبر بموت سيده، أو غيره بالصفة بقي لهما طلاقة لا إن علقها المدبر بآخر جزء من حياة سيده؛ لتقدم الطلاق، ولو طلق ذمي زوجته دون الثلاث ثم رق وتزوجها فله طلاقة فقط ^(٢).

ولو عتق عبد بعد إيقاع طلاقة، ثم راجع، أو جدد فله طلقتان، أو بعد طلقتين فلا شيء له، وكذا لو جهل الزوجان تقدم الطلقتين على العتق، أو تأخرهما، فإن ادعى الزوج سبق عتقه وأنكرت صدق بيمينه، إلا إن اتفقا على يوم الطلاق فتصدق هي.

فرع: إذا أضاف الطلاق إلى جملة المرأة كـ "أنت" أو جسمك، أو جسدك، أو شخصك، أو جنتك أو ذاتك طالق: طلقت، وكذا روحك وحياتك وأراد الروح، أو اسمك، وأراد الذات، أو نفسك بإسكان الفاء طالق، أو أضافه إلى جزء منها باطن: كالكبد، أو ظاهر: كالنصف والبعض واليد ولو زائدة إلى فضلاتها كالريق والعرق واللبن والمني، لا إلى جنينها أو عضو التحم بعد فصله، ولا إلى المعاني كالسمع والبصر والحركة والحياة، وأراد المعنى القائم بالذات، ولا إلى صفة معنوية: كحسن وملاحة وقبح ولون ولا إن قال: شك طالق وأطلق أو نفسك، أو ظلك أو طريقك أو صحبتك ^(٣).

ثم الطلاق الحاصل بإضافته إلى الجزء يقع عليه ثم يسري، فلا تطلق إذا قال: يمينك طالق، ولا يمين لها كقوله: ذكرك طالق، وكذا إن قال: إن دخلت الدار فيمينك طالق،

(١) روضة الطالبين (٤٣٩/٨).

(٢) المهذب (٧٨/٢)، الإقناع للماوردي (١٤٨/١)، التنبيه (١٧٨/١)، الإقناع للشربيني (١٧٢/١).

(٣) روضة الطالبين (٦٣/٨)، مغني المحتاج (٢٩١/٣).

فقطعت يمينها من الكتف ثم دخلت، ولا إن وكل بطلاقها فطلق الوكيل بعضها^(١).
 فرع: لو قال لأمته يدك أم ولدي، أو لمجهول يدك ولدي لغا.

خاتمة

يندب للزوج طلاق زوجته إن خاف تقصيره في بعض حقها، أو كرهها لعدم عفتها، أو أمره به والده لا تعناً.

الباب الثاني الطلاق السني والبدعي

فالسني: أن يطلق من عليها العدة بالأقراء في طهر لم يطأ فيه، ولا في حيض قبله.
 والبدعي^(٢): أن يطلقها في حيض أو نفاس أو مع آخر طهرها، أو في طهر وطئها فيه، ولو في الدبر، أو استدخلت ماءه فيها، أو في حيض قبله، ومنه طلاق حامل لغيره بشبهة مطلقاً، أو من زنا في حيض لا في طهر، وطلاق سني لم يوفها حق القسم فيحرم، وإن رضيت به إلا طلاق المولى وسيأتي^(٣).

والحكمن للشقاق وغيرهما: كطلاق صغيرة أو آيسة أو رجعية أو حامل له، ولو حائضاً، أو غير ممسوسة، وكمن اختلعت نفسها، أو فسخ نكاحها.
 فرع: من كان طلاقه بدعياً؛ لبقاء حق القسم لزمته مراجعتها، وإلا ندمت، ولا يكره تركها وفيه نظر.

ثم إن كان الطلاق في حيض يسن إمساكها بعد الرجعة إلى الطهر^(٤)، وإلى الثاني أكمل، ولا يسن له وطؤها في الطهر الأول.

وإن كان في طهر جامع فيه فإن راجع فيه، ثم وطئ في باقيه فلا بأس بطلاقه في الطهر الثاني، وإن راجع في الثاني أو في بقية الأول ولم يطأ فيه استحب أن لا يطلقها في الثاني^(٥).

(١) روضة الطالبين (٦٣/٨)، مغني المحتاج (٢٩١/٣).

(٢) الطلاق السني: هو أن يقع الطلاق على مدخولها ليست بحامل ولا صغيرة ولا آيسة في طهر غير مجامع فيه، ولا في حيض قبله.

والطلاق البدعي: هو أن يقع الطلاق على مدخولها في حيض أو طهر جامعها فيه وهي ممن تحبل أو في حيض قبله. انظر/ إعانة الطالبين (٣٥٢/٣)، حاشية البجيرمي (٢٢/٤).

(٣) إعانة الطالبين (٣٥٢/٣).

(٤) اختلاف الحديث (٢٦٠/١)، المهذب (٦٩/٢)، الأم (٩٩/٥)، الوسيط (٣٦١/٥)، فتح الوهاب (١٣٨/٢).

(٥) مغني المحتاج (٣٠٩/٣).

فرع: لا بدعة في تعليق طلاق نحو حائض بالدخول مثلاً، ثم إن دخلت في حال بدعة فالطلاق بدعي في نذب المراجعة لا التحريم.

وفي حال سنة فسنى، ولا بدعة في إيقاع ثلاث طلقات دفعة لكن الأولى في الحائل تفريقهن على الأقراء، أو الأشهر أو الأيام، وفي الحامل إيقاع طلقة حالاً ويراجع، وأخرى بعد انقطاع النفاس، وثالثة بعد الحيض.

فصل في تعليق الطلاق

لو قال لامرأته: أنت طالق، وإن دخلت الدار فأنت طالق للسنة أو للطاعة، أو لا للبدعة أو لسنة الطلاق، أو طلقته سنة، أو أحسن الطلاق، أو أتمه، أو أجمله، أو أفضله، أو أعدله، أو أجوده، أو أخيره^(١)، أو أنت طالق، أو إن دخلت فأنت طالق للبدعة، أو لا للسنة، أو بدعة الطلاق، أو أقبحه، أو للحرَج ونحو ذلك فإن كانت ذات سنة وبدعة، أو اتصف بأحدهما حالاً أو عند الدخول طلقت، واللام فيه للتوقيت، وإن لم تتصف حينئذ فإن أراد وقوعه حالاً وقع في قوله للسنة بأول طهرها من حيض لم يطأ فيه، وفي البدعة بأول حيض الطاهرة، أو بتغييب الحشفة في فرجها، ويلزمه النزاع فوراً إذا لم يراجع قبله فإن لم ينزع أثم، ولا حد ولا مهر عليه، وإن كان ذلك الطلاق بائناً، وإن نزع فكابتدائه بعد الطلاق، ولو قال: أنت طالق للسنة أو للبدعة على الشك، فإن اتصفت حينئذ بأحدهما طلقت في الحالة الأخرى، وإن لم تكن المرأة ذات سنة وبدعة طلقت حالاً^(٢).

وإن كان لفظه لوقت السنة، أو لوقت البدعة ولم يرد توقيتاً، واللام هنا للتعليل ولا يقبل منه نية التعليق ظاهراً ويدين.

ولو قال أنت طالق لرضا زيد وقع حالاً، أو برضا زيد فتعليق^(٣).

فرع: لو قال أنت طالق طلقة حسنة أو سنية في دخول الدار، فإن دخلت في حال سنة طلقت، أو بدعة فحتى تنجىء الحالة الأخرى^(٤).

فرع: لو قال لامرأته وهي في حال بدعة إن كنت في حال سنة، أو وهي في حال سنة إن كنت في حال بدعة فأنت طالق، أو قال: أنت طالق للسنة إن قدم زيد وأنت

(١) المهذب (٨٨/٢)، الأم (١٨٢/٥)، إعانة الطالبين (٣٥٢/٣)، الإقناع للشرييني (٤٤٣/٢)، الإقناع للماوردي (١٤٨/١).

(٢) المهذب (٨٨/٢)، الأم (١٨٢/٥)، إعانة الطالبين (٣٥٢/٣)، الإقناع للشرييني (٤٤٣/٢)، الإقناع للماوردي (١٤٨/١).

(٣) حواشي الشرواني (٨١/٨)، روضة الطالبين (١٢/٨)، مغني المحتاج (٣١٠/٣).

(٤) روضة الطالبين (٢٢/٨).

طاهر فقدم وهي في حال بدعة لم تطلق حالاً ولا إذا صارت بالصفة الأخرى، وإن قدم وهي في حال سنة طلقت، وإن لم يزد: وأنت طاهر، فإن قدم في حال سنة وقع، وإلا فحتى توجد حال السنة^(١).

ولو قال لمن في بدعة: أنت طالق سنياً أو لمن في السنة: أنت طالق بدعياً، ونوى حالاً وقع خلافاً للمتولي، أو أنت طالق سنياً أو بدعياً الآن وقع الآن مطلقاً للإشارة. وإن قال: أنت طالق طلبة أو أكثر لا للسنة ولا للبدعة، أو للسنة والبدعة، أو طلاقاً سنياً بدعياً، أو حسناً قبيحاً، أو كالثلج أو كالنار وقع حالاً، وإن لم يكن لها سنة وبدعة، فإن قال: أردت بالسني أو الحسن الوقت، وبالبدعي أو القبيح الثلاث واتصفت بهما قبل وإن تأخر الوقوع، وإن قال: أردت بالحسن البدعي وهي في حال بدعة، أو بالقبيح السني وهي في حال سنة قبل، وإلا فلا^(٢).

ولو قال: أنت طالق ثلاثاً بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة، فإن لم تتصف بسنة وبدعة وقعن حالاً، وإلا وقع طلقتان حالا، والثالثة في الحالة الأخرى، فإن أراد طلبة حالاً وثلثين مآلاً قبل، أو إيقاع بعض من كل طلبة حالا وقع الثلاث حالاً. وإن قال: أنت طالق ثلاثاً بعضهن للسنة، وهي في حال سنة ولم يذكر الحالة الأخرى، أو عكس وقعت واحدة فقط حالاً^(٣).

وإن قال: أنت خساً بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة، وقع ثلاث حالا بالتشطير والسرية، أو أنت طالق طلقتين واحدة للسنة، وأخرى للبدعة وقع الآن واحدة، والأخرى في الحالة الثانية^(٤).

فرع: لو قال لطاهرة قبل الدخول: أنت طالق في كل قرء، أو في كل طهر طلقه بانث حالا بطلقة، والقرء هنا هو الطهر وإن لم تحتوشه دمان فإن جدد نكاحها لم يقع شيء في الطهرين المتجددين، أو بعد الدخول وهي حائل، وقع في طهر طلبة وتكون سنية إن لم يطأها فيه، أو وهي حامل وقع حالا بطلقة، ثم إن راجع قبل الوضع وقعت ثانية بانقطاع النفاس، واستأنفت العدة وإن لم يطأها بعد الرجعة، وإن لم يراجع اعتدت

(١) الوسيط (٣٦٨/٥)، روضة الطالبين (٢١/٨).

(٢) المذهب (٨٨/٢)، الأم (١٨١/٥)، إعانة الطالبين (٣٦/٢)، حواشي الشرواني (٨١/٨)، روضة الطالبين (١٢/٨)، مغني المحتاج (٣١٠/٣).

(٣) المذهب (٨٨/٢)، الأم (١٨٣/٥)، الوسيط (٣٦٧/٥)، حواشي الشرواني (٨٢/٨)، روضة الطالبين (١٢/٨).

(٤) حواشي الشرواني (٨٢/٨)، روضة الطالبين (١٣/٨)، مغني المحتاج (٣١١/٣).

بالوضع.

ولو كانت حائضاً وقت تعليقه طلقت بالطهر، ولا يتكرر الطلاق بتكرار الأطهار إلا في: أنت طالق في كل طهر طلقة^(١).

وللأيسة والصغيرة حكم الحامل، لكن لو حاضت الصغيرة في أثناء الأشهر تكرر الطلاق بتكرار الأقراء.

ولو قال: أنت طالق في كل قرء طلقة للسنة فكما لو لم يقل للسنة، إلا أن ذات الأقراء هنا لا تطلق حالا في طهر وطئها فيه^(٢).

فرع: لو قال: أنت طالق ثلاثاً للسنة، أو لم يقل للسنة وقعت ثلاث بالصفة في الأولى، وحالا في الثانية، فإن أراد تفريقها على الأقراء وهو يعتقد تحريم جمعها قبل، وإلا لم يقبل ظاهراً ويدين، فتحل له باطناً إذا صدق، وكانت في بدعة مطلقاً أو في سنة وراجعها، ولها تمكينه من نفسها إن ظنت صدقه بقرينة، فإن قالت: لا أعلم صدقه فهل يحلفها؟ وجهان.

وإذا علم القاضي الحال فرق بينهما فتحرم به باطناً وقبل تفريقه وليس لمن ظن صدق الزوج نكاحها، وفيما بعده وجهان^(٣).

فرع: لو فسر المطلق لفظه فإن لم يرتفع به حكمه كأن خصص لفظاً عاماً كنسائي طوالق، أو كل امرأة لي طالق، ونوى إلا فلانة، أو علق طلاق بأكل تمر مثلاً ونوى نوعاً منه، أو كان قيد لفظاً مطلقاً كانت طالق ونوى إن دخلت الدار ونحوه، أو طلق صغيره للسنة ونوى إذا حاضت وطهرت، أو علق طلاقها بتكليم زيد ونوى التكليم شهراً دين، ولم يقبل ظاهراً إلا بقرينة، كأن اتهمته بتزويج غيرها فقال: كل امرأة لي طالق ونوى غيرها وكأن حل وثاقها عند تلفظه بالطلاق ونوى من الطلاق الوثاق، وإن فسره بما يرفع حكمه كأردت بأنت طالق طلاقاً لا يقع، أو لم أرد إيقاعه، أو أردت إن شاء الله لم يقبل ظاهراً أو باطناً، وكذا لو خصص عدد الطلقات ثلاثاً، أو أربعين طوالق ونوى إلا طلقة، أو إلا فلانة^(٤).

فصل لو قال لمدخول بها حائل أو حامل كلما ولدت فأنت طالق للسنة، فولدت

(١) حواشي الشرواني (٢٥٥/٨)، روضة الطالبين (٢٢١/٨).

(٢) الإقناع للماوردي (١٥٤/١)، روضة الطالبين (٣٧٣/٨)، مغني المحتاج (٣٨٧/٣).

(٣) انظر روضة الطالبين (٣٧٣/٨).

(٤) الوسيط (٤٤٩/٥)، روضة الطالبين (١٧٩/٨)، مغني المحتاج (٣٠٢/٣).

طلقت بالطهر من النفاس، ثم إن ولدت واحداً وقعت طلقة، أو ولدين معاً فطلقتان، أو مرتباً وقع بالأول طلقة، وانقضت عدتها بالثاني فلا تطلق به.

وإن قال: كلما ولدت ولدين فأنت طالق للسنة فولدتها معاً أو مرتباً، وفي بطنها ثالث طلقت طلقة بوضعهما، وإلا فبالطهر من النفاس^(١).

ولو طلقها رجعيّاً بين ولادتهما وقعت طلقة أخرى بوضع الثاني، أو بائناً ثم نكحها فلا؛ إذ لا يعود الحنث.

ولو تزوج حاملاً من زنا ثم طلقها للسنة قبل الدخول طلقت حالا أو بعده، فإن لم تحض على الحمل طلقت بالطهر من النفاس، وإلا فإن طلق وهي حائض وقع بالطهر منه: كحائل طلقها للسنة وهي حائض^(٢).

الباب الثالث في تعدد الطلاق

ويحصل بالنية أو باللفظ، فإذا قال لامرأته قبل الدخول أو بعده: أنت طالق مثلاً، ونوى ثنتين أو ثلاثاً وقع المنوي، وكذا أنت واحدة، أو أنت طالق واحدة بالنصب أو غيره^(٣).

والكناية مع نية الطلاق كالصريح، فلو قال: أنت بائن بائنتين، أو بثلاث، ونوى الطلاق وقع العدد إن نواه، وكذا إن أطلق، وإن نوى واحدة فهل يقع العدد الملفوظ به، أو الواحدة المنوية؟ وجهان^(٤).

فرع: لو أراد أن يقول: أنت طالق ثلاثاً، فبانت بموت أو غيره، أو أمسك فمه قبل تمام: أنت طالق لم تطلق، أو قبل قوله: ثلاثاً وقع الثلاث وإن لم ينوها بقوله: أنت طالق فصل لو قال: أنت طالق ثلاثاً وقعن وتقديره طلاقاً ثلاثاً، أو أنت طالق عدد التراب فثلاث، كـ "أنت طالق عدد أنواع التراب"، أو أكثر الطلاق بالمثلثة، أو كله أو جميعه، أو كل تطليقه، أو يا مائة طالق، أو أنت مائة طالق، أو أنت طالق ملء السموات، أو ملء هذه البيوت الثلاثة، وإن قال: أنت طالق كمائة طالق فواحدة، وكذا أنت طالقان، أو طوالت، أو أنت طالق الطلاق، أو أنت واحدة ألف مرة، أو كألف، أو أنت طالق مرات، أو طلقة واحدة ثلاث طلقات، أو بوزن ثلاثة دراهم وأطلق، أو بعدد شعر إبليس، أو أنت

(١) الأم (٢٢٢/٥)، الوسيط (١٢٩/٦)، حواشي الشرواني (٢٥٩/١)، روضة الطالبين (٢٠/٨).

(٢) روضة الطالبين (٢٠/٨).

(٣) المهذب (٨٤/٢)، الأم (٢٥٦)، الإقناع للشرييني (٤٤٤/٢).

(٤) المهذب (٨٤/٢)، الأم (٢٥٦).

طالق ملء البيت، أو ملء الدنيا، أو السماء، أو الأرض، أو مكة، أو مثل الجبل أو أعظم الطلاق، أو أكبره بالموحدة، أو أمه أو أكمله، أو أطوله، أو أعرضه وكذا أوسطه، إلا إن نوى العدد فثنتان، ولو قال: أنت طالق مثقالين فهل يقع واحدة، أو ثنتان أو أنت طالق ثلاثة أو خمسة مثاقيل، أو عشرة أو عشرين فهل تقع واحدة أو ثلاثة؟ ! في الكل تردد^(١).

فصل تكرر لفظ الطلاق

فإن قال لممسوسة ولأء: أنت طالق أنت طالق أنت طالق، أو أنت مطلقة، أنت مسرحة، أنت مفارقة، أو أنت طالق طالق طالق: طلقت ثلاثاً إن قصد استئنافاً وكذا إن أطلق، أو قصد الاستئناف بالثانية، دون الثالثة أو عكسه، أو أكد الأولى بالثانية، فإن أكدها بالأخيرتين فواحدة، أو بالثانية، أو أكد الثانية بالثالثة فثنتان^(٢).

ولو قال لها: أنت طالق وطالق وطالق، أو أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق، أو أنت طالق بل أنت طالق، وأنت طالق أو أنت طالق، أو طلق ثم طالق وطالق، أو أنت طالق فطالق، أو أنت طالق ثم طالق ثم طالق، أو أنت طالق بل طالق بل طالق، وأكد الأولى بالأخيرتين أو بأحدهما لم يقبل ظاهراً ودين، وإن أكد الثانية بالثالثة قبل.

وإن قال لها: أنت طالق وطالق فطالق، بل طالق، أو لا بل طالق، أو أنت طالق ثم طالق، أو أنت طالق فطالق ثم طالق، أو أنت طالق طلقت ثلاثاً^(٣).

أو أنت طالق طلقة فطلقة وطلقة، أو أنت طالق فطالق فثنتين، ولو كرره لغير ممسوسة بتنجز بانت بالأولى، أو بتعليق، فإن عطف لممسوسة أو غيرها بغير ثم ونحوها بتقديم الشرط كإن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق أو بتأخيرها، فدخلت وقع ثلاث^(٤).

وإن عطف بنحو ثم فواحدة، وإن كرر التعليق بلا عطف كإن دخلت الدار فأنت طالق إن دخلت الدار فأنت طالق إن دخلت الدار فأنت طالق، وقع بالدخول طلقة إن أطلق، وكذا إن أكد طال الفصل واختلف المجلس أو لا، وإن استأنف فثلاث أو بعطف

(١) حاشية البجيرمي (١٤/٤).

(٢) الوسيط (٤٠٧/٥)، حواشي الشرواني (٥٤/٨)، روضة الطالبين (٤٢٢/٧)، مغني المحتاج (٣/٢٩٦).

(٣) إعانة الطالبين (١٩/٤)، الوسيط (٤٠٧/٥)، روضة الطالبين (٦٩/٨).

(٤) روضة الطالبين (٨٠/٨).

كأن دخلت الدار فأنت طالق طلقة، وإن دخلت الدار كانت طالق طلقتين فدخلت وقع ثلاث.

وإن قال لممسوسة، أنت طالق طلقة بل طلقتين وقع ثلاث، أو طلقة بل ثلاثاً إن دخلت الدار تنجزت طلقة، وتعلق ثنتان بالدخول، أو أنت طالق طلقة قبل طلقة أو بعد طلقة أو قبلها أو بعدها، أو مع، أو معها، أو تحت، أو تحتها، أو فوق، أو فوقها طلقها، وقع ثنتان متقارنتان في مع، ومتربتان في غيرها بتقديم وقوع المضمنة على المنجزة في قبلها طلقة أو بعد، أو فوق، أو تحتها طلقة، وعكسه في بعدها أو قبل طلقة أو فوقها أو تحت طلقة، وغير الممسوسة كالممسوسة في طلقة مع أو معها أو تحت أو فوق طلقة لا في باقي الألفاظ فيقع واحدة^(١).

ولو أراد يبعدها طلقة أنه سيطلقها قبل باطناً فقط، أو بقبلها أنه أو غيره سبق منه طلاقها فسيأتي.

فرع: لو قال لغير مدخولة طلقتك ثلاثاً، أو إحدى عشرة وقع ثلاث، أو طلقتك طلقة ومائة وإحدى وعشرين، أو طلقة ونصفاً، أو طلقة بل طلقتين، أو طلقة بل ثلاثاً فواحدة، وإن قال ذلك لمدخولة تعدد.

ولو قال لها: طلقتك تطليقة قبلها كل تطليقة، أو بعدها كل تطليقة وقع ثلاث مع الترتيب بين الواحدة وغيرها، فإن لم تكن مدخولة فواحدة.

وإن قال لمدخولة أو غيرها: أنت طالق حتى تتم الثلاث، أو حتى تكمل فثلاث، أو ما نوى وجهان.

أو طلقتك من واحدة إلى ثلاث، أو ما بين واحدة وثلاث فكما مر في الضمان والإقرار، أو طلقتك ألواناً من الطلاق وأطلق فواحدة، أو أجناساً أو أنواعاً أو أصنافاً منه فيظهر وقوع ثلاث على نظر فيه^(٢).

فرع: لو قال لرجعية: يا مطلقة أنت طالق، ونوى تلك الطلقة فهل يقبل؟ ! وجهان. وإن قال لها جعلتها ثلاثاً لغا وإن نوى^(٣).

فرع: من قال لامرأته: أنت طالق يا طالق وقع ثنتان، وكذا أنت طالق يا طالق لا طلقتك، وإن قال: أنت طالق يا مطلقة ونوى طلقة ثانية وقعت أيضاً، أو وصفها بالطلاق

(١) إعانة الطالبين (٢٠/٤)، الوسيط (٤٠٨/٥)، روضة الطالبين (٨٠/٨)، فتح المعين (٢٠/٤).

(٢) الأم (٢٧٣/٥)، روضة الطالبين (٨٣/٨).

(٣) روضة الطالبين (٨٤/٨).

الأول فلا^(١).

فرع: لو قالت طلقني ثلاثاً، أو طلقني ثم أعادت الطلب مرتين بواو أو دونها فقال: طلقتك، أو أنت طالق ولم ينوي عدداً وقعت واحدة، وإلا فما نوى.

فرع: من قال أنت طالق هكذا مشيراً بأصابعه الثلاث وقع ثلاث، وكذا لو لم يقل هكذا، أو نوى ثلاثاً وإلا فواحدة، فإن قال: أردت المقبوضتين حلف ووقع ثتان، أو إحداهما لم يقبل.

ولو قال مشيراً بالأصابع أنت هكذا لم تطلق وإن نوى^(٢).

فرع: ولو قال: أنت طالق دون طلقتين وفوق طلقة، وقع ثتان أو فوق طلقة فذلك وعن القاضي يقع ثلاث، أو أنت طالق لا قليل ولا كثير وقع ثلاث بقوله: لا قليل وما بعده لغو، أو لا كثير ولا قليل فواحدة بقوله لا كثير، والثاني لاغ^(٣).

فصل حساب الضرب

فمن قال: أنت طالق طلقة في طلقة، وقعت طلقة، إلا إن أراد مع طلقة فثتان، وإن قال: طلقة في طلقتين، فإن أراد مع طلقتين فثلاث، أو مقتضى الحساب وهو يعرفه فثتان، وإلا فواحدة، وإن قصد الظرف.

وإن قال: طلقتين في طلقتين، ونوى الحساب وعرفه، أو نوى مع فثلاث، وإلا فثتان. وإن قال: نصف طلقة في نصف طلقة فطلقة بكل حال، وإن قال طلقة في نصف طلقة، فطلقة إلا إن أراد مع فثتان، أو طلقة وربعاً في مثلها فثتان، إن لم يرد مع وإلا فثلاث^(٤).

فرع: لو قال: طلقك مثل ما طلق زيد، أو عدد طلاقه، أو نوى العدد جاهلاً به فهما واحدة، أو عالماً فمثلهم^(٥).

(١) حاشية البجيرمي (١٢/٤)، فتح الوهاب (١٢٩/٢)، مناجاة الطلاب (٩١/١)، نهاية الزين (١/٣٢٤).

(٢) التنبيه (١٧٥/١)، روضة الطالبين (١٧٦/٨).

(٣) حواشي الشرواني (٤٨/٨).

(٤) حواشي الشرواني (٥٨/٨)، روضة الطالبين (٨٤/٨)، فتح الوهاب (١٣٢/٢)، مغني المحتاج (٣/٢٩٨)، منهاج الطالبين (١٠٨/١).

(٥) حواشي الشرواني (٦٠/٨)، روضة الطالبين (٨٥/٨)، مغني المحتاج (٣٠٠/٣).

فصل تبعض الطلاق

فإن قال: طلقك نصف أو بعض طلبة وقعت طلبة تعبيراً بالبعض عن الكل لا سراية؛ إذا الطلاق لا يتجزأ، وهذا لو وكل من يقع طلبة فطلق نصفها وقعت طلبة. وإن قال: أنت طالق نصف طلقتين، أو نصفي طلبة وقعت طلبة، وكذا نصف ورير طلبة، إلا إن أراد كل جزء من طلبة فيقع ثتان، كأن قال: نصفي طلقتين أو ثلثيهما، أو ثلاث أنصاف طلقه وإن قال ثلاثة أنصاف طلقتين، أو ثلاثة أنصاف الطلاق، أو خمسة أنصاف طلبة وقع ثلاث، وكذا أنت طالق نصف طلبة وثلث طلبة وسدس طلبة، فإن لم يكرر الطلبة، أو كررها مع حذف الواو فواحدة^(١). وإن قال: أنت طالق نصف ثلث سدس بعطف أو دونه ولم يقل في آخره طلبة وقعت طلبة بانث طالق، وعمل في الباقي بنيته.

ولو قال: أنت طالق نصف طلبة ثلث طلبة ربع طلبة وقع ثتان، أو نصف طلبة ونصفها ونصفها فثلاث إن لم يؤكد الثاني بالثالث، وإلا فثتان^(٢).

فرع: لو قال: أنت طالق طلبة أو طلقتين بقصد الإنشاء تخير بين واحدة أو ثنتين، أو بقصد الإخبار شاكا لغت الثانية.

وإن قال: أنت طالق طلبة أو ثلاث تخير بين واحدة وثلاث، فإن اختار ثنتين وقعت واحدة فقط؛ إذ لفظه يقتضي التخير بين شيئين فلا يتخير ثالثاً، فإن مات قبل اختياره وقعت واحدة فقط، وقيام وارثه مقامه محتمل الوجه أنه لا يقوم مقامه.

فرع: لو قال: أنت طالق نصف تطليقه ومثله، فهل تقع واحدة أو ثتان؟ ! وجهان يظهران فيما إذا قال: ومثليه، فيقع على الأول ثتان وعلى الثاني ثلاث. وإن قال: نصف طلبة وضعفها، وقع ثتان؛ لأن المثل نظير، والضعف تكرير^(٣).

فصل في التشريك

فمن طلق زوجاته الأربع أربع طلاقات أو أقل، طلقن طلبة طلبة، إلا إذا نوى توزيع كل طلبة عليهم فيطلقن في الثنتين طلقتين، وفي أكثر ثلاثا ثلاثاً^(٤). وإن طلقهن خمساً أو أكثر إلى شان طلقن طلقتين طلقتين، إن لم يرد التوزيع عليهن

(١) حاشية البجيرمي (١٦/٤)، فتح الوهاب (١٣٢/٢)، منهج الطلاب (٩١/١).

(٢) حاشية البجيرمي (١٥/٤)، حواشي الشرواني (٥٥/٨)، مغني المحتاج (٢٩٧/٣).

(٣) المهذب (٨٥/٢)، حواشي الشرواني (٥٧/٨)، مغني المحتاج (٢٧٥/٣).

(٤) روضة الطالبين (١٩٤/٨).

وإلا فثلاثاً ثلاثاً كما لو طلقهن تسع تطليقات.

ولو أوقع عليهن أو بينهن ثلاثاً وادعى إخراج واحدة بقلبه لم يقبل ظاهراً ويدين، أو أنه أراد طلقتين لواحدة وطلقة لثلاث قبل، ولو أوقع بينهن أربع طلاقات ثم جعلهن لثنتين بالسوية وأخرج ثنتين، طلق الأولتان كما جعل، والأخريان واحدة واحدة، وإن جعلهن لواحدة طلقت ثلاثاً وباقيهن واحدة واحدة^(١).

ولو قال لأربع: أوقعت عليكن ثلث طلقة وربيع طلقة وسدس طلقة طلقن ثلاثاً ثلاثاً، أو طلقة وطلقة وطلقة فيحتمل أن يطلقن ثلاثاً ثلاثاً، وأن يطلقن واحدة واحدة^(٢).
ولو طلق واحدة ثم قال لأخرى: أشركك معها، أو أنت كهي، أو مثلها في الطلاق، ونوى طلاق الأخرى طلقت، وكذا لو أشرك رجل زوجته في طلاق امرأة غيره^(٣).

ولو أوقع على ثلاث طلقة ثم أشرك معهن رابعة، ونوى فإن أراد مشاركتها لكل واحدة طلقت ثلاثاً أو مشاركة واحدة فواحدة، وكذا إن أطلق.

وإن أوقعها على ثنتين ثم أشرك معهما ثنتين ونوى الطلاق، فإن أراد أن كلا من هاتين كواحدة من الأولين، أو أطلق طلقنا طلقة طلقة، أو أن كل واحدة كالأولين معاً، أو تشاركهما معاً في طلقتيهما طلقنا طلقتين، ولو طلق زوجته ثلاثاً ثم أشرك معها الثانية طلقت طلقتين، ولو علق طلاقها ثم قال لأخرى: أشركك معها، فإن أراد في تعليق طلاقها بفعل تلك طلقنا به، أو بفعل نفسها تعلق به، وكذا إن أطلق فيما يظهر، وإن أراد توقف طلاق تلك على فعل الأخرى لم يقبل^(٤).

خاتمة

من حلف بالطلاق الثلاث وحنث، وله زوجات طلقت إحداهن ثلاثاً فليعنيها وليس له إيقاع فقط على كل واحدة؛ لاقتضاء يمينه البيئونة الكبرى^(٥).

الباب الرابع في الاستثناء والتعليق

فالاستثناء بـ"إلا" ونحوها جائز بشرط أن يسمع نفسه أو غيره وإلا صدقت في نفيه، وأن يتصل بالعدد الملفوظ أبلغ من البيع، وأن يتصل بالعدد الملفوظ أبلغ من البيع، وأن

(١) روضة الطالبين (١٩٤/٨).

(٢) روضة الطالبين (١٩٤/٨).

(٣) الأم (٢٧٨/٥)، روضة الطالبين (٩٠/٨)، منهاج الطالبين (١٠٨/١).

(٤) روضة الطالبين (٩٠/٨).

(٥) المهذب (٩٩/٢).

يقصد الاستثناء قبل فراغ المستثنى منه، وكذا حكم التعليق بالمشيئة أو غيرها، وأن لا يستغرقه كطلقتك ثلاثاً إلا اثنتين، فيقع طلاقة، أو إلا واحدة فيقع طلقتان، وكذا غير واحدة بفتح الراء، فإن ضمها وكان يلازم الإعراب في كلامه عارفاً به وقع ثلاث، وإلا فوجهان^(١).

وتقديم الاستثناء كأنت إلا واحدة طالق ثلاثاً كتأخيرها، ولو استغرقه ولم يعقبه بما يمنع استغراقه لغا: كطلقتك ثلاثاً إلا ثلاثاً، أو إلا النصف طلاقة فيقع الثلاث^(٢).

وجعل بعضهم أقله كـ "إلا" نصف طلاقة، وفيه نظر، وكأنت طالق وطالق وطالق إلا طالقاً، أو إلا طلاقة، ولم ينو تأكيداً خلافاً للروضة.

وكقوله لمن ليس له غيرها: أنت طالق إلا أنت، أو كل امرأة لي طالق إلا أنت، أو النساء طوالت إلا هذه، أو النساء طوالت إلا هذه، أو إلا زوجتي، أو إلا فلانة - فتطلق إلا إن قال لها: كل امرأة لي غيرك أو سواك طالق، أو آخر غير عن طالق.

وكقوله لأربع: أربعكن طوالت إلا فلانة بخلاف أربعكن إلا فلانة طوالت، أو نسائي أو أنتن أو كلكن طوالت إلا فلانة فلا تطلق^(٣).

وإن أعقبه بما يمنع الاستغراق صح: كطلقتك ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا واحدة فيقع واحدة، أو إلا ثلاثاً إلا اثنتين لا واحدة فيقعان، وكذا إلا اثنتين إلا واحدة، أو إلا اثنتين إلا نصف واحدة، أو واحدة واثنتين، أو إلا واحدة ونصفاً.

ولو قال: طلقتك ثلاثاً إلا اثنتين وقعت واحدة أو طلقتك ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة فهل تقع واحدة أو ثنتان أو ثلاث؟ وجوه^(٤).

أو طلقتك ثلاثاً إلا واحدة إلا واحدة فهل يقع ثلاث أو ثنتان؟ وجهان. أو طلقتك ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة، أو طلقتك ثنتين إلا واحدة إلا واحدة فهل يقع ثنتان أو واحدة؟ وجهان.

أو طلقتك ثنتين إلا نصف واحدة وقع ثنتان^(٥).

فرع: لا يجمع المعطوف في المستثنى منه؛ لدفع الاستغراق: كطلقتك طلاقة وطلاقة

(١) إعانة الطالبين (٢٤/٤)، الإقناع للشرييني (٤٤٤/٢)، حواشي الشرواني (٦٣/٨).

(٢) مغني المحتاج (٣٠٢/٣).

(٣) الوسيط (٤٤٩/٥)، حواشي الشرواني (٨٥/٨)، روضة الطالبين (٢٠/٨)، مغني المحتاج (٣٠٢/٣).

(٤) المذهب (٨٦/٢)، إعانة الطالبين (٢٣/٤)، الإقناع للشرييني (٤٤٤/٢)، التنبيه (١٧٦/١).

(٥) روضة الطالبين (٩٤/٨).

فطلقة، أو طلقة ثم طلقة بلا طلقة إلا طلقة، أو طلقتين وطلقة إلا طلقة، أو طلقتين ونصف إلا طلقة، أو إلا نصف طلقة فيقع الطلاق، وطلقتك طلقة ونصف إلا طلقة فيقع ثنتان، ولا يجمع في المستثنى ليستغرق: كطلقتك ثلاثاً إلا ثنتين وواحدة فيقع واحدة، فإن أراد إثباتها فثنتان، وكطلقتك ثلاثاً إلا واحدة وواحدة وواحدة، فيقع واحدة، وكذا إلا واحدة وواحدة وواحدة، فإن قال: إلا طلقتين ونصفاً فهل يقع ثلاث أو واحدة؟ ! وجهان. وإن قال: إلا نصفاً وقع ثنتان، إلا إن أراد نصف طلقة فثلاث^(١).

فرع: لو قال أنت طالق خمساً إلا ثلاثاً وقع ثنتان، أو إلا ثنتين فثلاث، وكذا إلا اثنتين إلا واحدة، أو أنت طالق أربعاً إلا ثلاثاً، وقعت ثلاثاً، وقعت واحدة، وإلا ثلاثاً إلا ثنتين فثلاث، أو أنت طالق ستاً إلا أربعاً وقع ثنتان، أو ثلاثاً وثلاثاً وثلاثاً إلا أربعاً، فثلاث اعتباراً بالمفوض لا بالمملوك شرعاً^(٢).

فرع: لو قال: أنت بائن إلا بائناً، أو إلا طالقاً، أو أنت طالق إلا طلقاً، أو إلا طلاقاً، ونوى بالكناية الطلاق ثلاثاً وبالصریح الثلاث وقع ثنتان^(٣).

فصل التعليق بالمشيئة

فإن علق بآن أو غيرها كانت طالق إن شاء الله لم تطلق أو أنت طالق، بمشيئة الله أو في مشيئة الله أو بإرادة الله أو بمحبة الله أو برضا الله أو في حكم الله أو قال لمشيئة الله باللام وقع حالاً وكذا بأمر الله أو بقدرة الله أو بحكمة الله أو بعلم الله؛ إذ لا يفهم منها التعليق، أو في علم الله؛ لأن علمه قد سبق، أو إن شاء الله بفتح همزة أن أو إذ شاء الله أو ما شاء الله.

ولو قال أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إن شاء الله أو ثلاثاً وواحدة، أو واحدة وثلاثاً إن شاء الله، أو واحدة ثلاثاً أو ثلاثاً ثلاثاً إن شاء الله لم يقع شيء وكذا أنت طالق أنت طالق أنت طالق إن شاء الله ونوى التأكيد^(٤).

ولو قال: حفصة طالق وعمرة طالق إن شاء الله طلقت حفصة فقط خلافاً للروضة أو حفصة وعمرة طالقان، أو أتما طالقان إن شاء الله لم تطلق أحد منهما ولو قال يا طالق إن شاء الله وقعت طلقة واحدة بقوله يا طالق إذ النداء لا يقبل التعليق فهو كأنه

(١) حواشي الشرواني (٨٣/٨)، مغني المحتاج (٣٠١/٣).

(٢) المذهب (٨٧/٢)، الإقناع للشرييني (٤٤٤/٢)، الوسيط (٤١٦/٥)، روضة الطالبين (٩٤/٨).

(٣) روضة الطالبين (٨٥/٨)، مغني المحتاج (٣٠٢/٣).

(٤) المذهب (٨٧/٢)، روضة الطالبين (٨٥/٨)، مغني المحتاج (٣٠٣/٣).

طالق ثلاثاً يا زانية إن شاء الله فيصير قاذفاً لا مطلقاً، وتقديم التعليق كإن شاء الله أنت طالق وعبدي حر، أو عبدي حر بلا واو كتأخيرها، وكذا توسيطه كأنت طالق إن شاء الله وعبدي حر ونوى صرف الاستثناء لهما^(١).

فرع: لو قال أنت طالق إن لم يشأ الله أو إذا لم يشأ الله، أو ما لم يشأ الله، وإن قال: أنت طالق إن لم يشأ زيد، أو إن لم تدخلني الدار، أو إلا أن يشأ زيد، أو إلا أن تدخل الدار، فإن شاء أو دخلت لم تطلق، وإلا طلقت قبل الموت، أو الجنون المتصل به، وإن شك في مشيئة زيد خلافاً للروضة.

وإن قال أنت طالق إلا أن يشأ زيد أو إن لم يشأ زيد اليوم ولم يشأ فيه طلقت قبيل غروبه، وقول الزوج إن لم يشأ الله وإن لم يشأ زيد، وإلا أن يشأ تعليق بعدم مشيئة الطلاق لا بمشيئة عدمه، فإن وجدت من زيد مشيئة الطلاق لم يقع أو مشيئة عدمه، أو لم يشأ شيئاً إلى الموت وقع حالاً في الأولى، وقُبِلَ موته في الثانية، فإن أراد تعليقه بمشيئة عدم الطلاق قبل^(٢).

فرع: لو قال أنت طالق إلا أن يجيء الغد لغا الاستثناء؛ إذ الغد يجيء لا محالة قاله القاضي.

خاتمة

لو شهد للمطلق شاهدان أنه قال متصلاً: إن شاء الله فله اعتمادهما إن طلق في حال غضبه وإلا فلا.

الباب الخامس في الشك في الطلاق

فإن شك في وقوعه إما منجزاً أو لوجود صفة علقه بها لم يقع: كأن كان هذا الطائر غراباً فأنت فطار ولم يعرف.

ولو ادعت انه غراب فأنكر حلف بتأ.

وإن شك أن الواقع ثلاثاً أو أقل وقع الأقل.

ثم إن كان راغباً في المرأة فإن شك في الوقوع ندب أن يراجعها أو يجدد نكاحها، وإلا فيطلقها لتحل لغيره يقيناً، وإن شك في أنه ثلاثاً أو أقل يأخذ بالثلاث فلا يتزوجها حتى يتحلل، أو إن شك أنه طلق ثلاثاً أم لم يطلق أن يطلقها ثلاثاً^(٣).

(١) روضة الطالبين (١٥٦/٨).

(٢) الوسيط (٤١٨/٥)، روضة الطالبين (٩٨/٨)، مغني المحتاج (٣٠٢/٣).

(٣) المهذب (١٠٠/٢)، إعانة الطالبين (١٧/٤)، التنبيه (١٨١/١)، الوسيط (٤٢٠/٥)، روضة

فرع: لو علق طلاقاً أو عتقاً بنقيضين فقال: إن كان هذا غراباً فزوجتي هذه طالق، أو فأمتي هذه حرة، وإن لم يكن غراباً فهذه طالق، أو فهذه حرة لآخرين فطار وأشكل حث في زوجة وأمة مبهمة، ولزمه اعتزال الكل والبحث والبيان إذا ظهر له. وإن علق كل رجلين عتق أمة بنقيض الآخر وأشكل فلا عتق، فيتصرف كلاً في أمته وإن ادعى أحدهما حث صاحبه فأنكر، أو أنكر حث نفسه ثم اشترى أمته مع بقاء أمته في ملكه أم لا عتقت ولا يرجع بثمانها، وإن لم يدع ذلك وملكهما لزمه اعتزالهما أو اعتزال الباقية منهما في ملكه، ومنع التصرف فيهما إلى البين كما مر^(١).

ولو علق أحدهما طلاقاً والآخر عتقاً بنقيضين وأشكل لم يلزمهما البحث والبيان، فإن أقامت المرأة بينة سمعت.

ولو علق رجل بنقيضين كأن كان غراباً فزنب طالق، أو حمامة فضرتها طالق، وأشكل لم يحث؛ للشك في الصفة^(٢).

فرع: لو طلق إحدى امرأته بعينها ثم نسيها اعتزلها معاً، ولا يطالب ببيان إن صدقته فإن كذبتاه وقالت كل منهما أنا المطلقة لم يكف الجواب بأني نسيت، أو لا أدري بل يحث ويحلف أنه لم يطلقها، فإن حلفت لرده حكم لها. ولو ادعتا أو إحداها علمه أنها المطلقة وطلبت يمينه أنه لا يعلم اتجه لإجابتها^(٣).

فرع: لو قال لزوجته ولمن نكحها فاسداً، أو لأجنبية، أو ولرجل أو ولدابة، إحداكما طالق طلقت الزوجة، فإن قال: أردت فاسدة النكاح، أو الأجنبية صدق بيمينه، أو غيرهما لم يقبل^(٤).

فرع: قال رجل لامرأته إحداكما طالق، ولم يقصد عند تلفظه معينة أو قصدها لزمه فوراً لزمه فوراً التعيين في الأولى والتبيين في الثانية عن كان الطلاق بائناً، ولا يسقط بموتهما فإن أبى عذر، ولا يعذر بقوله نسيتهما إن كذبتاه وإن فعل طلقت من ذكرها من وقت تلفظه بالطلاق.

لكن تحسب عدة المعينة من التعيين والمبينة من الوقوع ويلزمه مدة الإشكال اعتزالهما

الطالبين (٩٩/٨).

(١) المذهب (١٠١/٢)، الوسيط (١٥١/٥)، حواشي الشرواني (٣١٣/١٠).

(٢) حواشي الشرواني (٧٠/٨).

(٣) روضة الطالبين (١٠٢/٨)، فتح الوهاب (١٣٥/٢)، مغني المحتاج (٣٠٤/٣).

(٤) المذهب (٩٨/٢)، إعانة الطالبين (١١/٤)، التنبيه (١٨١/١)، الوسيط (٤٢١/٥).

ومؤنتهما، وإذا زال لم يسترد ما سلمه للمطلقة.

ولو بين الطلاق في واحدة فللاخرى تحليفه أنه لم ينوها فإن حلف بقي نكاحها وإن نكل وحلفت طلقت أيضاً، وإن نكلت فكحلفه، وأن عينه في واحدة لم تحلفه الأخرى. وليس وطء إحداها بياناً، ولا تعييناً للطلاق في الأخرى بل يؤمر به فإن عينه في الموطوعة لزمه مهرها وإن بينه فيها وكان بائناً لزمه الحد والمهر، وإن بينه في الأخرى قبل فإن قالت الموطوعة: إنما أردتني حلف، فإن نكل وحلفت طلقتا، ولزمه المهر لا الحد^(١). فرع: لو قال في البيان وهما اثنتان: أردت هذه بل هذه، أو مع هذه، أو هذه هذه، أو هذه هذه طلقتا ظاهراً، والمنوية فقط باطناً.

ولو قال: أردت هذه ثم هذه، أو هذه فهذه، أو هذه بعدها هذه طلقت الأولى فقط، وكذا هذه قبل هذه، وإن قال: هذه بعد هذه فالثانية. وإن قال: أردت هذه وهذه فلا تبين، أو هن ثلاث أردت هذه بل هذه أو هذه طلقت الأولى وإحدى الأخرين فيبينها.

وإن قال: أردت هذه أو هذه بل هذه طلقت الأخرى وإحدى الأوليين. ولو قال: هذه وهذه أو هذه، وفصل الكلام، فإن فصل الثالثة بالتردد بينها، وبين الأوليين، فإن بين فيها طلقت دونهما أو فيهما أو في أحدهما طلقتا^(٢). وإن فصل الثانية عن الأولى طلقت هي وإحدى الأخرين، وإن بين فيهما طلقتا، أو في أحدهما طلقت مع الأولى خلافاً للروضة.

وإن سرد الكلام فيحتمل فصل الثالثة عن الأوليين، ويحتمل ضمها إلى الثانية، وفصل الأولى عنها، فيسأل ويعمل بمراده فإن تعذر فالرأي أنه إن عرف أن الواو للجمع، فالتردد بين الأوليين والثالثة، وإلا طلقت الأولى وإحدى الأخرين^(٣). ولو قال أردت هذه أو هذه وهذه فإن فصل الأولى عن الأخرين فالتردد بينها وحدها وبينهما معاً فإن بين فيها فذاك أو فيهما أو في أحدهما طلقتا.

وإن فصل الثانية عن الأولى طلقت الأولى وإحدى الأخرين، وإن لم يفصل احتمل المعنيين كما مر، أو وهن أربع أردت هذه، أو هذه، لا بل هذه وهذه طلق الأخرين، وإحدى الأوليين، أو أردت هذه وهذه، بل هذه أو هذه طلق الأوليان، وإحدى الأخرين،

(١) روضة الطالبين (٣٩٢/٨).

(٢) المهذب (١٠٠/٢)، الوسيط (٤٢٣/٥)، حواشي الشرواني (٣٢٠/٧)، روضة الطالبين (١٠٥/٨)، مغني المحتاج (٣٠٦/٣).

(٣) روضة الطالبين (١٠٦/٨، ١٠٧).

أو أردت هذه أو هذه أو هذه طلقت إحدى الأوليين وإحدى الآخرين، أو أردت هذه وهذه وهذه، أو هذه فإن فصل الثالثة عن الأوليين طلقتا وإحدى الآخرين، وإن فصل الثانية عن الأولى فينبغي أن تطلق هي وتردد الطلاق بين الثانية والثالثة معاً، وبين الرابعة وحدها، فيلزمه البيان^(١).

وإن لم يفصل شيئاً طلق الثلاث جميعاً، أو الرابعة فليبين، فإن بين في الثلاث أو في بعضهن طلق الكل، أو في الرابعة طلقت وحدها والوجه بحجاء الاحتمالات الثلاث فيسأل، ويعمل بمراده كما مر^(٢).

ولو قال: هذه وهذه وهذه فإن فصل الأولى عن الثلاث، وأوصل بينهن طلقت الأولى، وتردد الطلاق بين الثانية وحدها، وبين الآخرين معاً.

وإن قطع الأوليين عن الآخرين ووصل الثانية بالأولى، والثالثة والرابعة طلق الأوليان، أو الآخرين، وإن فصل الرابعة طلقت يقيناً، وتردد الطلاق بين الثالثة وحدها وبين الوليين معاً.

ولو بين واحدة ثم قال لا أدري أهى المطلقة، أم غيرها طلقت تلك مطلقاً، ويوقف البواقي، ثم إن اعترف أنها هي قبل، أو أنه أراد غيرها طلقت، ولا يقبل رجوعه عن الأولى^(٣).

ولو قال في التعيين: عينت هذه وهذه، أو هذه فهذه، أو هذه ثم هذه، أو هذه فهذه، أو هذه بل هذه تعينت الأولى^(٤).

فرع: لو ماتت امرأتان قبل بيان الزوج، أو تعيينه وقف فرضه من تركه كل واحدة إلى ظهور الحال، فإن عين المطلقة أو بينها لم يرثها إن كان طلاقاً بائناً، ويرث من الأخرى ولورثتها في التبيين لا التعيين تحليفه أنه لم يردها بالطلاق، فإن نكل وحلفوا لم يرثها أيضاً، وإن حلف فلهم كل المهر إن كان قد دخل بها، وإلا فلهم نصفه وفي باقيه وجهان.

ولو كذبه ورثة من بينها للطلاق؛ ليتقرر لهم المهر إن لم يكن دخل بها فلهم تحليفه وهم مقرون له بالإرث منها، وهو ينكره^(٥).

(١) روضة الطالبين (٨/١٠٧).

(٢) روضة الطالبين (٨/١٠٧).

(٣) الوسيط (٥/٤٢٣).

(٤) الوسيط (٥/٤٢٣).

(٥) الأم (٧/١٦١)، إعانة الطالبين (٤/٢٢).

ولو مات الزوج قبل بيانه أو تعيينه فلو ارثته التبيين لا التعيين، فإن قال: لا أعلم مراده، فإن تقدم موت مورثه على موت المرأتين وقف من تركته فرض زوجة بينهما حتى يصطلحا، أو ورثتهما.

وإن تأخر عن موتهما وقف من تركتهما فرض زوج، وإن توسط بينهما وقف من تركه المتقدمة فرض زوج، ومن تركته فرض زوجة إلى الصلح، أو بيان وارثه.

فإن بين الطلاق في الأولى قبل بلا يمين؛ لإضراره بنفسه، أو في الأخرى حلفه ورثة الأولى أنه لا يعلم أن وارثه طلقها وورثة الأخرى بتا إن وارثه طلقها^(١).

ولو شهد ورثته أن المطلقة فلانة فإن تقدم موت مورثهم على المرأتين قبلت شهادتهم، وإن تأخر فلا، وإن توسط قبلت في حق الأولى لا الأخرى^(٢).

فصل تعليق الطلاق بمعين

لو قال لامرأته: إن كان هذا الطائر غراباً فأنت طالق، ولعبده إن لم يكن غراباً فأنت حر، وأشكل لم يقرع بينهما ما دام الحالف حياً؛ لتوقع البيان، بل يمنع وينفقها مدة الإشكال، فإن أقر بالحنث في أحدهما قضي وله، ثم إن صدقه الآخر لم يحلف، وإن كذبه حلف له، وإن كذبه حلف له، وإن نكل وحلف الآخر قضي له أيضاً وإن أنكر الحنث في أحدهما فإن كان معيناً فهو مقربة في الآخر أو مبهماً كلا أعلم في أيهما حنثت وقف الأمر إن صدقاه أو كذباه، وحلف أنه لا يعلمه^(٣).

وإن نكل وحلف المدعي منهما قضي له.

ولو ادعى أحدهما أنه حنث في حقه فقال لا أدري لم يكن مقراً به في الآخر، إلا أن عرضت عليه اليمين فحلف على ما أدهاه.

ولو كان التعليق لنسوة فادعين حنثه فنكل، وحلف بعضهن قضي بطلاق الحالفة^(٤). ولو أقام بعضهن بينه أنه أقر بالحنث طلق الكل، كما لو علق طلاقهن بالدخول، وأقامت إحداهن بينة به.

ولو ادعت واحدة حنثه فنكل وحلفت طلقت، وإن ادعت أخرى فأنكر فله الحلف، ولا يجعل نكوله في تلك نكولاً في هذه.

(١) مغني المحتاج (٣/٣٠٦)، حواشي الشرواني (٨/٧٣).

(٢) حواشي الشرواني (٨/٧٤)، روضة الطالبين (٨/١١٠)، مغني المحتاج (٣/٣٠٦).

(٣) روضة الطالبين (٨/١٠٠)، مغني المحتاج (٣/٣٠٣).

(٤) حواشي الشرواني (٨/٢٠٦)، روضة الطالبين (٨/١١١)، مغني المحتاج (٣/٣٦٩).

ولو مات قبل البيان فقال وارثه حنث في العتق قبل، أو في الطلاق فلا، وإن توقف أقرع فإن قرع العبد عتق وورثن إلا إن أراد عين الطلاق وكان بائناً.

وإن قرع النساء لم تطلقن والورع لهن ترك الميراث، ولا يرق العبد فيفي الإشكال^(١).

فرع: لو حلف ليصیدن هذا الطائر اليوم فاصطاد وزعم أنه هو فأنكرت لم تطلق وإن جهل الحال، واحتمل أنه هو^(٢).

فرع: لو قال لزوجاته الأربع المصطفات: وسطاكن طالق طلقت إحدى المتوسطتين فليعنيها.

فرع: من طلق امرأته رجعيّاً ثم قال قبل الرجعة: إحداكما طالق ثلاثاً ولم ينو معينة فإن تمت عدة واحدة وعين الأخرى فذاك، وإن عين تلك جاز، وإن تمت عدتهما لم تتزوج واحدة منهما حتى يتعين، وينحل، وكذا لو قال: أنت طالق يا حفصة ثلاثاً، أو أنت طالق يا عمرة ثلاثاً.

فرع: لو قال أنت طالق إن سألتني الخلع إن لم أخلعك فقالت: وعبدي حر إن لم أسألك ذلك قبل الليل، فإن سألته الخلع فقال: خالعتك بألف تعطيه فأنكرت لم يحنث هو ولا هي^(٣).

فرع: لو قال: إن لم أسلم اليوم حقك فأنت طالق، ثم ادعى تسليمه، فأنكرت صدق؛ لعدم الوقوع به وصدقت؛ لعدم تسليمه حقها^(٤).

فائدة: لو قال لها في طهر لم يطأها فيه: أنت طالق على سائر المذاهب فهل يقع حالاً أو لا يقع؟ ! وجهان.

خاتمة

لو حلف كل من شافعي، وحنفي أن إمامه أفضل من غمام الآخر لم يحنثا، أو أن الصلاة دون قراءة الفاتحة باطلة، أو صحيحة حنث الحنفي، أو حلف كل من سني ورافضي أن أبا بكر أفضل من علي وعكسه، أو كل من سني ومعتزلي أن الخير والشر من

(١) حاشية البجيرمي (٢٠/٤)، حواشي الشرواني (٧٦/٨).

(٢) روضة الطالبين (٢٠٦/٨).

(٣) روضة الطالبين (٥/١١).

(٤) المنهج القويم (٣٤١/١).

اللَّهُ، أو من العبد حنث غير السني^(١).

أو قال أشعري: إن كان اللَّهُ على العرش فأنت طالق، وقال حنبلي: إن لم يكن عليه فأنت طالق، وأراد الحنبلي معنى ما ورد به القرآن لم يحنث، وكذا من حلف أن اللَّهُ تكلم بالقرآن بالروايات السبع وبالشواذ أو أن جميع ما في البخاري ومسلم صحيح، أو مما حكم بصحته^(٢).

الباب السادس في تعليق الطلاق

وهو جائز: كالتعق وألفاظه: "إن وإذا ما، ومن ومتى ما، ومهما، وكلما" ونحوهما، وكلما في الإثبات للتراخي إلا إن أو إذا أعطيتني كما مر، وكلها في النفي للفور، إلا إن وكلها لا تكرر إلا كلما فلو قال لزوجته وهو يتعذى إن لم تتعذى معي فأنت طالق، أو صعدت بمفتاح فقال: إن لم تلقه فأنت حمل على التراخي، إن لم يرد الحال. وإن قال: إن لم تبعي هذه الدجاجات فأنت طالق فقتلت إحداهن، أو جرحتها بحيث لم تحل بالذبح طلقت^(٣).

فصل التعليق بـ "الدخول والخروج"

فإذا قال: إن دخلت الدار فأنت طالق وعكسه لم تطلق إلا بالدخول، وإن قال: أردت التنجيز وغلطت بالتعليق قبل. وإن قال: عجلت تلك الطلقة المعلقة لم تتعجل، لكن تطلق حالاً، وهل تطلق أيضاً بالدخول؟ وجهان، وكذا لو قال: عجلت لك الطلاق وأراد تلك الطلقة وحلف، وإن ادعى طلاقاً مبتدأ وقع حالاً^(٤). ولو قال أنت طالق إن وسكت وقطع كلامه، فإن كان مكرهاً وادعى نية التعليق صدق بيمينه، أو مختاراً فلا.

ولو قال: إن دخلت الدار أنت طالق فتعليق، إن لم يرد التنجيز، أو إن دخلت الدار فأنت طالق ونوى تنجيزاً، أو تعليقاً أو جعلها شرطاً لعق أو لغيره قبل، وإلا فتعليق إن جهل اللغة، وإلا فليس تنجيزاً ولا تعليقاً إلا بالنية^(٥).

(١) مغني المحتاج (٣/٣٣٥).

(٢) مغني المحتاج (٣/٣٣٥).

(٣) إعانة الطالبين (٤/٢٢).

(٤) المهذب (٢/٨٠)، الأم (٥/٢٠٦)، الإقناع للشرييني (٢/٤٤٥)، الوسيط (٥/٣٩٧).

(٥) حواشي الشرواني (٨/٣٦).

ولو قال: أنت طالق وإن دخلت الدار، أو عكسه وقع حالاً، ويدين في نيه التعليق، وكذا لو أتى بحرف الجزاء دون الشرط بأن قال: فأنت طالق.

وإن قال: أنت طالق لو دخلت الدار فهل تطلق حالاً أو بالدخول؟ وجهان^(١).
وإن قال إن دخلت الدار فأنت طالق، لا بل هذه، وأراد إن بدخول الأولى تطلق الأخرى وحدها، أو أراد تعليق طلاق الأخرى بدخول نفسها - طلقنا معاً^(٢).

ولو قال لاثنتين: إن دخلتما الدارين أو إن ركبتما الدابتين فأنتما طالقتان - اشترط دخول أو ركوب كل كلاً.

أو إن أكلتما الرغيفين فأكلت كل واحدة رغيفاً طلقنا؛ وكذا لو أكلت واحدة فوق رغيف والأخرى الباقي.

أو إن ملكتما عبيدين اشترط اجتماع ملكيهما لهما أو إن لبست قميصين فلبستهما، ولو متفرقين طلقت^(٣).

ولو قال: أنت طالق إن دخلت الدار ثلاثاً، وقع بدخولها ثلاث طلاقات، فإن أراد وقوع طلقة إن دخلت ثلاث مرات صدق، ويحلف إن اتهم.

ولو قال: إن دخلت الدار أو كلمت زيداً فأنت طالق، طلقت بأحدهما، وتنحل يمينه^(٤).

وإن قال: إن دخلت وإن كلمت وقع بكل صفة طلقة، أو إن دخلت وكلمت اشترط لتقع طلقة، أو إن دخلت الدار فكلمت، أو ثم كلمت اشترط مرتبتين^(٥).

ولو قال: إن دخلت الدار إن كلمت زيداً فأنت طالق، فإن عرف اللغة طلقت إن كلمت، ثم دخلت لا عكسه، لكن تنحل به يمينه.

ولو قال: إن أعطيتك إن وعدتك سألتني فأنت طالق اشترط للوقوع سؤالها، ثم وعده ثم إعطاؤه، وإن جهل اللغة عمل بعادتهم.

ولو قال: إن دخلت الدار فأنت طالق إن كلمت زيداً، فإن أراد الكلام ثم الدخول أو عكسه قبل، وإلا اشترط تقديم الدخول^(٦).

(١) المذهب (٩٩/٢)، روضة الطالبين (١١٦/٨)، مغني المحتاج (٢٩٧/٣).

(٢) روضة الطالبين (١١٦/٨).

(٣) حواشي الشرواني (١٣٦/٨)، روضة الطالبين (٢٠٩/٨)، مغني المحتاج (٣٢٩/٣).

(٤) حاشية البجيرمي (١٤/٤)، حواشي الشرواني (٤٨/٨).

(٥) المذهب (٩٧/٣)، حواشي الشرواني (١٢٧/٨).

(٦) المذهب (٩١/٢)، الوسيط (٣٧١/٥)، حواشي الشرواني (١٤٤/٨)، روضة الطالبين

فرع: لو قال: إن خرجت من الدار فأنت طالق، ثم زاد ولا من الصفة أيضاً لغا الأخير.

ولو قال: إن خرجت بغير إذنك فأنت طالق فخرج وقال: أذنت لي فأنكرت وحلفت طلقت^(١).

ولو قال: إن خرجت بغير إذني، أو حتى أذن أو كلما خرجت بغير أذني فأنت طالق، فأخرجها لم يكن إذنًا، وإن خرجت بلا إذن طلقت أو به فلا، وإن لم يعلم به، وتنحل يمينه بمرة في غيره لما على التقديرين، والأولى يحنث نفسه إذا خرجت ثانيًا بلا إذن.

ولو ادعى في المرة إذنه فيها، ولا بينة صدقت يمينها، ولا تنحل بمرة بإذنه في كلما في المدخولة، فإن أذن لها في الخروج كلما أرادت فكأذنه لكل مرة^(٢).

ولو أذن ثم رجع عنه فخرجت فإن كانت يمينه حتى أذن، أو إلى أن أذن لم يحنث، أو بغير إذني، أو بلا إذني، أو إلا بإذني حنث.

ولو قال: إن خرجت غير لابسة الحرير أو بلا خف فأنت طالق، فخرجت غير لابسة لم ينحل يمينه، أو لابسة انحلت، وإن قال: إن خرجت بغير إذني لغير عبادة، وإن خرجت إلا بإذني إلا لعبادة فأنت طالق، فإن خرجت لعبادة ثم عرضت لها حاجة فقضتها، أو خرجت لعبادة وغيرها لم يحنث.

وإن قال: إن خرجت إلى غير الحمام فأنت طالق فخرجت لغيره ثم عدلت إليه طلقت، أو عكسه فلا، وكذا إن خرجت لهما^(٣).

فرع: لو قال إن خرجت من هذه الكوة فأنت طالق فوسعت حتى صارت بابا، فيحتمل الوقوع بالخروج من موضع الكوة لا من غيره، ويحتمل إنه بقي اسم كوة وقع وإلا فلا.

فرع: لو قال: إن خرجت جعلت أمرك بيدك، فقالت أخرج فقال: جعلت أمرك بيدك، فقالت: طلقت نفسي، ثم قال: أردت جعل ذلك بعد الخروج صدق يمينه^(٤).

فرع: لو قال: أنت طالق بشرط أن لا تدخلني الدار ولا تسافري، قال السبكي:

(١٧٧/٨).

(١) روضة الطالبين (٢٠٩/٨)، مغني المحتاج (٣٣٢/٣).

(٢) حاشية البجيرمي (٣٠/٤)، روضة الطالبين (١٩٧/٨).

(٣) حاشية البجيرمي (٣٠/٤)، روضة الطالبين (١٩٧/٨).

(٤) روضة الطالبين (٤٧/٨).

وقع حالاً وهو ظاهر؛ إذ المعنى إن المعنى إن عدم الدخول وهو معدوم^(١).

فرع: لو حلف بالطلاق أنه لا يسافر حتى يقضي دين زيد بالعمل فعمل ببعضه وقضي الباقي بغير عمل، ثم سافر طلقت، فإن قال: أردت مطلق القضاء لم يقبل ظاهراً ويدين.

فرع: لو قال: المرأة التي تدخل الدار من نسائي طالق، أو أنت طالق لا أدخل فهو تعليق بخلاف هذه التي تدخل الدار طالق^(٢).

فرع: لو علق الطلاق بدخوله على زيد فدخل معه لم يقع.

فرع: لو قال عارف باللغة، أنت طالق إن لم تدخل الدار أو دخلت الدار بفتح همزة إن أو إذ دخلت وقع حالاً.

أو جاهلاً بها فتعليق، أو أنت طالق، إن طلقتك وفتح عارفاً وقع ثنتان حالاً المنجزة وأخرى بإقراره^(٣).

ومنها التعليق بالزمان: فلو قال قبل استهلال رجب مثلاً: أنت طالق في شهر رجب، أو غرته، أو أوله، أو رأسه، أو دخوله، أو مجيئه - طلقت في أول جزء من ليلته الأولى، فإن نوى بقي رجب: وسطه، أو بغيرته إحدى الثلاث الأولى لم يقبل ظاهراً ويدين. وإن نوى بغيرته، أو برأسه وسطه لم يدين.

وإن قال: أنت طالق في نهار شهر رجب طلقت بطلوع فجر يومه الأول.

ولو قال في أثناء رجب: أنت طالق في رجب وقع حالاً، أو أنت طالق في أوله، فإذا جاء ففي أول الآتي^(٤).

ولو قال: أنت طالق في آخر رجب، أو بمضيه، أو بنفاده، أو بسلخه، أو بآخر أول آخره، أو في آخر السنة، طلقت بآخر جزء من اليوم الأخير من الشهر أو السنة، أو أنت طالق في أول آخر رجب، فبفجر يومه الأخير، أو في آخر أوله، فبآخر يومه الأول^(٥).

وإن علق بانتصافه فبتمام خامس عشرة وإن نقص، أو بنصف نصفه الأول فبفجر

(١) انظر فتح الوهاب (١٤٢/٢)، روضة الطالبين (١٢٥/٨).

(٢) حواشي الشرواني (٩٥/٨).

(٣) حاشية البجيرمي (٧٢/٣).

(٤) المهذب (٩٥/٢)، الأم (١٨٤/٥)، التنبيه (١٧٩/١)، الوسيط (٤٢٧/٥)، حواشي الشرواني (٥٠/٨).

(٥) المهذب (٩٤/٢)، إعانة الطالبين (١٤٣/٢)، الإقناع للشرييني (٤٤٥/٢)، الوسيط (٤٢٨/٥)، روضة الطالبين (١١٧/٨).

ثامنه أو بنصف اليوم فبالزوال، أو بمضي يوم، فإن قاله نهراً ففي مثله من الغد، أو ليلاً فبتمام الغد أو بمضي اليوم، فإن قال نهراً فبالغروب، أو ليلاً لم تطلق.

ولو قال ليلاً أو نهراً: أنت طالق اليوم، أو أنت طالق الشهر أو أنت طالق السنة وقع حالاً، ولو قال: أنت طالق في هذا النهار، أو عكسه وقع حالاً؛ للإشارة.

ولو علق بمضي رجب، فإن قارن هلاله وقع بفراغه، وإن نقص، وإلا فبمضي ثلاثين يوماً من وقت التعليق^(١).

ولو قال: إذا مضى الشهر وقع بانقضاء الهلال، أو مضت الشهور فبمضي باقي شهور تلك السنة، أو إذا مضت شهور فبمضي ثلاثة، أو علق بمضي الساعات فبمضي أربعة وعشرين ساعة، أو ساعات فبمضي ثلاث، أو بانقضاء سنة فبثلاثي عشر شهر هلالية، ويتم المنكر ثلاثين من الثالث عشر، وإذا شك في تمام العدد أخذ باليقين، وله وطؤها في الشك أو بانقضاء السنة فبتمام باقي العربية، وإن قل فإن أراد كاملة، أو رومية لم يقبل ظاهراً ويدين.

وإن قال: أنت طالق إلى شهر، فبمضي شهر عن لم ينو تنجيذه وإلا وقع حالاً، أو أنت طالق يوماً أو شهراً ونوى التعليق قبل، أو أنت طالق في مجيء ثلاثة أيام، فبطلوع فجر الثالث، أو في مضي ثلاثة أيام وقاله ليلاً، فبغروب شمس الثالث، أو نهراً ففي مثله في الرابع^(٢).

فرع: لو علق الطلاق إثباتاً بمحال عرفاً: كأن طرت، أو عقلاً كإن أحييت ميتاً، أو شرعاً: كأن نسخ الحج لم تطلق مع انعقاد حلقة فيحدث به لو علق بالحلف أو نفيًا كإن لم أكسر هذا الهون على رأسك فأنت طالق طلقت حالاً؛ لتحقيق عجزه: كانت طالق قبل أن تخلفي^(٣).

فرع: لو قال: أنت طالق أمس أو في الشهر الماضي وقع حالاً، إلا إن أراد الإخبار أنه طلقها في زمن ماضي، أما في هذا النكاح وقد راجع أو قال: هي الآن في العدة فيصدق بيمينه، وعدتها من الوقت المعين إن صدقته وإلا فمن الإقرار.

وإن أراد الإخبار أنه طلقها في نكاح سابق، أو أنه طلقها زوج قبله، فإن أقام به بينة أو صدقته المرأة فذاك، وإلا لم يصدق خلافاً للروضة وأصلها.

(١) المذهب (٩٤/٢)، الأم (٢٠٨/٥)، الوسيط (٤٥٢/٥)، روضة الطالبين (٢٢/٨).

(٢) روضة الطالبين (١٢٧/٨)، مغني المحتاج (٣١٥/٣).

(٣) المذهب (٩٥/٢)، التنبيه (١٧٩/١)، روضة الطالبين (١٢٠/٨).

وقوله أنت طالق للشهر الماضي كانت طالق أمس إن أراد التاريخ، وإن أراد التعليق أو أطلق وقع حالاً^(١).

فرع: لو قال أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر، فإن قدم لشهر من تعليقه لم تطلق وتنحل يمينه، أو أكثر بان وقوعه قبل قدومه بشهر، فيحسب من عدتها فإن ماتت قبل القدوم بدون شهر من الموت أو بشهر، أو أكثر من التعليق لم يرثها إن كان الطلاق بائناً، أو قبل القدوم بأكثر من شهر ورثها؛ إذ لا طلاق.

ولو قال أنت طالق قبل موت زيد وعمرو بشهر، فإن مات أحدهما قبل شهر لم تطلق، أو بعد شهر طلقت قبل موته بشهر، أو أنت طالق قبل أن تحيض حيضة شهر فرأت الدم بعد شهر طلقت حينئذ وإن لم ينقص عن أقله^(٢).

فرع: لو قال لزوجته: أنت طالق ثلاثاً أو لعبده: أنت حر يوم قدوم زيد، فإن قدم ليلاً لم يقع شيء أو نهراً بان وقوع الطلاق والعق بالفجر، حتى لو مات أحد الزوجين، أو خالع الزوجة، أو باع العبد أو حاضت صحوة ذلك اليوم لم يرث الحي من الميت ولم يصح الخلع ولا البيع وحسب باقي ذلك الطهر قرء^(٣).

فرع: لو قال نهراً: أنت طالق غد أمس، أو أمس غد بالإضافة وقع حالاً وإن قاله ليلاً وقع غداً في الأولى وحالاً في الأخرى، أو بلا إضافة لغا ذكر أمس ووقع حالاً.

ومن قال: أنت طالق اليوم غداً فواحدة حالا فقطن وكذا لو أراد نصفها اليوم وباقيها غداً وإن أراد نصف طلقة، أو أراد طلقة اليوم ونصف طلقة، أو طلقة غداً وقع ثنتان؟ إن لم تنب بالأولى^(٤).

وإن قال: أنت طالق غداً اليوم وقع غداً أو أنت طالق اليوم وغداً، أو بعد غد وقعت واحدة فقط حالا، أو أنت طالق اليوم إذا جاء الغد، أو الآن إذا دخلت الدار لم تطلق بمجيء الغد وبدخول الدار أو أنت طالق في اليوم وإذا جاء الغد وقعت طلقة حالاً، فإن أراد أخرى في غد وقعت فيه، أو أنت طالق فيه أو أنت طالق اليوم وفي غد وفي بعد غد وقع في كل يوم طلقة، أو أنت طالق في الليل وفي النهار وقعت طلقة ليلاً وأخرى نهراً، أو أنت طالق بالليل والنهار فواحدة فقط، أو أنت طالق اليوم بعض طلقة وفي غد بعض طلقة

(١) المهذب (٨٦/٢)، الأم (١٨٤/٥)، الإقناع للماوردي (١٥١/١)، التنبيه (١٧٩/١)، روضة الطالبين (١٢٠/٨).

(٢) روضة الطالبين (١٢٦/٨).

(٣) الوسيط (٢٧٠/٧)، روضة الطالبين (١٧٥/٨).

(٤) حواشي الشرواني (٩٣/٨)، روضة الطالبين (١٢٢/٨)، مغني المحتاج (٣١٥/٣).

وقعت واحدة اليوم ثم إن أراد بعض أخرى في غد وقعت فيه أخرى، وإن أطلق ففي وقوعها وجهان ^(١).

ولو قال: نهراً: أنت طالق كل يوم فواحدة حالا ثم فجر الثاني أخرى، وكذا فجر الثالث فإن أراد مثل وقت تعليقه صدق بيمينه وإن قاله ليلاً وقع بفجره طلقة وكذا بفجر ثانيه وثالثه.

ولو قال: أنت طالق اليوم أو غداً أو إلا غداً لم يقع غداً أو أنت طالق غداً أو بعد غد أو إذا جاء غد لم يقع إلا بعد الغد أو أنت طالق طلقة لا تقع إلا غداً فتعليق ^(٢).
أو أنت طالق يوماً ويوماً لا ونوى طلقة أو أطلق فواحدة، وإن نوى طلقة تقع في الثالث وهكذا ثلاث مرات وقعن كذا.

ولو قال: أنت طالق غداً أو عبدي حر بعد غدٍ ووجد الشرط لزمه التعيين فمن عينه وقع عليه ما قاله في اليوم الذي ذكره.

وإن قال: أنت طالق اليوم إذا لم أطلقك اليوم ولم يطلق فيه طلقت في آخر لحظة منه أو أنت طالق يوم لا أطلقك، فإن مضى يوم لا يطلقها فيه طلقت أو يوم لا أدخل دار زيد فهو بياض النهار فإن لم يدخل إلى الغروب بان وقوعه من أوله ^(٣).

وإن قال: ليلة لا أدخله طلقت بمضي ليلة لم يدخل فيها، أو أنت طالق بين الليل والنهار فبالغروب إن قاله نهراً وإلا فبالفجر وفيه نظر؛ إذ لا زمن بين الليل والنهار والقرب وقوعه كأنك طالق لا في زمن.

ولو قال لمدخولة: أنت طالق كل سنة وقعت واحدة حالا ثم إن بقيت العدة أو راجعها وقع في مثل ذلك الوقت من كل سنة طلقة أخرى إلا إن نوى السنة القرية فيقع كل محرم يأتي طلقة ^(٤).

ولو قال: أنت طالق في أفضل الليالي والأوقات فهو ليلة القدر، أو أفضل أيام السنة فيوم عرفة أو أفضل أيام الأسبوع فيوم الجمعة أو في أفضل الأشهر فرمضان أو أنت طالق ليلة القدر فإن كان قبل عشر رمضان الأخير وقع أول الليلة الخيرة منها أو في أثناء العشر فبأول ليلة تتم بها السنة ^(٥).

(١) حواشي الشرواني (٩٣/٨)، مغني المحتاج (٣١٥/٣).

(٢) روضة الطالبين (١٢٦/٨).

(٣) روضة الطالبين (١٢٧/٨)، مغني المحتاج (٣١٥/٣).

(٤) روضة الطالبين (١١٩/٨)، مغني المحتاج (٣١٤/٣).

(٥) انظر حواشي الشرواني (٩٠/٨)، روضة الطالبين (١٢٥/٨)، المجموع (٤٥٧/٦).

فرع: لو قال: أنت طالق قبل موتي وقع حالاً أو قبله بضم القاف أو قبله أو في آخر جزء من أجزاء حياتي فقبيل موته، أو أنت طالق بعد قبل موتي فحالاً، أو قبل أن أضربك مثلاً وقع إذا ضربها مستنداً إلى لفظه، أو أنت طالق قبل أن أطلقك فهل تطلق حالاً أو لا تطلق؛ إذ لا حالة بعد هذا قبل الطلاق ؟ ! وجهان ^(١).

فرع: لو قال: أنت طالق طلقة قبلها يوم الأضحى وأراد الماضي طلقت حالاً وإلا عقب الأضحى الآتي، أو أنت طالق قبل العيدين بشهر وقع أول رمضان ^(٢).

فرع: لو قال: أنت طالق قبل ما بعده رمضان وأراد بما بعده الشهر وقع آخر جزء من رجب وإن أراد مجرد اليوم فقبيل فجر الثلاثين من شعبان إن تم وإن أراد بليته فقبيل غروب ليلة الثلاثين منه، أو أنت طالق في شهر بعد ما قبل رمضان طلقت أو ل القعدة.

فإن أراد اليوم بالليلة بعده ففي ثاني شوال أو أنت طالق في شهر قبل رمضان أو بعده رمضان ففي شعبان أو في شهر قبله رمضان ففي شوال أو قبل قبله رمضان فذو القعدة أو قبل ما قبل بعده رمضان فجمادى الأخرى أو بعد ما بعد قبله رمضان أو في طهر قبل ما بعد فذو الحجة أو قبل ما قبله رمضان أو بعد ما بعده رمضان أو قبل ما بعده رمضان أو بعد ما قبل رمضان فرمضان أو في شهر قبل ما بعد قبله رمضان فشوال وكذا في شهر قبل ما بعد رمضان ^(٣).

فرع: لو علق الطلاق بمضي زمان أو حين وقع بمضي لحظة، وكذا لو علق بمضي حقب أو عصر أو دهر ^(٤).

فرع: لو حلف لا يصوم زماناً حنث بصوم ساعة من يوم أو ليصومن أزمناً برّ بصوم يوم وقياس ما تقدم البر بثلاث لحظات، أو ليصومن الأيام برّ بثلاثة أو إن جعت يوماً في بيتي فجاءت يوماً بصوم لم تطلق أو بلا صوم طلقت.

فرع: لو قال: إذا جاء زيد يوم الجمعة راكباً فرساً ألبقاً وفي يده مفرقة فأنت طالق لم تطلق حتى توجد كل الصفات في وقت واحد.

فرع: لو قال أنت طالق إن قتلت زيدا غداً فضربه اليوم ومات منه غداً لم تطلق

(١) روضة الطالبين (١٢٥/٨)، مغني المحتاج (٣١٥/٣).

(٢) روضة الطالبين (١٢٨/٨)، مغني المحتاج (٢٩٨/٣).

(٣) مغني المحتاج (٣١٥/٣).

(٤) إعانة الطالبين (٢٢/٤)، فتح الوهاب (١٤٢/٢).

ولو علق الطلاق بموت زيد فقتل طلقت أو بقتله فمات فلا ^(١).

فرع: لو قال: إن لم أحج هذا العام فأنت طالق فقامت بينة أنه عيد الأضحى بالكوفة فقال: قد حججت طلقت.

ومنها المكان: فإذا قال: أنت طالق في الدار طلقت بدخولها وكذا أنت طالق في مكة أو البحر أو الظل أو في الشتاء وهما في الشمس أو الصيف.

ولو علق بالقذف أو القتل في المسجد اعتبر كون القاذف أو المقتول فيه ويصدق في مقصد عكسه يمينه وإن علق بأحدهما في الدار عمل بقصده أو بتكليم زيد في المسجد اعتبر كون زيد فيه ^(٢).

ولو علق بدخول هذه الدار وأشار إلى موضع منها فدخلت غيره منها طلقت ويدين إن أراد المشار إليه.

ولو قال: إن كانت امرأتي في المأثم فأمتي حرة وإن كانت أمتي في الحمام فامرأتي طالق، فكانت كل واحدة منهما فيما علق به عتقت ولا طلاق، ولو قدم تعليق الأمة حصلاً إن لم تبين الزوجة وإلا فلا عتق.

وإن كانت امرأتي في المأثم وأمتي في الحمام، فتلك طالق وهذه حرة فكانتا فيما حصلاً ^(٣).

ولو قال إن دخلت دارك فأنت طالق ولا دار لها، ثم ملكت داراً أو دخلها طلقتن أو لها دار فباعتهما ثم دخلها فلا.

ولو قال: إن لم تكوني الليلة في داري فأنت طالق، ولا دار له فهل تطلق؟ وجهان ^(٤).

ولو قال: إن لم تخرجي الليلة من داري فأنت طالق ثلاثاً فأبأنها ولو بعد مكنة الخروج، ثم تزوجها، ولم تخرج لم تطلق، أو إن لم أخرجك بعد العيد فأنت طالق فأخرجها بعده انحل حلفه سواء أخرجها بعد العيد التالي لهذا أم قبله، أو إن لم أخرجك من مصر فأنت طالق لم تحل حتى يخرجها من كل قرية تنسب إليها أو حلف أنه لا يدخل مصر حمل على البلد وما يضاف إليها ^(٥).

(١) حواشي الشرواني (١٣٦/٨)، مغني المحتاج (٣٢٩/٣).

(٢) حواشي الشرواني (١٧٨/٨)، روضة الطالبين (٢٠٨/٨)، مغني المحتاج (٣٥٨/٣).

(٣) روضة الطالبين (٢٠٥/٨).

(٤) المهذب (٩٨/٢)، روضة الطالبين (٢١١/٨).

(٥) روضة الطالبين (٢٠٢/٨)، مغني المحتاج (٣٣٢/٣).

ولو قال: إن مكث فيها فأنت طالق، فخرجت فوراً ثم عادت، ومكث طلقت.
 ولو قال: إن دخلت الدار وفتح التاء فدخلت لم تطلق، إلا إن كان بنية الطلاق.
 وإن قال: امرأة من يشتهي دخول الدار طالق، تعلق بالشهوة حالاً.
 ولو حلف أن لا يخرج إلا معها فخرجاً وسبقها بخطوات لم تطلق.
 ولو قال: إن خرجت من الدار فأنت طالق فتعلقت بغصن شجرة فيها خارجاً عنها
 حنث، فإن كان للدار بستان بابها إليها، ويعد منها، فله حكمها.
 ولو نشزت فحلف أن لا يردها أحد فاكترت دابة ورجعت مع المكارى لم تطلق،
 وينحل يمينه.
 ولو قال إن وضعت قدمي في هذه الدار فوضعها فيها ولم يعتمد عليها لم تطلق.
 ولو حلف أن لا يبيت عندها حمل على أكثر الليل؛ حيث لا قرينة، فإن حلف نصف
 الليل فبات عندها باقيه طلقت للقرينة.
 ولو بات بمنزلها وخرجت لم تطلق، وكذا لو حلف لا يبيت في البيت فبات على
 سطحه^(١).
 ولو حلف لا يساكنه شهراً فساكنه بعضه لم يحنث، أو لا يكلمه شهراً فكلمه فيه مرة
 حنث، أو لا يفطر بالكوفة فأمسك بها يوم عيد لم يحنث أو لا يعيد بها فأقام بها معظم يوم
 العيد حنث، وإن لم يخرج للعيد^(٢).
 فرع: لو خرجت زوجته إلى قرية فقال: إن أقمت بها فوق ثلاثة أيام فأنت طالق
 فخرجت منها لثلاثة، أو أقل لم تطلق، وكذا لو حلف لا يدخل داره ما دام زيد فيها
 فانتقل منها وعاد ثم دخلها وهو فيها^(٣).
 فرع: لو قال لها وهي بماء جار^(٤) إن خرجت منه فأنت طالق، وإن مكثت فيه
 فأنت طالق طالق لم تطلق؛ لأنه يغارقها، أو وهي في ماء راكد بر بأن تحمل منه بغير
 أمرها فوراً.
 ولو قال: إن لم تخرجي من هذا النهر الآن فأنت طالق، فلم تخرج فوراً طلقت، وإن
 لم يكن فيه ماء؛ إذ النهر يجري الماء^(٥).

(١) حواشي الشرواني (١٣٦/٨)، روضة الطالبين (٢٠٩/٨)، مغني المحتاج (٣٢٩/٣).

(٢) حواشي الشرواني (٢٦/١٠).

(٣) روضة الطالبين (٢٠٩/٨).

(٤) أي: والحال.

(٥) المذهب (٩٧/٢)، التنبيه (١٨٠/١)، روضة الطالبين (١٨٤/٨).

فرع: لو قال: إن لم أحط جميع ما في الدنيا في حجري فأنت طالق بر بوضع مصحف في حجرها، وكذا لو قال: إن لم اشتر لك أعز الأشياء وأنفسها فاشترى لها مصحف.

فرع: لو خرجت زوجته مكشوفة الوجه فقال كل امرأة خرجت مكشوفة الوجه؛ ليرأها، أو يراها الجانب فهي طالق فخرجت، ولم يرها أجنبي طلقت في الأولى لا الثانية. ولو قال: إن خرجت وأنت غير لابسة للحرير فأنت طالق فخرجت غير لابسة له لم ينحل يمينه^(١).

فرع: لو كانت على سلم فعلق طلاقها بالصعود فيه وبالنزول منه ثم بالمكث عليه فبادرت فوثبت أو انتقلت إلى سلم آخر أو أضجع الأول وهي عليه أو حملت بغير أمرها بر.

ولو كان اثنان على سلم فعلق الأعلى طلاقها بنزوله قبل صعوده إلى الأسفل وعكس الأسفل فأضجع أو جعلاً أعلاه أسفله هما عليه برأ^(٢).

ومنها التطليق: فلو قال إن طلقك أو أوقعت عليك الطلاق فأنت طالق ثم طلقها طلبة رجعية أو طلقت نفسها بتمليكها وقعت المنجزة والمعلقة وإن طلقها ثنتين وقعتا ووقعت المعلقة.

وإن قال لم أرد تعليقاً بل صيرورتها مطلقة بالمنجزة دين ولا يقبل ظاهراً وإن طلقها بائناً لم تقع المعلقة؛ لأن معنى قوله: إن طلقك إن صرتي مطلقة وبمسيرها مطلقة بآنت وينحل يمينه^(٣).

فرع: الطلاق الواقع بالصفة يقارنها ويسمى تطليقاً، إيقاعاً، فلو علق طلاق امرأته بتطليقه، أو بإيقاعه ثم علقه بدخولها، فدخلت وقع طلقتان، وأما مجرد وجود الصفة فليس بتطليق، ولا إيقاع، بل وقوع، فإن علق بالدخول ثم بالتطليق أو الإيقاع فدخلت وقعت المعلقة بالدخول لا المعلقة بالتطليق أو الإيقاع وإن علق بالدخول ثم بالوقوع أو عكسه فدخلت وقع طلقتان فإن علق الوقوع بكلمة وقع ثلاث. وتطليق الوكيل وقوع^(٤).

(١) روضة الطالبين (٢١٣/٨).

(٢) الوسيط (٤١٨/٥)، مغني المحتاج (٣٣٠/٣).

(٣) المهذب (٩٢/٢)، روضة الطالبين (١٢٩/٨).

(٤) حواشي الشرواني (١٠٢/٨)، روضة الطالبين (١٣٧/٨).

وأما مجرد التعليق فليس بتطليق، ولا إيقاع، ولا وقوع فلو قال: كلما وقع عليك طلاقى فأنت طالق ثم طلقها رجعيًا وقع بالأولى ثانية وبالثانية ثالثة، أو كما طلقته فأنت طالق ثم طلقها وقع ثنتان، ولا تحل يمينه.

ولو قال كلما طلقته فأنت طالق، ثم قال إذا أوقعت، أو إذا وقع عليك طلاقى فأنت طالق، ثم طلقها وقع ثلاث^(١).

فرع: لو علق طلاق امرأته بإعتاق عبد، وعلق عتقه بدخوله الدار، فدخل، فإن علق أو لا الطلاق عتق، وطلقت، أو العتق عتق، ولم تطلق.

ولو قال له إن دخلت فأنت حر، ثم قال لها إذا عتق، أو وقع عليه العتق فأنت طالق، ثم دخل عتق، وطلقت^(٢).

فرع: لو علق طلاق حفصة بتطليق عمرة، وطلاق عمرة بدخولها الدار، فدخلت فإن سبق تعليقه لحفصة طلقها، أو لعمرة طلقها دون حفصة، وإن علق لحفصة بوقوع طلاقه على عمرة وطلاق عمرة بالدخول فدخلت طلقها تقدم تعليقه لحفصة أم تأخر.

وإن علق حفصة بتطليقه عمرة، ثم عكسه، فإن طلق حفصة أو لا طلق طلقته وعمرة طلقه، أو عكسه طلقها طلقه.

ولو علق لحفصة بوقوع طلاقه على عمرة، ثم عكس فطلق إحداها، فإن لم يعلق بكلمة طلق هذه الطلقة المنجزة، وطلقت الأخرى بالصفة وتلحق الأخرى طلقه بالوقوع على الأخرى^(٣).

وإن علق بـ "كلما" طلقها ثلاثاً ولو قال: لحفصة إذا طلقته فعمرة طالق، ثم عكس، فإن طلق حفصة أولاً طلقها طلقه طلقه، أو عمرة طلقها الطلقة المنجزة، وطلقت حفصة طلقه بالصفة، ويقع بها على عمرة طلقه ثانية^(٤).

فرع: لو قال: لأربع: كلما طلقته إحداكن فالأخريات طواق، ثم طلق واحدة طلق الكل طلقه طلقه، وكذا كلما طلق واحدة حتى يتم لكل واحدة ثلاث.

وإن قال: كلما طلق واحدة فأنت طواق، ثم طلق واحدة طلق طلقين، وتطلق البواقي طلقه طلقه ثم إذا طلق الثانية تم لها، وللأولى ثلاث ثلاث، وتم للأخريين ثنتان

(١) المذهب (٩٢/٢).

(٢) حواشي الشرواني (٣٩٨/١٠).

(٣) الوسيط (٤٣٣/٥)، روضة الطالبين (١٣٢/٨).

(٤) روضة الطالبين (١٣٢/٨).

ثتان.

وإذا طلق إحدهما تم لهما الثلاث، وإن قال هن: كلما وقع، ثم طلق واحدة طلقن في الصورتين ثلاثاً ثلاثاً^(١).

فرع: لو نكح ثلاثاً مرتباً، ثم علق للثانية بتطليق الأولى، وللثالثة بتطليق الثانية، وللأولى بتطليق الثالثة، ثم طلق الأولى طلقت هي والثانية، وإن طلق الثانية طلقت هي والثالثة، أو الثالثة طلقن.

ولو أهم طلاق إحدهن، ومات قبل الظهور، فإن كان الطلاق بائناً لم ترث الثانية؛ لأنها طالق لا محالة، ويوقف الإرث بين الآخرين، إلى الصلح.

ولو كن أربعاً وعلقت كما مر ثم طلق مبهماً، ومات قبل الظهور لم تتعين واحدة للطلاق، فيوقف الإرث بين الكل^(٢).

فرع: لو قال لأربع: إن طلقت واحدة فبعد من عبيدي حر، وإن طلقت اثنتين فبعدان، وإن طلقت ثلاثة فثلاثة، وإن طلقت أربعاً فأربعة، ثم طلقهن معاً، أو مرتباً عتق عشرة.

وإن علق بـ "كلما" في الكل، أو في الأولى، والثانية فقط عتق خمسة عشر أو في الأولى فقط، أو مع الثالثة والرابعة، فثلاثة عشر، أو في الثانية فقط أو مع الآخرين فاثني عشر، وتعيين من يعتق إليه^(٣).

فرع: لو قال لرجعياته: كل واحدة أراجعها طالق كلما كلمت زيداً، فإذا راجع واحدة، ثم كلم زيداً، ثم راجع أخرى، طلقت الأولى لا الثانية؛ إذ شرط الحث المراجعة قبل الكلام، ثم إذا كلمه طلقت الثانية.

ولو قال آخر من أراجعها طالق، فراجع نسوة ومات طلقت آخرهن مراجعة بالثنتين حتى لا ترث ولو تمت عدتها من وقت الوقوع وعليه مهرها، وإن وطعها، فلو طلق الأولى، وراجعها بعدهن فهي الأخيرة.

ومنها نفي التطليق: فإذا قال: إذا لم أطلقك فأنت طالق أو متى لم أو ما لم، ولم يطلقها حتى مضى قدر أنت طالق طلقت.

(١) روضة الطالبين (١٣٢/٨)، مغني المحتاج (٣/٣١٧).

(٢) روضة الطالبين (١٣٢/٨).

(٣) المهذب (٩٢/٢)، الإقناع للشرييني (٤٤٦/٢)، فتح الوهاب (١٤٢/٢)، مغني المحتاج (٣/٣١٧).

وإن قال: إن لم أطلقك فأنت طالق لم تطلق إلا باليأس إما بموت أحدهما بعد إمكانه، أو بجنون الزوج إن أطبق إلى موته، فتطلق فيهما قبيل الموت أو الجنون، وإغماؤه وخرسه بلا إشارة مفهومة: كجنونه أو بفسخ النكاح، أو انفساخه ومات أحدهما قبل تجديد نكاحها، أو بعده، ولم يطلق، فتطلق قبيل لا إن كان الفسخ لا إن كان الطلاق بائناً، أو طلق بعد التجديد^(١).

ولو قال: إن تركت طلاقك، أو إن سكت عنه فأنت طالق فهو على الفور، فإذا أوقع طلقة، ثم سكت انحلت يمين الترك إلا السكوت فتطلق طلقة أخرى، وتنحل، أو إن لم أترك طلاقك، أو إن لم أسكت عنه فأنت طالق فلا فور^(٢).

فإن قال: كلما لم أطلقك فأنت طالق فمضى قدر ثلاث تطبيقات وقعن وإن لم تبين بالأولى و"حين، وحيث، ومهما" و"كلما" هنا: كـ"إذ"، ولو أراد بـ"إذا": "لم" معنى "إن" قبل، أو بغير "إن" "لم" وقتاً معيناً دين^(٣).

فرع: لو قال: أنت طالق طالقاً ثم طلقها وقع ثنتان، إن كانت المنجزة رجعية، أو أراد إيقاع طلقة معها فيصير: كأنت طالق مع تطليقي إياك.

وإن قال: أنت طالق إن دخلت الدار طالقاً فطلقها رجعيّاً ثم دخلت وقعت المعلقة، وإن لم يطلقها حتى دخلت، لم تقع.

ولو قال: إن دخلت طالقاً فأنت طالق وطالق فقد علق طلقتين بدخولها مطلقة، أو أنت إن كلمتك طالقاً، ثم قال: نصبت طالقاً على الحال ولم أتم الكلام فلا تطلق، وكذا إن أطلق، وإن أراد معنى الرفع طلقت إذا كلمها.

ولو قال: أنت طالق مريضة بالنصب لم تطلق إلا حال مرضها وكذا لو لحن فلم ينصب^(٤).

ومنها الضرب أو عدمه: فلو قال: إن ضربتك فأنت طالق وقع بضرها حية بالسوط، ولو مع حائل، وبلا إيلام خلافاً للروضة وبالوكز وباللكز ولو ضرب غيرها فأصاها لم تطلق، ولا يصدق أنه قصد غيرها.

ولو قال: إن لم أضربك فأنت طالق فضرها، وهو مجنون، أو هي بائنة لم تطلق،

(١) مغني المحتاج (٣/٣٣٢).

(٢) حواشي الشرواني (٨/١٢٧)، روضة الطالبين (٨/١٣٤)، مغني المحتاج (٣/٣١٨).

(٣) مغني المحتاج (٣/٣١٨)، روضة الطالبين (٨/١٣٤).

(٤) حواشي الشرواني (٨/٨٢)، مغني المحتاج (٣/٣١١).

وانحلت يمينه ^(١).

ولو لم يضرها في البيونة إلى الموت بان وقوعها قبيلها.
ولو حلف أن لا يضرها إلا بواجب فضرها؛ لشمها له لم تطلق، أو أن لا يضع يده عليها فضرها لم يحث ^(٢).

ومنها الحمل، أو عدمه: فإذا قال إن كنت حاملاً فأنت طالق، وحملها ظاهر طلقت حالاً، واعتدت بوضعه، أو غير ظاهر فإن ولدت لدون أربع سنين من تعليقه بان وقوعه من حينئذ، ولأربع سنين فأكثر منه، أو وطئت فيها وأمكن أن الولد منه لم تطلق.
ويندب للزوج قبل ظهور الحمل اعتزالها حتى تستبرئ بحیضة، والاستبراء قبل التعليق كاف، وإن وطئها قبل الاستبراء أو بعده، وبانت حاملاً فهو وطء شبهة ^(٣).

وإن قال: إن أحبلتك فأنت طالق فقد علق بما يحدث فيستبرئها بعد كل وطأة ندباً لا حتماً خلافاً للروضة.

ولو قال: إن لم تحبلي فأنت طالق، وقع باليأس.

ولو قال: إن كنت حائلاً فأنت طالق فإن علم حياها؛ لصغر، أو يأس وقع حالاً، وإن احتمل حملها حرم وطئها قبل الاستبراء، وبان به وقوع الطلاق ظاهراً والتعليق فيحسب الماضي من العدة، لا إن استبرأ قبل تعليقه، فإن ظهر بعد الاستبراء أماره حمل فهل يحل وطؤها؟ وجهان ^(٤).

ولو لودت بعد الاستبراء لدون أربع سنين لم تطلق إلا إن وطئت وأمكن كونه منه، فإن ولدته لأربع سنين من التعليق طلقت، وإذا وطئ وبانت مطلقة فهو شبهة.

ولو قال: إذا تيقنت براءة رحمك فأنت طالق لم تطلق بمضي مدة الاستبراء بل مضي ستة أشهر بعد وضعها ^(٥).

فرع: لو قال للحامل: إن كنت حاملاً بذكر، فأنت طالق طلقة، أو بأنثى فطلقتين فولدت أحدهما وقع مقتضاه، أو ولدتهما معاً أو مرتباً، وهما توأمان وقع ثلاث، أو ولدت خنثى وقعت طلقة، فإن اتضح أنثى فالواقع ثنتان، أو ولدت أنثى وخنثى وقع ثنتان، فإن اتضح ذكراً وقع ثلاث من تلفظه في الكل فتتقضي عدتها بالوضع.

(١) حواشي الشرواني (٨٩/٨)، روضة الطالبين (٢٠١/٨).

(٢) روضة الطالبين (٢٠٤/٨).

(٣) المذهب (٩٠/٢)، الوسيط (٤٣٦/٥)، روضة الطالبين (١٣٨/٨).

(٤) روضة الطالبين (١٣٨/٨)، الوسيط (٤٣٦/٥).

(٥) روضة الطالبين (١٤٠/٨).

وإن قال لها: إن كان حملك أو ما في بطنك ذكراً أو أنثى على آخر ما مر، فولدتها فلا شيء أو أحدهما فمقتضاه، أو ذكرين، أو أنثيين فكواحد، أو ذكراً وخنثى أو أنثى أيضاً فكواحد أو ذكراً وخنثى أو أنثى وخنثى وقف المر، فإن اتضح في الأول ذكراً فواحدة، أو أنثى فلا شيء، وإن اتضح في الثانية أنثى فطليقتان أو ذكراً فلا شيء^(١).

ومنها الولادة: فلو قال: إن أو إذا ولدت فأنت طالق طلقت بوضع جميع جنين تم تصويره ولو ميتاً، أو سقطاً ذكراً أو أنثى، فإن مات أحدهما قبل تمام الوضع ورثه الحي. وإن قال: إن ولدت ولداً فأنت طالق، فولدت ولدين مرتباً طلقت بالأول، واعتدت بوضع الثاني، وإن لم يكونا توأمين^(٢).

فإن قال: كلما ولدت ولداً فأنت طالق، فولدت معاً ثلاثة طلقت ثلاثاً، وكذا إن ولدت مرتباً أربعة، وإن ولدت كذلك ثلاثة فطليقتين، أو اثنتين فطلقة، وتعتد بوضع الأخير في الأخير في الكل، فلا يقع به شيء كانت طالق مع موتي أو مع انقضاء عدتك للرجعية^(٣).

وإن ولدت اثنتين معاً، ثم اثنتين معاً وقع طليقتان، أو ثلاثة معاً، ثم واحدة وقع ثلاث أو عكسه فواحدة وتعتد بمن وضعته آخراً في الكل.

ولو قال: إن ولدت ولداً فأنت طالق طلبة، وإن ولدت ذكر فنتين فولدت ذكراً وقع ثلاث، أو أنثى فواحدة، وكذا خنثى إن لم يتضح ذكراً.

ولو قال: ولدت ذكراً فأنت طالق طلبة، أو أنثى فطليقتين فولدت إحداها فظاهر، وإن ولدتهما معاً وقع ثلاث، وإن ولدت ذكراً، ثم أنثى وقع به طلبة، أو عكسه وقع طليقتان واعتدت فيهما بوضع الأخير^(٤).

وإن شك في الترتيب أو في المتقدم وقعت طلبة، والورع تركها حتى تتحلل. وإن ولدت ذكرين، وأنثى معاً طلقت ثلاثاً أو ذكرين معاً أو مرتباً ثم أنثى وقع بالذكرين، أو بأولهما طلبة، وتعتد بالأنثى.

وإن ولدت أنثى ثم ذكرين وقع بالأنثى طليقتان، ثم إن ترتب الذكران وقع بالأول

(١) الوسيط (٤٣٧/٥)، حواشي الشرواني (١٠٨/٨)، روضة الطالبين (١٤٤/٨).

(٢) الأم (٢٢٢/٥)، الوسيط (١٢٩/٦)، حواشي الشرواني (١٠٩/٨)، روضة الطالبين (٢٢٠/٨).

(٣) المذهب (٩١/٢)، الإقناع للماوردي (١٥٠/١)، الوسيط (٤٢٨/٥)، روضة الطالبين (١٤١/٨)، مغني المحتاج (٣٢١/٣).

(٤) المذهب (٤٣٨/٥)، الإقناع للماوردي (١٥٠/١)، الوسيط (٤٣٨/٥)، روضة الطالبين (١٤٢/٨).

طلقة، وإلا فلا وانقضت بهما عدتها، وإن ولدت أنثى بين ذكرين وقعت طلقة، ثم طلقتان، وتعتد بالذكر المتأخر^(١).

فرع: لو قال الحامل: إن ألقيت ما في رحمك فأنت طالق فألقته، فإن أراد إسقاطه طلقت لأي وقت ألقته، وإلا فإن علق بعد أكثر من أربعين يوماً من علوقها لم تطلق؛ إذ لا يمكن في الرحم إلا أربعين أو بعد أربعين فأقل طلقت.

فرع: لو قال: إن كنت حاملاً بذكر فأنت طالق طلقة، وإن ولدت أنثى فأنت طالق طلقتين، فولدت ذكراً وقعت طلقة من تعليقه، فتعتد بوضعه، وإن ولدت أنثى وقعت طلقتان، وإن ولدتهما مرتباً، فإن تقدمت الأنثى وقع ثلاث واعتدلت بوضع الذكر، وإلا طلقت بالذكر، واعتدت بوضع الأنثى^(٢).

فرع: لو قال لأربع: كلما ولدت إحداكن فصاحبها طواق أو فأنتن طواق، فولد الكل معاً طلقن ثلاثاً ثلاثاً، أو مرتباً طلقت الأولى والرابعة ثلاثاً ثلاثاً، والثانية طلقة، والثالثة طلقتين وتنقضي عدة كل من هاتين بوضعها.

وإن ولدت ثنتان معاً ثم ثنتان معاً طلقت الأولتان ثلاثاً ثلاثاً، والأخريتين طلقتين، وإن ولدت ثلاث معاً ثم الرابعة طلقت ثلاثاً ثلاثاً.

وإن ولدت واحدة ثم ثلاث معاً طلقت الواحدة ثلاثاً، والثلاث طلقة طلقة، وتنقضي عدتهن بولادتهن^(٣).

وإن ولدت ثنتان مرتباً ثم ثنتان معاً طلقت الأولى ثلاثاً بولادة البواقي، وكل واحدة منهن طلقة بولادة الأخرى، وتنقضي عدة الثانية بولادتها، ويقع بها على الأخيرتين طلقة طلقة وتعتدان بولادتهما^(٤).

ولو ولد ثنتان معاً ثم ثنتان مرتباً طلق الأولتين بولادتهما طلقة طلقة، والأخريتين طلقتين، وبولادة الثالثة تنقضي عدتها وتلحق الأولتين طلقة طلقة، والرابعة طلقة نالمة بولادتها تنقضي عدتها ويلحق كلا من الأولتين طلقة نالمة^(٥).

(١) روضة الطالبين (١٤٤/٨).

(٢) الوسيط (٤٣٧/٥)، حواشي الشرواني (١٠٨/٨)، روضة الطالبين (١٤١/٨)، مغني المحتاج (٣/٣٢٠).

(٣) روضة الطالبين (١٤١/٨).

(٤) روضة الطالبين (١٤٦/٨)، فتح الوهاب (١٤٤/٢)، مغني المحتاج (٣٢١/٣)، منهاج الطالبين (١١٠/١).

(٥) روضة الطالبين (١٤٦/٨).

ولو علق كما مر ثم طلقهن ثم ولدن مرتباً لحق الثانية طلقة أخرى وتعتد هي والأولى بالوضع، ولحق الباقيتين طلقتان.

ولو قال لأربع: كلما ولد ثنتان فالأخرتان طالقان، فولدن مرتباً طلق الأخرتان بوضع الثانية طلقة طلقة واعتدتا بالوضع، وطلق الأولتان بوضع الرابعة طلقة طلقه^(١).

ولو قال لاثنتين: كلما ولدت إحداكما فأنتما فولدتا مرتباً طلقنا بولادة الأولى طلقة، ويلحق الأولى بوضع الثانية طلقة إن كانت في العدة، وتعتد الثانية بالوضع^(٢).

وإن ولدت واحدة ولدأ ثم الأخرى ولدأ ثم الأولى ثم الأخرى كذلك في بطن واحد طلقنا بالولدين الأولين اثنتين اثنتين، وتعتد الأولى بوضع الثاني وتلحق الثانية به طلقة، وتعتد بولدها الثاني، فإن قال لهما: كلما ولدتما فأنتما طالقان فولدت واحدة ثلاثة في بطن، ثم ولدت الأخرى ثلاثاً مرتباً لم يقع شيء بولادة الأولى، ويقع بولادة الثانية على الأولى ثلاث، وعليها ثنتان، وتعتد بوضع الثالث.

فإن ولدت اثنتين معاً ثم الثالث طلقت اثنتين واعتدت بالثالث، أو ولدت واحداً ثم اثنتين معاً طلقت طلقة، واعتدت بوضعهما^(٣).

ولو ولدت واحدة ولدأ والأخرى ثلاثاً، ثم ولدت الأولى ولدين مرتباً طلقنا بالولد الأول من الثانية طلقة طلقة، ويلحق الأولى بوضعها الولد الثاني طلقة ثانية وتعتد كل منهما بولدها الثالث^(٤).

وإن ولدت واحدة ولدأ، ثم الأخرى ولدأ، ثم الأولى ثم الأخرى كذلك وقع بولادة الثانية ولدها الأول على كل واحدة طلقة، وكذا بولادتها للثاني، وتنقضي عدة كل واحدة بولدها الثالث.

ولو ولدت واحدة ولدأ، ثم الثانية ثلاثاً مرتباً، ثم الأولى ولدين فبولادة الأول من الثانية يطلقان طلقة طلقة، ولا يقع بولادتها للثاني، والثالث شيء وبولادة الأولى ولدها الثاني يلحقها طلقة ثانية بانضمام ولادتها إلى ولادة الثانية الولد الثاني، ويعتدان بالثالث منهما^(٥).

وإن ولدت واحدة ولدين معاً ثم الأخرى كذلك طلقت كل منهما بولادتهما طلقة

(١) روضة الطالبين (١٤٧/٨).

(٢) روضة الطالبين (١٤٧/٨).

(٣) روضة الطالبين (١٤٨/٨).

(٤) مغني المحتاج (٣٢١/٣).

(٥) روضة الطالبين (١٤٧/٨).

وانقضت عدتهما بولادتهما الثانية، أو ولدت واحدة ولدين مرتباً ثم الأخرى كذلك طلقت الأولى ننتين والثانية طلقة، وإن ولدتهما الثانية معاً طلقنا ننتين ننتين^(١).

فرع: لو ادعت الحمل أو الولادة المعلق بهما، وأنكر الزوج فشهد بها أربع نسوة لم تطلق، وإن ثبت النسب والإرث^(٢).

فرع: لو قال إن كان أول ولد تلدين من هذا الحمل ذكراً فأنت طالق، فولدت ذكراً طلقت وإن لم تلد بعده غيره.

وإن كان الأول منه ذكراً فأنت طالق طلقة، أو أنثى فثلاثاً فولدتها مرتباً، وعلم الأول وقع مقتضاه، وتعتد بالثاني أو معاً، أو جهل الأمر لم تطلق، أو مرتباً، أو جهل الأول طلقت طلقة.

والأحوط جعلها ثلاثاً وتعتد بالثاني.

وإن كان أول من تلدين ذكراً فأنت طالق طلقة أو أنثى فضرتك طالق فولدتها مرتباً، وجهل الأول طلقت إحداها، فيعتزلهما وينفقهما إلى البيان ولو ولدت ميتاً ودفن قبل معرفته نبش؛ ليعرف.

ولو قال: أو أنثى فعبيدي حر فولدت كما مر، أقرع بين المرأة والعبد بعد موت السيد، فإن أقرع العبد عتق، أو المرأة لم تطلق.

ولو قال: إن كان أول من تلدين من هذا الحمل ذكراً فأنت طالق طلقة، وإن كان آخر من تلدين منه أنثى فأنت طالق ثلاثاً، فولدت الذكر أو لاً طلقت طلقة، واعتدت بالأنثى، أو عكسه فلا طلاق، وإن ولدت ذكراً فقط فطلقة أو أنثى فقط فلا شيء^(٣).

فرع: لو قال لأمتي: إذا ولدت ولداً فهو حر، وامرأتي طالق فولدت حياً عتق وطلقت أو ميتاً، ولا عتق^(٤).

فرع: لو قال لامرأته: إن وضعت ما في بطنك فأنت طالق فولدت لم تطلق؛ لأن ما يتناول الأحشاء.

ومنها ترك الوطء ونحوه: فإن قال لأربع: إن لم أطأ اليوم إحداكن فصواحبه طوالت، فوطئ واحدة فيه انحلت يمينه، وإلا طلقن طلقة طلقة أو أيتكن لم أطأها

(١) روضة الطالبين (١٤٧/٨).

(٢) الوسيط (٣٠٨/٦).

(٣) المذهب (١٠١/٢)، الأم (٢٢/٥)، روضة الطالبين (١٥٠/٨).

(٤) مغني المحتاج (٤٩٥/٤)، حواشي الشرواني (٣٦٨/١٠).

فالأخريات طوالتي، فإن قيده بوقت: كاليوم ولم يطق فيه أحداً طلقن ثلاثاً ثلاثاً وإن وطئ فيه واحدة طلقت ثلاثاً، وطلق باقيهن ثنتين ثنتين، أو وطئ فيه ثنتين طلقنا ثنتين ثنتين، وغيرهما واحدة واحدة، أو وطئ فيه ثلاثاً طلقن واحدة واحدة ولا تطلق الرابعة، إذ لا صاحبة لها لم توطأ فأنت لم يقيد بوقت فوقته العمر، فإن حصل قبل الوطء موته أو موت كلهن طلقن ثلاثاً ثلاثاً قبيل الموت، أو موت واحدة فقط لم تطلق فقد يطق باقيهن، وتطلق الباقيات طلقة طلقة، ثم إن ماتت بان وقع طلقة على الأولى قبيل موتها، وتطلق الحيتان طلقة طلقة إن بقيت عدتهما، وإذا ماتت الثالثة بان وقوع طلقتين على الأوليين قبيل وتطلق الرابعة طلقة ثالثة وإذا ماتت بان وقوع الثلاث على غيرها^(١).

ولو قال: إن لم أشبوك الليلة جماعاً فأنت طالق بر بأن يطقها حتى ينزل منيها فإن كانت لا تنزل فحتى تسكن شهوتها، فإن لم تشتبهى الجماع فتعلق بمحال. وإن قال: إن لم أطأ نهاراً في السوق فأنت طالق بر بأن يجعلها في هودج، ويطقها فيه. ولو حلف لا يقصدها للجماع فقصدته هي فجامعها لم تطلق بخلاف ما لو حلف لا يقصد جماعها^(٢).

ولو قال: إن لم أطأك الليلة فأنت طالق فوجدها حائضاً، أو محرمة لم تطلق. ولو قال وقد طلبها للوطء: إن لم تأتني إلى الفراش الآن فأنت طالق فأخرت حتى مضت الساعة طلقت^(٣).

فرع: لو قال: إن وطأت أمي بغير إذنك فأنت طالق، فقال: طأها في عينها لم يكن إذناً^(٤).

ولو وطئ زوجته يظنها أمته فقال: إن لم تكوني أحلى من زوجتي فهي طالق تطلق؟ وجهان.

ولو قال: إن قبلت ضررتك فأنت طالق فقبلها ميتة لم تطلق بخلاف إن قبلت أمي^(٥).

فرع: لو حلف لا يتزوج ما دام أبواه فمات أحدهما انحلت يمينه.

فرع: لو قال: إن لم تكوني أو إن لم يكن وجهك أحسن من القمر فأنت طالق لم

(١) حواشي الشرواني (١١٠/٨)، روضة الطالبيين (١٩٤/٨).

(٢) روضة الطالبيين (١٩٤/٨).

(٣) روضة الطالبيين (٢٠٦/٨).

(٤) حواشي الشرواني (١٤٣/٨).

(٥) حواشي الشرواني (٤٠١/٧)، مغني المحتاج (٤٠٩/٣).

تطلق، وإن كانت زنجية، فإن أراد بالحسن الجمال وكانت قبيحة، أو قال: إن لم تكوني أضوء من القمر^(١).

ومنها الحيض والطهر: فإذا قال لامرأته إن حضت حيضة فأنت طالق طلقت بحيضة تامة مستقبلة، وكان سنياً وإن لم يقل حيضة فبالطعن فيها، وإن حضت نصف حيضة فأنت طالق وقع بمضي نصف عادتها، وإن حضت حيضتين فأنت طالق وقع بتمام الأولى طلقة، وبتمام الثانية أخرى، وإن عطف بـ "ثم" فالطاقة الثانية معلقة بحيضتين بعد الأولى. ولو قال: كلما حضت فأنت طالق وقع أول حيضة تحدث، أو كلما حضت حيضة ففي انتهاء كل حيضة تحدث، أو كلما حضت حيضة فأنت طالق، وكلما حضت حيضتين فأنت طالق وقع بالحيضة الأولى طلقة وبالثانية شتين^(٢).

ولو قال: لامرأته إن حضمتا حيضة فأنتما طالقان فحاضتان وطهرتا طلقتا ولغا لفظ حيضة، وكذا لو قال: إن ولدتما ولداً فولدتا فإن قال: ولداً واحداً فتعلق بمحال ويتجه مثله في حيضة واحدة ولم أره.

ولو قال لامرأته: إن أو إذا طهرت فأنت طالق وقع في أول الطهر الحادث، أو إن طهرت فأنت طالق وقع في أول الطهر الحادث، أو إن طهرت طهرأ فبتمامه، أو أنت طالق ما بين طهرين، وأطلق وقع أول ما ترى الدم بعد الطهر الذي حلف فيه، فإن كان حائضاً وقع مكانه^(٣).

فرع: إذا قالت من علق طلاقها بحيضها: حضت، وأمكن، فأنكر الزوج صدقت، فإن حلفت طلقت، وكذا ما لا يعرف إلا منها: كأن أضمرت لي حباً، أو بغضاً بخلاف غيرها كولاتها وزناها، ولها تحليفه أنه لا يعلم زناها خلافاً للروضة أو قالت من علق به طلاقها وطلاق ضررتها صدق في حق نفسها بيمينها لا في حق الضررة^(٤).

ولو علق طلاق اثنتين بحيضتها فادعيها، وأنكر صدق بيمينه، فإن نكل، وحلفتا طلقتا، كما لو أقامتا به بينة.

وإن حلفت واحدة طلقت دون الأخرى، فإن صدق واحدة، وكذب الأخرى فحلفت

(١) حاشية البجيرمي (٣٨/٤)، حواشي الشرواني (١٣٦/٨)، روضة الطالبين (٢١٢/٨)، مغني المحتاج (٣٢٩/٣).

(٢) المهذب (٨٩/٢)، الإقناع للماوردي (١٤٨/١)، الوسيط (٤٤٠/٥)، حواشي الشرواني (٨/١١١).

(٣) المهذب (٨٩/٢)، الأم (١٨١/٥)، روضة الطالبين (١٥٢/٨).

(٤) الأم (٢٥٩/٥).

طلقت دون المصدقة^(١).

ولو قال لهما: من حاضت منكما فالأخرى طالق، فادعيا الحيض فصدق واحدة، وكذب الأخرى طلقت المكذبة بلا يمين.

ولو علق طلاق ثلاث، أو أربع بحيضهن فادعينه، فإن صدقهن طلقن، وإن كذب واحدة فقط، فحلفت طلقت وحدها، وإن كذب اثنتين، أو الكل وحلف لم يطلق أحد^(٢).

ولو قال لأربع: كلما حاضت إحداكن فأنتن طوالق، فحاض ثلاث طلق الأربع ثلاثاً ثلاثاً، فلو قلن، حضنا فكذبهن وحلفن طلقن واحدة واحدة، ولو صدق واحدة طلقت طلقة، وطلق المكذبات ثنتين ثنتين وإن صدق اثنتين طلقنا طلقتين طلقتين، وطلق المكذبات ثلاثاً ثلاثاً، وإن صدق ثلاثاً طلق الأربع ثلاثاً ثلاثاً^(٣).

ولو قال لأربع: كلما حاضت إحداكن فضرائرها طوالق، وادعينه، فإن صدقهن طلقن ثلاثاً ثلاثاً، وإن كذبهن لم يطلق أحد، وإن صدق واحدة طلق باقيهن طلقة طلقة أو صدق ثنتين طلقنا طلقة طلقة والأخريات ثنتين ثنتين، أو صدق ثلاثاً طلقن ثنتين ثنتين، والمكذبة ثلاثاً^(٤).

فرع: لو قال: إن رأيت الدم فأنت طالق اختص بدم الحيض أو النفاس ويكفي علمها به عن رؤيتها له، فإن فسره بدم آخر، فإن كان بسبق الحيض قبل وإلا فلا^(٥).

فرع: قال لحائض: أنت طالق ثلاثاً في كل حيضة طلقة وقع حالاً طلقة، ثم في أول كل حيضة تحدث طلقة.

فرع: لو أقل لامراته إن حاضت يوم كذا فأنت طالق فحاضت قبل فجره وأصبحت حائضاً لم تطلق.

فرع: لو قال إذا اغتسلت عن حيضك فأنت طالق، فانقطع لدون أكثره واغتسلت لم تطلق يقينا حتى يتم خمسة عشر يوماً^(٦).

ومنها المشيئة: فإن علق بمشيئة الله فقد مر في الباب الرابع، أو بمشيئة الزوجة

(١) المذهب (٩٠/٢)، التنبيه (١٧٨/١)، روضة الطالبين (١٥٤/٨)، مغني المحتاج (٣٢٣/٣).

(٢) روضة الطالبين (١٥٤/٨).

(٣) منهاج الطالبين (١١٠/١)، مغني المحتاج (٣٢١/٣).

(٤) روضة الطالبين (١٤٧/٨)، فتح الوهاب (١٤٤/٢).

(٥) روضة الطالبين (٢٠٤/٨).

(٦) روضة الطالبين (٢٠٤/٨).

خطاباً لها: كأنك طالق إن شئت، فقالت فوراً شئت وهي غير مكلفة لم تطلق إلا إذا قال: إن قلت شئت، أو وهي مكلفة طلقت وإن كرهت بقلبها، وكذا لو قالت: شئت إذا شئت، أو إن شئت، أو إن شاء فلان بفتح الهمزة أن لا بكسرهما، ولا شئت غداً، أو شاءت بقلبها ولم تتلفظ قادرة، وكذا أنت طالق في مشيئة زيد، أو رضاه، أو حكمه، أو أمره، أو علمه^(١).

ولو قال: أنت طالق غداً إن شئت فالمشيئة غداً، أو إن شئت فأنت طالق غداً فالمشيئة حالاً.

وإن علقت بمشيئة غير الزوجة: كـ "إن شاء زيد" أو بمشيئتها بلا خطاب ولو حاضرة: كـ "إن شاءت زوجتي"، أو خطاباً بنحو متى فلا فور.

وإشارة الأخرس المفهمة بالمشيئة كالنطق ولو خرس بعد تعليقه، وكان بمشيئتها خطاباً وبمشيئة زيد فلكل حكمه لو انفرد^(٢).

ولو علق طلق اثنتين بمشيئتها فشاءت إحدهما فلا طلاق، وإن شاءت كل واحدة طلاقاً فقط فهل تطلق وجهان.

ولو قال لزوجته: أنت طالق شئت، أم أبيت طلقت حالاً^(٣).

ولو قال: إن شئت أو أبيت فقد علق بأحدهما كأن قمت أو قعدت، وإن قال: إن شئت وأبيت لم تطلق لاستحالة جمعهما، وكذا إن شئت، ولم تأب، وإن قال: كيف شئت، أو على أي وجه شئت طلقت شاءت أم لا، أو أنت طالق ثلاثاً إن شئت، فشاءت دون ثلاث لم تطلق، أو أنت طالق واحدة إن شئت فشاءت أكثر وقعت واحدة^(٤).

فرع: لو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء أبوك واحدة، فشاءت، أو أكثر لم تطلق إلا إذا أراد إلا أن يشاء وقوع واحدة فتقع، أو أنت طالق واحدة إلا أن يشاء أبوك ثلاثاً فشاءت ثلاثاً لم تطلق، أو أقل، أو لم يشأ وقعت طلقة.

ولو قال أنت: طالق إلا أن يرى فلان أو إلا أن يشاء زيد، أو يريد، أو يبدو له غير ذلك وقف الوقوع على ما يبدو له ولو بمجلس آخر فلو مات قبل البدو طلقت قبيل موته.

(١) المذهب (٩٧/٢)، الإقناع للشرييني (٤٤٦/٢)، الوسيط (٤٤٢/٥).

(٢) الوسيط (٤٤٢/٥).

(٣) روضة الطالبين (١٥٩/٨).

(٤) روضة الطالبين (١٥٩/٨).

ولو قال: إلا إن أشاء، أو يبدو لي لم تطلق خلافاً للبغوي، وإن قال: إن لم يشأ زيد فقال: لم أشاء طلقت، وكذا إن لم يشأ زيد طلاقك اليوم فقال في اليوم لا أشاء، ويحمل على تلفظه بعدم المشيئة، وقد وجد^(١).

فرع: لو قال: أنت طالق لولا أبوك، أو لولا الله لم تطلق، وكذا لو زاد لطلقتك وإن عرفوه يميناً وصدق في خبره، وإن كذب فيه طلقت باطناً، فإن أقر بكذبه فظاهر أيضاً^(٢).

فرع: لو قال: لامراته شائي الطلاق، أو حبيه، أو ارضيه أو اهويه مثلاً ونوى تفويضه إليها فقالت في جواب كل لفظة بمثله لم تطلق.

ومنها التعليق الدوري: وهو صحيح خلافاً للشيخين، فإن علق بتطليقه كأن طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم طلقها متصلاً بتعليقه وقعت المنجزة، أو منفصلاً عنه بقدر ما يسع الطلاق لم يقع شيء، وكذا لو قال: أنت طالق اليوم ثلاثاً إن طلقتك غداً واحدة، وطلقها غداً واحدة، وإن طلقتك ثلاثاً فأنت طالق قبله واحدة، ثم طلقها ثلاثاً، فإن طلقها أقل وقع المنجز^(٣).

وكذا لو قال: إن طلقتك فأنت طالق قبله بسنة مثلاً، ثم طلقها قبل فراغ السنة وقع المنجز فقط، أو بعده قبل الدخول لم تطلق، أو بعده ليؤمن عدتها وإلا وقع طلقتان وإن قال: إذا طلقتك فأنت طالق قبله طلقتين ثم طلقها قبل الدخول لم تطلق أو بعده طلقت ثلاثاً خلافاً للروضة^(٤).

وإن علق طلاقها بدخولها الدار مثلاً قبل التعليق بالتطليق، ثم دخلتها، أو ثم طلقها وكيهه طلقت؛ إذ لم يطلقها بل وقع عليها طلاقه.

ولو قال: وإن وقع عليك طلاقي فأنت طالق قبله ثلاثاً فطلاق وكيهه كتطليقه^(٥).

ولو علق طلاقها بدخوله الدار، ثم قال: إن وقع عليك طلاقي أو إن حثت في يميني، فأنت طالق قبله ثلاثاً، ثم دخل لم تطلق.

ويعلم بهذا جواز حل اليمين المنعقدة، حتى لو علق ثلاثاً برأس الشهر فله حله بأن

(١) المذهب (٨٧/٢)، الأم (٢٦٩/٥)، التنبيه (١٧٦/١)، الإقناع للماوردي (١٥٠/١)، روضة الطالبين (١٥٩/٨).

(٢) المذهب (٨١/٢)، روضة الطالبين (١٦٠/٨).

(٣) المذهب (٩٢/٢)، الإقناع للشرييني (٤٤٧/٢).

(٤) انظر روضة الطالبين (١٦٠/٨).

(٥) نهاية الزين (٣١٥/١).

يقول: أنت طالق قبل رأس الشهر بيوم، وهذا أسهل في دفع الثلاث المعلقة بصفة من الخلع، ثم فعل هذه الصفة في العدة.

ولو قال: أنت طالق ثلاثاً قبل أن أطلقك واحدة ثم طلقها واحدة أو أكثر لم تطلق وإذا مات أحدهما طلقت قبيل الموت^(١).

فرع: لو قال لامرأته: إن آليت، أو ظهرت منك، أو إن لا عنتك أو راجعتك، أو فسخت نكاحك، أو حلفت بطلاقك فأنت طالق قبله ثلاثاً، أو قال لعبده: إن أعتقتك فأنت حر قبله: ثم حصل المعلق به لم ينفذ.

وإن قال: إن فسخت النكاح بعيني أو بعنتك فأنت طالق قبله ثلاثاً، ثم فسخت بذلك نفذ الفسخ، أو إن استحققت فسخه بذلك، أو بالإعسار أو إن استحققت نفقة، أو قسماً أو طلبت الطلاق للإيلاء أو إن تقرر مهرك بالدخول فأنت طالق قبله ثلاثاً، ثم وجد المعلق عليه ثبت ولا يمنعه الدور؛ لثبوته قهراً ولا يتعلق بمباشرة بخلاف الطلاق. ولو قال: إن فسخت نكاحك فأنت طالق فارتداً وملكها انفسخ النكاح، ولا طلاق^(٢).

فرع: لو قال: إن وطئتك وطناً مباحاً فأنت طالق قبله سواء زاد ثلاثاً، أم لا ثم وطئها لم تطلق قبله.

وإن طلقته رجعيّاً فأنت طالق ثلاثاً ولم يرد قبله ثم طلق رجعيّاً وقع ثلاث وإن أرادته، أو قال: فأنت طالق معه ثلاثاً فطلقها رجعيّاً وقع ثلاثاً فطلقها رجعيّاً لم تطلق، أو بائناً وقع المنجز^(٣).

فرع: لو قال لزوجته حفصة وعمره: متى وقع طلاقى على حفصة فعمرة طالق قبله ثلاثاً، وعكس في عمرة، ثم طلق أحدهما لم تطلق واحدة منهما، فإذا ماتت عمرة ثم طلق حفصة طلقت.

ولو قال لامرأته: متى دخلت الدار وأنت زوجتي فعبدي حر قبله ولعبده متى دخلتها وأنت عبدي فزوجتي طالق قبله ثلاثاً، ثم دخلا معه فلا عتق ولا طلاق، أو مرتباً وقع على الثاني فقط ولو لم يقل قبله فيهما ودخلا معاً عتق وطلقت أو مرتباً فكما مر.

(١) روضة الطالبين (٤٢٤/٧).

(٢) روضة الطالبين (١٦٣/٨)، مغني المحتاج (٣٢٤/٣)، منهاج الطالبين (١١٠/١)، منهج الطلاب (٩٤/١).

(٣) الوسيط (٤٤٤/٥)، روضة الطالبين (١٦٤/٨)، مغني المحتاج (٣٢٤/٣)، منهاج الطالبين (١/١٠).

ولو قال لها: متى أعتقت أمتي وأنت زوجتي فهي حرة، ثم قال: متى أعتقتها أنا فأنت طالق قبل إعتاقك لها بثلاثة أيام، ثم أعتقتها المرأة قبل ثلاثة أيام عتقت ولا تطلق، أو بعدها لم تعتق ولم تطلق^(١).

ومنها: التعليق بالحلف: فلو قال: إن أو إذا حلفت، أو أقسمت، أو عقدت يميني بطلاقك فأنت طالق، ثم حلف وهو: أن يعلق الطلاق بما فيه منع: كأن دخلت الدار فأنت طالق، أو حث كإن لم تدخلي، أو تحقيق خبر بأن كذبه في إخباره بطلوع الشمس، ونحوه فقال: إن لم تكن طلعت فأنت طالق وقعت طلقة حالا، وأخرى بوجود الصفة في عدتها رجعية^(٢).

ولو قال: إن قدم زيد فأنت طالق فهو حالف إن قصد منعه من القدوم وهو ييالي بالمعلق، لا إن قصر التأقيت أو أطلق أو كان لا ييالي به أو قال لمدخولة أربع مرات: إن حلفت بطلاقك فأنت طالق طلقت بالمرة الثانية، وتحل اليمين الأولى، وتطلق بالثالثة، وتحل الثانية، وتطلق بالرابعة أو لغير مدخولة وقع باليمين الثانية طلقة ثانية، ولا ينعقد غيرها^(٣).

ولو قال لغير مدخولة إذا كلمتك فأنت طالق، ثم أعاده مرات بانت بالثانية، وهي يمين منعقدة، وتحل بالثالثة، لأن التعليق هنا بالتكليم، وهو ممكن في البيونة وفي المسألة السابقة بالحلف بالطلاق، والبيونة تنافيه.

ولو قال لزوجتيه بعد الدخول بهما: إن حلفت بطلاقكما فأنتما طالقتان، ثم أعاده مرات طلقنا ثلاثا ثلاثا، أو قبل الدخول باتنا بطلقة طلقة، أو بعد دخوله بواحدة طلقنا بالمرة الثانية وبانت غير المدخولة فلا يطلق أحد قبل المرة الثالثة، إذ لا يصح الحلف بالمبانة فإن تزوجها ثم حلف بطلاقها طلقت المدخولة فقط إن راجعها، أو كانت في العدة^(٤).

وإن قال لهما: إن حلفت بطلاقكما فعمرة منكما طالق، ثم أعاده كذلك لم تطلق عمرة؛ إذ لم يحلف بطلاق الأخرى، وكذا لو قال بعد التعليق المذكور: إذا دخلتما الدار فعمرة طالق، وإنما تطلق عمرة بالحلف بطلاقهما، ولو في يمينين.

(١) روضة الطالبين (١٦٦/٨).

(٢) المهذب (٩٣/٢)، الإقناع للماوردي (١٥١/١)، حواشي الشرواني (١٣٥/٨)، روضة الطالبين (١٦٧/٨).

(٣) المهذب (٩٥/٢)، الوسيط (٣٦٧/٥)، روضة الطالبين (١٦٧/٨).

(٤) المهذب (٩٣/٢)، روضة الطالبين (١٦٩/٨).

ولو قال: إن حلف بطلاقكما فإحداكما طالق ثم أعاده لم يطلق أحد منهما فإن زاد إن حلف بطلاقكما فأنتما طالقان طلقت إحداهما بالتعليق الأول فليبينها^(١).

ولو قال: إن حلفت بطلاق إحداكما فأنتما طالقان، ثم أعاده طلقنا أو إن حلفت بطلاقكما فعمرة منكما طالق وإن حلفت بطلاقكما فزنب طالق، ثم أعاد ما قاله لزنب لم تطلق، أو لعمرة طلقت، ثم إذا أعاده لزنب طلقت، ولو قال لواحدة: أنت طالق إن حلفت بحرية عبدي ثم لعبده بعكس ذلك طلقت، ولا يعتق، وإن قدم تعليق العبد انعكس الحكم.

ولو قال لزوجاته: أيما امرأة منكن لم أحلف بطلاقها فباقيكن طوالق لم يطلقن إلا باليأس من الحلف^(٢).

ولو قال لمدخولة: إن أو إذا لم أحلف بطلاقك فأنت طالق فكما مر في الإثبات، لكن إن هنا لا تقتضي فوراً إذا.

فإن قال ذلك ثلاث مرات، فإن فصل بين كل مرتين بقدر التعليق، ولم يحلف عقب الثالثة طلقت ثلاثاً، وإن لم يفصل بذلك لم يقع شيء بالأولى والثانية؛ لأنه حلف بعدهما، وتطلق بالثالثة إن لم يحلف بعدها بطلاقها^(٣).

ولو قال لامرأته كلما لم أحلف بطلاقك فأنت طالق، وسكت قدره اتبع الحلف ثلاث مرات طلقت ثلاثاً، وإن قال لها: إذا حلفت بطلاقك فأنت طالق وإذا لم أحلف بطلاقك فأنت طالق وسكت وقع طلقان^(٤).

فرع: لو قال: حلفت بطلاقك إن فعلت كذا ثم قال: لم أحلف بل أردت تخويفها لم يقبل ظاهراً، ويدين.

ومنها الأكل ونحوه: فإن علق بأكلها رمانة أو رغيف فأكلتهما إلا حبةً من الرمانة، أو لبابة من الرغيف لها وقع لم تطلق، وكذا لو أكلت تصفى رغيفين أو رمانتين: كمن حلف لا يملك داراً ولا عبداً فملك نصفى دارين، أو عبيدين.

وإن علق بأكل أكثر من رغيف فأكلت رغيفاً بأدم طلقت، وكذا لو قال: إن أكلت اليوم إلا رغيف، فأكلت رغيفاً ثم فاكهة^(٥).

(١) روضة الطالبين (١٧٠/٨).

(٢) روضة الطالبين (١٧٠/٨).

(٣) روضة الطالبين (١٧٠/٨)، حواشي الشرواني، الإقناع للماوردي (١٥١/١)، المهذب (٩٣/٢).

(٤) حاشية البجيرمي (٣٧/٤).

(٥) حواشي الشرواني (١٣٦/٨)، روضة الطالبين (٢٠٧/٨)، مغني المحتاج (٣٢٩/٣).

ولو علق بأكل طبيخها فوضعت القدر على النار، وأوقد غيرها إلى النضج لم يقع، وكذا لو علق بأكل طعامها فاكل، خمر بعجينة منه.

ولو علق بأكلها بعضها فأكلتها، فإن لم يعلق بكلمها وقع طلقتان، وإلا فثلاث.

ولو علق بابتلاعها ثمرة بفمها، وبقدفها ثم يامساكها فأكلت بعضها فوراً بر وإن أمسكت الباقي وإن علق بأكلها وبعده لم يبر بأكلها البعض، بل يحث في يمين عدم الأكل إذا مات قبل أكل الباقي، أو تلف قبله^(١).

ولو قال: إن أكلت فابتلعت لم يقع، ولو قال: إن بلعت شيئاً فأنت طالق طلقت ببلع ريقها إلا أن أراد غيره، أو إن ابتلعت الريق طلقت بكل ريق فإن أراد ريقها صدق، أو ريق غيرها دين^(٢).

ولو قال لزوجه: إن لم تأكلي هذه التفاحة اليوم فأنت طالق، وقال لأمته: إن لم تأكلي هذه اليوم لتفاحة أخرى فأنت حرة، فاشتبهت التفاحتان تخلص بأن تأكل كل واحدة تفاحة، وإن لم تظنها تفاحتها، أو بأن يخالغ الزوجة، ويبيع الأمة في يومهما ثم يجدد عقدهما.

أو بأن يهب الأمة للزوجة ثم تأكلها الزوجة في اليوم، أو بأن تأكلهما الأمة في اليوم، ويخالغ الزوجة^(٣).

ولو حلف لا يأكل من مال زيد فأضافه، أو تناهداً زادهما، أو نثر مأكولاً فالتقطه، وأكل منه لم يحث.

ومنها: البشارة، أو الأخبار ونحوهما: فالبشارة: هي الخبر الأول الصدق بخلاف: فلو قال لامرأته من بشرتني بكذا فهي طالق فبشرته به معاً قبل علمه مشافهة، أو مكتابة، أو برسالة أو سندهما إليه، وصدقنا طلقنا، أو مرتباً فالأولى، فإن صدقت الثانية فقط طلقت دون الأولى.

وإن بشرته بعد علمه فلا طلاق ويعتبر كونه للمعلق إلا إن قيد كمن بشرتني بقدم زيد^(٤).

(١) روضة الطالبين (٢٠٧/٨).

(٢) روضة الطالبين (٢٠٠/٨).

(٣) إعانة الطالبين (٣٨٠/٣)، حواشي الشرواني (٤٤/٨)، روضة الطالبين (٢٠٥/٨)، مغني المحتاج (٢٦٣/٣).

(٤) المذهب (٩٧/٢)، حواشي الشرواني (١٣٨/٨)، روضة الطالبين (١٧١/٨)، مغني المحتاج (٣/١٣١).

ولو قال: من أخبرني بقدوم زيداً أو غيره فأخبرناه طلقنا مطلقاً.

ولو سقط حجر من علو، أو اتهم امرأته بسرقة شيء فقال: إن لم تخبرني من رمي الحجر أو إن لم تصدقيني هل سرقت أم لا؟! فأنت طالق فقالت: رماه مخلوق أو سرقت ما سرقت بر لا إن قالت: رماه آدمي.

ولو قال لزوجاته: من لم تخبرني بعدد ركعات المكتوبات فهي طالق فقالت واحدة سبع عشرة، وأخرى خمس عشرة ليوم الجمعة، والثالثة إحدى عشرة للمسافر بر^(١).

فرع: لو خلط الزوجان نوى تمر أكلاه فقال لها: إن لم تميزي نواي من نواك فأنت طالق ففرقت الكل، بحيث لا تصل نواتان بر، إن لم يرد تعيينا وإلا فلا، ثم يحتمل أنه تعليق بمحال عادة ولم أره.

ولو قال: إن لم تخبرني بنواي أو إن لم تشيرني إليه فأنت طالق بر بان تعدي الكل عليه، وتقول في كل واحدة هذه نواك^(٢).

ولو قال: إن لم تخبرني أو إن لم تعرفيني بعدد جوز هذه الشجرة اليوم، تمرأ وقال: إن لم تخبريني بعده فأنت طالق بر بأن تذكر عدداً يعلم لا ينقص عنه، ثم تذكر الأعداد بعده متوالية إلى تعيين عدم الزيادة عليه إلا إن قصد التعريف.

ولو قال: إن لم تعدى جوزها فهل يبر بما مر أو يبدأ بها من واحدة إلى الغاية المذكورة؟ وجهان، ويكفي العدد باللسان^(٣).

ومنها الرؤية ونحوها: فلو قال لعمياء: إن رأيت زيداً فأنت طالق لم تطلق، أو لمبصرة فرأته، أو بعضه حياً أو ميتاً، أو في جنون أحدهما، أو سكره، أو وهو في ماء أو زجاج طلقت لا إن رأت خياله فيهما، أو يده أو رجله خارجة من كوة.

وإن قال: إن رأيت وجهك أو إن رأيت أنا وجهي، وقع برؤيته في المرأة، أو إن رأيت الهلال، اعتبر أول شهر يحدث، وكون الرؤية بعد الغروب في الثلاث الليالي الأول وإذا ثبت عند القاضي برؤية غيرها، أو صدقه الزوج، أو تم عدد ما قبله فهو كرؤيتها فإن قال: أردت رؤيتها صدق بيمينه لا إن كانت عمياء لكن يدين^(٤).

فرع: لو قال: لامرأته: إن رأيت من أختي شيئاً ولم تعلميني به فأنت طالق حمل

(١) المذهب (٩٧/٢)، حواشي الشرواني (١٣٨/٨).

(٢) فتح الوهاب (١٤٩/٢)، منهاج الطالبين (١١٠/١).

(٣) فتح الوهاب (١٤٩/٢).

(٤) روضة الطالبين (١٩٠/٨).

على رؤية ربية أو فاحشة وهو على التراخي، فإن لم تخبره رأته من ذلك إلى موت أحدهما بان طلاقه قبيله^(١).

فرع: لو عرف رجلاً بوجهه فقط مدة طويلة ثم حلف أنه لا يعرفه حنث. ومنها التكليم ونحوه: فلو قال: إن كلمت زيداً فأنت طالق فكلمته ولو مجنوناً أو صغيراً يكلم مثله أو في سكره بحيث يسمع معه ويتكلم أو في سكرها غير الطافح أو لم يسمع كلامهما لعارض طلقت لا إن كلمته في نوم أحدهما أو إغمائه أو في جنونهما ولا من مسافة لا يسمع من مثلها وإن فهمه بقرينة أو سمعه بحمل ريح ولا همس وإشارة لناطق وفي الأصم وجهان. ولو قال إن كلمت زيداً نائماً أو غائباً عن البلد مثلاً فتعليقٌ بمحال كأن كلمت ميتاً أو بهيمة^(٢).

وإن قال: إن كلمت رجلاً لم تطلق بأبيها أو ابنها إلا مع قرينة منعها حتى من المحارم أو إن كلمت زيداً إلى أن يقدم عمرو فكلمته قبل القدوم لا بعد طلقت أو إن كلمت زيداً أو عمراً أو خالداً مع بكر فإن أراد بقوله: وخالداً مع بكر ابتداءً كلام اشترط للوقوع تكليم الأولين فقط أو أراد به الشرط اشترط تكليم الكل ولا بغير تفريقهما بين الأولين في التكليم بخلاف الأخيرين وإن أطلق حمل على الابتداء لا الشرط وإن كلمت رجلاً فأنت طالق وإن كلمت طويلاً فأنت طالق وإن كلمت فقيهاً فأنت طالق فكلمت رجلاً طويلاً فقيها طلقت ثلاثاً^(٣).

ولو قال: إن كلمت زيداً فأنت طالق وإن كلمت عمراً فأنت طالق فسلم عليهما ولو دفعة وقع طلقتان، أو إن كلمت رجلاً وفقيهاً فكلمهما لا أحدهما طلقت أو إن كلمت زيدا أو عمراً أو بكراً فأنت طالق فكلم أحدهم وقعت طلقة أو كلمهم فواحدة أو ثلاث وجهان.

ولو قال إن كلمتك فأنت طالق فاعلمي أو ثم علقه بصفة طلقت^(٤).

وإن قال: إن بدأتك بالكلام فأنت طالق فقالت: إن بدأتك بالكلام فعبدي حر فكلمهما ثم كلمته فلا طلاق ولا عتاق؛ لانحلال يمينه ويمينها ويمينها بكلامه وكذا لو

(١) روضة الطالبين (٢٠٤/٨).

(٢) المذهب (٩١/٢).

(٣) المذهب (٩٧/٢)، الإقناع للشربيني (٤٤٨/٢)، حواشي الشرواني (١٤٤/٨)، مغني المحتاج (٣/٣٢٨).

(٤) المذهب (٩١/٢)، الوسيط (٤٤٧/٥).

قال: كل منهما للآخر إن بدأتك بالسلام فسلما معاً.

ولو قال: إن أحببت كلامي فأنت طالق ثم كلم غيرها فأجابته لم تطلق وكذا لو علق بتكليمه زيداً ثم كلم عمراً بقصد إسماع زيد^(١).

ولو قال لامرأته أو لواحدة كلما كلمت رجلاً فأنتما طالقان أو فأنت طالق ثم قال لرجلين: قوما وقع عليهما أو عليها طلقتان وإن قال: إن كلمت بني آدم فأنت طالق اشترط ثلاثة أو إن لم أتكلم بكل قبيح فأقله ثلاثة أشياء^(٢).

فرع: لو علق بجوابهما ثم خاطبها فقرأه آية تضمن جوابه وقصدت جوابه طلقت وإلا فلا.

فرع: لو قال: إن كلمت زيداً فأنت طالق أو إن دخلت الدار فعبدي حرّ انعقد ما أراده منهما أو من أحدهما^(٣).

فرع: لو حلف ليلاً بالطلاق أنه لا يكلم زيداً يوماً ولا نية له حمل على الغد فله تكليمه قبله وإن حلف أن لا يكلم أحداً أبداً إلا فلاناً أو فلاناً فكلهما حنث كحلفه أن لا يكلم هذا أو هذا^(٤).

فرع: لو قال لامرأته إن لم أقل كلما تقولين فأنت طالق فقالت أنت طالق ثلاثاً برأيت طالق ثلاثاً إن شاء الله أو إن طلقتك أو من وثاق أو قلت: أنت طالق ثلاثاً.

وإن قالت له: كيف تقول إذا أردت تطليقي فقال: أقول أنت طالق لم تطلق وكذا لو قال: أنت طالق إن لم أعطك غداً ما سألتني فقالت: طلقني فأبي وقال: لم أرد الطلاق^(٥).

فرع: لو علق الطلاق بقراءة عشر آيات من أول سورة البقرة بلا زيادة عمل باجتهاد المفتي إذا اختلف القراء في حد العشر وإن علقه بقراءة سورة كذا في الصلاة فقرأها فيهما ثم فسدت لم تطلق أو بقراءة القرآن حمل على كله أو قرآن كفى بعضه أو بإدراك الفرض مع الإمام ففاته ركعة لم تطلق.

فرع: لو قال إن شتمتني ولعنتني فأنت طالق فلعنته لم تطلق أو إن شتمتني وإن

(١) روضة الطالبين (١٧٧/٨).

(٢) المهذب (٩٧/٢)، التنبيه (١٨٠/١)، الوسيط (٤٤٥/٥)، روضة الطالبين (١٩٥/٨)، مغني المحتاج (٣٢٤/٣).

(٣) روضة الطالبين (١٩٥/٨).

(٤) حاشية البجيرمي (٢٤٥/١)، شرح زيد ابن رسلان (١٦٣/١).

(٥) مغني المحتاج (٣٣١/٣).

لعتني فلعتته طلقت خلافاً للروضة^(١).

فصل اتفاق اللفظ الوضعي واللغوي

اللفظ إن اتفق فيه الوضع اللغوي والاستعمال العرفي فظاهر وإلا فإن اضطرب العرفي قدم اللغوي وإلا عكس فلو حلف بالطلاق ليضربن امرأته حتى تبول أو يغشى عليهما أو تموت عمل بالحقيقة^(٢).

وإن قال: لغريمه امرأتي طالق إن لم أجرك على الشوك فمأطله مرات لم تطلق أو إن لم أقتلك فإن أراد الحقيقة أو أطلق لم تطلق إلا باليأس.

وإن قال: إذا بلغ ولدي الختان ولم أخته فأنت طالق فأقره عن وقت احتماله طلقت أو إن أفطرت بحار أو بارد فأنت طالق طلقت إذ لا بد من فطره بأحدهما أو إن دخلت عليك فأنت طالق لم تطلق إلا بوطنها أو إن مات زيد فأنت طالق فقتل طلقت أو إن قتل فمات فلا.

ولو قالت: له امرأته يا خسيس أو يا سفيه فقال: إن كنت كذلك فأنت طالق فإن قصد مكافأتها طلقت حالاً وإلا اشترط وجود الصفة، فالخسيس تارك دينه لندياه وأخس الأخصاء تاركة لنديا غيره، والسفه ما يحجر به ويأتي هذا التفضيل في قولها يا قواد: وهو جامع مع رجل بامرأة أو بأمرد أو امرأة بامرأة حراماً^(٣).

أو يا قرطبان: وهو الساكت على زنا زوجته أو نحو محرمه.

أو يا قليل الحمية: وهو من لا يغار عليهن.

أو يا ديوث: وهو من لا يمنع أجنبياً الدخول عليهن أو يشتري جارية تغني للناس.

أو يا فلاس: وهو ذواق الطعام موهماً للشراء.

أو يا بخيل: وهو مانع الزكاة وقرى الضيف.

أو يا سفلة: وهو معتاد دنياه الأفعال غالباً.

أو يا كوسج: وهو من قل شعر لحيته وعدم بعارضيته.

أو أنت من العوغاء: وهو من يخالط الأراذل ويخاصم بلا حاجة.

أو يا أحمق: وهو واضح الشيء بغير محله عالماً بقبحه.

ولو قيل لرجل: يا زوج القحبة فقال: إن كانت قحبة فهي طالق فالقحبة البغي فإن

(١) انظر روضة الطالبين (٢٠٩/٨).

(٢) مغني المحتاج (٣٣٣/٣).

(٣) روضة الطالبين (٣٣٤/٣)، منهاج الطالبين (١١٠/١)، مغني المحتاج (٣٣٤/٣).

قصد التخلص من عارها طلقت مطلقاً وإلا فعند وجود الصفة ^(١).

ولو قال لامرأته: إن قالت لي امرأة يا قرطبان فأنت طالق فقلته له طلقت فإن قال: أردت غيرها صدق يمينه ولو قالت لزوجها المسلم: يا "جهوذروي" فقال إن كنت كذلك فأنت طالق لم تطلق؛ إذ ليس المسلم بتلك الصفة ثم قيل إن قيل إن "الجهوذروي" صفة الوجه وقيل الذلة والخساسة.

فرع: لو قالت لزوجها المسلم أو الكافر: أنت من أهل النار فقال غير قاصد للمكافأة: إن كنت من أهلها فأنت طالق لم تطلق الآن فإن ماتا كافرين بان وقوعه أو مسلمين فلا ^(٢).

ولو قال مسلم: إن لم أكن من أهل الجنة فأنت طالق لم تطلق وكذا لو قال إن كان الله يعذب الموحدين إلا أن يريد أحداً منهم.

ولو قال: لامرأته إن أحببت دخول النار فأنت طالق فقالت: أحببت دخولها فهل تطلق؟ ! وجهان ^(٣).

فرع: لو تفاخر الزوجان فقال كل للآخر إيش أنت فقال لها: إن لم أكن منك بسبيك فأنت طالق بقصد المكافأة طلقت وإلا فلا وإن قالت له: أنا استنكف منك فقال: كل امرأة تستنكف مني طالق فظاهره المكافأة فتطلق إن لم يرد التعليق.

ولو قالت: كم تحرك لحيتك فقد رأيت مثلها كثيراً فقال: إن كنت رأيت مثلها كثيراً فأنت طالق فهذا كناية عن الرجولية والفتوة ونحوهما فإن أراد المكافأة وقع حالاً، وكذا إن أطلق؛ لكثرة الأمثال خلافاً للروضة ^(٤).

فرع: لو قيل لرجل زنت فقال: من زنا فامرأته طالق لم تطلق امرأته: إذ قصده ذم الزاني.

ولو زعم رجل زنا زوجته فأنكرت فقال: إن كنت زنت فأنت طالق، طلقت حالاً، بإقراره، وإن كنت ما زنت فأنت طالق لم تطلق.

ومن اتهم باللواط فحلف لا يأتي محرماً حنث بكل محرم ^(٥).

(١) روضة الطالبين (١٨٦/٨)، مغني المحتاج (٣٣٤/٣).

(٢) حواشي الشرواني (١٣٤/٨)، روضة الطالبين (١٨٦/٨)، مغني المحتاج (٣٣٥/٣).

(٣) مغني المحتاج (٣٣٥/٣)، حواشي الشرواني (١٣٤/٨)، روضة الطالبين (١٨٦/٨).

(٤) حواشي الشرواني (١٤٣/٨)، مغني المحتاج (٣٣٤/٣).

(٥) روضة الطالبين (١٨٨/٨)، مغني المحتاج (٣٣٠/٣).

فرع: لو قالت امرأة لزوجها: اصنع لي ثوباً تؤجر عليه فقال: إن كان لي فيه أجر فأنت طالق، فقالت: أفأنتي إبراهيم بن يوسف العالم أنك تؤجر عليه فقال: إن كان المذكور عالماً، فأنت طالق فأفتى المذكور: أنها لا تطلق في اليمين الأولى؛ إذا الناس يسمونه عالماً^(١).

فرع: لو حلف أنه لا ينام على ثوبها فنام متوسداً مخدتها أو ليسرنها فضررها فقالت: سررتني لم يحث، وكذا لو حلف لا يأخذ مال صهره فأخذه بعد طلاقها، أو علق بلبس عمامة معينة فقطع بعضها ولبس الباقي، وإن حلف بالطلاق أن لا تغضب امرأته فغضب ابنها ولو ياذنها فغضبت، أو أن لا يطعن فلاناً بنصل هذا الرمح فطعنه به في رمح آخر طلقت، وكذا لو قال إن كان عندك نار، وكان عندها سراج.

فرع: لو قال وهي تحت خشبة إن عدت لمثل هذا، فأنت طالق فنحتت غيرها طلقت، أو إن كان هذا ملكي، فأنت طالق فباعه: أو وكل ببيعه لم يكن مقرأً بملكه، أو إن غسلت غيرها، ثم غمسته في الماء تنظيفاً، لم تطلق، أو إن اغتسلت فأنت طالق، طلقت بكل غسل، فإن أراد عن جنابة دين^(٢).

فرع: لو علق بقدم زيد فقدم به محمولاً ميتاً أو بلا إذن لم يقع، وإن علق بقذفه أو مسه وقع بقذف ميت أو مس بشرته.

فرع: لو لبس خف غيره وحلف أنه لم يستبدل، فإن علم أن خفه مع من خرج وقصد أنه ما أخذ بدله فهو كاذب، فإن علم بأخذ البديل حنث إلا إن جهل وكذا إن لم يقصد شيئاً إذا لم يستبدل وضعاً^(٣).

فرع: إذا علق بالنكاح حمل على العقد لا الوطء إلا إن نواه ولو قال: إن تزوجت النساء فأنت طالق اشترط ثلاث، وكذا إن اشترت العبيد.

فصل تعليق الطلاق بمخالفته أمره ونهيه

إذا علق طلق امرأته بمخالفتها أمره أو نهيه ثم قال لا تقومي فقامت أو قومي فقعدت لم تطلق وكذا لو قال بعد تعليقه بمخالفة أمره: إن لم تصعدي إلى السماء فأنت طالق؛ لعدم الإمكان، ولو قال: إن نهيتني عن نفع أمك فأنت طالق ولها بيده مال فقالت: لا تعط أمني شيئاً من مالي عندك لم تطلق؛ إذ لا يجوز له إعطاؤها منه، ولو أعطائها لم يجز أن

(١) روضة الطالبين (٨/٢١٢).

(٢) روضة الطالبين (٨/٢٠٣).

(٣) روضة الطالبين (٨/٢٠٣).

تتفع به، ولو قال إن لم تطيعني فأنت طالق طلقت بمخالفة أمره ونهيه لا بقولها: لا أطيعك ولو قال إن فعلت معصية فأنت طالق فترك طاعة واجبة لم تطلق^(١).

فصل فعل المكره أو الناسي أو الجاهل

في فعل المكره أو الناسي أو الجاهل فإذا علق رجل طلاقاً بما سيفعله كلمت زيداً ثم كلمه عالمًا مختاراً طلقت، وإن جهلاً الحكم أو مكرهاً أو جاهلاً أنه زيد فلا، وكذا ناسياً لليمين إلا إذا قال: إن كلمته عالمًا أو لو ناسياً وفيه نظر لبعد الحلف على الامتناع عن النسيان ولو قال: إن كلمته عالمًا أو جاهلاً أو قال: مختاراً أو مكرهاً فيتجه أنه كما مر، ولو علق بفعلها أو بفعل أجنبي ييالي به وقصد منعهما، ففعل مع نسيان أو جهل أو إكراه لم تطلق وإن لم ييال به طلقت، وكذا لو علق بدخول هيمة فدخلت غير مكرهة^(٢).

فرع: لو حلف بالطلاق أنه ما فعل كذا، فشهد عدلان أنه فعله وظن صدقهما لزمه الأخذ بالطلاق، ولعل هذا في الذاكر ولو حلف أن هذا الذهب الذي أخذه من فلان فشهد عنده عدلان أنه غيره طلقت، ولعله إذا علم.

فرع: لو علق بزنا من يعتقد عفته وقد زنا لزمه إعلام الحالف سراً ومن حلف أن زيداً خانته بكذا ولم يتبين، وغالب ظنه أنه خانته بذلك القدر لم يحنث.

وكذا لو قال: إن لم يكن سرق مالي فأنت طالق، وهو لا يعرف سرقة، وإن علق بسرقتها ذهباً فسرقته مغشوشاً طلقت، أو بسرقتها ماله فخانته في ودیة فلا، ولو أخذت له ديناً فقال: إن لم تعطينه فأنت طالق، وقد أنفقت له تطلق إلا باليأس فإن تلف قبل التمكن وهما حيان لم تطلق وإلا طلقت.

فرع: لو قال: إن أخذ زيد ما له على فأنت طالق فأخذه منه أو من وكيله ولو بغير رضاهما وهو عين أو دين امتنع من أدائه الواجب طلقت لا إن أكرهه القاضي حتى أخذه أو دفعه إليه أو غرمه أجنبي أو اعتاض عنه أو أخذه إلا درهماً مثلاً.

وكذا لو قال: إن اشتريت هذا فاشتريت هذا أكثره، أو إن أخذت مالك مني فأعطاه وكيله ولو قال: إن أعطيتك كذا اشترط إعطاء الحالف بنفسه مختاراً، أو إن امتنعت من الحكم معك ثم هرب قبل طلبه لم تطلق، أو لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه حقه فاعتاض عنه طلقت.

ولو قال لزوجته: إن لم يستوف حقلك من تركة أبيك فأنت طالق وقد أنلف لإخوتها

(١) انظر مغني المحتاج (٣/٣٣١).

(٢) المهذب (٢/١٣٩).

حقها فلا بد من استيفائها حصتها من الباقي، وبديل التالف ولا تطلق إلا باليأس.

ولو قال أحد المتخاصمين للآخر: إن تركت خصومتك فامرأتي طالق فعجز عن البيئة بر بأن يدعي كل شهر مرة .

فرع: لرجل خمسون درهماً فقط فقال: إن كنت أملك فوق مائة فأنت طالق، فإن أراد لا يملك فوقها لم تطلق، أو أنه يملكها طلقت، وكذا إن أطلق أو قال: إن كنت لا أملك إلا مائة وله خمسون فقط.

ولو قال: إن كان في كَفِّي من الدراهم أكثر من ثلاثة فأنت طالق وفي كفه أربعة لم تطلق، وكذا إن لم يكن في كفي إلا عشرة دراهم ولم يكن فيه شيء.

فرع: لو قال: إن لم تصومي غدا فأنت طالق فحاضت فيه لم تطلق، أو إن لم تصلي ظهر اليوم فحاضت فيه بعد إمكان الصلاة ولم تصل طلقت وإلا فلا، أو إن لم تصل الآن فحاضت طلقت حالاً، وكذا: إن لم أبع هذه الأمة فبانت حاملاً منه.

ولو قال: إن لم تصومي يوم أو إن لم تصلي في الحيض فأنت طالق فصامت أو صلت فيه لم تطلق، وكذا إن لم تبيعي الخمر فباعته.

وإن قال: إن لم أبع هذا العبد فأنت طالق فأعتقه، أو جن السيد طلقت لكن حالاً أو بالغروب وجهان، فإن مات العبد لم تطلق وكذا لو دبره السيد أو كاتبه إلا إذا لم يبع بعد إمكانه، ولو حلف بالطلاق: ليصومن ست شوال الأول فتركها لمرضه طلقت.

وكذا لو قال: إن لم أصل اليوم ركعتين قبل الزوال فأنت طالق فأحرم مهما قبله وزالت في التشهد.

فرع: لو قال لأربع: من حملت منكن هذه الحشبة فهي طالق فحمل أكثر من واحدة لم يطلقن، إلا إن عجزت الواحدة عنه.

كتاب الرجعة^(١)

هي جائزة وقد تندب كما مر ولها أركان:

أحدهما: المراجع: وشرطه: أهلية مباشرة عقد النكاح فلا تصح من مجنون طلق قبل جنونه، ولوليه المراجعة له حيث يزوجه، ولا في الردة لكن للعبد والسفيه الرجعة بلا إذن وللمحرم ولو بحرمة وللحر رجعة أمة ومعه حرة^(٢).

الثاني: الصيغة: وهي محصورة في: صريح: كراجعت أو ارتجعت أرجعت ويشترط تسميتها كراجعت فلانة أو مخاطبتها حاضرة وكراجعتك أو ضميرها غائبة. ويندب زيادة: إليّ أو إلى نكاحي وكذا رددت وأمسكت بشرط الزيادة المذكورة^(٣). ولو قال: راجعتك لفكرام وللإهانة ونحوه لم يضر إلا إن قصدهما دون الرجعة فيسأل احتياطياً، فإن مات قبل ذلك فقد صحت رجعته.

وفي كناية مع نية: كتزوجتك واخترت رجعتك ورفعت تحريمك أو أعدت حلك وكالكتابة وعقد النكاح بإيجاب وقبول وترجمته بالعجمية كالنطق بالعربية وإن عرفها^(٤). ويندب الإشهاد على الرجعة وإعلام المرأة ووليها أو سيدها ولا تحصل المراجعة بالوطء أو مقدمته ولا بإنكار الطلاق ولا تسقط بإسقاط الزوج ولا تصح مؤقتة ولا معلقة ولو بمشيئتها كـ "راجعتك إن شئت" بخلاف إذا شئت، أو أن شئت بفتح همزة "إن"^(٥).

ولا مراجعة مبهمة كـ "راجعت إحداكما" وقد طلقها أو أحدهما.

ولو قال: إن راجعتك فانت طالق ثم راجعهما صح وطلقت^(٦).

الثالث: المرأة: ويشترط كونها مفارقة بطلاق دون أكثره مجاناً بعد الوطء ولو في الدبر، واستدخال منيه كالوطء وأن لا تنقضي عدتها وقابليتها للحل فلا رجعة في فرقه

(١) الرجعة: لغة: بفتح المزة في الرجوع أي راجعها إلى نفسه بعد الطلاق، انظر لسان العرب (٨/

١١٦). وشرعاً: هي رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العرف على وجه مخصوص،

انظر حواشي الشرواني (٨/١٤٦)، فتح الوهاب (٢/١٥١)، مغني المحتاج (٣/٣٣٥).

(٢) مغني المحتاج (٣/٣٣٥)، حواشي الشرواني (٢/١٥١).

(٣) إغانة الطالبين (٤/٣٠)، حواشي الشرواني (٨/١٤٧)، شرح زيد ابن رسلان (١/٢٦٤)، فتح

المعين (٤/٣٠)، مغني المحتاج (٣/٣٣٦).

(٤) مغني المحتاج (٣/٣٣٦).

(٥) فتح المعين (٤/٣٠).

(٦) الوسيط (٥/٤٤٤)، روضة الطالبين (٨/٢١٦)، مغني المحتاج (٣/٣٣٧).

فسخ أو طلاق بعوض ولا مرتدة، وإن طلقت مرتدة وقف الطلاق على إسلامها في العدة فإن راجع قبله بطل وإن أسلمت فيها وإن أسلمت زوجة كافر وأسلم زوج وثنية مثلاً فراجعها لغت فإن أسلم المتأخر في العدة أعاد المراجعة^(١).

فرع: لو علق الطلاق بصفة وشك في حصولها فراجع ثم بان حصولها صحت رجعتها^(٢).

فصل في الاختلاف في انقضاء العدة

لو اختلفا في انقضاء العدة فإن كانت بالأشهر صدق بيمينه لكن لو قال: طلقته في رمضان فقالت: في شوال فقد غلظت على نفسها بتطويل العدة فتؤاخذ به فلها نفقة المدة الزائدة ولا يراجعها فيها.

وإن كانت بالحمل أو القراء صدقت باليمين بالنسبة إلى العدة، وإن خالف عاداتها دون نسب المولود، واستيلاد الأمة ولا تصدق قبل الإمكان فله المراجعة ثم إن ادعته للإمكان صدقت وإن أصرت على دعواها الأولى^(٣).

وأقل إمكانه بالولد الكامل أن يمضي بعد إمكان اجتماعهما ستة أشهر وبالمستصور مائة وعشرون يوماً وبالمضغة بلا تصور ثمانون يوماً ولحظتان في الكل فإن نكلت حلف أنها ما ولدت لا على نفي العلم ثم يراجع.

وأقل إمكانه بالأقراء لحرّة معتادة طُلِّقَتْ طاهرةً اثنان وثلاثون يوماً ولحظتان. والمبتدأة ثمانية وأربعون يوماً ولحظة^(٤).

ولمن علق طلاقها بآخر الحيض أو الولادة سبعة وأربعون يوماً ولحظة، وكذا لو شك هل طلقت طاهرةً أو حائضاً ولأمة طُلِّقَتْ طاهرةً وهي معتادة ستة عشر يوماً ولحظتان أو وهي مبتدأة اثنان وثلاثون يوماً ولحظة أو طلقت حائضاً فأحد وثلاثون ولحظة وليس للحظة من العدة بل فاصلة فلا تصلح لرجعة ولا لغيرها من أحكام النكاح.

فرع: لو ادعى إقرار رجعية بتمام عدتها فأنكرت فله نكاح من لا تجمع معها وعليه نفقتها حتى تقر بتمامها^(٥).

(١) نهاية الزين (١/٣٢٦).

(٢) روضة الطالبين (٨/٢٥٩)، حاشية البجيرمي (٤/٤١).

(٣) نهاية الزين (١/٣٣١)، روضة الطالبين (٨/٢١٨).

(٤) إعانة الطالبين (٤/٤٩)، روضة الطالبين (٨/٢١٩).

(٥) حواشي الشرواني (٧/٢٣٢).

فرع: لو وطئ الرجعية في العدة ابتدأت عدة من بعد الوطء وتدخل فيها باقي عدة الطلاق فيراجع فيه فقط فإن حبلت بوطئه راجع قبل الوضع ^(١).

فصل حرمة الاستمتاع بالرجعية

يحرم على الرجل الاستمتاع برجعته حتى النظر ويعزر إن علم التحريم ولا يحد بالوطء مطلقاً والمرأة كهُوَ.

ولا يعزر جاهل بتحريم ومعتقد حله، ويجب بالوطء مهر المثل وإن راجع. وخلع الرجعية وطلاقها وتوارثهما قد مر والإيلاد والظهار واللعان منها ولزوم مؤنتها سيأتي، وتدخل في: طلقت زوجاتي وإذا ملكها في العدة استبرأها بحيضة ولا يجزئ عنه باقي طهر من العدة وهل انقطع نكاحها بالطلاق أو لا أو يوقف ؟ ! أقوال والمختار اختلاف الترجيح بحسب ظهور الدليل ^(٢).

فصل ادعاء الرجعة في العدة

لو ادعى أنه راجع فإن كانت العدة حينئذ باقية صدق وكان إقراراً لا إنشاءً ثم إن تعلق به حق لها قبل دعواه الرجعة بأن وطئها وطلبت المهر فأنكره لمراجعته قبل الوطء حلف وإلا فلا.

ولو قال: راجعتك اليوم فقالت متصلاً: فرغت عدتي قبل رجعتك صدقت، ويجعل قوله: راجعتك إنشاءً وقولها: فرغت عدتي إخبار فيكون الانقضاء سابقاً على قولها. وإن كانت العدة حينئذ قد انقضت ولم تتزوج غيره فإن اتفقا على وقت الانقضاء وقال: راجعتك قبله وعكست حلفت أنها ما تعلم رجعته قبله ^(٣).

وإن اتفقا على وقت الرجعة وقالت: انقضت قبله وعكس حلف أنها ما انقضت قبله وإن لم يعينا وقت بل قال: راجعتك قبل تمام العدة وعكست فإن سبقت دعواها صدقت وكذا إن سبق الزوج وإجابته فوراً وإلا صدق هو، ولو ادعى معا صدقت ^(٤).

ولو قال: نعلم ترتيب الأمرين ولا نعلم السابق فالأصل بقاء العدة وولاية الرجعة وإن كانت قد تزوجت غيره فإن أقام بينة نزعها ولها على الثاني مهر المثل إن دخل بها وإلا فلا شيء، وإن لم يجد بينة فإن قدم الدعوى عليها فإن أقرت لم يقبل إقرارها على الثاني

(١) روضة الطالبين (٢٢١/٨).

(٢) نهاية الزين (٣٢٧/١).

(٣) الأم (٢٧٣/٥)، روضة الطالبين (٢٢٥/٨).

(٤) إعانة الطالبين (٩٧/٣)، فتح المعين (٣٢/٤).

ويلزمها للأول مهر المثل للفرقة، فإن أبانها الثاني فهي للولي بخلاف من تزوجت رجلاً بالإيجاب ولم تقر له بالزوجية فادعى آخر زوجيتها فأقرت له وقالت: كنت طلقني فإن إقرارها مقبول ويأخذها الأول إن حلف أنه ما طلقها^(١).

وإن أنكرت فله تحليفها للغرم إن أقرت أو نكلت وحلف، وإن حلفت سقطت دعواه، وإن قدم الدعوى عليه فأقر أو نكل وحلف المدعي بطل النكاح الثاني وعليه لها المسمى إن دخل بها وإلا فنصفه ولا يستحقها المدعي إلا إن أقرت أو حلف لنكولها.

فرع: لو قال المطلق: وطئتك قبل الطلاق فلي الرجعة فأنكرت صدقت، فإن حلفت فلا رجعة له ولا سكنى ولا نفقة لها ولا عدة عليها فتزوج في الحال وليس له في العدة نكاح من لا تجمع معها، ولا يسترد ما سلمه إليها من المهر وقبل تسليمه لها نصفه فقط، فإن أخذته ثم أقرت بالوطء لم يستحق باقيه إلا بإقراره ثانياً وحيث صدقت وكانت أمة حلفت هي لا السيد خلافاً للروضة وإن ادعت هي وطئه وأنكر صدق يمينه وعليها العدة ولا تسقط بإكذاب نفسها^(٢).

فرع: لو ادعت على زوجها طلاقها فأنكر حلف، وإن نكل وحلفت ثم رجعت لم يقبل رجوعها، ولو راجع ومطلقتها ثم قالت: كنت طلقنتي ثلاثاً فلا رجعة ثم صدقته قبل. فرع: لو قال: أخبرني بفراغ العدة فراجعها مكذباً لها ثم أقرت بكذبها فرجعت صحیحة.

(١) فتح المعين (٣٢/٤).

(٢) روضة الطالبين (٢٢٦/٨).

كتاب الإيلاء^(١)

هو حرام على العالم وفيه بابان:

الأول: في أركانه وهي أربعة: المولي والمولى منها.

فالمولي: زوج مكلف مختار متمكن من الوطاء، فيصح إيلاء عبد وكافر وعثنين وخصي ومريض لا سيد أمته ولا غير زوج وإن علقه بنكاحها لكنه حلف، ولا صبي ومجنون ومكره ولا أسل ذكر لا يرجى زواله، ولا مقطوعه أو بعضه إن لم يبق ما يولج منه قدر الحشفة.

ولا ينحل بإسلام كافر وجب ذكر ويصح من عربي بالعجمية، وعكسه إن عرف المعنى، فإن ادعى جهله وأمكن صدق بيمينه^(٢).

وشرط المولى منها: إمكان وطئها فيصح من مريضة ورجعية ومن طفلة إن أطلق أو قدر بزمان يتأتى فيه إمكان وطئها مع بقاء فوق أربعة أشهر، ولا تضرب المدة فيهن حتى يمكن الوطاء ويراجع المطلقة، ولا يصح من رثقاء وقرناء يتعذر جماعهما^(٣).

الركن الثاني:

المحلف به: فلا إيلاء حتى يحلف باسم الله وصفاته وكذا بالتزام قرينة كصلاة وصوم وحج وعتق أو غير قرينة كطلاق بشرط أن يلزمه شيء بالوطء بعد أربعة أشهر، لا إن كانت يمينه تنحل قبل فراغها كـ "إن وطئتكَ فعليّ صوم هذا الشهر أو شهر كذا، وهو يمضي قبل فراغها:

أو فعلى صوم شهر مثلاً أو شهر كذا وهو متأخر عنها، وكذا: فعلى صوم هذا أو الذي أطأ فيه ثم إذا وطئ في شهر لزمه باقيه فقط، وكذا قضاء يوم الوطاء وبخلاف فعليّ صوم هذه السنة والباقي فوق أربعة أشهر لا أقل^(٤).

وعلى المولى بـ الله كفارة يمين إذا وطئها في المدة أو بعدها ولو بعد الطلب.

وإن قال: كل عبد سأمملكه حر لغا وكذا: فعلى أن أطلقك.

وإن قال: فأنت طالق إن دخلت الدار أو: فعبدني حر بعد سنة وإن وطئتكَ

(١) الإيلاء لغة: هو الحلف، انظر مختار الصحاح (٩/١). وشرعاً: الامتناع باليمين من وطء الزوجة،

انظر حواشي الشرواني (١٥٨/٨)، مغني المحتاج (٣/٣٤٣).

(٢) مغني المحتاج (٣/٣٤٣)، الوسيط (٥/٩٥).

(٣) مغني المحتاج (٣/٣٤٣).

(٤) الوسيط (٨/٦)، روضة الطالبين (٨/٢٣٠).

فوالله لا وطئتكم لم ينعقد حتى تدخل أو يطأ^(١).

فرع: لو قال: إن وطئتكم فأمتي حرة، ثم ماتت الأمة، أو أعتقها انحل الإيلاء، وكذا لو زال ملكه عنها، وإن عاد لا إن دبرها، أو كاتبها أو استولدها؛ إذ لو وطئها عتقت. وإن قال: فأمتي حرة قبله بشهر لم يصل مولياً قبل مضي شهر، ولحظة من بعد تعليقه؛ إذ لو وطئ وحينئذ لم تعتق، وانحل الإيلاء، وإن مضى شهر ولم يطأ فيه فهو مول، فتضرب المدة وتطالبه بعدها بالوطء، أو الطلاق، فإن وطئ ولو بصورة الزنا بأن عتقها قبل الوطء بشهر وإن طلق ثم راجع في العدة استؤنفت المدة، فإن جدد بعدها لم يعد الإيلاء.

ولو باع الأمة في الشهر الرابع ثم وطئها قبل تمام شهر من البيع بأن عتقها قبله، وإن لم يطأها حتى مضى شهر ارتفع الإيلاء^(٢).

ولو قال: إن وطئتكم أو إن دخلت الدار مثلاً فعبدي حر عن ظهاري، فإن كان قد ظاهر فهو مول وإن نسي الظهار ثم إن وطئ في مدة الإيلاء، أو بعدها عتق عن الظهار. وإن لم يكن قد ظاهر فلا إيلاء ولا ظهار باطناً، وينعقدان ظاهراً، لإقراره بالظهار، ولا يقبل إنكاره له وإذا وطئ عتق عن الظهار ظاهراً^(٣).

وإن قال: فعبدي حر عن ظهاري إن ظهرت، ثم ظاهر صار مولياً لا قبله، ثم إن وطئ في المدة أو بعدها عتق، ولا يقع عن الظهار، لتقدم تعليق العتق عليه والعتق لا يقع عنه إلا بلفظ يوجد بعده أو فعبدي حر إن ظهرت ولم يقل عن ظهاري فلا إيلاء خلافاً للروضة أو إن وطئتكم فله علي أن أعتق عبدي هذا عن ظهاري فإن كان قد ظاهر منها أو من غيرها، وعاد فهو مول، فإن طلقها بعد الطلب: سقط حكم الإيلاء، وبقيت عليه كفارة الظهار فيعتق عنها ذلك العبد، أو غيره^(٤).

وإن وطئها في المدة أو بعدها التحق بنذر اللجاج، فإن اختار الوفاء بما التزمه، وأعتقه عن ظهاره خرج عن يمينه وأجزأه عن الظهار، وإن أعتقه، أو عبداً آخر عن يمينه لزمه الإعتاق للظهار، وإن أعتقه عنهما لم يجزه عن واحد منهما^(٥).

فرع: لو آلى من زوجته الأمة، ثم ملكها، وباعها لو أعتقها، ثم نكحها لم يعد

(١) روضة الطالبين (٨/٢٣٠).

(٢) روضة الطالبين (٧/٢٢٤).

(٣) المهذب (٢/١٠٦)، الوسيط (٦/١٠)، روضة الطالبين (٨/٢٣٢).

(٤) روضة الطالبين (٨/٣٣٢)، الوسيط (٦/١٠).

(٥) روضة الطالبين (٨/٣٣٢).

الإيلاء، وكذا لو آلى عبد من زوجته، ثم ملكته، وأعتقه ثم تزوجها.

فرع: لو قال: لامراته إن وطئتك فأنت طالق، أو فأنت طالق ثلاثاً، أو فأنت عليّ حرام سواء نوى به طلاقاً، أو ظهاراً، أو تحريم عيناها، أو أطلق - صار مولياً فتطالبه بعد المدة بالفقعة أو الطلاق، ولا يمنعه التعليق من وطئها، وتطلق به رجعيّاً إن كان جون ثلاث.

وإن علق قبل الدخول ويلزمه النزع بغية الحشفة إن لم يراجع، فإن استمر فالواقع رجعي فلا حد، وإن علم تحريمه، ولا مهر، وإن نزع ثم أوج فلا حد في الرجعة، وكذا في البائن إن جهلا تحريمه للشبهة^(١).

ويثبت المهر والنسب، والعدة، وإن علماه أو علمته دونه وطاوعته فعكسه، وإن أكرها، أو علم دونها فلها المهر.

ولو قال: لها إن وطئتك فضرتك طالق فهو مول من المخاطبة، وتعلق طلاق الضرة بالوطء، فإذا وطئ المخاطبة في المدة أو بعدها طلقت الضرة وانحل الإيلاء، وإن طلقها رجعيّاً بعد الطلب، ولم يطأها سقط الطلب فإن راجع عاد الإيلاء، وهكذا حتى تبين^(٢).

وإن طلقها بائناً ثم نكحها لم يعد الإيلاء ويبقى طلاق الضرة معلقاً بوطئها حتى لو وطئها بعد الرجعة أو التجديد وقع، وهكذا لو وطئ قبل التجديد زانياً، ولو جدد نكاحها بعد ذلك لم يعد الإيلاء لانحلال يمينه بالزنا^(٣).

ولو ماتت الضرة انحل الإيلاء، وكذا لو طلقها بائناً، أو رجعيّاً، وتمت عدتها ثم إن وطئ المخاطبة انحلت يمينه، ولا يعود الإيلاء لو نكح الضرة، وكذا إن نكحها قبل وطء المخاطبة.

ولو قال لامراتيه: إن وطئت إحداكما فالأخرى طالق، فإن نوى وطء معينة فهو مول منها فقط ظاهراً فيؤمر بعد المدة ببيانها، فإن بينها طالبته بموجب الإيلاء، ويصدق بيمينه أنه لم ينو الأخرى، فإن لم يبين، وطالبته أمره القاضي بالفقعة في التي آلى منها أو طلقها، فإن أبي قال: طلقت من نويتها، فلو قال الزوج: راجعت التي وقع عليها الطلاق صحت رجعته خلافاً للروضة، وضربت المدة ثانياً، ثم يطلق القاضي كما مر، وكذا ثالثاً^(٤).

ولو وطئ الزوج إحدهما قبل البيان لم تطلق الأخرى؛ للشك، ويبقى الأمر بالبيان

(١) روضة الطالبين (٣٣٢/٨).

(٢) روضة الطالبين (٣٣٢/٨).

(٣) روضة الطالبين (٣٣٥/٨).

(٤) روضة الطالبين (٣٣٥/٨).

فإن بين في الأخرى لم يطلق أحد، وتطالبه الأخرى بموجب الإيلاء، فإن وطئها طلقت الموطوءة أولاً، فإن بين في الموطوء طلقت الأخرى، وانحل الإيلاء^(١).

وإن لم ينو معينة فليشبه أنه مول من مبهمة فليعينها كالطلاق وسيأتي مثله فيمن قال نسوة: لا جامعت واحدة منكن ولم ينو والمنقول أنه مول متهماً؛ لأن أية واحدة وطئها طلقت الأخرى فإذا طالبته بموجب الإيلاء فوطئ واحدة طلقت الأخرى، وانحل الإيلاء، وإن طلق واحدة بقي مولياً من الأخرى حتى لو وطئ غير المطلقة لحقها طلاقاً أخرى إن لم تنقض عدتها رجعية.

ولو قال: كما وطئت إحداكما فالأخرى طالق ووطئ بعد الطلب واحدة طلقت الأخرى، وانحل الإيلاء في حق الموطوءة دون الأخرى وإن سقط طلبها حالاً بوقوع الطلاق؛ لأن كلما للتكرار فإذا راجعها عاد إيلاؤها^(٢).

فصل تعليق الطلاق بالوطء

لو قال لزوجاته الأربع: والله لا أطوكن فليس بمول في الحال؛ إذ يحث بوطء بعضهن بل يقرب من الحث، فإن وطئن جميعاً حث، ولزمته كفارة فقط.

ولو مات بعضهن قبل الوطء انحلت اليمين، ولا نظر إلى تصور وطئها ميتة، أو بعد الوطء لم يؤثر^(٣).

ولو طلقهن، أو بعضهن قبل الوطء لم ينحل يمينه، فيلزمه الكفارة إذا وطئ في البينونة ولو زنا أو في الدبر وهذا حكم اليمين.

وأما الإيلاء فإذا وطئ ثلاثاً صار مولياً من الرابعة، فإن مات بعضهن قبل الوطء انحل الإيلاء، أو بعده فلا، وطلاق بعضهن قبل الوطء أو بعده كالموت حتى لو أبان ثلاثاً، ووطئن في العدة زانياً صار مولياً من الباقية وإن أبان واحدة قبل الوطء ووطئ باقيهن في النكاح ثم نكح المطلقة انحل الإيلاء لا اليمين فتجب الكفارة بوطئها^(٤).

وإن قال لأربع: والله لا أطأ كل واحدة منكن فهو مول من كل واحدة، فيحث بوطء كل واحدة ويكفر وتضرب المدة حالاً، وبعدها لكل واحدة طلب بموجب الإيلاء، فإن طلقهن سقطت المطالبة، فإن راجعهن استؤنف المدة، ولو طلق بعضاً فلباقين

(١) روضة الطالبين (٣٣٥٢/٨).

(٢) روضة الطالبين (٢٣٦/٨).

(٣) مغني المحتاج (٣٤٧/٣، ٣٤٨)، منهاج الطالبين (١١٢/١).

(٤) روضة الطالبين (٢٣٨/٨).

المطالبة^(١).

ولو وطئ واحدة انحلت يمينه وإيلاؤه في باقيهن، نعم ! إن أراد تخصيص كل واحدة بإيلاء منفردة فالوجه بقاءه في باقيهن.

وإن قال لأربع: والله لا أطأ واحدة منكن، فإن أراد كل واحدة، أو أطلق فمول من كلهن فيطالبن بعد المدة، فإن وطئ واحدة حنث، وانحلت اليمين، فيرتفع الإيلاء في غيرها.

ومن طلقها منهن سقط طلبها فإن راجعها استؤنف المدة وإن أراد واحدة فقط مبهمة قبل، وكان مولياً من واحدة، فإن عينها بقلبه فليبينها، وبعده إن صدقه باقيهن فذاك. وإن ادعى غيرها أنها هي المرادة، وأنكر حلف لها^(٢).

وإن أقر، أو حلفت لنكوله فمول منها أيضاً فيطالبانه بموجب الإيلاء، ولا يقبل رجوعه عن الولي، وبوطئهما تجب كفارتان في إقراره لا في يمين الرد.

ولو ادعت واحدة أنه أرادها فقال: ما أردتك، أو ما آليت منك وأجاب بمثله الثانية والثالثة تعينت الرابعة للإيلاء، وإن لم يعينها بقلبه فليعينها فمن عينها لم يكن لغيرها منازعته^(٣).

وابتداء المدة من تلفظه لا من تعيينه فإن لم يعين حتى مضت المدة طلبن جميعاً موجب الإيلاء، وإنما اعتبرنا طلب كلهن؛ ليعلم طلب المولى منها، فإن آلى طلق القاضي واحدة مبهمة، ومنع الزوج منهن حتى يعين المطلقة وقبل التعيين لو وطئ أو طلق واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً لم ينحل الإيلاء.

ولو قال: طلقت من آليت منها انحل الإيلاء فليعينها^(٤).

فرع: لو قال: والله لا أطوك سنةً إلا مرة، أو إلا يوماً مثلاً صار مولياً إن وطئ بذلك العدد وبقي من السنة مدة الإيلاء، فإن بقي أقل فحالف لا مول. ولو لم يجامعها سنةً فلا كفارة إلا إذا أراد الوطء، ولو نزع بعد المدة ثم أوجح حنث بالثانية.

ولو قال: لا أطوك السنة إلا مرة بتعريف السنة فكتنكيرها وهو للسنة الحاضرة^(٥).

(١) روضة الطالبين (٢٣٧/٨)، (٢٣٨).

(٢) الوسيط (١٣/٦).

(٣) روضة الطالبين (٢٤٠/٨).

(٤) روضة الطالبين (٢٤٠/٨).

(٥) الإقناع للشربيني (٤٥٣/٢)، روضة الطالبين (٢٤١/٨)، فتح الوهاب (١٥٨/٢)، منهاج

فصل مسألة

من آلى من امرأته ثم قال هو للأخرى: أشركتك معها ونحوه، ونوى الإيلاء، فإن كان بالله لم يصح في الثانية، أو بالطلاق فأما أن يريد إن الأولى لا تطلق إلا بوطئها فلا يقبل وتطلق إذا وطئها، أو أنه إذا وطئ الأولى طلقت الثانية أيضاً فيقبل، وفي الحالين لا إيلاء من الثانية، أو يريد تعليق طلاق الثانية بوطء نفسها فيقبل ويكون مولياً من الثانية، أو يريد أنه بوطء الثانية تطلق الأولى، فطلاق الأولى معلق بوطئها فتشاركها الثانية في الإيلاء وإن طلاقها معلق بوطئها، فلا يقبل في الأولى كما مر، ويقبل في الثانية، لكن لا يحصل الإيلاء منها حتى يطأ الأولى؛ لقدرته قبل وطئها على وطء الثانية، ولا تطلق. وإن قال غيره لزوجه: آليت منك آلى فلان من زوجته صح، ومن ظاهر من امرأته ثم قال للأخرى: أشركتك معها في الظهار ونوى لحقها^(١).

فصل مسألة

من قال لمن لم يحلف: يميني في يمينك، وأراد أنك إذا حلفت صرت حالفاً فهو لغو أو لمن طلق أو حنث في يمين طلاق ونوى أن امرأتي طالق كما مرأتك طلقت، فإن أراد متى طلق امرأته طلقت امرأتي، فإذا طلق ذاك طلقت هذه^(٢).

فصل في تعليق الإيلاء

يصح تعليق الإيلاء، فإن علقه بغير المشيئة: كإن دخلت الدار فوالله لا أطوك فدخلت انعقد، أو بمشيئتها خطاباً كـ "والله لا أطوك إن شئت"، وأراد تعليق الإيلاء بمشيئتها فشاءت فوراً انعقد، وكذا إن أراد تعليق عدم الوطء بمشيئتها للوطء فشاءته حالاً^(٣).

وإن أراد تعليق فعل الوطء بمشيئتها فلا إيلاء كلا أطوك إلا برضاك، أو حتى تشائي وإن أطلق حمل على مشيئة عدم الوطء لا عدم مشيئتهن خلافاً للروضة؛ إذ مقتضاه

الطلاب (٩٧/١).

(١) انظر المذهب (١٠٨/٢)، الأم (٢٦٨/٥)، الوسيط (١٤/٦)، روضة الطالبين (٢٤٣/٨).

(٢) التنبيه (١٩٤/١)، حواشي الشرواني (١٠/١١، ١٢)، روضة الطالبين (٢٤٣/٨).

(٣) روضة الطالبين (٢٤٥/٨).

الوقوع إذا لم تشأ شيئاً وهو غلط، وإن علق بمشيئتها لا خطاباً: كـ "إن شئت زوجتي" أو بـ "بمتي" أو بمشيئة غيرها فكالطلاق (١).

ولو قال: والله لا أطوك متى شئت، وأراد أني أطوك إذا أردت أنا فلا إيلاء، وإن أطلق فهل ينزل على تعليق الإيلاء؟ وجهان. أو لا أطوك إلا أن تشائي أو لم تشائي وأراد تعليق الإيلاء أو الاستثناء عنه انعقد، فإن شئت وطئه فوراً انحل، فإن لم تشأ أو تراخت مشيئتها فلا، وكذا حكم قوله، لا أطوك حتى يشاء زيد فإن شاء وطئها قبل مدة الإيلاء، أو بعدها انحلت اليمين، وإن لم يشأ وطئها حتى مضت المدة سواء شاء عدم وطئها أم لم يشأ شيئاً (٢).

ف قيل: يكون مولياً فتحسب المدة من لفظه، فإن مات زيد، وقد تمت طولب المولي حالاً، وقيل: لا يكون مولياً، فإن مات زيد قبل المشيئة صار مولياً، وتحسب المدة من الموت.

الركن الثالث: المدة، فإن حلف على ترك الوطء أبداً، أو أطلق فمول فإن أراد في هذه شهراً مثلاً دين.

وإن قدر بأكثر من أربعة أشهر بزمان يسع الطلب انعقد أولاً يسعه فلا خلافاً للإمام، بل هو حالف كما لو قدر بأربعة أشهر أو أقل مدة أو أكثر منفصلاً أو متصلاً كـ "واللّه" لا أطوك أربعة أشهر فإذا مضت فواللّه لا أطوك مثلها لكن يأثم للإيذاء، فإن كرر الربرة وحذف والله في الثانية، قال بعضهم: هو مول، وفيه نظر (٣).

ولو قال: واللّه لا أطوك خمسة أشهر، فإذا تمت فواللّه لا وطئتكم عاماً فإيلاءان فتطالبه بعد أربعة أشهر بموجب الإيلاء الأول، فإن لم تطالبه حتى مضى الخامس انحلت اليمين الأولى، فلا تطالبه بموجبها، فإن طالبت به في الخامس ففاء، خرج عن موجب الإيلاء الأول وابتدأ بعد الخامس مدة الإيلاء الثاني (٤).

وإن طلق في الخامس رجعيّاً فلا طلب لها حالاً، فإن راجعها فيه تضرب المدة؛ لقلة الباقي من مدة الإيلاء الأول.

ولو وطئها بعد الرجعة باقي الشهر الخامس انحلت اليمين، ولزمته كفارة (٥).

(١) روضة الطالبين (٢٤٥/٨).

(٢) روضة الطالبين (٢٤٥/٨).

(٣) روضة الطالبين (٢٤٦/٨).

(٤) المهذب (١٠٧/٢)، إعانة الطالبين (٣٤/٤)، الإقناع للشرييني (٤٥٢/٢).

(٥) روضة الطالبين (٢٤٧/٨).

وإن راجعها بعد الخامس، فإن كان بعد عام من أول السادس فلا إيلاء لانقضاء المدتين وانحلال اليمينين، أو قبل تمام العام، فإن بقي منه أربعة أشهر فأقل، فلا إيلاء أو فوق أربعة أشهر عاد الإيلاء فتضرب المدة حالاً.

وإن طلق ثانياً، ثم تزوجها لم يعد الإيلاء ويبقى اليمين إلى فراغ المدة حتى لو راجع والباقي من العام دون أربعة أشهر ثم وطئها في البقية لزمته كفارة.

وإن قال: لا وطئتكم خمسة أشهر ثم قال: والله لا وطئتكم عاماً فهو إيلاء واحد، فيدخل الأقل في الأكثر، ويجعل حالفاً على عام فتطالبه بعد أربعة أشهر فإن فاء انحلت اليمينان ولزمته كفارة فقط، وإن طلق ثم راجع أو جدد فإن بقي من العام أربعة أشهر فأقل لم يعد الإيلاء، أو فوق أربعة عاد في الرجعة لا التجديد^(١).

وإن قال: لا وطئتكم عاماً ثم قال: لا وطئتكم خمسة أشهر ففي دخول الأقل وجهان فإن دخل فيإيلاء واحد على عام بعضه يمين وبعضه يمينين لم يدخل فيإيلاء^(٢).

فرع: لو قال: والله لا أطوك عمري، أو عمرك، أو حتى أموت، أو تموتي فمول وكذا حتى يموت زيد، ولم يظن قرب موته بمرض مخوف أو حتى تحبلي، وهي صغيرة أو آيسة، أو حتى تغطي ولدك وأراد الحولين، وبقي منهما مدة الإيلاء وأراد فعل الفطام والولد لا يحتمله لدون المدة لا إن احتمله لأقل، فإن مات هنا قبل الفطام صار مولياً^(٣).

فرع: لو علق الإيلاء بمحال: كـ "حتى تصعدي السماء".

أو بمستبعد الحصول: كـ "حتى يخرج الدجال"، أو سيدنا عيسى عليه السلام، ولم تظهر أمارات قرب الخروج، وكـ "حتى يقدم زيد"، وبعدت مسافته انعقد، فإن قال: ظننت قريبا صدق بيمينه.

أو بما يعلم قرب وجوده: كذبول البقل، أو يظن كحدوث المطر وقت غلبته^(٤).

أو بما يتردد في قربه وبعده: كـ "حتى يدخل زيد الدار أو أمرض، أو تمرضي، أو يقدم زيد، وقربت مسافته وقد تقدم وكـ "حتى تقتلي أخاك"، أو يبرأ هذا المريض، أو يمرض هذا، أو تتعلمين الكتابة، أو يطلق زيد زوجته لم ينعقد حالاً، وكذا إذا مضت المدة، ولم يوجد المعلق به فإن وطئها قبل وجوده لزمته الكفارة، وإن وجد قبل

(١) روضة الطالبين (٨/٢٤٧).

(٢) المذهب (١٠٧/٢)، مغني المحتاج (٣/٣٤٥)، منهاج الطالبين (١/١١١).

(٣) المذهب (١٠٧/٢)، مغني المحتاج (٣/٣٤٥).

(٤) المذهب (١٠٧/٢).

الوطء انحلت يمينه ^(١).

الركن الرابع:

المخلوف على تركه: وهو الوطء فلا إيلاء بالحلف على استمتاع غيره، وصريح الإيلاء ما لا يدين فيه: كـ "لا أنيكك" أو لا أغيب، أو أولج، أو أدخل حشفتي، أو قدرها في قلبك، ولبكر: لا أفتضك بذكري، وما يدين فيه كلا أصيبك، أو لا أجامعك، أو لا أطوك ولبكر لا أفتضك، ولم يقل بذكري، وكناية: كترك المباشرة والمباضعة والملامسة والمس والإفشاء، والمباعدة، والافتراش، والدخول بها، والمضي إليها، والغشيان، والقربان، والإتيان: وكـ "لا تجتمع رأسي ورأسك على وسادة"، أو تحت سقف، أو لا نمت معك ^(٢).

ولو قال: لأبعدن أو لأغيب عنك، أو لأعصينك أو لا باشرتك، أو لتطولن غيبتني عنك: فهو كناية في الوطء والمدة.

وإن قال: لأطيلن ترك وطئك، أو لأسوءنك في الوطء، فصريح في الوطء كناية في المدة، فإن قال: لا اغتسلت عنك، وأراد ترك وطئها فمول، أو ترك الغسل منه أو أنه يطؤها بعد غيرها، فيكون غسله عن الأولى قبل منه فلا إيلاء كـ "لا أطوك في الحيض" أو النفاس أو الدبر ^(٣).

وكـ "لا أجامع يدك" أو نصفك العلي، أو بعضك أو نصفك، ولم يرد بالعض الفرج، أو بالنصف الأسفل.

وكلا أغيب ذكري في قلبك، وأراد كله أو لا أستوفي إيلاجه.

أو لا جامعتك أو لا جامعتك بالنفي جماع سوء أو لا جامعتك في هذا البيت أو مقابله بخلاف لا أطوك إلا بالإتيان في الحيض، أو النفاس أو الدبر أو إلا في نهار رمضان أو إلا في المسجد أو إلا وطء سوء، وأراد وطئاً في الدبر، أو ببعض الحشفة أو لا أطأ فرجك أو نصفك الأسفل فمول ^(٤).

(١) المذهب (١٠٧/٢).

(٢) روضة الطالبين (٢٥٠/٨)، مغني المحتاج (٣٤٥/٣).

(٣) روضة الطالبين (٢٥٠/٨)، مغني المحتاج (٣٤٥/٣).

(٤) مغني المحتاج (٣٤٥/٣).

الباب الثاني

في أحكامه الأربعة:

أحدها: المدة: وهي أربعة أشهر للحرين وغيرهما ولا يفتقر لضرب حاكم وتحسب من الإيلاء حيث لا مانع من الوطء، وإلا فمن زواله فلا تحسب مع مقارفة طلاق رجعي أو ردة بعد الدخول، وينقطع بطروئها، وتستأنف بالزوال ولو طراً أحدهما بعد المدة ثم راجع أو أسلم المرتد في الغد وعاد الإيلاء فتستأنف المدة إن حلف على التأييد أو بقي من الوقت مدة الإيلاء لا أقل، ولا إن جدد نكاح البائنة وإن وطئت بشبهة في المدة فكالردة في القطع والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فلا استئناف^(١).

فرع: فيما يمنع الوطء ولا يخل بالنكاح، إن كان في الرجل.

وهو شرعي: كفرض صوم واعتكاف وإحرام^(٢).

أو حسي: كمرض وحبس وجنون لم يمنع احتساب المدة ابتداء ولا يقطعها إن طراً وإن كان في المرأة وهو حسي كنشوز وكصغر ومرض لا تحتمل الوطء معهما فبعكس الرجل، فإذا زال استأنفت المدة لا إن طراً ذلك بعد المدة فتطالبه بلا استئناف، أو وهو شرعي كفرض صوم واعتكاف لا تطوعهما فكالحسي، وكذا الحيض لا النفاس خلافاً للشيخين^(٣).

الثاني: صفة الطلب: فإذا مضت المدة ولا مانع من الوطء طالبت المرأة الكاملة بالفيئة أو الطلاق إن لم يف.

ولو أسقطت حقها ثم ندمت جاز ما بقيت مدة الحلف ولا طلب لولي صغيرة وبجونة يمكن وطؤهما لكن يحسن أن يقول له القاضي: اتق الله فيهما بفيئة أو طلاق، وإن أبى طالبت بذلك بعد الكمال^(٤).

ولا لسيد أمة وإن وجد مانع فيها: كحيض ونفاس وصوم فرض واعتكافه وإحرام ومرض وحبس لم تطالبه أو فيئة فهو طبعي أو شرعي.

فالطبعي: كمرض يعجز معه عن الوطء أو يخشى معه زيادة أو بطء برئه فيطالب بعده بفيئة اللسان ولا يمهل فيها أو بالطلاق.

(١) الوسيط (٩/٦).

(٢) مغني المحتاج (٣/٣٥٧).

(٣) روضة الطالبين (٨/٢٥٦).

(٤) روضة الطالبين (٨/٢٥٦).

والفيئة اللسانية أن يقول: إذا قدرت فَيُتْ.

ويندب قبله ندمت على ما فعلت ثم إذا قدر طالبتة بلا إعادة المدة بالوطء تحقيقاً لفيئة اللسان أو بالطلاق وحبسه ظمناً كالمرض وبحق يقدر عليه ليس بعذر ^(١).

والشرعي: كإحرامه وصومه الفرض وظهاره قبل التكفير فتطالبه بالطلاق عيناً؛ إذ يحرم عليها تمكينه معه كما لو كان المانع فيهما كالطلاق الرجعي أو فيها كالحيض وإن وطئ عاصياً انحل الإيلاء فلا مطالبة لها وإن بقيت المدة ^(٢).

الثالث: مقصود الطلب: وهو الفيئة ويطلب بالطلاق وإن لم يف فتقول له المرأة أو القاضي: فيء وإلا فطلق فإن أبى بعد حضوره عند القاضي أو تعذره بطلاقها القاضي طلبة واحدة نيابة عنه فيقول: أوقعت على فلانة طلبة أو حكمت على فلان في زوجته بطلقة ونحوها وتكون الطلق رجعية بشرطه فإن طلق أكثر لغا الزائد فقط وإن امتهل لشغل؛ ليفي بعده أمهل ندباً قدر تهيئة يوماً فأقل لا أكثر فيمهل صائم حتى تغرب، وجائع حتى يشبع وثقيل حتى يخف، وناعس حتى يزول، ومظاهر حتى يكفر بغير الصوم ولا يقع طلاق القاضي في المهلة ولا إن بان مسبقاً بفيئة الزوج أو تطليقه فإن تقارن طلاقهما نفذاً وكذا لو سبق تطليق القاضي ^(٣).

فرع: من آلى: وهو غائب ولو مشرقياً عن مغربية، أو وهو حاضر ثم غاب حسبت المدة.

ولها توكيل من يطالبه، فإذا تمت رفعه لقاضي بلد الغيبة، وطالبه فيأمره القاضي بفيئة اللسان حالاً وينقلها أو رجوعه إليها أو طلاقها إن امتنع من ذلك، ويمهل لأهبة السفر، وأمن طريقه ومرض معجز، فإن لم يف بلسانه أو لم يسع في اجتماعه بها بعد إمكانه ثم طلب العودة إليها لم يمكن، بل يطلقها القاضي بطلب وكيلها.

ولو غاب بعد طلبها بالحق وامتناعه لم يكفه فيئة اللسان ولم يمهل، بل يطلقها بطلبها ^(٤).

فرع: إذا طولب فادعى الفيئة فإن كان وطئها في ذلك النكاح لم يسقط طلبها، وإلا فإن صدقته أو حلف على العجز طالبتة بفيئة اللسان لا الوطء، فإن فاء ضربت مدة

(١) روضة الطالبين (٢٥٤/٨).

(٢) روضة الطالبين (٢٥٤/٨).

(٣) مغني المحتاج (٣٠٨/٢).

(٤) مغني المحتاج (٣٠٨/٢).

الفيئة بطلبها فإن لم يطأ فيها فقد مر حكمها^(١).

الرابع: فيما تحصل به فيئة القادر: ففي البكر بافتضاؤها بذكره وفي الثيب بإيلاجه الحشفة أو قدرها مختاراً في قبلها وينحل به الإيلاء ولو استدخلها أو أوجها هو ناسياً أو مكرهاً أو مجنوناً أو يظنها أجنبية حصلت الفيئة لا حثه ولا انحلال يمينه.

فرع: لو ادعت إيلاءه أو مضى مدته فأنكر صدق يمينه ولو أقرت بوطئه بعد المدة وأنكر سقط طلبها، ولا يقبل رجوعها^(٢).

فرع: لو آلى بالله مرتين أو أكثر فإن أطلق أو قدر بمدة واحدة كسنة وسنة أو مختلفة كسنة وستين ثم قال: أردت التأكيد قبل واتحدت اليمين.

وإن تعدد المجلس طال الفصل، وقال: أردت الاستئناف تعددت وأطلق اتحدت باتحاد المجلس وتعددت بتعدده وعند التعدد يخرج بالطلاق عن كل الأيمان وتنحل بالوطء مرة ويجب كفارة واحدة^(٣).

(١) إعانة الطالبين (٣٤/٤)، حواشي الشرواني (١٧٤/٨).

(٢) مغني المحتاج (٣٥١/٣).

(٣) الوسيط (٤٣/٦).

(١) كتاب الظهار

وهو حرام، وله أركان^(٢):

أحدها: الزوجان: فيعتبر فيه صحة طلاقه ولو ممسوحاً وكافراً ويوقف الطلاق في صورة الإسلام أو الردة، ويعتبر فيها قابلية الطلاق ولو رجعية ومعتدة عن شبهة وصغيرة ورتقاء وكافرة ولا يصح ظهار أجنبي أو معلقاً بالنكاح ولا سيد من أمته ولو مستولدة ولا امرأة من زوجها.

الثاني: الصيغة: وصريحها الذي لا يقبل الصرف: كأنت أو جملتك أو نفسك أو جسمك أو بدنك أو زوجتي، أو هذه على أو إلى أو لي أو مني أو عندي كظهر أمي أو كبديها أو جسمها أو جملتها أو ذاتها، وكذا بلا صلة.

ولو شبه بغير الظهر من أجزاء الأم الذي لا يذكر للإكرام كاليد والرجل والشعر فكالتشبيه بالظهر^(٣).

أو بما يحتمل الإكرام: كأنت كأمي أو عينها أو رأسها أو روحها، فكناية، وكذا الظهار: لازم لي وأنا عليك كظهر أمي وأما أنا منك كظهر أمي فكأنا منك طالق وتشبيه جزء من الزوجة بجزء من الأم أو الأخت ونحوها كيدك عليّ كيد أمي ظهار؛ لأن كل ما جاز تعليقه صحت إضافته إلى بعض محله كالطلاق والعتاق، ومالا كالبيع فلا والإيلاء نافذ إن أضيف إلى الفرج لا إلى سائر الأعضاء وقد مر هناك^(٤).

الثالث: المشبه به: وهو الظهر ونحوه من أمه أو جدته من الجهتين وإن بعدت من كل أنثى محرم له بنسب أو سبب إن لم يطرأ تحريمها عليه لا إن شبه بظهر الأب أو بزوجة النبي ﷺ أو بأمه من الرضاع أو بنتها المولودة قبل ارتضاعه لا بعده.

فرع: يجوز تعليق الظهار بصفة وإن كان المعلق بفعله جاهلاً أو ناسياً مبالياً: كـ "إن ظاهرت من هذه" وأشار لأجنبية أو من فلانة الأجنبية، فأنت كظهر أمي، فإذا تزوج فلانة وظاهر منها كان مظاهراً منهما إلا أن ظاهر منها قبل النكاح إلا أن يريد

(١) الظهار: مشتق من الظهر لأنه قول الرجل لامرأته: أنت عليّ كظهر أمي، فأخذ اسمه من لفظه، وكنوا بالظهر عما يستهجن ذكره، وأضافوا إلى الأم لأنها الإقناع للماوردي (٥٦١/١)، مغني المحتاج (٣٥٢/٣).

(٢) المهذب (١١١/٢)، الإقناع للماوردي (٥٦١/١)، فتح الوهاب (١٦١/٢)، مغني المحتاج (٣/٣٥٢).

(٣) شرح زبد ابن رسلان (٢٦٨/١)، نهاية الزين (١٩٠/١)، منهاج الطالبين (١١٢/١).

(٤) شرح زبد ابن رسلان (٢٦٨/١)، نهاية الزين (١٩٠/١).

التلفظ كعليقه ببيع الخمر، وكأن ظاهرت من فلانة أجنبية أو وهي أجنبية^(١).
ولو علق بدخولها الدار فدخلتها وهو مجنون أو ناس انعقد ولا عود، حتى يمسكها بعد
إفافتهم أو تذكره قدر إمكان طلاقها ولم يطلقها.

ويجوز توقيته ويتأقت فإن أقت بفوق أربعة أشهر فظهار وإيلاء^(٢).

فسرع: لو قال: أنت طالق كظهر أمي فإن قصد كلاً بلافظه والطلاق رجعي حصلاً،
أو بائن أو أطلق أو نوى باللفظين أحدهما أو كلاهما أو بلفظ كل الآخر فالطلاق فقط.

وإن قال: أنت كظهر أمي طالق فإن نوى كلا بلفظه حصلاً، ولا عود إن لم يراجع
وإن أطلق حصل الظهار وفي الطلاق وجهان^(٣).

ولو قال: أنت على حرام كظهر أمي ونوى بهما ظهاراً أو طلاقاً فما نوى أو نواهما
بهما، أو بالحرام تخير وثبت ما اختاره منهما بالأول طلاقاً وبالثاني ظهاراً طلقت وحصل
الظهار إن كان الطلاق رجعياً أو بالأول ظهاراً وبالثاني طلاقاً فظهار فقط، وكذا إن أطلق
وإن نوى بالأول تحريم ذاتها قبل، ولا ظهار إلا أن نواه بالثاني^(٤).

وإن قال: أنت ظهر أمي حرام فمظاهر ثم إن أطلق أو نوى تحريم ذاتها فتأكيد وتندرج
كفارة اليمين في كفارة الظهار وإن نوى طلاقاً وقع ولا عود^(٥).

فصل أحكام الظهار

للظهار حكمان:

الأول: استمتاع المظاهر: فيحرم عليه وطؤها إذا صار عائداً حتى يكفر بالطعام أو
غيره^(٦).

وتنقضي المدة في المؤقت فإن وطئ قبل ذلك فالتحريم بحاله ويحل له الاستمتاع بغير
الوطء إلا بغير الوطء إلا بما بين السرة والركبة^(٧).

الثاني: الكفارة: فتلزمه بالظهار والعود معاً ودفعها قبل الوطء أداء وبعده قضاء فإن
وجبت الكفارة لم تسقط بموت الزوجين أو أحدهما ولا بإزالة النكاح بطلاق أو غيره،

(١) حواشي الشرواني (١٨٧/٨)، روضة الطالبين (٢٦٥/٨).

(٢) حواشي الشرواني (١٨٧/٨)، روضة الطالبين (٢٦٥/٨).

(٣) المذهب (١١٢/٢)، الأم (٢٧٨/٥)، الوسيط (٣٤/٦)، شرح زيد ابن رسلان (٢٦٨/١).

(٤) المذهب (١١٢/٢)، مغني المحتاج (٣٥٥/٣).

(٥) روضة الطالبين (٢٦٦/٨)، منهج الطلاب (٩٨/١).

(٦) إعانة الطالبين (٣٥/٤)، حاشية البجيرمي (٥٥/٤).

(٧) فتح الوهاب (١٦٣/٢)، مغني المحتاج (٣٥٥/٣).

فإن نكحها وملكها بقي التحريم حتى يكفر^(١).

ويحصل العود في غير المؤقت إما أن تبقى زوجة في قدر أمكنة فراقها فإن تعذر الفراق بجنون الزوج أو زالت الزوجية قبل الإمكان بموت أحدهما أو فسخه النكاح أو انفساخه برده قبل الدخول أو بعده وأصر المرتد حتى تمت العدة أو بطلاق بائن ولو: لانت كظهر أمي يا زانية، أنت طالق ويجعل يا زانية كيا زنية أو بطلاق رجعي ولم يراجع فلا عود ولا كفارة، وكذا لو لاعنها أو اشتراها عقب الظهار بلا تحلل مساومة أو قذف^(٢).

أو كان قد علق طلاقهما بفعله قبل الظهار وفعله فوراً، أو خالعهما عقب الظهار فلم تقبل فطلقها فوراً.

وإما بمراجعة الرجعية وإن طلقها قبل الظهار.

وإما بإمسакها بعد إسلامه من الردة وإما بإسلام الأصلين أو الزوج فقط وهي كتابية لا إن أسلمت دونه، أو هو عن نحو وثنية قبل الدخول أو بعده ولم يسلم في العدة فإن أسلم فيها لكن تأخر إسلامه وأمسكها بعده أو تأخر إسلامها وأمسكها بعده عالملاً به فعائد بالإسلام لا بمجرد الإمساك.

وفي المؤقت بأن يطأها فيه عالملاً مختاراً ولا تحرم هذه الوطئة ويلزمه النزع بغية الحشفة ثم يبقى التحريم حتى يكفر أو تمضي المدة ثم تحل والكفارة في ذمته ولو مضت المدة بلا وطء فلا كفارة^(٣).

فرع: إذا علق بالظهار بالدخول فوجد ثم أمسكها ناسياً فإن كان بدخول غيره فلا عود قبل علمه أو بدخوله هو فعائد^(٤).

فرع: لو ظاهر من أربع بكلمة واحدة ثم عاد في كل أو بعض تعددت الكفارة بعدد من عاد فيه، أو بأربع كلمات متفرقات فظاهر أو متواليات فظهر الثانية عود في الأولى وكذا الثالثة مع الثانية وعود الرابعة بإمسكها كما في المنفردة^(٥).

ولو كرر ظهار واحدة منجز أو فرقه تعدد الظهار سواء استأنف أو أكد أو أطلق وكذا

(١) إعانة الطالبين (٤/٢٦٦)، منهج الطلاب (١/٩٨)، حاشية البجيرمي (٤/٥٥)، فتح الوهاب (٢/

١٦٣)، مغني المحتاج (٣/٣٥٥).

(٢) روضة الطالبين (٨/٢٧١).

(٣) روضة الطالبين (٨/٢٧١).

(٤) حواشي الشرواني (٨/١٨٧).

(٥) فتح الوهاب (٢/١٦٤)، منهج الطلاب (١/٩٩).

إن والاه واستأنف، لا إن أكد أو أطلق ولا عود بتكريره إلا إذ استأنف أو معلقاً بصفة ولم ينو الاستئناف فظهار واحد وإن فرقه وإلا تعد مطلقاً وتجب الكفارات بعود واحد بعد الصفة ^(١).

فرع: لو علق الظهار بعدم التزوج فإن كان بان كإن لم أتزوج عليك فأنت كظهر أمي وأمكنه التزوج انعقد الظهار وبموت أحدهما قبل التزويج لكن لا عود والفسخ وجنون الزوج المتصلان بالموت وكذا طروء تحریمها المؤبد وإن كان بإداء انعقد بإمكان التزوج عقب التعليق.

فرع: لو علق الظهار أو الإيلاء منها بدخولها ثم كفر بعق أو غيره قبل الدخول أو ثم علق عتق كفارته بدخولها أيضاً فدخلت لم يجزه، وإن كفر بين الظهار والعود، أو معه أجزأه ^(٢).

خاتمة

لو آلى أو ظاهر من زوجته الأمة وعاد ثم سأل سيدها إعتاقها عن كفارته هذه ففعل أجزأته وانفسخ النكاح ولو ملكها بعد عوده ثم أعتقها عن ذلك أجزأته ^(٣).

(١) فتح الوهاب (١٦٤/٢)، منيع الطلاب (٩٩/١).

(٢) مغني المحتاج (٣٥٩/٣).

(٣) روضة الطالبين (٢٧٨/٨).

كتاب الكفارات

وهي إما ما لا عتق فيه: كدعاء الحج أو فيه عتق مخير: كاليمين أو مرتب: كالقتل ووقوع رمضان والظهار وهو معظم الفرض هنا.

ولابد في الكفارة من نية مقارنة للعتق، أو تعليقه، أو للإطعام وتقديمها كالزكاة^(١).
ويكفيه نية الكفارة وإن لم ينو الفرض أو لم يعين سببها لا نية العتق الواجب إلا إذا عين جهته كالواجب بالظهار أو القتل.

ولو أعتق عن كفاري ظهار وقتل رقتين مطلق الكفارة أجزأ عنهما أو رقبة بنية الكفارة ثم صرفه لواحدة تعين لها^(٢).

ولو اعتق عبيدين عن كفارة واحدة ثم استحق أحدهما فإن أعتقه معاً أجزأ الآخر أو مرتباً فإن استحق الثاني أجزأ الأول أو الأول لم يجزه الثاني إذا أعتقه متبرعاً ولو نسي الأول أجزأ الثاني^(٣).

ومن لزمه كفارات فأعتق رقبة بنية الكفارة وقع لواحدة وإن اختلف جنسها، وكذا الصيام والإطعام.

ولو أعتق لواحدة ثم أعسر فصام لواحدة ثم عجز عن الصوم فأطعم لواحدة ولم يعين أجزأه.

ومن عليه كفارة فنوى غيرها عمداً أو خطأ لم يجزه وينوي الذمي في العتق الكفارة للتمييز لا القرية وكذا من ارتد بعد وجوب الكفارة وتجزئه فيحل له الوطء إذا أسلم في العدة^(٤).

فصل خصال الكفارة

خصال الكفارة: ثلاثة مرتبة: عتق، ثم صيام، ثم إطعام^(٥).

الأولى العتق: ويشترط: أن يكون المعتق مسلماً أصلياً أو أسلم ناطق بنفسه ولو بغير لغته إن عرفها أو ترجمها له ثقة، أو أحرس بإشارة مفهمة، أو حكم بإسلامه تبعاً كما مر ويتصور إعتاق الذمي لمسلم بأن يسلم عبده أو يرثه أو استدعى من مسلم عتقه عن

(١) روضة الطالبين (٢٧٩/٨)، مغني المحتاج (٣٥٩/٣)، إعانة الطالبين (٢٢٣/٢).

(٢) روضة الطالبين (٢٧٩/٨).

(٣) إعانة الطالبين (٢٤٠/٢)، روضة الطالبين (٢٨٠/٨).

(٤) روضة الطالبين (٢٧١/٨).

(٥) الوسيط (٤٧/٦).

كفارته ونحو ذلك ^(١).

ومن علق عتق عبده الكافر عنها بإسلامه لم يجزه.
وأن يكون سليماً من عيب يضر بالعمل ضرراً بيناً فلا يجزئ زمن ولا مطبق جنونه أو
إفاقته أقل أو أكثر لكن يعقبها عن العمل زمناً يؤثر.
ولا أبله لبلادة بخلافه لسلامة صدر وقلة فطنة ^(٢).
ولا مريض لا يرجى بروه فإن برئ أجزأ كمرجو مات.
ولا أعمى وإن عاد بصره ولا من قدم لقتل.

ويجزئ فاقد أصابع رجله لا القدم ويجزئ فاقد خنصر يد وينصر الأخرى لا من يد
ويجزئ فاقد أنامله العليا إلا من الإبهام، ولا فاقد أظفار الشلل كالققد ^(٣).

ويجزئ شيخ ونحيف يمكنهما العمل وضعيف بطش ومن لا صنعة له وأحمق وأعرج
يتابع المشي وأعمور إن لم يقل نظر الأخرى بما يضر بالعمل ضرراً بيناً، وأصم، ومقطوع
الأذنين والأنف، وأخشم، وأكوع، وأقرع، وأبرص، ومحبوب، وخصي، ورتقاء، وقرناء،
وأدرد، وفاسق، وذو جرح مندمل أو غير مخوف ^(٤).

وأن يكون كامل الرق فلا يجزئ إعتاق مكاتب نجّره أو علقه بعجزه، ولا إعتاق
مستولدة، ولا جنين وإن علقه بانفصاله، ولا مستأجر وموصي بمنفعته ولا من اشتراه
بشرط عتقه، ولا من يعتق عليه بالملك.

حتى لو قال لمالك أصله أو فرعه: أعتقه عن كفارتي بألف فأعتق لزمه الألف ولا
يجزئه.

ويجزئ متحتم قتل بنحو حراة وحامل وآبق ومغصوب يعجز عن نزع إن علمت
حياتها ولو بعد الإعتاق، ومدبر، ومعلق عتقه بصفة لا إن علق عتقه عنها بتلك الصفة.
ومن علق عتق عبد من كفارته بصفة ثم كاتبه فوجدت الصفة قبل وفاء النجوم عتق
عن الكفارة كما لو قال: إن كان هذا المقبل عبدي فهو حر عن كفارتي فكان عبده ^(٥).
ويجزئ الموسر إعتاق مرهون وجان في رقبته مال ومن يملك بعضه إن نوى الكل
عنها سواء أعتق ملكه فقط أو الكل، فإن نوى تملكه فقط لزمه إتمام الرقبة.

(١) المذهب (٢٥٢/٢)، حاشية البجيرمي (٤٢٢/٤)، شرح زبد ابن رسلان (٣٣٤/١).

(٢) مغني المحتاج (٢٤٥/٣).

(٣) إعانة الطالبين (٣٢١/٤)، فتح الوهاب (١٦٦/٢).

(٤) روضة الطالبين (٢٨٥/٨).

(٥) مغني المحتاج (٣٦٢/٣)، روضة الطالبين (٢٨٩/٨)، حاشية البجيرمي (٦٠/٤).

ويجزئ المعسر إعتاق نصفي اثنين باقيهما حرٌّ لا رقيق ولا إن كان باقي أحدهما فقط حر ثم لو اشترى نصف من باقيه حر وأعتقه فهل يجزئه؟ وجهان. وإعتاق نصف مشترك ثم باقيه بعد ملكه ويجزئ نصف عبيدين لظهار ونصفها القتل مثلاً.

ويجزئ عن كل كفارة عبد كامل ويلغوا ذكر التصنيف ويجزئ إعتاق أحد هذين ثم يعينه وإن يخلوا عتقه عن العوض فلو قال: أعتقتك عن كفارتي بألف فقبل أو قال لغيره: أعتقت عبيدي هذا عن كفارتي بألف عليك أو قال له يجزئ وإن قدم لفظ الكفارة أو قال: أرد المال؟ ! فإن كان جوابه أعتقه عن كفارتي مجاناً أجزأه^(١).

فرع: لو قال لله عليّ أن أعتق هذا عن كفارتي ثم تعيب أو مات لزمه إعتاق سليم وإن لم يتعيب فأعتق غير مع مكنة عتق المعين فالظاهر براءته وهل يلزمه إعتاق المعين لم أر من ذكره^(٢).

فرع: الإعتاق بمال معاوضة مع شوب تعليق من جهة المالك، وشوب جعالة من الطالب كالخلع فمن قال لسيد: أعتق مستولدتك بألف ففعل فإن قال له: عنك أو أطلق عتقت ولزمه الألف وكان افتداء^(٣).

وإن قال: عني عتقت مجاناً وإن قال له: أعتق بألف ففعل عتق ولزمه الألف سواء قال: عنك، أو عني، أو أطلق، لكن في عني يعتق عن الطالب فيدخل في ملكه ثم يعقبه العتق في لحظة لطيفة حتى لو بان معيباً فله أرشه.

ولو شرط أن الولاء للمالك فسد الشرط ولزمته القيمة لا المسمى وإن زاد عني عن كفارتي أو نواها عتق عنها ولزمته قيمته وإلا فمجاناً^(٤).

ولو قال: أعتقه عني على خمر أو مغضوب ففعل عتق عنه بالقيمة.

ولو قال: أعتقه عن ابني الصغير ولم يذكر عوضاً ففعل جاز، وكذا لو وهب له عبد فقبل ثم قبل قبضه قال للواهب: أعتقه عن ولدي الصغير ففعل، ولا بد في صور الطلب أن يجاب فوراً، إلا وقع عن المالك ولا شيء على الطالب كأعتقه عني بألف فأعتقه عنه

(١) المذهب (١١٦/٢).

(٢) المجموع (٢٥٦/٨). وجاء في الهامش: ما تفقهه فيها؟ مردودٌ مخالفٌ للمنقول فإنه لا يبرأ ويتعين إعتاقه وعبرة الروض في باب النذر ولو عين شاة أو عبداً عما التزم من ضحية وعتق تعينا اهـ، أي كما لو عين ذلك ابتداءً. اهـ.

(٣) مغني المحتاج (٢٦٩/٣).

(٤) الوسيط (٥٤/٦)، روضة الطالبين (٢٩٤/٨).

بجائاً^(١).

فرع: لو قال: إذا جاء الغد فأعتق عبدك عني بألف فأعتقه عنه غدا عتق عنه ولزمه الألف وكذا لو قال المالك ابتداء: أعتقه عنك بألف إذا جاء الغد فقبل حالاً^(٢).

الخصلة الثانية: الصيام: فمن عدم رقبة كاملة أو احتاجها للخدمة أو لمنصبه لزمه صوم شهرين، فإن شرع أول شهر أجزأه هلاليان وإن نقصا أو في أثنايهن تميمهن الثالث ثلاثين.

ويشترط تتابع صومه فيستأنف بفطر يوم ولو من آخره عدواً أو بعذر كسفر ومرض وظن دخول الليل أو النهار وتخلل رمضان، أو العيد، وكذا الإغماء خلافاً للشيخين، لا الجنون^(٣).

ولو وطئ في أثنايه ليلاً أثم ولم يستأنف.

ويحرم قطع التتابع عدواً على عزم الاستئناف، ولا يقطع تتابع صوم كفارة القتل في المرأة حيضها إن لم يسعه طهرها المعتاد ولا نفاسها.

ويجب تبين صوم الصوم لكل يوم ويجزئه نية صوم الكفارة ولا يجب نية التتابع^(٤).

ولو نوى ليلاً ثم طلب الرقبة فأعوزته أعاد النية حتماً ولا أثر لشكه في نية صوم يوم عرفة بعد غروبه.

فرع: إذا لم يملك رقبة ووجد ثمنها لزمه شراؤها وإعتاقها إن زاد الثمن عن النفقة والكسوة له ولعياله العمر الغالب حتى ثوبى الشتاء والصيف، وعن مسكن وأثاث يحتاجه لا عن دينه.

ويلزمه بيع بعض داره الذي لا يحتاجه وثوب نفيس يجد بثمنه ثوباً لائقاً ورقبة لا نفيس دار وعبد ألفهما^(٥).

ولا ضيعة ورأس مال وماشية ريع كل قدر الكفاية فقط.

ولا قبول هبة رقبة أو ثمنها لكل يندب ولا شراؤها بغبن.

وأما بمؤجل فكالتيمم ومن له كسب قدر كفايته صام كذا أكثر بحيث يجتمع فيه قيمة رقبة ولا يلزمه الصبر؛ ليجتمع وإن أمكن لثلاثة أيام أو ما قاربها فإن حصل منه قدر

(١) الوسيط (٥٤/٦)، روضة الطالبين (٢٩٤/٨).

(٢) مغني المحتاج (٣٦٣/٣).

(٣) روضة الطالبين (٢٩٤/٨).

(٤) المهذب (١١٧/٢)، المجموع (٤٩٢/٦).

(٥) حواشي الشرواني (١٩٨/٨)، روضة الطالبين (٣٠١/٨)، مغني المحتاج (٣٦٥/٣).

قيمتها قبل شروعه في الصيام تعين العتق.

ومن له غائب أو حاضر وفقد رقبة يشتريها لم يصم بل ينتظر وصول ماله أو وجود الرقبة.

فصل يسار المكفر وعدمه

يعتبر في يسار المكفر وضده وقت الشروع لا الوجوب فإن كان عبداً فعتق وأيسر قبل شروعه في الصوم لزمه الإعتاق ^(١).

ولو تكلف المعسر الإعتاق أو من فرضه الإطعام الصوم أجزأه.
ولو شرع في مقدوره من صيام أو إطعام ثم قدر على ما قبله قبل فراغه لم يلزمه العود إليه لكنه أفضل ويقع ما صامه نفلاً.

ولو بان بعد فراغ الصيام أنه ورث رقبة قال بعضهم: أعتد بصومه بخلاف نسيانها في ملكه ويحتمل المنع فيهما وإذا لم يعتق الرقبة كفر في الظهار وغيره بالصيام وللسيد منع أمته منه، وكذا عبده في غير الظهار إن تضرر به لا في اليمين إن حلفا وحنثا بإذنه وكذا إن حنثا فقط بإذنه لا عكسه فلو خالف سيده وصام أثم وأجزأه وإن لم يتضرر به لم يمنعه من التكفير به ولا من التطوع بالصيام ولا بالصلاة في غير وقت الخدمة ولا من ذكر الله تعالى حال العمل وليس لمن بعضه حر الإعتاق وهو في غيره كالحر ^(٢).

الخلاصة الثالثة: الإطعام ^(٣): فإذا عجز عن الصيام أو عن تابعه فإن كان؛ لشدة الجوع لزمه الشروع في الصيام وإذا عجز عنه أفطر وإن كان؛ لهرم أو مرض مأيوس البرء أو يلحقه به ومشقة شديدة أو خاف منه زيادة مرض أو به شبق أعطى ستين مسكين أو فقيراً من أهل الزكاة مداً بمداً بمده ^(٤) المذكور في الزكاة.

وجنس الطعام وصفته كالقطرة فإن ملكهم الستين مخلوطة سواء أطلق قال: بالسوية أجزأه وكذا لو قال: خذوها ونوى فأخذوها بالسوية تفأوتوا أجزأه من علم أنه أخذ مداً وإن قبضوا الستين جملة فقد ملكوها شائعاً بالسوية وبرئ فلا أثر للتفأوت بعده ^(٤).

ولو دفع لمائة وعشرين مسكيناً ستين مداً احتسب له بثلاثين مداً فيدفع ثلاثين أخرى لستين منهم وحكم الاسترداد من الآخرين كما في الزكاة.

(١) روضة الطالبين (٨/٢٩٩).

(٢) روضة الطالبين (٨/٢٩٩).

(٣) وذلك لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامِ سِتِينَ مَسْكِينًا﴾ المجادلة الآية ٤.

(٤) الوسيط (٦/٦٤)، روضة الطالبين (٨/٣٠٤).

ولو دفع الستين لثلاثين ولم ينقص كل واحد عن مد دفع ثلاثين مدّاً الثلاثين آخرين والاسترداد من الأولين كما مر^(١).

فرع: من أعطى مسكيناً مدين عن كفارتين أجزأه، وكذا لو أعطاه من كفارة ثم تملكه منه بشراء أو غيره ثم دفعه الآخر وهكذا إلى ستين لكن يكره.

ولو أعتق نصف عبد وصام شهراً أو صامه وأطعم ثلاثين مسكيناً لم يجزه، ووجود بعض الرقبة كالعدم ولو مع عجزه عن الصيام والإطعام بخلاف وجود بعض الطعام ولو بعض مد فيجزئه، وهل الباقي بذمته؟ وجهان^(٢).

فرع: لو دفع الطعام إلى الإمام وتلف في يده قبل التفرقة لم يجزه فيبقى في ذمة الدافع بخلاف الزكاة وإن فرقها الإمام فبان الأخذ غنياً أو كافراً أو عبداً أو ممن نفقته على المكفر فقولان ولو فرقها المالك فبان الأخذ كافراً أو مكاتباً أو غنياً لم يجزه^(٣).

فرع: لو كان المظاهر ذمياً فصومه باطل؛ لقدرته عليه بالإسلام فليس له الإطعام فتحرم عليه المرأة حتى يصوم.

خاتمة

لو عجز المكفر للظهار أو غيره عن جميع الخصال بقي أصل الكفارة عليه فلا يطأ حتى يكفر^(٤).

(١) روضة الطالبين (٣٠٦/٨).

(٢) الأم (٢٨٥/٥).

(٣) حواشي الشرواني (٢٠١/٨)، مغني المحتاج (٣٦٧/٣).

(٤) إعانة الطالبين (١٣١/٤).

(١) كتاب القذف واللعان

وفيه أبواب:

الأول: في لفظ القذف: وهو من مكلف عالم مختار ولو كافراً كبيرة. وينقسم إلى: صريح: كقوله مختاراً: زنت أو: يا زاني وإن أنث ذكراً أو عكسه وكـ"النك" وتغيب الحشفة وإيلاجها في الفرج إن وصفها بالحرام المطلق وانتفاء الشبهة أو قال لامرأة: علوت أجنبياً حتى دخل ذكره في فرجك حراماً. أو قال لرجل أو امرأة لطت أو لاط بك فلان، وإن لم يصفه بالتحريم. أو لامرأة^(٢): يا قبحة، أو لرجل يا مخنث وفي صراحة يا عاهر وجهان، وكقوله لولده أو لغيره يا ولد الزنا^(٣).

وإلى كناية: كـ"يا فاجر يا فاسق يا خبيث يا لوطي يا مؤجر يا مابون يا قواد"، ولرجل زنت في قبلك، ولعربي يا نبطي وكذا عكسه فيما يظهر لي، ولامرأة فلانة تحب الخلوة أو لا ترد يد لا مس أو وجدت معك رجلاً أو لم أجذك بكراً. وأما زنت مع فلان فصريح في حقها دونه والتعريض خفية كناية خلافاً للشيخين كقوله، أما أنا فلست زانياً ولا ابن زانية ولا ابن خباز فإن نوى بالكناية قذفاً فذاك وإن أنكر البتة فللمدعي تحليفه أنه ما نوى^(٤).

وليس له الحلف كاذباً؛ لدفع الحد وإن لم يحلفه المدعي لزمه الإقرار بالقذف؛ ليحد إذ لزمه الحد باطناً كما يلزم القاتل خفية الإقرار به؛ ليقاد أو يعفى عنه^(٥).

فرع: لو قيل لرجل: أفلان زان أو هل زنا؟ فقال: نعم! لم يكن قذفاً وإن نوى أو هل قذفته؟ فقال: نعم، فمقر.

ولو قال شخص: من دخل داري فهو زان لم يكن قذفاً لمن دخلها. ولو قذف امرأة رجل لا يعرفها فإن عرف أن له امرأة فصريح وإلا فلا.

(١) القذف بالذال المعجمة لغة: الرمي، وشرعاً: الرمي بالزنا في معرض التغير.

انظر حاشية البجيرمي (٤/٦٣)، فتح الوهاب (٢/١٧٠).

(٢) أي: قال.

(٣) المذهب (٢/٢٧٣)، روضة الطالبين (٨/٣١١)، فتح المعين (٤/١٥٠).

(٤) روضة الطالبين (٨/٣١٢)، مغني المحتاج (٣/٣٦٩).

(٥) روضة الطالبين (٨/٣١٢).

فرع: النسبة إلى غير الزنا من الكبائر وغيرها يقتضي التعزيز لا الحد^(١).

فصل لو قال لزوجته أو أجنبية: زنت بك فقد قذفها وأقر بزناها فيحد لهما، ويقدم حد القذف، فإن رجع عن الإقرار سقط حد الزنا فقط.

ولو قالت لزوجها أو أجنبي: زنت بك حدث لهما كما مر لكن في صراحة هذا نظر؛ إذ قد يكون المخاطب مكرهاً بدليل أن قوله لها: زنت مع فلان قذف لها لا لفلان^(٢).

ومن قال لزوجته: زنت فقال: زنت بك فإن أرادت أنهما زنيا قبل التزوج فمقرة بزناها وقاذفه عنه حد قذفها لإقرارها وتعزير وإن أرادت أنها زنت به قبل التزوج ولم يزن هو؛ لجنونه أو نومه حينئذ أو وطئه بشبهة وهي عالمة لم يلزمه حد لقذفها وتحد هي؛ للزنا بإقرارها وليست قاذفة له فإن كذبها وقال: أردت قذفي حلفت فإن نكلت وحلت حدث له وإن قالت أردت أني لم أزن؛ إذ لم يطأني غيره في النكاح فإن كان ذلك زناً فهو زان أو أردت أني لم أزن كما لم يزن حلفت ولا شيء عليها ويلزمه حد قذفها فإن نكلت وحلف حدث؛ لقذفه وإن أرادت قذفه بالزنا دون إقرارها بأن قالت: زنا بي قبل التزوج وأنا نائمة مثلاً حد كل منهما؛ لقذف الآخر فإن كذبها في إرادة إقرارها بالزنا حلفها^(٣).

ولو قالت لزوجها: يا زاني فقال: زنت بك فعلى التفصيل، ومن قال لأجنبية: يا زانية فقالت: زنت بك فهي مقرة بزناها وقاذفة له وقضية ما مر من إرادة نفي الزنا عنها وعنه أنها كالزوجة وإن قالت ابتداء: أنت أزني مني، أو جواباً لقوله: يا زانية فكناية منها^(٤). وإن قالت ابتداءً وجواباً: أنا زانية وأنت أزني مني فهي قاذفة له ومقرة بزناها فلا يحد بقذفها.

ولو قالت ابتداء: أنت أزني من زيد فكناية إلا إن كان ثبت زنا زيد بإقراره أو بينة وعلمت فتحد للمخاطب وتعزير لزيد لا إن جهلت وتحلف عليه إن ادعته^(٥).

وإن قالت: زنا زيد وأنت أزني منه فقد قذفتها.

وإن قالت: في الناس زناة وأنت أزني منهم، أو أنت أزني من زناة الناس فصريح في قذفه.

وإن قالت: الناس، أو أهل بغداد زناة وأنت أزني منهم فكناية وإن نوت أزني من

(١) الإقناع للشريفي (٥٢٧/٢).

(٢) مغني المحتاج (٣٧٠/٣).

(٣) روضة الطالبين (٣١٣/٨).

(٤) روضة الطالبين (٣١٤/٨)، مغني المحتاج (٣٧٠/٣).

(٥) روضة الطالبين (٣١٤/٨)، فتح الوهاب (١٧١/٢).

زناهم حدث له وإلا عزرت.

فرع: لو تقاذف الزوجان بأن قال لزوجته: زنت فقالت: زنت أنت سقط عنه الحد باللعان لا عنها إلا بثبوت زناه، أو تقاذف أجنبيان عوقب كل للآخر ولا تقاص^(١).

فرع: للمسبوب التقاص بمثل ما سبه بما لا كذب فيه ولا قذف کیا ظالم يا أحمق؛ إذ لا ينفك أحد عن ذلك غالباً وإذا سبه فقد استوفى ظلامته وبقي على الأول إثم الابتداء لحق الله تعالى^(٢).

فرع: لو قال: زنأت في الجبل بالهمز فكناية وكذا زنأت أو يا زاني مهموزاً ولم يزد أو: زنت في الجبل بالياء فصريح فإن قال: أردت صعوده حلف أو يا زانية في الجبل بالياء فكناية وإن قال: زنأت في البيت بالهمز، ولا درج فيه فصريح وإلا فوجهان^(٣).

فرع: لإسناد الزنا إلى بدن غيره، أو دبره، أو قبله، أو قبلي مشكل صريح، وإلى أحدهما كناية كإلى اليد، أو الرجل أو العين وكقوله يدي لا قوله لامرأة: وطئك اثنان معاص في منفذ واحد؛ لاستحالة لكن يعزر.

فرع: لو قال لولد غيره: لست ابنه، أو لولد نفسه: لست ابني فصريح قذف لأنه في الأولى وكناية في الثانية فإن سأله فيما أن يقول: أردت أن لا يشبهني خلقاً ولا خُلُقاً فيصدق بيمينه فإن نكل وحلفت حد وله اللعان لدفع الحد لا لنفي الولد؛ إذ لم ينكر نسبه، أو: أردت أنه من شبهة وادعت أنه أراد قذفها فلها تحليفه ولا ينتفي عنه الولد فإن عين الواطئ وادعاه فسنذكره في الباب الثالث^(٤).

أو: أردت أنه من زوج قبلي فلا قذف سواء عرف لها زوج أم لا، وأما الولد، فإن لم يعرف ذلك لحقه وإلا فسنذكر في باب العدد من يلحقه فإذا ألحقه لم ينتف إلا باللعان^(٥).

ولو جهل وقت نكاح الأول والثاني لحق الثاني إن أقامت بينة ولو أربع نسوة بالإمكان وإلا حلفت أنها ولدته لدون الإمكان أو أنه ليس منه ولا تتعرض لكونه من الأول وإذا حلف انتهى عنه باللعان فإذا نكل وحلفت أنه منه لا من غيره لحقه أو أرادت أنها لم تلده بل التقطته، أو استعارية فلا قذف ويحلف أنه لا يعلم ولادتها فإن لم تكن بينة

(١) روضة الطالبين (٢٧١/٨).

(٢) روضة الطالبين (٣١٥/٨).

(٣) الوسيط (٧٥)، روضة الطالبين (٣١٦/٨)، مغني المحتاج (٣٦٨/٣).

(٤) إئانة الطالبين (١٥١/٤)، روضة الطالبين (٣١٨/٨)، مغني المحتاج (٣٧٠/٣).

(٥) روضة الطالبين (٣١٨/٨).

عرض معها على القائف فإن ألحقه بها لحق الزوج وله نفيه باللعان وإلا حلف أنه لا يعلم ولادتها وانتفى عنه ولا يلحقها فإن نكل وحلفت لحقه أو نكل لم توقف اليمين إلى بلوغ الولد؛ ليحلف بل ينتفي عنه ولا يلحقها، أو لم أرد شيئاً لم يحد^(١).

فرع: لو قال لمنفي باللعان: لست ابن فلان يعني الملعن فكناية قذف لـمه فإن قال: أردت قذفها حد أو أن الملعن أو الشرع نفاه أو أنه لا يشبهه خلقاً وخلقاً صدق بيمينه وعزر وإن نكل وحلفت: أنه أراد قذفها حد، وإن قال ذلك بعد التحاقه فصريح، وإن قال: أردت أنه لم يكن ابنه حال نفيه حلف وعذر^(٢).

فرع: لو قال لقرشي مثلاً: لست قرشياً، أو يا هندي، أو عكس فإن أطلق أو نوى الدار صدق بيمينه، وإن نوى القذف فمطلقه قذف لأمه، فإن أراد إحدى جداته وعينها حد لها إن كانت محصنة، وإلا لم يعينها فلا حد، ويُعزَّر كقوله: أحد أبويك أو في السكة زان فإن كذبت الأم فلها تحليفه أنه لم يرد قذفها فإن نكل وحلفت حد لها أو عزَّر كما مر^(٣).

الباب الثاني حد القذف

فيحد الإمام أو نائبه حراً ملتزماً شائين جلدة أخف من ضرب الزنا ومن فيه رق أربعين ولا يتغير القدر بطروء وعتق أو رق أو إسلام، ولا يحد أصل لفرع وإن استحقه يارث ولا صبي ومجنون مميزاً بل يعزران^(٤).

فرع: حد القذف حق آدمي فلا يقام إلا بطلبه ويسقط بإذنه، أو عفو عن كله لا عن بعضه فإن عفى بمال لم يثبت ويعفو كل الورثة أو الإمام حيث لا وارث لكن لو أقامه المقذوف لم يجزه ويأثم إلا إذا قذفه بعيداً عن الإمام فيجزئ كالدين من مماطل ويرثه حتى بالزوجة لا إن قذف ميتاً؛ إذ لا وصلة بينهما حينئذ.

ولو طلبه بعض الورثة أجيب وإن سكت باقيهم، أو غاب أو عفى أو لم يكن مكلفاً^(٥).

(١) روضة الطالبين (٣١٨/٨).

(٢) روضة الطالبين (٣١٩/٨)، فتح الوهاب (١٧٠/٢)، مغني المحتاج (٣٧٠/٣)، مناهج الطلاب (١/١٠٠).

(٣) روضة الطالبين (٣٢٠/٨).

(٤) مغني المحتاج (١٨٩/٤).

(٥) مغني المحتاج (١٥٧/٤).

فرع: لا يوالي بين حدي قذف، ولو على عبد فإن ترتب قذفه حُدُّ للأول وأمهل حتى يزول الألم ثم يحد للثاني وإلا أقرع.

فرع: لو شهد بالزنا دون أربعة حُدُّوا فلو أعادوها مع أربع لم تقبل أو أربعة لم يحد أحد وإن ردوا؛ لفسق أو عداوة ويحد قاذفه.

وأما الزوج فقاذف لا شاهد فإن شهد مع ثلاثة حُدُّوا كنساء وعبيد وذميين فإذا أعادها العبيد بعد العتق قبلت.

ولو شهد أربعة كاملون ثم رجعوا حُدُّوا، أو رجع بعضهم حد وحده، وإن شهد خمسة ثم رجع واحد لم يحد، أو اثنين حُدُّا دون الباقيين^(١).

فصل شرط الحد

شرط الحد: كون المقدوف محصناً؛ وهو الحر المسلم البالغ العاقل العفيف، فإن قذف عبداً، أو كافراً، أو من لا عفة له، أو لا تكليف لم يحد بل يعزر وإن قذفه أيضاً بعد كماله بذلك الزنا أو بغيره نعم !لو قذف مجنوناً بزنا أضافه إلى ما قبل جنونه حد^(٢).

وتبطل العفة: بوطء يوجب حدا كأمة زوجته أو أحد أبويه أو محرم نكاحها وكوطء مرتن مرهونة عالماً بتحريمه أولاً يوجب كدبر زوجته وكوطء أمتة المحرم لا المرتدة والمزوجة، المستبرأة والمكاتبية والمشاركة وأمة فرعه ولا بوطء رجعيته أو زوجته المعتدة؛ لشبهة.

ومن نكحها فاسداً ومن غصبها ظاناً حله؛ لقرب إسلامه ومكره ومجوسي أمه وكذا سائر المحارم بنكاح ثم أسلم^(٣).

فرع: طرء زنا المقدوف ووطئه المسقط للعفة قبل إقامة الحد يسقطه فإن كانت المقدوفة زوجة القاذف لاعنها؛ لنفي ولده فقط، ولا أثر لطرء رده أو سرقة أو قتله^(٤).

فرع: إذا طلب المقدوف أو وارثه الحد فللقاذف تحليفه أنه ما زنا، أو أنه لا يعلم زنا مورثه وإن أمكنه إثباته بالبينة.

ولو أقام القاذف بينة بزنا المقدوفة فأثبتت بكارتها لم يحد هو ولا هي، وكذا لو أقام

(١) منهاج الطالبين (١/١١٤).

(٢) روضة الطالبين (٨/٣٢١).

(٣) الإقناع للشربيني (٢/٥٢٨)، روضة الطالبين (٨/٣٢١)، منهاج الطالبين (١/١١٤).

(٤) حواشي الشرواني (٨/٢١١).

بينةً بإقرارها بالزنا ثم رجعت عن الإقرار^(١).

فرع: لا يلزم القاضي السؤال عن حصانة المقدوف إن جهلها، ولا يستوفي لغير مكلف عقوبة بل هو بعد كماله أو وارثه وللعبد طلب قاذفه ولو سيده بالتعزير فإن مات والقاذف أجنبي فالطلب لسيده فقط.

ومن قذف مورثه لم يسقط إرثه فإن وجد وارث آخر فله طلب كل الحد وإلا سقط^(٢).

الباب الثالث قذف الزوج وزوجته

وهو كغيره فيما مر لكن له قذفها إن رآها في نكاحه تزني أو ظنه ظناً قوياً بإقرارها أو بإخبار ثقة عنده ولو غير أهل للشهادة أو شيوخ زناها بمعين مع قرينة: كروية خالياً بها أو خارجاً عنها أو عكسه أو برؤيتها معاً مرات كثيرة في محل ريبة أو رآهما تحت شعار مهيئة منكراً^(٣).

ويكفي لللعان قوله: زنت أو يا زانية أو فلانة زانية ولا يشترط عند القذف رأيتها تزني، ولا أني استبرأتها بعد الوطء بل له اللعان.

وإن أقر بوطئها في طهر قذفها فيه ثم إن لم يكن ولد فالأولى ترك لعانها وسترها وطلاقها إن كرهها، فإن كان له ولد يلحقه ظاهراً فإن تيقن انتفائه عنه بأن لم يطأها أو ولدته لدون الأقل أو لفوق الأكثر من الوطء لزمه نفيه باللعان فإن علم مع ذلك زناها لزمه قذفها ويلاعن وإلا لم يقذفها فلعله من شبهة أو زوج قبله^(٤).

ويلزمه أيضاً نفيه إذا كان استبرأها بعد وطئه بحيضة ثم رأى ما يبيح له قذفها أو ولدته بعده لسته أشهر فأكثر من الزنا لا من الاستبراء فإن لم يستبرئها أو استبرأها وولدته لدون الأقل من الاستبراء، أو كان الزوج يطأها ويعزل أو أشبه الولد الزاني أو خالف لون أبيه كأبيض من أسودين أو عكسه نحو ذلك حرم نفيه ولو أمكن منه لكن رآها تزني وأمكن من الزنا أيضاً فله قذفها ونفيه خلافاً للشيخين وله نفيه إن كان يطأ في الدبر فقط لا عن كان يعزل عن قبلها^(٥).

(١) الإقناع للماوردي (١/١٦٩).

(٢) الوسيط (٦/٨٠)، حاشية البجيرمي (٤/٦٦)، حواشي الشرواني (٨/٢١٢)، مغني المحتاج (٣/٣٧٢).

(٣) انظر حاشية البجيرمي (٤/٦٧)، فصل في قذف الزوج وزوجته، فتح الوهاب (٢/١٧٢).

(٤) فتح الوهاب (٢/١٧٢)، حاشية البجيرمي (٤/٦٧).

(٥) انظر مغني المحتاج (٣/٣٧٣).

فرع: ينتفي الولد باللعان ظاهراً ويلزم الملاحن بيان سبب النفي على الصواب فإن جهله اتجه الاكتفاء بأنها علقت به من غيري.

الباب الرابع في اللعان^(١)

وهو جائز: إما لنفي النسب فقط وإن لم يندفع به نكاح بأن كانت بائنة أو عقوبة بأن عفت عنها أو ثبت زناها فإن لم يكن ولد في هذه الصورة لم يلاعن؛ لغرض قطع النكاح أو تأبد الذمة أو دفع العار عنه أو الانتقام منها بالحد عنه لضعف هذه الأغراض؛ ولدفع الحد فقط وإن لم يكن نكاح ولا ولد وهل يرتفع فسقه بلعانه؟ وجهان ولدفع تقرير التكذيب بأن قذف صغيرة يمكن وطؤها أو مجنونة بعد كمالها وكذا حكم قذف ذمية ورقيقة^(٢).

ولو قذف عاقلة فجنت، أو مجنونة وأضافه إلى ما قبله حد و ينتظر للعان إفاقتها أو يلاعن؛ لدفع تعزير التأديب وهو أن يقطع بكذبه كطفلة لا توطأ، أو رثقاء، أو قرناء، أو قذف ممسوح أو رضيع أو يقطع بصدقه كان ثبت زنا المقدوفة بيينة أو بإقرارها أو لاعن هو ولم تلاعن هي.

ولو قذف ممسوحاً أو عبداً بالغاً بزناه وهو رضيع فلا حد ويعذر.

فرع: لو قال لزوجته: زنيته مكرهة أو نائمة أو جاهلة عذر وله اللعان، فإن عين من أكرهها حد له وله اللعان؛ لنفيه بخلاف قذفها مع أجنية بكلمة كـ "زنيتما" فإنه لا يلاعن للأجنية ورميها بالوطء بشبهة كوطئها جاهلة وإن كان ثم ولد ولم يعين الواطئ أو عينه ولم يصدقه في الواطئ لحق الولد بالنكاح وله اللعان بنفيه^(٣).

وإن صدقه وادعى الولد عرض على القائف بالوطء بيينة، وإن ألحقه بالواطئ لحقه، ولا لعان أو بالزوج لاعن خلافاً للشيخين.

وإن ألحقه بهما أو نفاه عنهما أو تحير أو فقد انتظر بلوغ الولد فإن انتسب إلى الزوج فكالحاق القائف^(٤).

ولو قال: زنيته بفلان وهو يظنك زوجته حد لها ولاعن لنفيه فإن كان ولد ونسبه إلى

(١) اللعان: مأخوذ من اللعن، لأن الزوج يقول في الخامسة: أن لعنة الله عليّ إن كنت من الكاذبين. انظر/ شرح ابن رسلان (٢٧٠/١).

(٢) الأم (٢٨٧/٥).

(٣) مغني المحتاج (٢١٧/٣)، حواشي الشرواني (٣٧١/٧).

(٤) مغني المحتاج (٢١٧/٣).

فلان فكنسبته إلى الشهرة^(١).

فرع: لو قذف امرأته بمعين وطالبت بالحد، فإن لاعنها وذكر المعين والكلمات كلها سقط حدهما وإلا فحدها وله إعادة اللعان؛ لدفع حده وإن لم يلاعنها وحد لها وطالبه المعين فله اللعان؛ لدفع حده ولعانه كلعانها في تأبد حرمتها على الزوج لا في حد المعين.

ولو طالبه المعين أولاً فهل يلاعن؟ وجهان. فإذا عفا أحدهما فلآخر طلب حقه وله إسقاطه باللعان.

فرع: لو قذف زوجته أو غيرها عند القاضي بمعين لزم القاضي إعلامه؛ ليطلب حقه إن شاء بخلاف ما لو أقر عنده بمال.

فرع: إذا قذف جماعة بكلمات حد بعددهم وكذا بكلمة كـ "زنيتم وكنتم الزانين" فقد قذف أبويها^(٢).

ويتعدد اللعان بتعدد الزوجات فإن لاعن لهن مرة برضاهن فإن ذكرهن معاً لم يقع عن أحد منهن كرضا المدعين يمين واحدة أو مرتباً وقع عن الأولى فلو تنازعن في التقديم فإن قذفهن مرتباً قدم الأولى سواء أكانت الثانية زوجة أم لا، أم معاً أقرع فإن قدم القاضي واحدة لم يأثم إلا إذا قصد إظهار أيهما^(٣).

ولو قال لامرأة: يا زانية بنت الزانية قدم حد البنت إن لم تكن زوجة وإلا فالأم وإن قال لأم زوجته: يا زانية أم الزانية قدمت الأم.

فرع: لو قال لزوجاته: إحداكن زانية أمر بالبيان فإن قال: لم أرد واحدة لم يقبل، أو إلا عن التي قذفتها بلا تعيين لم يجز^(٤).

فرع: لو ترك أحد الزوجين اللعان ثم قبل تمام حده طلبه مكن لا بعده إلا الزوج؛ لنفي الولد إذا ماتت المرأة قبل لعانه ولا ولد والزوج غير وارث لاعن؛ لدفع الحد^(٥).

فرع: وإلا فلا وإن قال لها: زنيتم بجنونة أو كافرة، أو أمة وعقل ذلك أو ثبت عزز فيلاعن؛ لدفعه وإن علم منها ضد ما قاله يحد وإلا حلفت ما كنت كذلك، وحد فإن

(١) روضة الطالبين (٣٤٣/٨).

(٢) المهذب (٢٧٥/٢)، الأم (١٥٣/٧)، الوسيط (٤٢/٦)، روضة الطالبين (٣٤٧/٨)، شرح زيد ابن رسلان (٣٠٣/١).

(٣) روضة الطالبين (٣٣٩/٨).

(٤) حواشي الشرواني (٢٦٨/٧).

(٥) روضة الطالبين (٣٦٢/٨).

نكلت وحلف عزر.

وإن قال: أنت الآن أمة حلفت أو كافرة فقالت: بل مسلمة صارت مسلمة بلا يمين. ولو قالت: أردت بقولك وأنت صغيرة ونحوه وصفي به الآن وقذفي حلف^(١). ولو قال: زنيته ثم قال: أردت وأنت صغيرة مثلاً لم يقبل، فإن ادعى علمها أنه أراد ذلك حلفت أنها لا تعلمه ويلاعن؛ لنفي ولد مجنونة قذفها ثم إذا أفاقت ولم تلاعن حدث إن قذفها عاقلة أو أضافه إلى حال عقلها ولو قذف مكلفة لم تحصن ولم يلاعن بعد طلبها عزر وإن لاعن ونكلت حُدَّت^(٢).

فرع: لو قال: قذفتك وأنت صغيرة فقالت: بل بالغة، صدق بيمينه وكذا وأنا مجنون وعهد وإلا صدقت أو أنا نائم لم يقبل وحيث صدق فنكل فحلف المقذوف حد القاذف إلا إن كان زوجاً ولاعن، ولو أقاما بيتين ببلوغه وعدمه واتحد التاريخ سقطتا وإلا حد بينهما؛ لأنهما قذفان^(٣).

فصل شرط الملاعن

شرط الملاعن: التكليف والزوجية فلا يلاعن صبي ومجنون؛ لأن اللعان يمين مؤكدة بلفظ الشهادة ولا يحدان بل يعزران إن ميزا ويسقط عنهما بالبلوغ والإفاقة ويلاعن رقيق وذمي، ومن قذف زوجته الذمية وترافعا لقضائنا فلاعن دونها حدث وإن كان الزوج ذمياً وإن لم يلاعنها عزر ولا يلاعن غير الزوج والرجعية كالزوجة، ولو ارتد بعد الدخول ثم قذفها وأسلم في العدة، فله اللعان فإن لاعن مرتداً ثم أسلم في العدة أجزأ لا بعدها وإن لم ينف به ولداً وإلا سقط عنه الحد وانتفى الولد، ولو قذف زوجته ثم أبانها تلاعنأ لنفي الولد أو العقوبة، وتتأبد الحرمة بلعانه^(٤).

ولو أبانها ثم قذفها أو قذف موطوءته بشبهة لم يلاعن لدفع الحد كالأجنبي بل لنفي ولد أو حمل فيندفع به النسب والعقوبة وتتأبد الحرمة ولا يلزمها حد الزنا ولا تلاعن نعم! إن كان قال: زنيته في نكاحي حُدَّت ولاعن للحد وإذا لاعن لنفي الحمل فبان عدمه فسد لعانه وحد وكذا لو لاعن زوج ولا ولد ثم بان فساد نكاحه ومن قذف زوجته بزنا أضافه إلى ما قبل النكاح لم يلاعن لنفي الحد بل لنفي الولد إن كان خلافاً للروضة

(١) روضة الطالبين (٨/٣٥٠).

(٢) روضة الطالبين (٨/٣٥٠).

(٣) الأم (٥/٢٩٨).

(٤) روضة الطالبين (٨/٣٤٧).

والمنهاج، ولا تحد المرأة بلعانه، ولو قال للزوجة أو للمبانة: قذفتك في النكاح فقالت: بعده صدق يمينه فإن أنكرت أصل النكاح صدقت^(١).

فرع: لو قذف زوجته ولاعنها ثم قذفت فإن كان القاذف هو الزوج فإن لم تلاعن للقذف الأول حدث، وعليه للثاني التعزير فقط ثم قذفها بذلك الزنا أو بغيره، ولا يلاعن لدفع التعزير لبينوتها بلعانه، وإن لاعنت عزز إلا إذا قذفها بزنا آخر فيحد ولا يلاعن لدفعه ولو لم يلاعن للقذف الأول حد، فإن قذفها ثانياً بذلك الزنا عزز بزناها أو بغيره فيعزر أو يحد وجهان وعلى الوجهين لا يلاعن في الزوج وغيره أكان ولد قذفه أو لا^(٢).

فرع: إذا قذف غير محصنته فطلبت حقها، فإن لم يلاعن عزز وإن لاعن دونها حدث للزنا إن كانت مكلفة.

فرع: من قذف زوجته أو غيرها مرتين فأكثر وجب حد واحد، فإن حد ثم قذف عزز فقط، وإن قذف بزنا آخر، ويكفيه للزوجة لعان واحد، ويجب أن يذكر الزنيات والزناة إن سماها في قذفه فيقول: إني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنيان بفلان وفلان، ولو قذف أجنبية ثم تزوجها قبل أن يحد ثم قذفها بالزنا الأول اتحد الحد ولا يلاعن لدفعه، أو بزنا الآخر تعدد، فإن أقام بينة بأحدهما سقط عنه الحدان وإلا فإن طلبت حد الأول أولاً أو طلبتهما معاً حد للأول ثم للثاني إن لم يلاعنها وإلا سقط وإن طلبت حد الثاني أولاً فإن لاعن له سقط دون الأول وإلا حد للثاني ثم للأول، وإن قذف زوجته ثم أبانها ثم قذفها بزنا آخر، فإن حد للأول قبل القذف عزز للثاني كمن قذف أجنبية فحد ثم قذفها وإن لم يحد للأول حتى قذف ثانياً، فإن لاعن للأول عزز للثاني وإلا حد حدين^(٣).

فرع: لو قذف زوجته البكر ثم أبانها فنكحت غيره ووطئها ثم قذفها فطالبتها فإن لاعنا ولم يلاعن فعليها الجلد ثم الرجم لا الرجم فقط وإن كانت بكرأ في لعانها فعليها حد فقط^(٤).

فصل كلمات اللعان

كلمات اللعان من كل زوج خمس فإن كان الزوج قد قذفها قال أربع مرات: أشهد

(١) المذهب (١٢٣/٢)، الوسيط (٩١/٦).

(٢) روضة الطالبين (٣٤٠/٨).

(٣) مغني المحتاج (١٨٦/٤).

(٤) روضة الطالبين (٣٤٠/٨).

بالله أني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا، ويميزها باسم ونسب غايته أو بإشارة إليها حاضرة فإن كان هناك ولد يريد نفيه قال مع كل كلمة وأن هذا الولد إن حضر أو أن الذي ولدته إن غاب من زنا وأنه ليس مني خلافاً للشيخين^(١).

فإن لم يذكر الولد في بعض الكلمات أعاد اللعان، وتقول المرأة في الأربع أشهد بـ"الله" إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا، وفي الخامسة وعليّ غضب الله إن كان من الصادقين، فيما رماني به من الزنا، ويميز الرجل بما مر وذكرها الولد لا يجب ولا يضر، ولا يقوم أحلف بالله ونحوه: مقام أشهد ولا كلمة الغضب عن اللعن وعكسه، ويجب تأخر لعان المرأة عن لعان الرجل وترتيب الكلمات كما مر، موالاتها موالة لعانه وأن يلقتها القاضي كلمة كلمة، وكذا من حكماء حيث لا ولد أو كان مكلفاً ورضي بحكمه، ولو امتنع قذفها لاحتمال أن الولد من زوج أو شبهة قال في نفيه: الحمد لله إني لمن الصادقين فيما رميتها به من وطء غيري إياها على فراشي، وأن هذا الولد من ذلك الوطاء^(٢)، ولو ادعت على الزوج القذف وأقامت به بينة فإن كان جوابه لدعواها بلا يلزمني الحد أو لم يجبها قال: أشهد بالله إنها من الصادقين في إنكار ما أثبت به على من رمي إياها الزنا وإن أجاب: بأني ما قذفتها فله اللعان وإن لم يذكر تأويلاً ولا أنشأ قذفاً آخر أو بأني ما قذفتها ولا زنت لم يلاعن ولا تسمع بينة بزناها وإن قذفها أيضاً وأمكن زناها لاعن وسقط به حد القذف الثابت بالبينة^(٣).

فرع: يصح قذف الأخرس ولعانه بإشارته المفهمة أو كتابته فيشير بكلمة الشهادة أربع مرات ثم بكلمة اللعن، أو يكتب كلمتي الشهادة واللعن مرة ويشير إلى الأولى بأمر القاضي أربع مرات وإلى الثانية مرة فلو عاد نطقه بعد ذلك وقال: لم أرد بها بإشارتي القذف لم يقبل ولم يرتفع حكم اللعان أو لم أرد بها اللعان قبل قوله فيما عليه فيلحقه النسب ويحد له اللعان؛ لدفع الحد ولنفي النسب إن بقي وقته ولا يقبل فيما له فلا ترتفع ظاهراً للفرقة والتحريم الدائم.

ولو قذف ناطقاً ثم خرس فإن رجي نطقه إلى ثلاثة أيام انتظروا وإلا لاعن بإشارة مفهمة^(٤).

(١) المذهب (١٢٥/٢)، الأم (٢٩٠/٥)، الإقناع للماوردي (١٥٨/١)، التنبيه (١٨٩/١)، روضة الطالبين (٣٥١/٨).

(٢) المذهب (١٢٥/٢)، الأم (١٢٤/٥)، الوسيط (١٠٠/٦)، روضة الطالبين (٣٤٨/٨).

(٣) الوسيط (٩٨/٦).

(٤) روضة الطالبين (٣٥٢/٨)، مغني المحتاج (٣٧٦/٣).

فرع: يجوز اللعان بالعجمية وإن عرف العربية فإن عرفها القاضي لم يحتج إلى الترجمة ويندب حضور أربعة يعرفونها وإن جهلها وجب ترجمان لا أربعة ولو في جانب الرجل.

فصل ما يندب في حق المتلاعنين

يندب التغليظ على المتلاعنين فإن أباه أحدهما لم يكن ناكلاً^(١).
والتغليظ بالزمان في المسلمين: بعد صلاة العصر وعصر الجمعة أولى إن صبرا إليه^(٢).
وبين الكافرين: بأشرف زمان عندهما.
وبالمكان: وهو للمسلمين عند المنبر من جهة المحراب بالمدينة وغيرها وصعودهما عليه أولى وبين الركن الأسود والمقام بمكة وعند الصخرة بيت المقدس وتقف حائض ونفساء بباب المسجد فإن رأى القاضي التأخير إلى غسلها جاز ويعت نائبه إلى بيت المخدرة؛ ليلاعنها فيه.
ولليهوديين في الكنيسة وللنصرانيين في البيعة، ويجوز في المسجد برضاها ولو مع جنابة، أو حيض، أو نفاس لا يلوث المسجد فإن رضيت دونه فلها ذلك أو عكسه لم يكف^(٣).

وللمجوسيين بيت النار لا بيت الصنم لأهله؛ لحرمة دخوله.
ويلاعن المسلم الذمية في المسجد، ثم تلاعنه في الكنيسة أو البيعة أو بالمسجد برضاه.
ويغلظ بإحضار جماعة أقلهم أربعة من أعيان البلد وصلحائه عارفين لغة المتلاعنين قالوا أو يغلظ بتكرير اللفظ كما سيأتي في الدعاوي ولم يظهر لي إذ اللفظ هنا محصور كما مر.

ويقول اليهودي: بالله الذي أنزل التوراة على موسى، والنصراني: بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى ولا يغلظ بذلك على من لا يتحل ديناً كزنديق ودهري^(٤)، بل يلاعن بمجلس القاضي ويحسن أن يقول: بالله الذي خلقك وصورك^(٥).

(١) المذهب (٣٣٩/٢).

(٢) روضة الطالبين (٣٥٤/٨).

(٣) روضة الطالبين (٣٥٤/٨).

(٤) الدهري: هو بفتح الدال المعطل الذي ينسب الأمور للدهر، وبضم الدال: هو الذي طعن في السن وكبر. انظر مختار الصحاح (١٢٤/١)، مغني المحتاج (٣٧٧/٣).

(٥) المذهب (٣٢٢/٢)، الأم (٢٥٩/٦)، إعانة الطالبين (٢٦٧/٢)، الإقناع للشرييني (٢٦١/٢)، مغني المحتاج (٣٧٧/٣).

وللسيد أن يلاعن بين عبده وزوجته أو أمته وزوجها وأن يسمع البينة. ويسن للقاضي أن يخوف المتلاعنين بالله تعالى فيقول عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا ويقرأ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (آل عمران: ٧٧) ويقول: قال رسول الله ﷺ «للمتلاعنين حسابكما على الله»^(١)، أحذكما كاذبٌ فهل منكما من تائب ويبالغ في التخويف عند إرادة النطق بالخامسة فيقول: لكل منهما اتق الله فإنها موجبة للعن أو للغضب على من كذب ويأمر حينئذ من يأتي من ورائهما رجلاً يضع يده على فم الزوج وامرأة على فم الزوجة^(٢). ويسن تلاعنهما بحيث يرى كل منهما الآخر ويسمعه.

ويكره تركه بلا عذر وأن تقوم للعانة وهي جالسة ثم يقوم للعانها^(٣).

فصل ارتفاع النكاح بتمام اللعان

بتمام لعان الزوج يرتفع النكاح وعلى القاضي لإعلامها به إن جهلا ويتأبد الحرمة بينهما ظاهراً وباطناً^(٤).

ويسقط عنه حد قذفه لها وللمقذوف به إن ساه في لعانه، وتحد هي للزنا ويتنفي نسب نفاه^(٥).

وتسقط حصانتها في حق الزوج ويتشطر مهرها قبل الدخول، وينكح في عدتها من لا يجتمع معها ولا يفتر ذلك لحكم القاضي أو لعانها.

وفائدة لعانها: دفع الحد فقط فإن ثبت زناها ببينة أو لإقرار قبل اللعان لم تلاعن أو في أثناءه لم تتمه وتحد دون الزوج ولا لعان له بعد ذلك إلا إن كان هناك ولد^(٦).

ولو لاعنت ثم أقرت بالزنا حدث إن لم ترجع ولو مات الزوج فقط في أثناء لعانه استقر نسب الولد وليس للوارث نفية، أو ماتت المرأة فقط أنه الزوج لدفع النسب

(١) صحيح البخاري (٢٠٤٦/٥)، ح (٥٠٣٥)، صحيح مسلم (١١٣١/٢) ح (١٤٩٣) كتاب اللعان، صحيح ابن حبان (١٢١/١٠) ح (٤٢٨٧)، سنن البيهقي الكبرى (٣٢٨/٧)، ح (١٤٧١٢)، سنن أبي داود (٢٧٨/٢)، ح (٢٢٥٧)، السنن الكبرى (٣٧٦/٣)، ح (٥٦٧٠).

(٢) حواشي الشرواني (٢٢٠/٨)، فتح الوهاب (١٧٦/٢)، مغني المحتاج (٣٧٨/٣).

(٣) روضة الطالبين (٣٣٦/٨).

(٤) روضة الطالبين (٣٣٦/٨).

(٥) روضة الطالبين (٣٣٦/٨).

(٦) شرح زيد ابن رسلان (٢٧٣/١).

وسقط عنه حد القذف إن حاز إرثها وحده؛ لكونه عصبة أيضاً أو هو وولده منها وإلا حد بطلب وارثها وله دفعه باللعان^(١).

فرع: من التحق حملاً ثم أراد نفية لم يجز كالتحاق أحد التوأمين ومن ولد له ولد فنفاه باللعان ثم ولد له آخر يعد توأمًا مع الأول فإن لم ينفه فوراً لحقه الأول أيضاً ويحد بقذفها إن لحقه الثاني بإقراره وكذا سكوته إن كان قذفها بعد الإبانة وإن لم يعد الثاني يوماً فإن نفاه باللعان فذاك وإلا لحقه وإن كانت بائنة بلعانه^(٢).

ولو نفى حملاً باللعان انتفى به كل من ولد بعده يعد معه توأمًا وكذا إن لم يكن توأمًا كمن فورقت حاملاً فولدت ولدًا ثم آخر لسته أشهر، ويجوز ففي الميت والتحاقه بعد ذلك حياً وكذا ميتاً فيرثه وتنقص به القسمة.

فصل من لحقه ولد في نكاح الصحيح

من لحقه ولد في نكاح صحيح للإمكان أو بالوطء في فاسد ووجد سبباً لنفيه لاعن له فوراً إن لم يلحقه فإن آخر بلا عذر استقر نسبه أو بعذر فلا. ثم إن كان بغية القاضي أو تعذر الوصول إليه أو انتظار الصباح أو إرادة فعل صلاة أو أكل جائع أو ليس لائق فليشهد إن أمكن أنه على النفي وإن كان؛ لكونه محبوساً أو مريضاً أو ممرضاً أو خائفاً على ماله أو من غريم أو طال عذره أعلم القاضي؛ ليعث إليه من يلاعن عنده، أو أنه على نية النفي فإن تعذر إعلامه أشهد على قصده للنفي فإن لم يفعل بطل حقه^(٣).

ولو كان غائباً نفاه عند قاضي بلده أو آخر حتى يصل بلده وليبادر به ويشهد فإن كان في الطريق خوف ونحوه أشهد.

وله تأخير نفي الحمل إلى الولادة فإن قال: عرفته حملاً وأخرت رجاء موته بطل حقه أو: لم أعلم بالولادة أو بجواز اللعان أو بفوريته وأمكن صدق يمينه وإن قال: لم أصدق المخبر بالولادة وقد أخبره عدلان وكذا عدل الرواية لم يقبل أو غيره حلف وإنما يلحق الولد صبياً إذا ولد لقل مدة الحمل بعد تمام التاسعة فيلاعن لنفيه لكن بعد ثبوت بلوغه فإن ادعاه بالإنزال ولو بعد إنكاره صدق^(٤).

ويمكن إحبال محبوب وخصي لا ممسوح فينتفي عنه بلا لعان.

(١) روضة الطالبين (٣٦٣/٨).

(٢) المهذب (١٢٣/٢)، روضة الطالبين (٣٣٨/٨).

(٣) روضة الطالبين (٣٣٨/٨).

(٤) روضة الطالبين (٣٦٠/٨).

وعن صبي لم يتم له تسع سنين ورجل عقد لغائبة في المشرق وهو في المغرب وولده لدون ستة أشهر من العقد أو عقد لحاضرة وطلق في المجلس أو غاب عن زوجته غيبة بعيدة لا يمكن اتصاله بها وولده لفوق الأكثر من غيبته أو لستة أشهر من العقد^(١).

فرع: يتنفي ولد الأمة الممكن من سيدها بدعواه استبرأها بعد الوطاء بلا لعان. ومن ملك زوجته المدخولة ثم وطئها بلا استبراء فولدت ولداً وأمكن من النكاح فقط فله نفيه باللعان وتتأبد حرمة أمة أو من الملك فقط أو منهما فلا وتصير مستولدة أولاً يمكن منهما لم يلحقه^(٢).

فرع: من نفي ولداً باللعان ثم التحقه حباً لحقه وكذا ميتاً فيرثه وتنقضي له القسمة. الاستلحاق أما بإقراره أو بما يتضمنه كأن هُني به فقال: آمين أو استجاب الله دعاك ونحوه ثم ليس له نفيه إلا إذا عرف له ولد آخر وادعى التهنئة والتأمين به فله نفيه إن لم يشر إليه كما لو يتضمن جوابه إقراراً كجزاك الله خيراً أو رزقك الله مثله أو أسمعك ما يسرك.

ومن ولد على فراش صحيح فليس لغير المفترش استلحاقه وإن نفي باللعان فإن لم يصح الفراش كوطء الشبهة فلكل استلحاقه^(٣).

خاتمة

لو أكذب أحد المتلاعنين نفسه بعد الفراغ لزمه التكفير وهل يتعدد أو لا قال الروياني: يحتمل الاتحاد قال: وكذا حكم أيمن القسامة إذا كانت كذباً والله تعالى أعلم.

(١) إعانة الطالبين (١٨٨/٣).

(٢) حواشي الشرواني (٢٢٨/٨)، روضة الطالبين (٣٤٣/٨)، مغني المحتاج (٣٨٣/٣).

(٣) روضة الطالبين (٣٦٤/٨).

(١) كتاب العدد

وهي قسمان:

الأول: في عدة الفرقة في الحياة فيلزم المفارقة بعد الوطء وإن كانت الفرقة بطلاق علقه يتعين براءة رحمها أو كان الوطء في الدبر أو الوطء صغيراً أو خصياً لا مجبواً كل الذكر فإن بانث حاملاً لحقه واعتدت وإن نفاه باللعان واستدخال مني الزوج كوطئه وكذا مظنون الزوجية حال الإنزال والاستدخال.

ثم عدة الحائل التي لها حيض وطهر صحيحان بالأقراء فإن كانت حرة فبثلاثة أقراء وهي الأطهار^(٢).

والطهر ما احتوشه دماء حيض أو حيض ونفاس لا الانتقال من الطهر إلى الحيض فإن نجز طلاق من لم تحض أو علقه بحيضها فحاضت لم يكن ذلك قرءاً. وإن طلق من قد حاضت في طهر فبأقراء قرء وإن قل أو كان قد جامعها فيه فتنقضي عدتها بالطعن في الحيضة الثالثة.

وإن طلقها حائضاً فبالطعن في الحيضة الرابعة وزمن الطعن في الحيض ليس من العدة فإن انقطع لدون الأقل بان أنها لم تتم^(٣).

وعدة من فيها رق: قرءان فإن طلقت طاهراً انقضت طاهراً بالطعن في الحيضة الثانية أو حائضاً فبالطعن في الثالثة.

ولو طراً حريتها مع الطلاق أو في عدته وهو رجعي، وكذا بائن خلافاً للشيخين أتمت عدة حرة، أو رقا فهل تتم عدة حرة أو أمة؟ وجهان^(٤).

ولو أقرت المجهولة برقا فقد مر في اللقيط ومن وطئ أمة غيره يظنها أمة لزمها قرء فقط أو يظنها زوجته الأمة لزمها قرءان، أو زوجته الحرة فثلاثة أقراء، وكذا لو وطئ حرة يظنها أمة أو يظنها زوجته الأمة ولو وطئ زوجته الأمة يظنها زوجته الحرة لزمها قرءان^(٥).

(١) العدد: لغة: جمع عدة وهي مأخوذة من العدد والإحصاء، أي: ما تحصيه المرأة وتعهده من الأيام والأقراء. وشرعاً: اسم المدة تتربص بها المرأة وتنتع عن التزويج بعد وفاة زوجها أو فراقه لها بالولادة أو الأقراء أو الشهود، انظر مغني المحتاج (٣/٣٨٤).

(٢) انظر الوسيط (٦/١١٣)، روضة الطالبين (٨/٣٦٥).

(٣) التنبيه (١/٢٠٠)، فتح المعين (٤/٤٠)، روضة الطالبين (٨/٢٢٠).

(٤) المذهب (٢/١٥٢)، الوسيط (٦/١٤٤)، روضة الطالبين (٨/٤٢٥).

(٥) إعانة الطالبين (٣/٣٥١)، روضة الطالبين (٨/١٧٢).

وعدة المستحاضة غير المتحيرة: بالأقراء التي ترد إليها من التمييز والعادة والأقل فإذا مضى للحره ثلاثة أشهر وللأمة شهران عديدة من رؤية الدم انقضت عدتها^(١). والمتحيرة إن حفظت أدوارها اعتدت الحره بثلاثة منها زادت على ثلاثة أشهر أو نقصت.

وإن شكت في قدر أدوارها لكن علمت أنها لا تجاوز سنة مثلاً أخذت بالأكثر وهو سنة وإن لم تحفظ شيئاً اعتدت بثلاثة أشهر هلالية إن قارن الطلاق أول الشهر وإن نقصت، فإن وقع في أثناء الشهر وقد بقي منه فوق نصفه حسب الباقي قرءاً؛ إذ الأشهر في حقها غير متأصلة^(٢).

بخلاف من لم تحض والآيسة فتتم عدتها بهلالين بعده إن كانت حرة وإلا فبهلال، أو وقد بقي نصفه فأقل لغا فتعتد الحره بعده بثلاثة أهلة وغيرها بهلالين ولو زال تحيرها بعد الأشهر فإن ظهر أنها لم تتم عدتها بالأقراء أتمتها.

وعدة من لم تحض: وإن نفست إن كانت حرة بثلاثة أشهر هلالية فتتم المنكسر ثلاثين أو غير حرة فنصف ذلك فإن حاضت بعد المدة لم يؤثر أو في أثناءها اعتدت بالإقراء^(٣).

ومن كانت تحيض فانقطع؛ لعارض يعرف كمرض أو رضاع صبرت حتى تضع حملاً لاحقاً، أو تحيض، أو تبلغ سن يأس نساء العالم الذي يبلغ خبرة وهو اثنان وستون سنة ثم تعتد بالأشهر العديدة فإن حاضت قبل تمامها عادت إلى الأقراء فالماضي قروء، وكذا بعد تمامها ما لم تتزوج وصار أقصى اليأس ما رأيته فيعتبر غيرها بها فإن لم يعاودها الحيض لغا ذلك القرء واستأنفت العدة بالأشهر^(٤).

وعدة الحامل: بولد يلحق المفارق ولو احتمالاً كالمنفي باللعان بتمام وضعه ولو ميتاً أو مضغة شهد أربع بتصويرها، وكذا بأنها أصل آدمي ولم يشككن فيه لا علقه وتصدق يمينها عند فقد السقط أنه تنقضي به العدة ويتوقف انقضاؤها على وضع ثاني توأمين، فيراجع قبله ولا أثر لخروج بعض الولد في العدة وغيرها ولا وضع من لا يلحق المفارق على ما مر في اللعان، فمن مات عن زوجة أو طلقها حاملاً بولد لا يمكن منه كأن وضعته

(١) المهذب (١٤٤/٢)، الأم (٢١٣/٥)، الوسيط (١٦٤/٦).

(٢) مغني المحتاج (٣٨٦/٣).

(٣) إغاثة الطالبين (٤٠/٤)، شرح زيد ابن رسلان (٢٧٤/١)، فتح الوهاب (١٨٠/٢).

(٤) شرح زيد ابن رسلان (٢٧٤/١)، فتح الوهاب (١٨٠/٢).

لدون الأقل لم تعتد به ولا أثر لاحتمال أنه وطئها بشبهة قبل النكاح^(١).

ثم إن كان غيره قد وطئها بشبهة مثلاً وأمكن منه اعتدت له بوضعه ثم تعتد للزوج أو بزنا أو جهل اعتدت للوفاة من الموت والطلاق من يومه وتحسب الأشهر للعدتين مع الحمل فإن كانت تحيض وتطهر معه اعتدت للطلاق بالأقراء؛ إذ وجوده كعدمه حتى لو زنت في العدة وحبلت لم يقطعها.

فرع: يصح نكاح حامل من زنا، ويكره له تنزيهاً وطؤها قبل وضعه، ثم إن ولدت للإمكان من الزوج فمقتضى كلام الشيخ أبي حامد أنه يلحقه، وينفيه باللعان^(٢).

فصل ظهور حمل بعد المفارقة

لو ظهر بالمفارقة حمل من الزوج اعتدت بوضعه، وإن لم يظهر لكن ارتابت به؛ لثقل أو حركة تجدها، فإن كان في أثناء العدة لم تنكح غير المفارقة إلى زوال الريبة، فإن تزوجت قبله بطل^(٣).

وإن بان أنه وقع بعدها وإن كان بعد تمامها والطلاق بائن فالأولى أن لا تتزوج إلى الزوال، فإن خالفت صح.

ثم إن ولدت ولداً يمكن من الأولى فقد لحقه وفسد عقد الثاني، أو من الثاني فقط، أو منهما لحق الثاني، وكذا من وطئت بشبهة بعد العدة، أو والطلاق رجعي فراجعها وقف، فإن بان حمل صححت، وإلا فلا.

ولو راجعها بعد وضع ولدٍ وهي تجدد حركة وقف، فإن ولدت آخر ولو سقطاً متخلفاً صححت.

ولو ارتابت بعد النكاح لم يؤثر، والأولى ترك معاشرتها إلى الزوال، فإن ولدت لدون الأقل من العقد بان بطلانه.

ولو ارتابت من وضعت ونكحت وقف وهي كمن ارتابت بعد العدة فيما مر. ولو راجع المطلق زمن التوقف في الصور كلها وقفت الرجعة^(٤).

فصل أكثر مدة الحمل

أكثر مدة الحمل أربع سنين، فمن طلق امرأته ولو رجعيّاً أو بانت بفسخ ثم ولدت

(١) المذهب (١٤٢/٢)، إغاثة الطالبين (٤٨/٤)، الوسيط (١٢٨/٦)، روضة الطالبين (٢١٨/٨).

(٢) المجموع (٣٨٥/٢).

(٣) المذهب (١٤٤/٢)، مغني المحتاج (٣٠٨/٣)، المجموع (٦١/٢).

(٤) حواشي الشرواني (٢٤٣/٨)، مغني المحتاج (٣٩٠/٣).

ولداً للأربع فأقل من إمكان العلوق قبل الفراق فإن لم تصر فراشاً لغيره لحقه نسبه.
وإن كانت قد أقرت بانقضاء عدتها بغير الوضع وإذا لحقه فالمرأة معتدة إلى الوضع
فلها النفقة والسكنى، وله مراجعة الرجعية^(١).

وإن ولدت لفوق الأربع ولم تدع حدوث فراش انتفى عنه بلا لعان، فإن التحقه لحقه
وإن ادعت أنه راجعها وجدد نكاحها أو وطئها بشبهة، وأنها ولدته على هذا الفراش فإن
أقر لزمه مقتضاه من المهر في التجديد والنفقة والسكنى فيه، وفي الرجعة ولحق الولد وإن
أنكر ذلك أو أقر به وأنكر ولادتها هذا الولد ولم تقم بينة حلفت وتنقضي عدتها بوضعه.
وإن أقامتها أو حلفت؛ لنكوله لحقه إن لم يلاعن: كنفية، وإن نكلت حلف الولد
إذا بلغ^(٢).

ودعواها على وارث الزوج كالدعوى عليه لكنه إن أنكر حلف على نفي العلم ولم
يلاعن؛ لنفي الولد إذا لحق نسبه فإن أقر وهو جائز لا يحجبه الولد ثبت النسب والإرث،
أو غير جائز: كأحد ابنين أقر أحدهما، وأنكر الآخر، وحلف ثبت المهر والنفقة بحصة
المقر دون نسب الولد وإرثها أو يحجبه الولد، وصدقها ثبت النسب لا الإرث، أو كنفها
فعلى ما مر.

وإن صارت فراشاً لغيره بأن تزوجت، أو وطئت بشبهة بعد العدة، فإن تعذر كون
الولد منه لحق الأول، وإلا لحق الثاني إن أمكن منه وإن أنكر وطأها^(٣).

ولو تزوجت في العدة فلا نفقة لها ولا سكنى، وتنقطع عدتها في غير الحمل بالوطء إن
جهل تحريمه، وتعود إلى عدة الطلاق إذا فرق القاضي بينها وبين الثاني، أو تفرقا
باتفاقهما، أو مات الثاني، أو طلق يظن الصحة أو غاب بنية أن لا يعود فتمتتها ثم تعتد
لثاني ويصدق أنه يجهل تحريمه إن أمكن، أو أنه يجهل أنها في عدة، فإن ولدت ولداً، أو
أمكن منهما أو من أحدهما فكما سيأتي^(٤).

فرع: لو علق طلاق امرأته بولادتها فولدت عدداً طلقت بالأول، ثم إن ولدت
ولدين توأمين لحقه واعتدت بالثاني، وإلا لحقه الأول لا الثاني.

وإن كان الطلاق رجعياً وتعتد بوضعه مع عدم لحوقه؛ لاحتمال وطئه بشبهة بعد
البيونة.

(١) إعانة الطالبين (٤/٤٩)، حاشية البجيرمي (٤/٨١)، فتح الوهاب (٢/١٨٢).

(٢) إعانة الطالبين (٤/٤٩)، حاشية البجيرمي (٤/٨١).

(٣) فتح الوهاب (٢/١٨٢)، حاشية البجيرمي (٤/٨١).

(٤) التنبيه (١/٢٠٢).

وإن ولدت ثلاثة فإن كان بين الأول والأخير دون ستة أشهر لحقوه، واعتدت بالثالث، أو بين الأولين دون ستة أشهر وبين الأخير فوقها لحقه الأولان فقط، واعتدت بالثاني، أو بين الأولين فوقها، وبين الأخير دونها لحقه الأول فقط، وكذا إن كان بين كل من الأولين والأخير فوقها ولو كان بين كل من الأولين والأخير دونها، وبين الأخير والأول فوقها لحقه الأولان فقط^(١).

فرع: إذا وضعت الرجعية وادعت تقدم طلاقها على الوضع، وادعى تأخره، وأطلقا صدق بيمينه.

وإن عينا وقتاً للطلاق صدقت، وإن قال في جوابها: لا أدري جعل منكراً فيعرض عليه اليمين، فإن حلف فليجزم بيمينه أن الطلاق لم يتقدم، وإن لم يحلف وأعاد لا أدري جعل ناكلاً، فإن حلفت فلا عدة ولا رجعة، أو نكلت لزمها العدة؛ لأصل بقاء أثر النكاح^(٢). وإن جزم بدعوى تقدم وضعها فقالت: لا أدري لغا فإن حلف فله الرجعة والورع تركها، وكذا الحكم لو قال: لا أدري السابق منهما، ولا تنكح غيره حتى تعتد^(٣).

الثاني في عدة الوفاة: فمن مات عن زوجة حامل له اعتدت بوضعه ولو بعد موته بلحظة حرة كانت أو أمة، أو عن حائل، فإن كانت حرة ولو غير مدخولة، أو طفلة أو ذات أقرء أو الزوج طفل أو ممسوح اعتدت بأربعة أشهر هلالية وعشرة أيام بلياليها^(٤). فإن مات وقد بقي من الشهر عشرة فقط كفت مع أربعة هلالية تليها، أو أكثر من عشرة أتمت ثلاثين من الشهر الخامس، أو أقل منها فمن السادس، فإن خفيت الأهلة أو بعضها اعتدت بمائة وثلاثين يوماً، وإن كانت أمة اعتدت بنصف عدة الحرة، ويظهر أن المبعضة كذلك وأن من عتقت مع موته كالحره.

ومن مات عن معتدة له وهي رجعية انتقلت إلى عدة الوفاة فتسقط نفقتها وباقي عدة الطلاق، أو وهي بائن لم تنتقل، والمعتقة في العدة كالبائن^(٥).

فرع: لو طلق إحدى امرأتي المدخولتين بائناً، ومات قبل معرفة المطلقة اعتدت كل منهما بالأكثر من عدة الوفاة، والقراء، أو باقيها، وتحسب الأقرء من وقت الطلاق

(١) حواشي الشرواني (١١٠/٨)، روضة الطالبين (١٤٧/٨).

(٢) روضة الطالبين (٣٨٣/٨).

(٣) روضة الطالبين (٣٨٣/٨).

(٤) الإقناع للشربيني (٤٦٦/٢)، مغني المحتاج (٣٨٨/٣).

(٥) حواشي الشرواني (١٥٩/٨).

وتكتفي الحامل منهما بالوضع، وذات الشهر والرجعية، وغير المدخوله بعد الوفاة^(١).

فرع: لو وطئ رجلٌ معتدة الوفاة بشبهة، ثم وضعت ولداً يمكن من كل منهما، وتعذر إلحاقه بالقائف انقضت بوضعه عدة أحدهما ثم عليها الأكثر من ثلاثة أقرء وباقي عدة الوفاة، فإن تمت الأولى قبل تمام الثانية أتمتها، أو تم باقي الثانية قبل الأولى أتمتها^(٢).

فرع: يسن لزوجة المفقود المنقطع خبره المتوهم موته أن لا تتزوج حتى يثبت موته أو فراقه، وتعتد فينقض الحكم بصحة نكاحها قبل ذلك ولو بعد تربصها أربع سنين والعدة.

وينفذ طلاقه وظهاره وإيلائه عليه حتى تنكح غيره، فسقط لنشوزها بالنكاح. وإذا فرق بينهما، وقد عاد المفقود فذاك أو قبله لم تعد نفقتها بعودها إلى منزلها حتى يعلم بذلك^(٣).

ولا نفقة لها على الثاني ولا يرجع عليها بما أنفق إلا إن كان بإذن القاضي. ولو تزوجت بعد التربص والعدة فإن بان لا مانع صح، وإلا فإن ولدت ولداً يمكن من الثاني لحقه، فإن جاء المفقود وادعاه لم تسمع دعواه؛ لتيقن براءة رحمها منه إلا إذا قال: قدمت في المدة ووطئتها، وأمكن فيعرض القائف^(٤).

ولو لم تتزوج وولدت لم يلحق المفقود، وإذا اتفق عنه فله منعها من إرضاعه غير اللبأ إن لم تتعين فإن أرضعته في منزله ولم تخرج منه ولا نقص تمكينها لزمته نفقتها وإلا فلا، وإن خرجت بإذنه.

ولو تزوجت آخر ووطئها ثم ظهر بقاء الأول، وقت العقد وموته بعد ذلك ولم تحبل من الثاني اعتدت لوفاة الأول بعد زوال فراش الثاني.

ثم تعتد للثاني ولو مات الثاني أو فرق بينهما فإن تمت عدته ثم مات الأول اعتدت لوفاته^(٥).

وإن مات في أثناء عدة الثاني اعتدت للأول ثم تتم عدة الثاني.

وإن ماتا معاً أو جهل السابق اعتدت للوفاة ثم لفرقة الحياة فإن لم يعلم موتها حتى

(١) المذهب (١٤٥/٢)، إعانة الطالبين (٤٤/٤)، روضة الطالبين (٤٠٠/٨).

(٢) زوجة المفقود تربص أربعة سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً. وهذا مذهب عمر رحمته الله أجمعين. انظر الوسيط (٣٠٦/٧).

(٣) المذهب (١٦٥/٢)، الأم (٧٤/٤)، إعانة الطالبين (٤١/٤).

(٤) حواشي الشرواني (٢٥٣/٨)، منهاج الطالبين (١١٦/١).

(٥) روضة الطالبين (٤٠٣/٨).

مضي ذلك كفى.

وإن حبلت للثاني اعتدت له بالوضع، ثم لوفاة الأول وتحتسب منها مدة النفاس.
 فرع: لو أخبر زوجة المفقود عدل الرواية بموته حل لها التزويج باطناً قال بعضهم: وظاهراً، وفيه وقفه^(١).

فصل ما يلزم معتدة الوفاة

يلزم معتدة الوفاة الإحداد^(٢)، ولو ذمية وغير مكلفة فيمنعها الولي بما يمنع منه المكلفة: وهو ترك التزين بلبس ما صيغ للزينة ولو قبل نسجه لا ما لم يصيغ، ولو حريراً أو صيغ بسواد أو بزرقة أو خضرة كدرة، ويلبس ما فيه طرز كبير وفي الصغير وجوه^(٣).
 ثالثها: يحرم المركب لا المنسوج مع الثوب ويلبس حلي أحد النقدين لو خاتماً إلا ليلاً.

ويكره لغير حاجة، وكذا لبس اللؤلؤ وخاتم العقيق وحلي النحاس أو الرصاص إن عَدُوهُمَا حلياً أو أشبهها النقدين، أو مَوَّها بأحدهما، وبالطيب والأدهان مُحَرَّم الإحرام إلا حاجة، وكالاتعمال بنحو الإشد أو بالصبر إلا الحاجة ليلاً، وتمسحه نهراً أو بالصبر ولو مطلقاً ولا بالأبيض كالتوتيا^(٤)، ولا تسويد غير الحاجب بنحو الإشد وتحمير الوجه وتحسينه وتصفيف الشعر وتجعيده بالاختضاب بنحو الحناء إلا لما تحت الثياب^(٥).

ويندب الإحداد لمفارقة الحياة ولو بآثمة بخلع أو استيفاء الطلاق أو غيرهما، لا لمعتدة عن شبهة ولا لأم ولد^(٦).

ولغير الزوجة من قرابات الميت الإحداد عليه إلا ثلاثة أيام فقط لا على أجنبي ولو بعض يوم بقصد الإحداد والرجل كالمرأة في التحزن إلى ثلاثة أيام^(٧).

(١) حاشية الجبرمي (٣/٣٧٤).

(٢) الإحداد: لغة بالحاء المهملة بعدها دالان مهملتان بينهما ألف: المنع. وشرعاً: ترك الطيب والزينة للمعتدة عن وفاة. انظر المذهب (٢/١٤٩)، شرح زيد ابن رسلان (١/٢٧٦).

(٣) المذهب (٢/١٤٩)، شرح زيد ابن رسلان (١/٢٧٦).

(٤) قال الشيخ ياقوت الحموي: وجميع أصناف "التوتيا" كلها من دخان النحاس إلا الهندي فإنه يخرج من دخان الرصاص القلعي. انظر معجم البلدان (٣/٤٤٧).

(٥) إعانة الطالبين (٤/٤٤).

(٦) شرح زيد ابن رسلان (١/٢٧٦).

(٧) المذهب (٢/١٤٩)، الأم (٥/٢٣١)، الإقناع للشرييني (٢/٤٧١)، الوسيط (٦/١٤٩)، روضة الطالبين (٨/٤٠٥)، فتح المعين (٤/٤٣).

فرع: لمعتدة الوفاة تزين المسكن بالفرش والستور والأثاث والجلوس على الحرير والاستناد إليه والتنظيف بالحمام، وبغسل الرأس بسدر أو غيره ومشطه وتقليم الأظفار والاستحداد.

فرع: لو تركت الإحداد جميع المدة لم يؤثر في العدة، وتأثم إن علمت التحريم وهي مكلفة وإلا فوليتها^(١).

فصل اجتماع عدتين على امرأة

إذا اجتمع على امرأة عدتان، فإن كانتا لواحد كأن طلقها رجعيًا، ثم وطئها في عدته أو بائناً ووطئها فيها بشبهة واتحدتا جنساً من أشهر أو أقراء تداخلتا، فتستأنف عدة للوطء وتدخل فيها بقية الأولى ويكون قدرها واقعاً عن العدتين، فيراجع فيه فقط. وإن اختلفا جنساً كأقراء وحمل تداخلتا أيضاً فتتقضيان بوضعه وإن رأت عليه ثلاثة أقراء وتراجع قبل وضع الحمل وإن كان من الوطء الطارئ.

ولو أحبل رجل امرأة بشبهة ثم تزوجها ومات أو طلقها بعد الدخول فهل يكفيها الوضع أو تعدد بالأكثر منه ومن عدة الوفاة في الأولى والطلاق في الثانية؟ إوجهاً^(٢). وإن كانتا لاثنتين بأن وطأ رجل بشبهة معتدة لغيره أو مزوجة ثم طلقت فلا تدخل ثم إن كانت حائلاً اعتدت للطلاق وإن تأخر عن الوطء ثم تعدد للشبهة أو تنمها وللمطلق في عدته الرجعة أو التجديد وبذلك تشرع في عدة الشبهة، فيحرم استمتاعه بها فيها^(٣).

ومن تزوج مطلقة لغيره في العدة ووطئها بعد قرأين مثلاً لم تحسب مدة افتراشه لها عن العدة بل تعدد إذا فرق بينهما، فإن تأخر إلى اليأس أتمت عدة الطلاق بشهر ثم تعدد للفاسد بالأشهر.

ولو وطأ بشبهة معتدة عن شبهة لغيره قدمت الأولى أو من نكحها لغيره فاسدً ووطئها ثم فرق القاضي بينهما، اعتدت لوطء الشبهة ثم للنكاح الفاسد؛ لتوقف هذا على التفريق^(٤).

ولو وطئها المطلق أيضاً في عدته بشبهة أتمت عدة الطلاق، ويدخل فيها قدرها من عدة شبهة ثم تعدد للثاني ثم تتم باقي عدة المطلق، وإن كانت حاملاً لأحدهما قدمت عدة

(١) روضة الطالبين (٤٠٨/٨)، منهاج الطالبين (١١٦/١).

(٢) حواشي الشرواني (٢٣٣/٨)، روضة الطالبين (٣٨٤/٨)، مغني المحتاج (٣٨٥/٣).

(٣) حاشية البجيرمي (٨٣/٤)، فتح الوهاب (١٨٣/٢)، مغني المحتاج (٣٩٢/٣).

(٤) روضة الطالبين (٣٨٦/٨).

صاحبه بوضعه سابقاً كان أو لاحقاً.

ثم إن كان للمطلق فله قبل وضعه رجعة الرجعية ونكاح البائنة، ثم وطئها كزوجته الحامل له إذا وطئت بشبهة^(١).

ولو أحبل رجل امرأة بشبهة، فلأول تزوجها قبل الوضع لا بعده عكس الثاني، وإن كان الحمل للثاني أنمت بعد وضعه بقية عدة المطلق وله بعد الوضع في تلك البقية ولو في مدة النفاس وكذا قبل الوضع رجعتها وطلاقه، ويتوارثان وتنتقل بموته إلى عدة الوفاة وليس له وطؤها بعد المراجعة حتى تضع كما إذا وطئت زوجته بشبهة فاشتغلت بالعدة ولا تجديد نكاحها قبل الوضع.

وإن لم يكن لواحد منهما بأن ولدته لفوق الأكثر من الطلاق ولدون الأقل من وطء الشبهة، فإن رأت القراء عليه حسبت وإلا لم تعدد بوضعه عن أحد منهما بل تتم بعده عدة المطلق، ثم تعدد بعده للواطئ وللأول المراجعة قبل الوضع وكذا بعده^(٢).

وإن أمكن من كل واحد منهما عرض معهما على القائف فمن ألحقه به صار كمن انحصر الإمكان له فيما مر، فإن فقد القائف في بلد الولد وفيما دون يوم وليلة منه أو ألحقه بهما أو نفاه عنهما، أو تحير أو تعذر عرض الولد بموته اعتدت بوضعه عن أحدهما ثم تعدت للآخر بثلاثة أقراء، فإن كان الوطء بعد قرء من الطلاق فالواجب يقيناً قرأين، ووجب الثالث احتياطياً فقد يكون الحمل في الزوج، وفي هذه الصورة لو راجع المطلق الرجعية قبل وضعه صح أو بعده فلا إلا إن بان الحمل للآخر بإلحاق القائف وكانت رجعية في القرأين الأولين من العدة كأن راجع قبل وضعه واحدة في القرأين^(٣).

ولو نكح البائن مرة قبل وضعه بطل وكذا بعده إلا إن بان القائف أنها في عدته أو مرتين قبل وضعه وبعده في باقي العدة صح.

ولو نكحها الواطئ بالشبهة قبل وضعه بطل وكذا بعده في القرأين إلا إن ألحق القائف الولد بالزوج كأن نكحها في القرء الثالث، ولا يطالب واحد منهما بنفقتها قبل الوضع وبعده على المطلق نفقة مدة الحمل الماضية إن ألحقه القائف به ولم تصر فراشاً للواطئ، فإن صارت فراشاً له وفرق القاضي بينهما قبل الوضع، فعليه نفقتها من التفريق إلى الوضع ثم لا نفقة لها على الواطئ في عدته وإن ألحقه القائف بالواطئ فلا نفقة على واحد قبل

(١) روضة الطالبين (٣٨٦/٨).

(٢) روضة الطالبين (٣٨٦/٨).

(٣) إغاثة الطالبين (٤٠/٤)، الوسيط (٣٢٥/٤)، روضة الطالبين (٣٨٤/٨).

الوضع وبعده على المطلق^(١).

والرجعية نفقة مدة القرأين ولو مع النفاس وإن لم يلحقه بواحد منهما، فلا نفقة على الواطئ ولا على بائناً أو رجعيّاً مدة افتراش الواطئ وبعد التفريق يلزم المطلق الأقل من نفقتها لما بين القرأين والوضع ونفقتها للقرأين الواجبين بعد الوضع^(٢).

ونفقة الولد مؤنة تجهيزه إذا مات في مدة الإشكال عليهما مناصفة، ويرجع المندفع منهما على الآخر إن فعل بإذن القاضي ولم يدع نسب الولد لأمه ثلث تركته تارة وسدسها أخرى، ويوقف ثلث الأب إلى صلحهما، فإن كان لأحدهما ولدان وقف الثلثان، وأخذت الأم السدس ووقف سدس بينهما، وبين من يلحقه ويقبلان له الوصية فإن ماتا قبلهما قبلها الورثة^(٣).

فرع: لو قال: أوصيت لحمل زيد هذا فألحقه القائف بعمره بطلت الوصية أو يزيد صحت، إن لم ينفه باللعان^(٤).

فرع: لو تزوج حربي حربية معتدة لحربي ودخل بها وطئها بشبهة، وأسلمت هي والثاني أو دخلا بأمان وترافعا إلينا فإن لم تحبل للأول كفتها عدة واحدة من وقت وطء الثاني، وعدة الأول ساقطة لا داخلية في الثانية فلا رجعة له في باقي عدته لو أسلم، وللثاني تزوجها فيها.

وإن حبلت للأول أو لم يسلم الثاني لم يكفها عدة بل تعتد للثاني بعد وضع حمل الأول، أو بعد تمام عدته^(٥).

فرع: من وطئ معتدته البائن عالماً بتحريمه لم تنقطع عدته، أو الرجعية انقطعت وكذا لو دخل بها أو عاشرها كالزوجة، ولو الليالي فقط، ولا حمل بها فتصح رجعته في تلك المدة ولو بعد قرب عدتها ويقع طلاقه.

ولو عاشر السيد أمته المعتدة أو وطئ رجل معتدة غيره بشبهة أو نكاح فاسد انقطعت لا بمجرد عقده وإن خالطها، ولا إن وطئ رجل زوجته المعتدة عن وطء شبهة. ومن نكح مباتته بثلاث في عدته ظاناً فراغها وتحللها فينبغي إلغاء زمن افتراشه^(٦).

(١) إعانة الطالبين (٤/٤٠)، روضة الطالبين (٨/٣٨٤).

(٢) روضة الطالبين (٨/٣٩١).

(٣) روضة الطالبين (٨/٣٩١).

(٤) خبايا الزوايا (١/٣٣٠)، روضة الطالبين (٨/٣٩٣)، مغني المحتاج (٣/٤١).

(٥) مغني المحتاج (٣/٣٩٣).

(٦) مغني المحتاج (٣/٣٨٣).

فرع: لو طلق امرأته رجعيّاً ثم راجعها انقطعت العدة ثم بعد الرجعة إن رفع النكاح بالطلاق في العدة وهي حائل استأنفتها، أو حامل اعتدت بالوضع.
وإن طلق بعد الوضع استأنفت، ولو لم يراجعها بل طلقها أيضاً في العدة ولو بعوض بَنَتْ على الماضي.
وإن طلقها بائناً ثم نكحها في العدة جاز.

وتنقطع العدة بمجرد العقد، ثم إن طلقها حاملاً له اعتدت بوضعه، أو حائلاً قبل الدخول بَنَتْ على ماضي العدة الأولى ويلزمه نصف المهر فقط أو بعده استأنفت العدة ودخل فيها باقي العدة الأولى وإن مات بعد (١).

فصل إسكان المعتدة

فيلزم الرجل إسكان مفارقتها الواجبة النفقة في النكاح بطلاق رجعي أو بائن بخلع أو بثلاث حاملاً كانت أم لا، أو بوفاته وكذا بفسخ أو انفساخ على المعتمد من ترجيح الشيخين في المحرر والمنهاج هنا، وفي الشرحين في باب النفقات إلى تمام عدتها وإن مضى زمن العادة وادعت زائداً وتغيراً في العادة صدقت فعلى المفارق إسكانها (٢).

ولا سكنى لمفارقة ناشئة أو نشزت في العدة بالخروج حتى تطيع، ولا لصغيرة لا يمكن وطؤها وأمة لم يتم تسليمها لكن للزوج إسكانها ليلاً؛ لتحصينها ولا لمعتدة شبهة وله إسكانها ولا لأم ولد عتقت (٣).

فرع: من استحققت الإسكان تعين لها مسكنها وقت الفراق فيحرم خروجها وإخراجها منه بلا عذر ولو كانت رجعية أو رضا به، فإن لم يلق بها لخسته فلها طلب لائق أو لنفاسته فله إخراجها إلى اللائق.

ويراعى في البدل القرب حتماً فلا ينتقل إلى البعد عن أقرب منه، ولو فارقتها وقد صارت في مسكن أو بلد آخر بلا إذن عادت إلى الأول إلا إن أذن لها في اللبث في الثاني فتلزمها أو بإذنه اعتدت في الثاني وكذا لو فورقت بعد مفارقة المسكن الأول أو عمران بلده بيدنها وقبل وصول الثاني ولا أثر لنقله أثنائها وخدمها ولا بعودها إلى الأول لنقل متاع ونحوه بعد وصول الثاني (٤).

(١) روضة الطالبين (٣٨٤/٨)، فتح الوهاب (١٨٣/٢)، حاشية البجيرمي (٢٦٩/٣).

(٢) روضة الطالبين (٤٢٤/٨).

(٣) الإقناع للشربيني (٤٧٠/٢)، حواشي الشرواني (٢٦١/٨)، روضة الطالبين (٤١٦/٨).

(٤) روضة الطالبين (٤١٦/٨).

ولو سافرت دون الزوج بإذنه لحاجة مهمة كتجارة، ثم فورقت قبل مفارقة عمران البلد اعتدت في الأول أو قبل وصول المقصد فعودها إلى الأول أفضل، فإن مضت أقامت هناك قدر الحاجة فقط، وإن قلت مدتها أو غير مهمة كنزهة وزيارة ثم فورقت قبل بلوغ المقصد فكمثله في سفر الحاجة، أو بعد بلوغه، فإن أطلق أقامت مدة المسافر فقط، وإن قدر مدة إقامتها.

وكذا لو قدر في سفر الحاجة فوق قدرها أو قدر مدة انتقالها إلى مسكن آخر من البلد أو في اعتكافها وفورقت قبل تمام المدة. وإذا تمت المدة في جميع الصور قبل انقضاء العدة عادت حالاً لتتمها في المسكن، وإن علمت انقضائها في الطريق.

ولها التأخير؛ لخوف الطريق أو فقد الرفقة وإن سافرت مع الزوج لفرضه ثم فورقت عادت حالاً، ولا تقيم حيث لا عذر إلا مدة المسافر أو لفرضها فليكن كما لو أذن لها فخرجت^(١).

فرع: أذن لزوجته أن تحرم بنسك ثم فارقتها قبله لم تحرم وإن تضيق عليها، فإن أحرمت لم تخرج له حالاً، وإن كان فرضاً حتى تعتد كمعتدة أحرمت بلا إذن سابق. ولو أحرمت أولاً بإذن أو غيره ثم فارقتها لزمها الخروج معتدة للحج إن خافت فوته فإن لم تخف أو كان إحرامها بعمرة تخيرت بين الخروج حالاً وعدمه^(٢).

فرع: منزل المعتدة البدوية من صوف أو غيره كمنزل الحضرية في الملازمة إن كان أهل حلتها لا ينتقلون إلا لحاجة، وإن كانوا ينتقلون شتاءً أو صيفاً فإن انتقل الكل انتقلت معهم أو البعض، وفي المقيمين قوة، فإن انتقل غير أهلها لم تنتقل كما لو هرب أهلها خوفاً من عدو لا لنقلة ولم تخف هي أو انتقل أهلها تخيرت، وإذا انتقلت فلها الإقامة في قرية بطريقها؛ لإتمام العدة بخلاف البلدية المأذون لها في السفر^(٣).

فرع: من فورقت وهي في سفينة فإن ركبتها مسافرة فقد مر حكم السفر أو مع زوجها وهو ملاح فإن اتسعت اعتدت فيها إن انفردت في بيت منها بمرافقة. وإن ضاقت ومعها محرم لها يمكنه القيام بالسفينة خرج المفارق منها، أو لا يمكنه خرجت إلى أقرب موضع من الشط، فإن تعذر خروجها تنحت وتستتر عنه قدر

(١) روضة الطالبين (٤١٦/٨).

(٢) المجموع (٢٤٢/٨).

(٣) حواشي الشرواني (٢٦٦/٨).

الإمكان^(١).

فرع: لو خرجت الزوجة إلى دار أو بلد غير الأولى ثم فورقت فقالت للزوج: خرجت بإذنك، فأنكر الإذن حلف، وإن أنكره وارثه حلفت هي، كما لو أقر بالإذن في الانتقال وادعى ضم النزهة، أو التقدير بمدة وأنكرت^(٢).

فصل ملازمة المعتدة منزل الفرقة

ملازمة المعتدة منزل الفرقة حتم كما مر إلا إن كان الزوج يسكن معها في دارها فتتخير بين النقلة وتركها، وهو أولى وأجرة المسكن عليه، أو لعذر كخوفها على نفسها أو مالها من هدم أو حرق أو غرق أو لصوص أو فسقة أو اشتد أذاها من الجيران أو الأحماء، فإن بذت هي عليهم وهم ساكنون معها في دار، فإن وسعت الكل جاز نقلها ويراعى القرب، وإن ضاقت عن الكل أو كانت البذاءة من الأحماء دونها نقلوا عنها، وإن لم يسكنوا لم تنقل بالبذاءة منها أو عليها وإن جاورها^(٣).

ولو سكن الزوج معها في دار أبويها فبذت على الأبوين أو عكسه لم تنقل كالبائن الحائل فتخرج لحاجة شراء قوت وقطن وبيع غزل نهراً أو ليلاً إن تعين بخلاف الرجعية والبائن الحامل المكفية بنفقة المفارق.

وكمن خافت ضياع مالها أو احتاجت لتحدث وغزل عند جارات ليلاً وترجع للنوم^(٤).

وكمن لزمها حد أو يمين وهي برزة أو لزمها تغريب لزنائها، أو كانت بدار الحرب وخافت على نفسها أو انتهت عارية المنزل أو لإجارتها ولم يرض مالكة بإجارة المثل. وإذا انتقلت فرضى المالك بإعارته لم يجب رجوعها إليه أو بإجارته والثاني عارية وجب أو مستأجر فوجهان^(٥).

ولا تخرج للتجارة أو زيارة أو تعجيل حج ونحوه.

فرع: إذا طلق أو مات غائباً وهي في داره اعتدت فيه وإلا استأجر الوارث لها مسكناً لائقاً من تركته، ثم القاضي إن فقد متطوعاً به فإن لم يكن تركه فللوارث لا عليه

(١) روضة الطالبين (٨/٤١٤).

(٢) حواشي الشرواني (٨/٢٦٤).

(٣) حواشي الشرواني (٨/٢٦١)، مغني المحتاج (٣/٤٠٢).

(٤) حواشي الشرواني (٨/٢٦١)، مغني المحتاج (٣/٤٠٢).

(٥) حواشي الشرواني (٨/٢٦١)، مغني المحتاج (٣/٤٠٢).

إسكانها وعليها إجابته وكذا الأجنبي حيث لا رية.

ويندب للسلطان إسكانها فإن لم يفعل اقترض عليه أو أذن لها في الإجارة من مالها والاقتراض عليه، وترجع فإن لم يأذن لها وفعلته وأمكن استثنائه، أو لم تشهد لم ترجع وإن قدرت وأشهدت رجعت^(١).

فرع: بيع مسكن المعتدة بغير الأشهر باطل، ومها صحيح فإن حاضت في الأثناء خير المشتري كاختلاط الثمار المبيعة بالحادثة بعد البيع^(٢).

فرع: لو طلق وهي في داره وحجر عليه بفلس أو مات مديوناً، فإن تقدم الفراق على الحجر قدمت على الغرماء بسكنى عدتها، وفي بيع رقبة الدار التفصيل السابق. وليس للورثة قسمتها إلا بعد العدة فإن أرادوا التمييز من غير نقض بنا، وهي إفراز جاز أو بيع فكما مر.

وإن تأخر عن الحجر ضاربت الغرماء بأجرة المثل الأشهر إن اعتدت بها وإلا فبالأقل من مدة الأقراء وباقي مدة الحمل إن لم يكن لها فيها عادة وبأقل العادات إن اختلفت وإلا فبالعادة المستقيمة وإذا ضاربت استؤجر بحصتها منزل الفراق ثم أقرب ممكن، وإذا فرغت مدة الإجارة سكنت حيث شاءت.

وإن تمت العدة على وفق المضاربة بأن كانت عادة حملها تسعة أشهر فخرج لها بالمضاربة أجرة بعضها، ووضعت لتسعة أشهر، طالت المفلس أجرة الباقي إذا أيسر^(٣). وإن زادت عاداتها على ما ضاربت به رجعت بحصة الزائد على الغرماء أو على المفلس إذا أيسر وإن نقصت عنه ردت الزائد على الغرماء ورجعت على المفلس بما تقتضيه المحاصمة للمدة المنقضية، وتضارب الرجعية والباين الحامل بالنفقة مع السكنى لكن تعطى حصة النفقة يوماً يوماً لا دفعة^(٤).

فرع: إذا لم يسكنها جميع المدة أو بعضها سقطت، وكذا في صلب النكاح، ولو أسقطت حق السكنى لم يسقط^(٥).

فرع: لو قالت المعتدة الرجعية: مات وقد تمت عدتي لم تسقط العدة ولم ترث.

(١) حاشية البجيرمي (٩١/٤).

(٢) مغني المحتاج (٤٠٦/٣)، حواشي الشرواني (٢٦٧/٨).

(٣) الوسيط (١٥٧/٦)، روضة الطالبين (٤٢١/٨).

(٤) الوسيط (١٥٧/٦)، روضة الطالبين (٤٢١/٨).

(٥) روضة الطالبين (٤٢٣/٨).

فصل ما يحرم على المفارق

يحرم على المفارق مساكنة المعتدة إلا في دار واسعة مع محرم مميز بالغ لها ذكر أو أنثى أو له أنثى أو مع امرأة ثقة أو مع زوجة له، أو أمة لأحدهما لكن يكره بلا محرم ونحوه إن انفرد مسكن كل منهما بمرافقة كمطبخ ومستراح وبئر وممر ومصعد وأغلق الباب بينهما^(١).

والعلو: السفلى مسكنان وإسكانها العلو أولى، فإن كان باب مسكن أحدهما في مسكن الآخر لم يجز بلا نحو محرم ولو لم يكن في الدار الواسعة إلا بيت، وصُفِّف لم يساكنها ولو مع المحرم فإن بنى بينهما حائل وبقي لائق بها جاز، ثم إن كان بابه خارجاً فذاك وإلا اشترط محرم ونحوه^(٢).

فرع: يحل للأجنبي الخلوة بامرأتين ثقتين لا عكسه بلا ضرورة ولو مع العمى ولا بأمرد يحرم النظر إليه في الأقيس.

(١) روضة الطالبين (٤١٨/٨).

(٢) روضة الطالبين (٤١٨/٨).

(١) كتاب الاستبراء

فيحصل لذات الحيض به لا بالطهر.

ويشترط حيضة تامة ولو على حمل الزنا، فلا يكفي باقي حيضة ملكت في أثناءها وتصدق بلا يمين في دعواها الحيض وفي إنكاره، وإن ادعاه السيد.

ويصدق السيد أنها أقرت بالحيض إن أنكرت، والوارث إن أنكر وطء أبيه ولهما تحليفها وعليها الامتناع منهما إن كانت صادقة^(٢).

ويحصل لذات الأشهر بشهر وبثلاثة أحب ولحامل ولو من زنا بوضعه إن ملكت بسبي أو زوال فراش السيد عنها مستولدة أو غيرها، فإن ملكت بغير السبي وحملها من زوج وهي في نكاحه أو عدته، أو من واطئ بشبهة، وهي في عدته لم تحصل بوضعه كما سيأتي^(٣).

فصل في أسباب الاستبراء

للاستبراء سببان:

الأول: حدوث الملك فإذا ملك حر غير زوجته أو حصة شريكه فيها بعوض أو مجاناً أو عادت إلى ملكه بفسخ حرم عليه وطؤها حتى يستبرئها فإن وطء عالماً أثم ولم ينقطع الاستبراء، فإن كانت حائضاً فحبلت قبل مضي يوم وليلة حرمت حتى تلد أو بعد فحتى ينقطع الدم^(٤).

ويحرم التمتع بغير الوطء في غير المسبية^(٥)، ولو كانت لا تحبل أو بكرأ وانتقلت إليه من امرأة أو صبي ونحوهما، أو ممن استبرأها من وطئه قبل البيع، وكذا من حرمت عليه أتمته بكتابة صحيحة أو ردة أحدهما أو إسلام أمة كافرة ثم حلت لا إن زال إحرام حج ونحوه أو رهن، ولا ترفع يد المالك عن الأمة في مدة الاستبراء وله الخلوة بها ويتجه تقييده بأمن وطئها^(٦).

(١) الاستبراء بالمد لغة: طلب البراءة. وشرعاً: تربص الأمة مدة بسبب حدوث ملك اليمن أو زواله أو حدوث حل كالمكاتب والمتردة أو معرفة براءة الرحم أو للتعب. انظر شرح ابن رسلان (١/ ٢٧٧)، فتح الوهاب (١٩٠/٢)، مغني المحتاج (٤٠٨/٣).

(٢) مغني المحتاج (٤٠٨/٣، ٤٠٩)، فتح الوهاب (١٩٠/٢).

(٣) مغني المحتاج (٤٠٩/٣)، شرح زيد ابن رسلان (٢٧٧/١).

(٤) حواشي الشرواني (٢٧١/٨)، مغني المحتاج (٤٠٨/٣)، نهاية الزين (٣٣٢/١).

(٥) المسبية: التي وقعت في السبايا ووقعت في سهم رجل. مغني المحتاج (٤٠٨/٣).

(٦) إعانة الطالبين (٥٣/٤)، الإقناع للشرييني (٤٧٤/٢)، مغني المحتاج (٤٠٨/٣)، فتح الوهاب (٢/ ٢).

فرع: من أراد بيع موطوءته أو اشتراء زوجته المدخول بها ندب استبراؤها قبل بيعها وقبل وطء المشتري وبعد اللزوم.

ويحرم وطؤها قبله وتزويجها حتى تعتد له بقرأين.

ولو مات عقب الشراء كفتها عدة فرقة الحياة^(١).

ومن اشترى معتدة له لزمه استبراؤها فإن بقي من العدة حيضة كفت أو زوجة أو معتدة لغيره عالماً أو أجاز البيع وجب استبراؤها بعد زوالهما ولا يجوز قبله^(٢).

ولو اشترى نحو محسوبة فاستبرأها بعد إسلامها أو اشترى العبد المأذون له أمة وعليه دين أو رهن المشتري الأمة قبل الاستبراء استبرئت بعد قضاء الدين أو فك الرهن، وكذا لو زوج أمته غير المستولدة ثم طلقت قبل الدخول أو بعده وتمت عدتها، أو وطئت أمته بشبهة واعتدت.

ومن اشترى أمة موطوءة للبائع حرم تزويجها من غير البائع حتى يستبرئ، أو غير موطوءة أو وقد استبرأها أو ملكها من امرأة أو صبي ثم أعتقها فله تزويجها أو تزويجها بلا استبراء ويقال: هي الهارونية.

ولو اشترى اثنان أمة أو رجل محرماً له فاستبرعوها للتزويج^(٣).

فرع: لو بان حمل الأمة المبعة فالتحقه البائع، فإن صدقه المشتري ثبت نسبه واستيلادها وبطل البيع.

وإن كذبه ولم يقر البائع بوطنها في ملكه لم يثبت، وله تحليفه: أنه لا يعلمه أنه منه، وإن أقر به وباستبرائها قبل البيع فولدته لدون الأقل من استبرائه لحقه وهي مستولدة فالبائع باطل، أو للأقل فأكثر فلا إثم إن لم يطأها المشتري، فالولد ملكه، وكذا إن وطئها وولدته لدون الأقل من وطئه، وإن ولدته لأكثر من ذلك لحقه، وأمه مستولدة له^(٤).

ولو لم يستبرئها البائع فولدته لدون الأقل من استبراء المشتري، أو للأكثر ولم يطأها لحق البائع وبطل البيع، وإن وطئها قبل وأمكن من كل عرض على القائف^(٥).

(١٩٠).

(١) حواشي الشرواني (٢٧٣/٨)، روضة الطالبين (٤٢٩/٨)، مغني المحتاج (٤٠٩/٣).

(٢) حواشي الشرواني (٢٧٣/٨)، روضة الطالبين (٤٢٩/٨).

(٣) روضة الطالبين (٤٢٩/٨).

(٤) مغني المحتاج (٦٢/٢).

(٥) روضة الطالبين (٤٣١/٨).

فرع: من اشترى أمة من رجل قد وطئها لزمه استبراءً فقط، أو من اثنين قد وطئهما فاستبراءان وكذا لو أراد بعد الوطء تزويجها أو وطئ اثنان أمة لواحد كل واحد يظن أنها أمته وأراد السيد تزويجها أو وطئ المشتري الأمة قبل الاستبراء ثم باعها فأراد الثاني وطأها، فإن لم يطأها الأول كفى الثاني استبراءً واحد، واستبراء الأول سقط بزوال ملكه.

فرع: يكتفى بالاستبراء قبل قبض الأمة المملوكة بإرث أو وصية وكذا بالبيع لا في مدة خيار مجلس أو شرط وإن انفرد به ^(١).

السبب الثاني: زوال الفرش: فمن اعتق غير موطوءة له لم يجب الاستبراء بإعتاقها، إذ لم تكن فراشاً، وإن اعتق رجل موطوءة أو مستولدة أو مات عن المستولدة وليست مزوجة ولا معتدة ولم يستبرئها قبل العتق فيجب استبرأؤها للتزويج من غير السيد، وإن استبرأها قبله كفى للموطوءة دون المستولدة فلا تتزوج حتى تستبرئ الشبهة فراشها بفراش الزوجة فلا يقطعه الاستبراء، ولا الولادة؛ ولهذا يلحق السيد من ولدته بعد ستة أشهر من الاستبراء إن لم يكن بالولادة، وإلا لم يلحقه الثاني حتى يقر بوطء جديد، وإن أعتقتا وهما مزوجتان أو معتدتان بوطء شبهة وجب الاستبراء بعد العدة أو زوج فلا، وإن أعتقا بعد العدة ولو متصلاً استبرئت المستولدة لا الأمة ^(٢).

فرع: لو مات زوج المستولدة بعد موت سيدها وكذا معه اعتدت عدة حرة، أو قبل السيد فعدة أمة أو جهل السابق، فإن لم يتخلل بعد موتها شهران وخمسة أيام فعليها عدة حرة؛ لاحتمال موت السيد أولاً وابتدأوها من موت الأخير، وكذا إن علم تخلل ذلك أو أكثر أو جهل قدر التخلل، ثم إن لم تحض في هذه المدة تربصت بعدها بحيضة؛ لاحتمال موت الزوج أولاً، وتقام عدتها وعودها فراشاً.

وإن حاضت فيها ولو في أولها فلا شيء عليها وإذا جهل أسبقهما موتاً لم ترث منه بالزوجية فإن ادعت علم ورثته حريتها عند موته حلفوا على نفي العلم ^(٣).

فرع: لو وطئ السيد مستولدة في عدتها من زوج، فإن لم يظهر لها حمل أمنت العدة ولا تحسب منها مدة افتراش السيد وبتمامها له وطؤها لا تزويجها حتى تستبرئ بحيضة، ولا يجرى عنها حيضة العدة؛ لأنها لاثنين.

(١) حواشي الشرواني (٢٧٥/٨)، المذهب (١٥٤/٢).

(٢) روضة الطالبين (٤٣٣/٨)، حاشية البجيرمي (٢٧١/٣).

(٣) المذهب (١٥٤/٢).

وإن ظهر بها حملٌ فإن ولدته لإمكان من كل منهما عرض على القائف، فإن ألحقه بالزوج اعتدت به، ثم لا تتزوج حتى تحيض أو بالسيد حصل به الاستبراء، ثم تتم عدتها وإن تعذر إلحاقه لزمها بعد الوضع الأكثر من مدة الحيض وباقي العدة، وكذا الحكم لو استبرئى مزوجة ثم وطئها فظهر بها حمل ومات الزوج وولدت للإمكان منهما أو من أحدهما فقط وإن لم يظهر حملها فإن مات عقب الوطء اعتدت لوفاته ثم يحرم على السيد تزويجها وكذا وطؤها قبل الاستبراء وإن عاش لزمه اعتزالها حتى تستبرئ فإن مات بعد الاستبراء اعتدت لوفاته ثم للسيد وطؤها وتزويجها بلا استبراء، بخلاف ما لو لم يعتزلها حتى مات واعتدت لوفاته.

فرع: لو قال: إن دخلت الدار فامرأتي طالق أو فأمتي المزوجة حرة ثم دخل حنث في إحدهما، فإن مات قبل البيان ثم مات زوج الأمة اعتدت كحرة، وعلى الزوجة الحرة الأكثر من الأقراء وعدة الوفاة^(١).

ولو كان لزوج الأمة المذكورة أمة وحنث أيضاً في عتقها أو طلاق زوجته الأمة وماتا قبل البيان لزم كل واحدة الأكثر من الأقراء وأربعة أشهر وعشرًا^(٢).

فرع: من ملك أمة لم تصر فراشاً له حتى يطأها، فإن أقر به ثم وضعت ولداً لا يمكن منه لم يلحقه أو يمكن ولم يدع استبرأها بعد وطئه أو ادعاه وصدقته ووضعته لدون ستة أشهر من الاستبراء لحقه، وإن لم يقر به أو قال: كنت أعزل ولا يلاعن لنفيه خلافاً للروضة هنا^(٣).

وإن وضعته بعد الاستبراء لستة أشهر إلى أربع سنين لم يلحقه، وإن كذبه صدق بيمينه.

ويكفيه: أن الولد ليس مني عن ضم الاستبراء إليه، ولا عكس، فإن نكل فقليل: يلحقه وقيل: تحلف الأمة فإن نكلت فالولد إذا بلغ.

ولو ادعت على السيد الوطء والإيلاد فأنكر أصل الوطء صدق بلا يمين.

وإن قال أصبتها فيما دون الفرج لم يلحقه أو في الدبر لحقه خلافاً للروضة هنا^(٤).

فرع: لو زوج أمته وطلقت قبل الدخول وأقر السيد بوطئها فولدت لزم من يمكن

(١) الأم (٣٠/٥)، روضة الطالبين (٤٣٨/٨).

(٢) حواشي الشرواني (٢٥٠/٨)، مغني المحتاج (٣٩٦/٣).

(٣) الأم (٢٢٩/٧).

(٤) روضة الطالبين (٤٤٠/٨).

كون الولد منهما لحق السيد وصارت مستولدة^(١).

خاتمة

لو اشترى الحر زوجته وأقر بوطئها في الملك ولم يدع استبراءها بعده ثم ولدت ممكناً من النكاح والملك لحقه بالملك وصارت مستولدة وإن لم يقر بالوطء في الملك لحق بالنكاح وإن أقر به وادعى بالإستبراء بعده لم يلحقه بالنكاح؛ لحدوث فراش ناسخ ولاء بالملك^(٢).

(١) روضة الطالبين (٨/٤٤٠).

(٢) مغني المحتاج (٤/٥٠٠)، حواشي الشرواني (١٠/٣٦٧).

كتاب الرضاع^(١)

وله أثر في تحريم النكاح وقطعه وإيجاب المهر أو نصفه أو المتعة كما سيأتي وثبوت المحرمية المقتضية لحل النظر والخلوة وعدم نقض الوضوء وغسل الميت لا باقي أحكام النسب: كإرث ونفقة وإعفاف وعتق بملك وسقوط قود وتحمل عقل وحضانة وولاية وولاء ورد شهادة وحكم^(٢).

وأركانها ثلاثة:

الأول: المرضع: فيشترط أن تكون امرأة ولو بكرًا حية حال انفصال اللبن، وإن أوجره^(٣) الطفل بعد موتها بلغت تسع سنين تقريباً^(٤).

فلا يحرم لبن جنية وأنثى البحر؛ إذ قيده الشافعي رحمته بالآدمية، ولا لبن رجل لكن يكره له، ولولده نكاحها، ولا لبن خنثي إلا إن بان أنثى ولا لبن ميتة حال انفصاله بحلب أو امتصاص، ولا لبن من لم تبلغ تسع سنين ولا لبن بهيمة^(٥).

الثاني: اللبن: فيؤثر وإن تغير أو صار جنباً أو أقطأ، أو حصل منه زيد وسمن أو عجن به دقيق وخبز أو خلط بمائع طاهر أو نجس.

ولو ذهبت أوصاف اللبن الثلاثة إن كان قدر خمس رضعات لو انفرد وشرب جميع المخلوط أو بعضه وعلم حصول بعض اللبن في المشروب أو بقي من المخلوط دون قدر اللبن.

ولو خلط لبن امرأتين تعينت أمومية غالبية اللبن، وكذا مغلوبته بالشرط السابق^(٦).

الثالث: المحل: وهو معدة صبي لم يجاوز حولين مستقرّ حياة، وإن تقيأ فوراً.

أو دماغه من منفذ ولو جرحاً لا من المسام ولا في باطن أذنه ولم يصل الدماغ، ولا

(١) الرضاع: بفتح الراء ويجوز كسرهما لغة: اسم لمص الثدي وشرب اللبن، وشرعاً: اسم لحصول لبن امرأة أو ما يحصل منه في معدة طفل أو دماغه، انظر حواشي الشرواني (٢٨٣/٨)، فتح الوهاب (١٩٤/٢).

(٢) فتح الوهاب (١٩٤/٢)، حواشي الشرواني (٢٨٣/٨).

(٣) قال الشيخ ابن منظور: الوَجَرُ أَنْ تَوَجَّرَ مَاءٌ أَوْ دَوَاءٌ فِي وَسْطِ حَلْقِ صَبِيٍّ. الجوهري الوَجُورُ الدَوَاءُ يُوجَسِرُ فِي وَسْطِ الْفَمِ ابْنُ سَيْدِهِ الْوَجُورُ مِنَ الدَوَاءِ فِي أَيِّ الْفَمِ كَانَ وَجَرَهُ وَجَرًا وَأَوْجَرَهُ وَأَوْجَرَهُ إِياه. لسان العرب (٢٨٩/٥) (مادة/وَجَر).

(٤) فتح الوهاب (١٩٤/٢)، حواشي الشرواني (٢٨٣/٨).

(٥) حاشية البجيرمي (٩٨/٤).

(٦) الوسيط (١٨٠/٦)، روضة الطالبين (٤/٩).

في دبره أو ذكره ولا إن وصل المعدة بعد حولين بالأهلية وإن نقصت. وابتدأهما من تمام انفصاله فإن كسر الشهر الأول تتم ثلاثين يوماً الشهر الخامس والعشرين.

ولو تم الحولان في أثناء الرضعة الخامسة حرم، وكذا موت الرضيع أو المرضعة^(١).
فرع: لا تثبت حرمة إلا بخمس مرات، ولو اختلفت صفاتها كشرب ورضاع وإسقاط، فإن قضى ثبوتها بأقل قاض يراه لم ينقض لكن يرد نقضه بتحريمه بعد الحولين.
 وضبط الرضعة وتعددتها بالعرف، وما ينزل عليه اليمين فلو بلغ خمس قطرات متفرقات حرم ووقع في فمه قطرة وخالطها ريقه أو بلعها فرضعه.
 ولو تخلل فصل طويل تعدد، وكذا لو قطعه الصبي إغراضاً ثم عاد وارتضع وقطع المرضعة كقطعه^(٢).

وإن لفظ الثدي ثم التقمه حالاً أو تحول أو حولته من ثديها إلى الآخر أو لهى عن الامتنصاص أو نام قليلاً والثدي في فمه أو قطع للتنفس أو قامت لشغل خفيف، ثم عادت فرضعة واحدة^(٣).

ومن حلف لا يأكل اليوم إلا مرة فأطال الكل وأخذ من لون بعد لون وتحدث في أثناءه وقام وأتى بطعام لم يحث وإن تخلل أعراض وشغل طويل حث.
فرع: لو حلب لبن امرأة مرة، وأوجره الصبي خساً أو عكسه حسبت رضعة فقط وإن حلب خمساً وأوجره ولو بعد خلطه فحسب وإن حلب خمس نسوة مرة مرة وأوجره مرة وكذا خمساً فلكل واحدة رضعة^(٤).

فرع: لو شك في تمام الرضعات أو الحولين أو وصول اللبن جوف الرضيع ونحوها فلا تحريم ولا يخفى الورع^(٥).

فصل حكم زوج المرضعة

إذا كان لبن المرضعة لرجل فهو أب للرضيع كما أنها أمه، وإن أرضعته من لم تلد أو

(١) الوسيط (١٨١/٦)، روضة الطالبين (٦/٩).

(٢) المهذب (١٥٥/٢)، الأم (٢٨/٥)، إعانة الطالبين (٢٩٠/٣)، الإقناع للمواردي (١٥٩/١).

(٣) إعانة الطالبين (٢٨٧/٣)، الإقناع للشربيني (٤٧٨/٢)، فتح المعين (٢٨٧/٣)، فتح الوهاب (٢/١٩٥)، مغني المحتاج (٤١٧/٣).

(٤) الوسيط (١٨٤/٦)، حواشي الشرواني (٢٨٥/٨)، روضة الطالبين (٩/٩)، مغني المحتاج (٤١٧/٣).

(٥) إعانة الطالبين (٣٩٠/٣)، فتح المعين (٢٩٠/٣).

ولدت من زنا خمس رضعات، أو أرضعته امرأة بلبن زوج آخر دون الخمس، ثم بلبن ثم بلبن آخر صح تمامها، فهي أمه ولا أب له.

وإن أرضعته خمس مستولدات لرجل بلبنه مرة مرة أو زوجة وأربع مستولدات أو عكسه، أو أرضعته إحدى زوجاته الأربع مرتين وباقيهن مرة مرة، إحدى مستولداته الثلاث مرات والأخريات مرة مرة فهو أبوه، ولا أم له ويحرم من عليه؛ لكونهن موطوعات أبيه^(١).

ومن أرضع مستولدة الخمس زوجته الصغيرة مرة مرة بلبنه انفسخ نكاحها ولا يغرم أو أرضعها زوجاته الثلاث ومستولداته مرتباً فالانفساخ بإرضاع الأخيرة فتغرم له المهر إن كانت الزوجة ويتصور بالإيجار غرم الزوجات ثلاثة أخماسه ولا ينفسخ نكاحهن. ولو كان لرجل أو امرأة خمس بنات أو أخوات فأرضعن طفلاً مرة مرة لم يصرن أمهاته ولا أزواجهن أبأؤه ولا أبوهن جداً ولا خلاً له ولا تحريم بين الرضيع والرجل والمرأة^(٢).

وكذا لو كان لرجل أم وبنت وأخت ولبنت أخ لأب وبنت أخت لأب فأرضعته مرة مرة أو كان بدل إحداهن زوجة أو جدة فلو عادت إحداهن وأرضعته أربع مرات فهي أمه.

ولو كان لزيد ابن وابن ابن وأب وجد وأخ فأرضعته زوجة كل بلبنه طفلة مرة مرة لم تحرم على زيد^(٣).

ولو أرضعت زوج كل من خمسة إخوة طفلة بلبن مرة لم تحرم عليهم. ولو أن امرأة لها بنت ابن وبنت ابن وبنت ابن وبنت ابن فأرضعت العليا طفلاً ثلاثاً والأخريان مرة مرة لم تصر جدة للطفل وإن أرضعته إحداهن خمسا فهي أمه وتحرم التي فوقها إذا كانت المرضعة بنت أخ لها؛ لأنها عمة أمه^(٤).

فسرع: من له أربع نسوة وأمّه موطوعات فأرضعن طفلة بلبن غيره لم تحرم عليه وما في الروضة من التحريم تفريعا على ثبوت الأبوة صوابه الأمومة وهو ضعيف^(٥).

(١) روضة الطالبين (١٩/٩)، مغني المحتاج (٤٢٠/٣)، حاشية البجيرمي (١٠١/٤).

(٢) روضة الطالبين (١٠/٩).

(٣) روضة الطالبين (١٠/٩).

(٤) روضة الطالبين (١١/٩).

(٥) روضة الطالبين (١٤/٩).

فصل تعلق تحريم الرضاع بالمرضعة والفحل

تحريم الرضاع يتعلق بالمرضعة والفحل الذي له اللبن على ولد منسوب إليه، ولو من وطء شبهة، ثم تنتشر إلى أصولهما وفروعهما من نسب أو رضاع وإلى أخواتهما وأخواتهما منهنما للخطوة والعمومة، وأولاد أولادهما أولاد إخوة وأخوات ولا حرمة بينهم وبين الرضيع؛ إذ هم أولاد خثولة أو عمومة وينتشر من الرضيع إلى أولاده من نسب أو رضاع دون آبائه وأمهاته وإخوته وأخواته فلا يبيح ولأخيه نكاح المرضعة وبناتها، وقد مر في النكاح من لا يحرم من الرضاع^(١).

فرع: من نفى ولده باللعان ثم ارتضعت بلبنه طفلة لم تحرم، وإن ارتضعت ثم نفاه انتفت الرضعية وإذا التحقه لحقه^(٢).

فرع: لو وطئت منكوبة بشبهة أو وطئ اثنان امرأة بها فوضعت ولداً وارتضعت بلبنه طفل فمن انحصر إمكان الولد منهنما تبعه الرضيع، وإن تعذر منهنما انتفى عنهما. وإن أمكن من كل واحد عرض الولد لا الرضيع على القائف فإن تعذر إلحاق القائف فمن انتسب الولد إليه بعد بلوغه أو ولده بعد موته تبعه الرضيع فإن تعدد ولده فانتسب واحد لواحد والآخر لآخر توقف وللرضيع لا عليه الانتساب بنفسه فمن انتسب إليه منهنما لحقه وانقطع عن الآخر فله نكاح ابنته والورع تركه فإن لم ينتسب لم ينكح بنتيهما ولا بنت أحدهما^(٣).

فرع: لا ينقطع نسبة اللبن عن الفحل بفراق المرأة وإن طال الزمان أو انقطع ثم در أو تزوجت آخر وحبلت له ودخل وقت حدوث اللبن للحمل فإذا ولدت فهو للثاني. ولو حبلت امرأة من زنا ولها ابن من زوج فاللبن قبل الوضع له وبعده لبن زنا^(٤).

فصل فإذا أرضعت زوجة الرجل الطفلة من تحرم عليه بنتها كأمهاته وبناته وكزوجة أصله أو فرعه أو أخيه من نسب أو رضاع أو زوجته الأخرى بلبنهم الرضاع المعتبر انفسخ نكاحها وحرمت عليه أبداً ويلزمه لها إن لم يكن الانفساخ بسببها نصف المسمى أو مهر المثل وإن تعينت للإرضاع أو أكرهت عليه.

لكن قياس الإكراه على الإلتلاف تغريم أيهما شاء وقراره على الأمر فإن كان عبداً

(١) روضة الطالبين (١٥/٩).

(٢) روضة الطالبين (٢٦/٩).

(٣) روضة الطالبين (١٧/٩).

(٤) الوسيط (١٠٣/٥).

تعلق بكسبه ويرجع الزوج وسيد العبد على المرضعة إن لم يأذن لها فيه بنصف مهر المثل^(١).

فرع: لو تزوج عبد أمة طفلة تفويضا فأرضعتها أمة ونحوها فعلى الزوج المتعة وعلى المرضعة لسيدته ونصف مهر المثل لا المتعة^(٢).

فرع: لو أوجر واحد طفلة لبن أم زوجها بأمرها فالغرم عليها وإلا فعلى الموجر فإن أوجرها خمسة فأوجرها كل واحدة مرة غرموا أخماساً أو ثلاثة فأوجرها واحد مرة واثنان مرتين مرتين غرموا على عدد المرات لا الرؤوس وفي هذا نظر؛ إذ مر أنه إذا أرضعتها زوجاته الثلاث ومستولدة مرتباً غرمت الخامسة الكل فالقياس هنا غرم الأخير فقط^(٣).

فرع: تحت رجل صغيرة وكبيرة فأرضعت أم الكبيرة أو أختها أو بنت أختها زوجته الصغيرة انفسخ نكاح الصغيرة وكذا الكبيرة ولو تزوج إحدهما. وإن أرضعتها بنت الكبيرة حرمت هي والصغيرة أبداً إن دخل بالكبيرة وله على المرضعة مهر المثل وللصغيرة عليه نصف ما وجب بالعقد وكذا الكبيرة قبل الدخول وإلا فكله ويرجع هو على المرضعة بمهر المثل.

ولو جاءت الصغيرة بنفسها وأرضعت من الكبيرة لم تغرم الكبيرة وإن أمكنها دفعها ولا شيء للصغيرة على الزوج بل له عليها نصف مهر الكبيرة قبل الدخول وكله بعده، ولو حملت الريح لبن الكبيرة إلى فم الصغيرة فابتلعت لم تغرم واحدة منهما. ولو جاءت الصغيرة مرتين وأرضعت فيهما بنفسها وأرضعتها الكبيرة ثلاثاً سقط من نصف مهرها خمسه وعلى الزوج الباقي وله على أمه ثلاثة أخماس نصف مهر المثل ولو أرضعتها الكبيرة أربعاً ثم رضعت الصغيرة بنفسها مرة سقط عنها خمس نصف المهر وغرمت أمه أربعة أخماسه، وفيه النظر المتقدم^(٤).

فصل حكم مرضعة الزوجة

يحرم على الرجل أبداً مرضعة زوجته أو مفارقتها وكذا الرضيعة إن أرضعتها بلبنه كما

(١) مغني المحتاج (٣/٤٢٠).

(٢) روضة الطالبين (٩/٢٥٠)، مغني المحتاج (٣/٤٢١).

(٣) روضة الطالبين (٧/٣٦٦).

(٤) الوسيط (٦/١٩٢)، روضة الطالبين (٩/٢٨)، مغني المحتاج (٣/٤٢١)، منهاج الطالبين

لو أرضعتها موطوءته الأمة بلبنه أو بلبن غيره أو أرضعت مطلقة رجل بلبنه زوجها الطفل^(١).

ولو فسخت كبيرةً نكاح زوجها الطفل بعيه ثم تزوجت كبيراً وأرضعت الطفل بلبنها من الكبير انفسخ نكاحه وحرمت عليهما أبداً وإن أرضعته زوجته الكبيرة الأخرى بلبنه انفسخ نكاح تلك دون هذه^(٢).

ولو أرضعت مطلقة زوجها بغير لبن المطلق انفسخ النكاح ولا تحرم على المطلق أو بلبنه حرمت عليهما أبداً.

ولو طلق زيد طفلة وعمرو كبيرة وتزوج كل مطلقة الآخر ثم أرضعت الكبيرة الطفلة بلبن غيرها حرمت عليهما الكبيرة أبداً وحرمت الصغيرة أبداً على من دخل بالكبيرة منهما وعلى زوجها نصف المسمى ويرجع على بالكبيرة بنصف مهر المثل ولا شيء لها قبل الدخول بها.

وإن طلق زيد طفلة وكبيرة فتزوجها عمرو، ثم أرضعت الكبيرة الطفلة فتحريمهما على التفصيل، وينفسخ نكاح عمرو فيهما وإن لم يطقاً الكبيرة؛ لاجتماع الأم وبنتها تحته^(٣).

فرع: لو أرضعت زوجته الكبيرة زوجته الطفلة انفسخ نكاحها وتحرم الكبيرة أبداً وكذا الطفلة إن كان اللبّن له أو دخل بالكبيرة وعليه للطفلة إن لم يكن يفعلها نصف ما وجب بالعقد ويطالب الكبيرة بنصف مهر المثل ولا مهر لها قبل الدخول وبعده لها المسمى فإن كانت أمة لغيره تعلق غرمها برقبته أو له فلا شيء عليها إلا المكاتبه إذا عتقت.

ولو أرضعتها مستولداته الخمس بلبنه وقد كاتبهن طالبهن إن أرضعن معاً وإلا فالكل على الخامسة، وإن كان بفعل الطفلة فلا شيء لها وللكبيرة عليه الكل أو النصف ويطالب الطفلة بالغرم^(٤).

ولو أرضعت كبيرة طفلة أربعاً ثم الكبيرة زوجته تزوجها أو إحداها رجل فإن تمت الخامسة انفسخ نكاحهما، ومن أرضعت أم زوجته الصغيرة اندفعتا^(٥).

(١) مغني المحتاج (٤٢٢/٣).

(٢) حواشي الشرواني (٢٩٦/٨)، مغني المحتاج (٤٢٢/٣).

(٣) حواشي الشرواني (٢٩٦/٨)، مغني المحتاج (٤٢٢/٣).

(٤) مغني المحتاج (١٧٩/٣).

(٥) حاشية البجيرمي (٤٠٤/٣)، روضة الطالبين (٢٠/٩).

ومن له أربع زوجات فيهن ثلاث صغائر فأرضعتن الكبرى بلبنه أو بغيره خساً خساً معاً أو مرتباً فإن كانت مدخولة حرم الأربع أبداً ويلزمه المسمى للكبرى ونصفه لكل صغيرة وعلى الكبرى الغرم^(١).

وإن لم تكن مدخولة واللبن لغيره فإن أرضعتن المرة الخامسة بإيجار انفسخ نكاح الأربع وحرمت الكبرى أبداً، وله نكاح واحدة لا جمع ثنتين من الصغائر وإن أرضعتن مرتباً حرمت الكبيرة أبداً.

ثم إن كان الترتيب بأن أرضعت ثنتين معاً ثم الثالثة بقي نكاحها دون الأولين، أو عكسه اندفع الأربع أو واحدة بعد واحدة انفسخ نكاح الأولى والكبرى لا الثانية حتى ترضع الثالثة فتندفع، وكذا الثانية ولو أرضعت ثنتان صغيرتين معاً، ثم أرضعت الثانية الثالثة لم تندفع هذه وتندفع الكبيرة والصغيرتان الأولتان، وعلى الزوج مسمى كل واحدة منهن ويرجع بغرم الصغائر على من عليهن ويغرم الكبيرة على المرضعتين^(٢).

ولو كان للكبيرة ثلاث بنات فإن كانت مدخولة فأرضعت كل واحدة صغيرة خساً تأبذ تحريم الكل ويلزمه مهر الكبيرة ويرجع به على بناتها إن أرضعن معاً وإلا فعلى الأولى ولكل صغيرة عليه نصف المسمى ويرجع بالغرم لكل على مرضعتها^(٣).

وإن لم تكن مدخولة وأرضعن الخامسة معاً بإيجار اندفعن وتحرم لكبيرة أيضاً دونهن وعليه نصف المسمى لها ولكل صغيرة ويرجع بغرم على كل صغيرة على المرضعة وينصف مهر المثل للكبيرة على البنات بالسوية أو مرتباً اندفعت الكبيرة^(٤).

والأولى بتمام رضاع الأولى وعليه لكل منهما نصف المسمى ويرجع بالغرم ولا تندفع الباقيتان؛ إذ لم يصيرا أختين ولا اجتمعتا مع الجدة أو فيهن صغيرة فأرضعتها كل كبيرة خساً اندفع الأربع وحرم الكبار أبداً.

وكذا الصغيرة إن دخل بكبيرة وإلا فلا، أو فيهن صغيرتان فأرضعت كبيرة صغيرة خساً اندفع الكل وحرمن أبداً إن دخل بالكبيرتين وإن لم يدخل بواحدة حل الصغيرتان فقط فله تجديد نكاحهما والجمع بينهما وإن أرضعتها إحدى الكبيرتين أو لا مرتباً اندفعت الأولى ومرضعتها فقط فله تجديد نكاح الأخرى مرتباً على ترتيب الأولى التي انفسخ

(١) فتح الوهاب (١٩٨/٢)، منهج الطلاب (١٠٦/١).

(٢) روضة الطالبين (٢٩/٩).

(٣) روضة الطالبين (٢٦/٩).

(٤) روضة الطالبين (٢٦/٩).

نكاحها بإرضاع الأولى ولم تندفع الثانية أو عكسه اندفعن^(١).

ثم إن لم يدخل بإحدى الكبيرتين فله نكاح كل من الصغيرتين لا جمعهما، ولو أرضعت أم إحدى الصغيرتين الأخرى اندفعت المرضعة وكذا الأخرى^(٢).

ومن له ثلاث زوجات إحداهن صغيرة فأوجر الكبيرتان الصغيرة لبنهما من غيره دفعة اندفع الكل وحرم الكبيرتان أبداً، وكذا الصغيرة إن دخل بكبيرة وعليه للصغيرة نصف المسمى وتغرم له الكبيرتان نصف مهر مثلها ولهما عليه المسمى إن دخل بهما وتغرم له كل واحدة نصف مهر مثل الأخرى، وإن لم يدخل بواحدة فلكل ربع المسمى؛ لأن الفسخ بسببهما فسقط لكل نصف الشطر ويرجع على كل برع مهر مثل الأخرى.

وإن دخل بواحدة فلها المسمى وللأخرى رבעه ويرجع على غير المدخولة بنصف مهر مثل المدخولة وعلى هذه برع مثل تلك^(٣).

ولو كانت المسألة بحالها لكن أوجرتها إحداها لبنها في الخامسة فالتحريم كما مر وله على الموجرة فقط نصف مهر مثل الصغيرة وللكبيرة الأخرى عليه المسمى إن دخل بها وترجع بمهر مثلها على الموجرة وإن لم يدخل بتلك لزمه لها نصف المسمى ويرجع على الموجرة كما في الصغيرة وللموجرة عليه المسمى إن دخل بها وإلا فلا شيء لها ولو أوجرتاه لبن الزوج كما مر تأبى تحريم الصغيرة.

وكذا لو أرضعتها واحدة مرتين والأخرى ثلاثاً بلبنه ولا تندفع الكبيرتان والغرم على الأخرى فقط^(٤).

وإن أرضعتا مرتين مرتين ثم أوجرتها لبنها المخلوط غرمتا بالسوية وإن حلب لبن واحدة ثلاث مرات ولم تخلط والأخرى مرتين كذلك ثم خلط الكل وأوجرتاه الصغيرة معا لم ينفسخ نكاحهما والغرم عليهما بالسوية، وإن أوجرتها إحداها فقطعاً؛ لغرم عليها ومن تحته أربع صغائر فأرضع خالاته للأبوين ثلاثاً منهن لم يؤثر، ثم إن أرضعت أم أمه أو امرأة أبي أمه الرابعة بلبنه اندفعت؛ لأنها خالة لها وللصغائر واندفع الثلاث؛ لأن الرابعة خالتهن وإن كانت خالاته مفرقات وأرضعت الرابعة أم أمه لم تندفع التي أرضعتها الخالة لأب وإن أرضعتها امرأة أبي أمه لم تندفع من أرضعتها الخالة لأم؛ إذ ليست

(١) مغني المحتاج (٤٢٣/٣)، روضة الطالبين (٢٩/٩).

(٢) روضة الطالبين (٢٩/٩).

(٣) روضة الطالبين (٣٠/٩).

(٤) روضة الطالبين (٣٠/٩).

الرابعة خالتها فيهما^(١).

وكذا لو أرضعت الثلاث عماته لأبوين أو لأب وأرضعت الرابعة أم ابنه أو امرأة أبي أبيه بلبنه^(٢).

فرع: من زوج ابن ابنه بنت ابنه الآخر فأرضعت إحداهما جدتهما للأب ثبتت الحرمة بينهما وانفسخ النكاح، وكذا لو كانت جدة الزوج لأبيه غير جدتها؛ لكون أبويهما أخوين لأب فأرضعت إحدى الجدتين أحدهما بلبن جدتهما أو نكح طفل بنت عمته الطفلة فأرضعت أحدهما الجدة التي هي أم أبيه وأم أمها أو كانت أم أبي الطفل أم أم الطفلة وأرضعت جدتهما أم أم كل واحدة منهما أحدهما أو نكح طفل بنت خالة الطفلة فأرضعت جدتهما أم أم الطفلة وأم أبي الطفل أحدهما^(٣).

فصل أقر رجل وامرأة أن بينهما أبوة أو أخوة رضاع

إذا أقر رجل وامرأة أن بينهما أبوة أو أخوة رضاع وأمكن قبل العقد حرم تناكحهما وإن رجع عن الإقرار أو بعده فهو باطل فيفرق بينهما ولها عليه مهر المثل إن وطئها جاهلة وإلا فلا شيء لها.

ولو أقر به فأنكرت صدق في حقه وإن لم يذكر شروط الرضاع إن كان فقيها وإلا فوجهان^(٤).

يفرق بينهما فإن كانت مفوضة غير مدخولة فلها المتعة وإلا فلا المسمى إن دخل وإلا فنصفه وله تحليفها أنها لا تعلم قبل الدخول وكذا بعده إن زاد المسمى على مهر المثل، فإن نكلت وحلفت بتاً فلا شيء لها قبل الدخول ولها مهر المثل بعده، وإن أقرت به دونه فإن لم يقع في قلبه صدقها ولا كذبها لم يحلف، وإن أنكر ففيه تفصيل مر آخر أبواب النكاح^(٥).

فرع: لو أقرت الأمة بمحرمة رضاع ممكن على رجل حرمت عليه إذا ملكها وكذا على سيدها قبل تمكينه لا بعده^(٦).

(١) روضة الطالبين (٢٨/٩).

(٢) روضة الطالبين (٢٨/٩).

(٣) روضة الطالبين (٣٢/٩).

(٤) روضة الطالبين (٣٢/٩)، فتح المعين (٢٨٨/٣)، حاشية البجيرمي (٩٣/٣)، إعانة الطالبين (٣/٢٨٨).

(٥) فتح المعين (٢٨٨/٣)، إعانة الطالبين (٢٨٨/٣).

(٦) مغني المحتاج (١٨١/٣).

فرع: يثبت الرضاع وحلب لبن المرأة برجل وامرأتين وبأربع نسوة ولو فيهن أم المرضعة وبنتها إن شهدتا حسبة بالسبق دعوى كشهادة أبي امرأة أو ابنها بطلاقها كذلك. وكذا يقبل شهادة أم المرأة وبنتها لو ادعى الزوج الرضاع فأنكرت فقد يريد الإثبات؛ ليسترد المال.

وتقبل شهادة مرضعة لم تطلب أجرة الرضاع وإن ذكرت فعلها: كأشهد أبي أرضعتها وكذا شهادة ولي النكاح أي زوجها بخلاف وكيل البيع أي بعت؛ لتعلق العهدة به ولا يقبل شهادة الإقرار بالرضاع أو إيجار اللبن إلا رجلاً ولو شهد بالرضاع دون النصاب لم يؤثر لكن الورع ابتداء وطلاقها إن عقد بل يكره له إبقاؤها.

ولا يقدر في الشاهدين نظر الثدي وإن أقر أنهما لم ينظرا للتحمل صغيرة ويعتبر في الشهادة ذكر وقت الرضاع وعدده وتفرق المرات ووصول اللبن الجوف يقيناً بالإيجار أو ظناً برؤية التقام الثدي ومصه والإزدراء مع علم أن المرضعة لبون حينئذ فإن لم تذكر البيئة وصول اللبن الجوف وارتاب القاضي في وصوله فله استفصالها فإن تعذر بموتها فهل له التوقف؟ ! وجهان^(١).

(١) كتاب النفقات وغیرها

وموجبها الزوجية والقرابة والملک.

السبب الأول: الزوجية: والذي يجب للزوجة أمور:

أحدهما النفقة: ولا تجب بالعقد بل بالتمكين التام الذي في قدرتها ولو رتقاء ورتقاء مثلاً ويحصل بأن تعرض على الزوج نفسها مشافهة أو برسول أو بعرض ولي مراهقة أو مجنونة أو بكر بالغة وتسليم البالغة المراهقة لنفسها لا عرضها مع تسلمه نفسها لمراهق مع تسلمه كاف^(٢).

فإن كان غائباً عرض ذلك على قاضي بلدها فيكتب إلى قاضي بلد الزوج ليعلمه بذلك فإن وصلها أو أوصلها إليه أنفقتها من حينئذ وإلا فإذا مضى إمكان وصوله أنفقتها القاضي من ماله إن وجد نفقة معسر إن لم يثبت غيره.

وله أن يفرض لها دراهم قدر الواجب فإن لم يعرف موضعه كتب إلى القضاة الذين تصلهم قوافل لينادي عليه باسمه فإن لم يظهر أنفقتها كما مر وأخذ منها كفيلاً بما أخذت فلعله أبانها^(٣).

وعلى المرأة تمكينه من نقلها حيث أراد فإن مكنته ولم ينتقل فاستمتع وجبت النفقة وكان باستمتاعه مسقطاً للنقطة، ويصدق بيمينه في نفس أصل التمكين وهي في عدم التشوز كالإتفاق عليها^(٤).

فصل قدر النفقة

نفقتها ولو أمة أو ذات منصب لليوم مدان على الموسر ومد ونصف على المتوسط ومد على المعسر كيلاً لا وزناً حياً سليماً أو تماًراً أو أقطاً مثلاً من غالب قوت بلد إقامتها فإن اختلف فمن لائق به وإذا لم يكفها المد فلها صرف بعض الأدم في الخبز كعكسه

(١) النفقات: جمع نفقة الشيء الذي يبذله الإنسان بما يحتاجه هو أو غيره من طعام أو شراب وغيرها.

والنفقة على قسمين: نفقة تجب للإنسان على نفسه، ونفقة تجب على الإنسان لغيره، وأسباب وجوبها ثلاثة: النكاح، القرابة، الملك. انظر/ إعانة الطالبين (٥٩/٤)، مغني المحتاج (٤٢٥/٣).

(٢) الإقناع للشرييني (٤٨٣/٢)، إعانة الطالبين (٦٠/٤).

(٣) مغني المحتاج (٤٢٥/٣)، حواشي الشرواني (٣٠١/٨).

(٤) مغني المحتاج (٤٢٥/٣).

وضبط اليسار وغيره بالعرف خلافاً للشيخين^(١).

ويصدق بيمينه أنه معسر إن لم يعهد خلافه ولو لمدة ماضية، والرقيق معسر ولو مكاتباً أو مبعضاً.

ويعتبر اليسار وغيره عند وجوب دفع النفقة وهو طلوع الفجر ولا يلزمه لمستقبل^(٢).

قال البغوي: إلا إذا أراد غيبة طويلة فلها طلب نفقة تلك المدة وفيه نظر ويلزمه مؤنة طحن الحب والخبز وإن باعت الحب لا إن كانت النفقة نحو تمر وأقط، ولها أخذ عوض النفقة من غير دقيقها وسويقها وخبزها.

ولو اقتاتت معه كفايتها برضاها رشيدة أو بإذن ولي عقدها أجزأ عن الواجب ويصدق بلا يمين أنه أطعمها عنه^(٣).

الثاني: الأدم: فيجب من غالب فيجب من غالب آدم البلد بحسب الوقت ولو فاكهة أو لم تتأدم به وقدره بنظر القاضي على المعسر كفاية المد وضعفه على الموسر والمتوسط بينهما ويجب اللحم كعادة البلد بما يليق بيساره وغيره ولا أدم لها مع اللحم في يومه^(٤). ثم إن اعتيد اللحم مرة بالأسبوع استحسب جعله يوم الجمعة أو مرتين فالثانية يوم الثلاثاء.

وإذا سئمت الأدم المعتاد لم يلزمه إبداله ولها الإبدال بجنس آخر بلا تقتير مضر. ويلزمه مؤنة طبخ اللحم وتوابعه والآلة للطبخ: كقدر ومغرفة وللأكل: كإناء وقصعه وللشرب: ككوز وجرة من حجر أو مدر أو خشب أو غيرها ولو لشريفة، وإذا تلف معها لم يلزمه إبداله إلا بعد مرة يتلف فيها بالاستعمال غالباً^(٥).

الثالث: الكسوة: فتجب وإن اعتدن العرى كفايتها طولاً وضخامة وضدهما، وهي على الموسر وغيره قميص صفيق يسترها، وإن اعتدن غيره وسروال أو إزار وخمار^(٦). ولو اعتدن ثوباً واحداً أو لبس الأدم كفى، ويجب معه نطاق وخمار بالعادة ويجب مكعب أو نعل إن لم يعتدن الحفاء في المنزل، وكان النعل القبقاب إن اعتيد ويزاد في الشتاء

(١) الوسيط (٢٠٤/٦).

(٢) مغني المحتاج (٤٤١/٣).

(٣) روضة الطالبين (٥٣/٩).

(٤) روضة الطالبين (٤٢/٩).

(٥) روضة الطالبين (٥٣/٩).

(٦) حواشي الشرواني (٣١٠/٨)، وقال وهي عبارة العباب.

في البلاد الباردة جبة محشوة أو فروة بالعادة أو لشدة البرد ثانية، أو أكثر وفحماً أو حطباً توقده؛ لتدفأ به إن لم تغن الثياب بقدر الحاجة وجنسها على الموسر الجيد من القطن أو الكتان أو الحرير بعادة بلدها وعلى المعسر من رديئة والمتوسط بينهما^(١).

ويجب ما نقعد عليه بالنهار فعلى الموسر طنفسة^(٢) لشتاء ونطع للصيف ويشبه أن تحتها زلية^(٣) أو حصير وعلى المتوسط زلية وعلى المعسر حصير وما تنام عليه وفيه بالليل كمضربة وطفه أو طيفة ومخدة ولحاف أو كساء للشتاء في البلد البارد وملحفة بدلها في الصيف والكل بالعادة فإن اعتدن في الصيف النوم في ثيابهن كفى^(٤).

فرع: يجب لكل ستة أشهر كسوة حتى كسوة الشتاء والصيف، وأما ما يدوم كالفرش والجرة فيجب إن تلف بالاستعمال أو باطراد العادة فلو تلفت الكسوة في أثناء المدة أو بقيت بعدها لم يؤثر ولو لم يكسها مدة فهي دين عليه ولها أخذ قيمتها منه برضاه ويبيعها لا إبدال دونها^(٥).

الرابع: الخادم: فيلزمه ولو معسراً أو عبداً لإخدام حرة ولو كافرة تخدم عادة أهلها لا أمة ومبعضة وإن اعتادت ولا إن عود الحرة زوج والإخدام بامرأة حرة أو أمة لأحدهما أو بصبي لم يراهق أو برجل محرم لها، أو ممسوح أو عبدها لا بدمية لمسلمة ولا رجل أجنبي ولو هما^(٦).

ثم إن أخدمها بمستأجرة أو متبرعة فذاك أو بأمته أنفقها بالملك أو بأمتها أو بحرة صحبتها أنفقها الموسر مداً وثلاثاً وغيره مداً أو يستحق أدماً بقدر النفقة وجنسهما جنس طعام الزوجة فأدمها لكن أحشن نوعاً وفي اللحم لها وجهان. ونفقة الأمة ملك للزوجة ونفقة الحرة لها أو للزوجة فلها أخذها وتنفقها غيرها فيه احتمالان^(٧).

(١) الإقناع للشرييني (٤٨٥/٢)، روضة الطالبين (٤٧/٩)، فتح المعين (٦٨/٤).

(٢) قال الشيخ ابن منظور: الطَّنْفَسَةُ والطَّنْفَسَةُ بضم الفاء الأخيرة عن كراع التَّمْرِقَةُ فوق الرجل وجمعها طَنَافِسٌ وقيل هي البساط الذي له حَمْلٌ رقيق. لسان العرب (١٢٧/٦) مادة (طنفس).

(٣) قال الشيخ الفيروزآبادي: الزُّلْيَةُ بالكسر كجنيَّةٍ : واحدة الزُّلَالِي مُعَرَّبُ زَيْلُو. القاموس المحيط (١/١٦٦٧)، تاج العروس (٨٤٢٠/١).

(٤) فتح المعين (٦٨/٤)، الإقناع للشرييني (٤٨٥/٢).

(٥) حواشي الشرواني (٣١١/٨)، فتح المعين (٦٨/٤).

(٦) نهاية الزين (٣٣٥/١).

(٧) إغاثة الطالبين (٧٤/٤)، فتح المعين (٧٤/٤)، فتح الوهاب (٢٠٣/٢)، نهاية الزين (٣٣٥/١).

ولو سألت الزوجة خدمة نفسها وأخذ نفقة الخادم أو أجرته لم يلزمه إجابته فإن رضي فهو اعتياض كالنفقة.

وإن سأل الزوج القيام بوظيفة الخادم بنفسه وهي غسل ثيابها واستقاء الماء والطبخ لها وصب الماء على يديها وحمله لها إلى المغتسل وكفن البيت؛ ليسقط عنه مؤن الخادم لم يلزمها إجابته ^(١).

فرع: لو تنازعا في تعيين الخادم ابتداءً أوجب الزوج وإن أراد دواما إبدالاً من ألفتها لم يجز إلا برضا الزوجة أو لريبة أو خيانة ويقبل فيها قوله.

ولو أرادت استخدام ثانية أو أكثر من مالها أو صحبتها أكثر من خادمة فله من الزائد من دخول داره كإخراج مالها وولدها من غيره ومنع أبيهما من الدخول عليها ومنعها من زيارتهما وترك ذلك أولى ولا يسد الطاقات عليها ولا يمنعها عزلاً ونحوه لا يعطل حقه وله إغلاق باب عليها إن ضره فتحه ^(٢).

فرع: من لا يجب إخدامها فاحتاجته لمرض أو زمانة لزمه إخدامها بواحدة أو أكثر بقدر حاجتها وإلا فلا بل له منعها إدخال خادمها داره ويلزمه كفايتها في حمل الطعام والماء ونحوهما إليها ^(٣).

فرع: لخادمها مع النفقة والكسوة قميص بلا سراويل ومقنعة ورداء للخروج وخف ولا يجبان للزوجة وجبة أو فروة شتاء وزيادة لشدة البرد بما يليق بالخادم جنساً ونوعاً من جنس ما للزوجة أحسن مما للزوج وما يجلس عليه نهراً كبارية صيفاً ولبد شتاء وما تنام عليه ليلاً كفراش ومخدة وغطاء من كساء ونحوه ^(٤).

الخامس: آلة النظافة: كالدهن المعتاد في البلد ولو مطيباً للرأس والجسد كل أسبوع مرة ونحو السدر والمشط والمرتك ونحوه للصنان إن لم يزل بالماء والطين وأجرة حمام اعتيد كل شهر مرة وإلا لزمه الماء؛ لغسل وسخ البدن مع نحو أشنان ووسخ الثياب مع نحو صابون وما تغتسل به؛ لجنابة أو نفاس منه لا لحيض أو إنزال ^(٥).

ولا يلزمه طبيب وكحل وخضاب فإن هياها لزمها استعماله ولا يلزمه دواءها لمرض ولا أجرة طبيب وحاجم وفاسد وخاتن وليس للخادم آلة تنظيف لكن إن تأذى بالقمل

(١) روضة الطالبين (٤٤/٩)، الإقناع للشرييني (٤٨٧/٢).

(٢) روضة الطالبين (٤٦/٩).

(٣) إعانة الطالبين (٧٤/٤)، حاشية البجيرمي (٣٤٧/٣)، فتح الوهاب (٢٠٣/٢).

(٤) روضة الطالبين (٤٩/٩).

(٥) روضة الطالبين (٥١/٩)، فتح الوهاب (٢٠٤/٢).

للوسخ وجب له ما يزيله لا المشط كالدواء.

وللزوج منع الزوجة من تناول ممرض أو مهزل أو مستقذر ومن تقتير مضر ويلزمه كغيره منعها من استعمال سم^(١).

السادس: الإسكان بلائق بها عادة: وهو امتناع لا تمليك فيجزئ مستأجر ومستعار ولو لم يسكنها مدة لم يثبت في ذمته بخلاف النفقة وما يستهلك وكذا غيره كالكسوة والفراش وآلة الكل والشرب والنظافة كالمشط والدهن فلا يكفي مستأجر ومستعار فإن لبست مستعاراً فتلف بغير اللبس ضمنه الزوج.

ولها التصرف في النفقة المقبوضة ولا يلزمه بدلها ولو تلفت وبيع نفقة اليوم بيع للذين وقد مر في قبض المبيع^(٢).

ولو أعطها نفقة أو كسوة لمستقبل ملكته فإن بانت بموت أو غيره في الأثناء لم يرد النفقة والكسوة ليوم الإبانة وفصلها بل قسط ما بعده، وإن نشزت في الأثناء ردت الكل، ولو بانت في الأثناء قبل قبض الواجد بقي في ذمته^(٣).

فصل ما يجب للرجعية من النفقة

يجب للرجعية مثل الزوجة غير آلة النظافة حتى يفر بتمام عدتها فلو طلق وولدت فقال: طلقت قبل الوضع فلا نفقة لك وعكست لزمته العدة ولزمه النفقة ولا رجعة له ولا مهر لها لو وطئها قبل الوضع ولو اختلف بالعكس فقد من آخر الباب الأول من العدد^(٤).

ولو أنفق الرجعيةً يظن حملها فبان عدمه ردت ما بعد عدتها من الشهر أو الأقراء وتصدق في قدرها يمينها إن كذبها وبدونها إن صدقها فإن جهلت وقت تمام عدتها وعرفت عادتها حيضاً وطهراً عمل بقولها فتزد ما زاد عليها فإن ادعت اختلاف قدرها ردت ما فوق أقلها، وإن نسيتها ردت ما فوق الأشهر.

ولو وضعت ولداً لا يمكن من نكاحه فإن ادعت أنه من زوج نكحها أو من وطئ بوطء الثاني وإحباله فتتمها بعد وضعه وينفقها المطلق لباقيها^{(٥) (٦)}.

(١) روضة الطالبين (٥١/٩). (٢) روضة الطالبين (٥٢/٩).

(٣) روضة الطالبين (٥٢/٩).

(٤) إعيانة الطالبين (٥٣/٤)، روضة الطالبين (٦٦/٩)، فتح الوهاب (١٨٣/٢)، مغني المحتاج (٣/٣٩٢).

(٥) روضة الطالبين (٦٦/٩)، مغني المحتاج (٣٩٢/٣).

(٦) روضة الطالبين (٦٧/٩).

فصل نفقة الحامل البائن

يجب لحامل بائن في الحياة بخلع أو طلاق الثلاث أو بفسخ كردة لا يقارن ما يجب للرجعية من المؤن وهي لها بسبب الحمل لا لحمل فتلزم القن ولا تجب على الجد ولا الحامل من شبهة وهي مقدرة كنفقة الزوجة فتصير بعدم تسليمها ديناً. ويصح الإبراء عما وجب منها ويجب دفعها يوماً بظهور الحمل بإقراره أو بينة ولو أربع نسوة.

ولا تسقط بموت الأب ويسقط بنفيه غير السكني فإن التحقه طالبتة بنفقتها قبل الوضع وبنفقة الولد بعد الرضع وبأجرة إرضاعه وإن التحقه بعد وضعه ^(١). فرع: لو اختلف فقالت: وضعت اليوم ولي نفقة شهر قبله، وقال: وضعت من شهر صدقت يمينها وإن تعاكسا لنفقة الولد بني على أنها إذا أنفقت الولد ترجع على الأب أم لا وسيأتي ^(٢).

فصل موانع الوجوب

فلا تجب لناشزة ولو قل زمنه أو كانت مجنونة أو حاملاً أو أمكنه ردها قهراً ^(٣). والنشوز: إما بأن تمنعه عدواً والاستمتاع وطناً أو بحيره ولو بموضع عينه لا بعجز عن الوطاء بمرض أو قرح بها أو عبالته إن ثبت ذلك ولو بنسوة ولهن نظر ذكره مجتمعات؛ ليشهدن فإن لم تقم بينة فلها تحليفه أنه لا يعلم تضررها بالوطاء. وإما بخروجها من منزله بغير إذنه ولو لموت أحد أبويها إلا لعذر يجوز خروج المعتدة كما مر أو لاستفتاء أو لطلب حقها منه ^(٤). وإما بسفرها منفردة عنه لحاجتها كحج أو عمرة ولو بإذنه لا وهو معها ولا اعتكاف بإذنه وهو معها أو نذرته معين الوقت قبل تزويجه ولا لمجرد إحرامها بالنسك ولو بلا إذن وإما بإجرة نفسه بإذنه أو وجدها بعد النكاح مستأجرة عين وله فسخ النكاح إن جهل وإما بأن حبست ولو ظلمها لا بحبسها نفسها؛ ليسلم المهر كما مر ^(٥). ويصدق يمينه في قدر مدة النشوز إن اتفقا على ابتدائه، وإلا صدقت ولا يجب

(١) روضة الطالبين (٦٧/٩)، حاشية البجيرمي (١١٦/٤).

(٢) حواشي الشرواني (٣٣٥/٨)، روضة الطالبين (٧٠/٩).

(٣) روضة الطالبين (٦٨/٩)، مغني المحتاج (٤٣٦/٣).

(٤) روضة الطالبين (٦٨/٩)، مغني المحتاج (٤٣٦/٣).

(٥) مغني المحتاج (٤٣٧/٣).

لصغيرة لا تحتمل الوطء، ولو كان الزوج طفلاً.

وتلزم صغيراً محتملة للوطء بالقرض على وليه لا عليه ولا تسقط بأداء صوم شهر رمضان أو قضائه الفوري بلا إذن أو الموسع ولم يمنعها وإلا سقطت وله منع إتمام قضاء صلاة موسع شرعت فيه بلا إذن كالنفل المطلق^(١).

ولو زفت إليه وهي صائمة نفلاً فلها إتمامه وتسقط مؤنة يومه وله منع منذور صلاة أو صوم مطلق مطلقاً أو معين نذرته في النكاح بلا إذن ومن صوم كفارة لا من سنن راتبة ولا تطيلها ولا من تعجيل مكتوبة كالسيد مع عبده.

وله منع صوم نحو الاثنين والخميس، لا عاشوراء وعرفة ومنع الخروج لصلاة عيد ونحوه لا من فعلها في البيت^(٢).

فرع: يسقط حق الرجعية بما يسقط به حق الزوجة إلا منع الاستمتاع^(٣).

فرع: عود الناشئة إلى الطاعة في حضور الزوج أو غيبته كبذلها نفسها ابتداء وقد مر.

فرع: من استمتع بامرأة في نكاح فاسد مدة وأنفقتها ثم علم فساد له لم يسترد النفقة وإن لم ينقها مدة لم يطالبه بها.

فصل مسائل الإعسار

فللزوجة والرجعية فسخ نكاح معسر عن أقل نفقتها، وإن قدر كل يوم على نصف مد أو على مد في يوم ونصفه في يوم أو تبرع بها أجنبي إلا سلمها للزوج أو ضمن بإذنه وهو موسر نفقة يوم بيوم أو تبرع بها الأب أو أبوه عن محجوره^(٤).

ولو لم يكن معسراً فأنتق مداً فقط لم تفسخ والباقي دين عليه أو تعذر إنفاقه لغيبته سخت في المختار، وإلا بعث القاضي إلى قاضي بلده؛ ليلزمه بها.

ولو أثبتت إعسار غائب فسخت ولو قبل لإعلامه، ولتذكر أعساره حالان، ولا يكفي معسراً ولها استصحاب حالته التي غاب عليها وإن أمكن خلافها^(٥).

فلو قدم وادعى أن له مالا في البلد لا تعلمه بينة الأعسار لم يقدر في الفسخ إلا إذا

(١) مغني المحتاج (٤٣٧/٣).

(٢) روضة الطالبين (٦٣/٩).

(٣) الوسيط (٢٢١/٦).

(٤) الوسيط (٢٢٢/٦)، روضة الطالبين (٧٢/٩)، مغني المحتاج (٢٠٧/٣).

(٥) روضة الطالبين (٧٢/٩).

أقام بينة أن المرأة تعلمه وتقدر عليه، ولها الفسخ؛ لكون ماله عرضاً لا راغب فيه أو غائباً مرحلتين أو ديناً مؤجلاً يؤمن أو حالاً على معسر لا موسر حاضر ولو الزوجة أو غائب مع ماله دون مرحلتين ولا بكون الزوج عليه دين ولو مستغرقاً.

ولو كان للغائب عقار فلها طلب القاضي يبيعه؛ لينفقها ونفقة ولده إن تعين ولا تفسخ لنفقة أو كسوة للماضي لها أو للخادم بل تبقى في ذمته.

فرع: لو أنفقها أبوها عن الغائب بغير إذنه فلا مطالبة عليه لها ولا لأبيها ويصدق أنه أنفق عن الغائب ويحلف إن اتهم^(١).

وإن أنفقها تبرعاً عليها بإذن الزوج لم يرجع عليه ولها طلب الزوج بالنفقة كمن أنفقت نفسها.

فرع: لا فسخ لامرأة من يكتسب نفقة كل يوم أو في يوم نفقة ثلاث ثم يترك يومين أو ثلاثة ثم يكتسب في يوم نفقة الأيام الماضية أو يكتسب في بعض الأسبوع نفقة باقيه فإن تعذر العمل؛ لعارض فسخت أو عجز عن العمل لمرض فلا إن رجي زواله إلى ثلاثة وإلا فنعم كما لو لم يستعمل غالباً لا نادراً ولا إن وجد بالغداة غداها، وبالعشي عشاها، وامتناع القادر من الاكتساب كامتناع الموسر من الإنفاق.

ولو قدر على مد كل يوم من غير الغالب فإن غلب البرد ووجد الشعير مثلاً فإن اقتاتاه فقراء بلدها مثلاً لم تفسخ وإن لم تعتد هي اقتياتته وإلا فسخت^(٢).

فرع: لا فسخ بإعساره بالدم أو بمؤنة الخادم^(٣).

فصل الفسخ بالإعسار

لها الفسخ بإعساره وبالمسكن الواجب وبأقل كسوتها وبمهرها الحال الواجب بعقد أو فرض قبل الدخول.

وكذا يبيعه، وإن نكحته عالمة بإعساره خلافاً للشيخين لا بعد الدخول راضية ولا مفوضة قبل الفرض^(٤).

وخيار الفسخ بالمهر بعد الدفع إلى القاضي فوري فلا إمهال بعده وقبله مترخ^(٥).

(١) مغني المحتاج (٢٠٧/٣)، الوسيط (٢٢٣/٦)، روضة الطالبين (٧٣/٩).

(٢) إعانة الطالبين (٨٩/٤)، نهاية الزين (٣٣٧/١).

(٣) إعانة الطالبين (٨٩/٤)، الإقناع للشرييني (٤٨٨/٢).

(٤) حاشية البجيرمي (٣٥٦/٣)، روضة الطالبين (٧٩/٩).

(٥) إعانة الطالبين (٩٥/٤)، شرح زبد ابن رسلان (٢٥٤/١)، مغني المحتاج (٢٠٥/٣).

فرع: لو رضيت بعد أيام المهلة بالصبر معه، ثم رجعت جاز فتجدد المهلة ثم تفسخ ولها في مدة المهلة أو الرضا بإعساره الخروج.
وإن كانت غيبة؛ لتحصيل النفقة بتجارة أو كسب أو سؤال بالنهار فقط ولها منعه الاستمتاع بها إلا بالليل؛ إذ لو منعه صارت ناشرة فلا فسخ لها^(١).

فصل وقت الفسخ

لا بد من رفع الأمر إلى القاضي فإذا ثبت إعساره عنده أمهله، وإن لم يطلبه ثلاثة أيام ثم صبح ثلاثة أيام ثم صبح الرابع يفسخ القاضي، أو هي بإذنه فإن استقلت به لم ينفذ ظاهراً ولا باطناً فإن فقد القاضي والمحكم اتجه نفوذه وتحصل فرقة فسخ لا طلاق.
ولو وجد نفقة الرابع فسخت في الخامس، وليس لها أخذها عن يوم ماض؛ ليفسخ في الرابع.

ولو وجد نفقة الثالث دون الرابع جعل ثالثاً وتفسخ في الخامس ولو فقد نفقة يوم وثالثه وخامسه ووجد نفقة الثاني والرابع لفقت أيام العجز وفسخت السادس^(٢).

فصل حق الفسخ

حق الفسخ بما مر في الزوجة الكاملة لا الولي صغيرة أو مجنونة ولو لمصلحتها بل كامل النفقة وغيرها في ذمة الزوج إلى يساره ونفقتها في مالهما، ثم على من يلزمه لو كانتا خليتين.

وتستقل الأمة المكلفة بالفسخ لغير المهر وضمان السيد كالأجنبي ولا يلزمه نفقتها بل يقول: افسخي أو جوعي فإن لم تكن مكلفة أو رضيت بإعساره لم يفسخ السيد والفسخ بالمهر للسيد لا للأمة^(٣).

فرع: للأمة طلب الزوج بنفقتها ويبرأ بقبضها وملكها للسيد ولها التعلق بها فلا يبيعها حتى ييدها ولها إسقاط نفقة اليوم لا الماضي عكس السيد وتصدق في قبض نفقة اليوم ويمينها في عدمه ويصدق السيد في قبض الماضي لا الحاضر^(٤).

السبب الثاني: القرابة: فتجب نفقة القريب وشرط وجوبها له أو عليه: كونه أصلاً أو فرعاً وإن بعد اختلافاً إيماناً وكفرًا.

(١) شرح زبد ابن رسلان (٢٨٣/١)، مغني المحتاج (٤٤٥/٣).

(٢) انظر المذهب (١٦٤/٢)، الوسيط (٢٢٥/٦)، روضة الطالبين (٧٧/٩).

(٣) المذهب (١٦٣/٢)، الوسيط (٢٢٢/٦).

(٤) روضة الطالبين (٨٠/٩).

وكون المنفق موسر: وهو من تفضل نفقة قريبه عن مؤنة يوم وليلة له ولزوجته وخادمها وأم ولده ويبيع لها ما يباع فإن كان عقاراً اقترض عليه مدة فاضاً اجتمع ما يسهل بيع بعضه له.

ويجب الاكتساب الممكن لنفقة قريبه وزوجته كلنفسه لا سؤال الناس، ولا قبول عطيتهم^(١).

ولو أعطى من الزكاة أنفق ولا تلزم رقيقاً ولا من بعضه حراً خلافاً للروضة. ولا مكاتباً وكون الأخذ حراً، فإن كان مبعضاً لزم قريبه قدر حريته وكونه محتاجاً فلا تجب للغني بمال ولو صبيّاً ومجنوناً ولا لمكتف بكسب لائق ولو أصلاً خلافاً للشيخين^(٢).

وتجب لعاجز عن الكسب؛ لصغر أو جنون أو مرض أو زمانة مثلاً أو قادر وكان يزري به.

وللولي أمر الصغير بكسب أمكن وينفقه منه فإن هرب أو ترك في بعض الأيام وجبت نفقته.

وليست قدرة الأم أو النبت على التزوج كالاكتساب فإن تزوجت ولو بمعسر سقطت نفقتها ما لم تفسخ^(٣).

فرع: نفقة القريب غير مقدرة، فله كفايته بحسب حاله في سنه ورغبته وزهادته فللمرضع مؤنة الإرضاع حولين، وللפטيم والشيخ لائق به.

ولا يكتفي بسد الرمق ولا يجب نهاية الشبع بل شبع يتمكن معه من التصرف. ويجب لائق آدم وكسوة وسكنى وخادم وأجرة طبيب وفصد وحجم وشن دواء وما وجب له فهو إمتاع لا تمليك فإن خيف سقطت نفقته أو لم ينفقه مدة، ولو عدواناً وإن لم تثبت في ذمته وإن فرضها القاضي أو أذن في اقتراضها؛ لغية من تلزمه أو امتناعه خلافاً للروضة ولا يصح الاعتياض عنها ويبدله بتلفها وكذا بإتلافه لكن يصير البدل في ذمته^(٤).

فصل ما يلزم الفرع

يلزم الفرع النفقة والكسوة والسكنى لا الدم والإخدام لزوجته وأم ولد لأصله الذي

(١) المهذب (١٦٦/٢)، الإقناع للشرييني (٤٨٠/٢)، روضة الطالبين (٨٥/٩).

(٢) انظر/ روضة الطالبين (٨٥/٩).

(٣) مغني المحتاج (٤٤٨/٣).

(٤) روضة الطالبين (٨٥/٩).

تجب نفقته فإن تعددن وزعها الأصل عليهن ولكل الفسخ فإن ترتبن فيه لم ينفذ من الخيرة لتسام حقها ولا يلزم الأصل مؤنة زوجة وأم ولد للفرع^(١).

فرع: إذا استغنى الأصل فلا مؤنة له فإن أقر الفرع قبل ذلك أنها تلزمه إلى موته وقال: أردت لفقره وقال الأصل: بل مقابلة عوض صدق الفرع بيمينه^(٢).

فرع: لو امتنع القريب من النفقة أو غاب، ولم يوكل بها فللمستحق، ولأم الطفل أخذها من ماله بغير إذن القاضي، ولو من غير جنسها إن تعين، فإن فقد ماله لم يستقلا بالاقتراض على الغائب، وكذا الجد بل بإذن القاضي لهم فيه وإنفاقه، فإن لم يأذن لم يقترضها، ولو لم يكن قاض واقترضوا عليه لزمه قضاؤه إن اشهدوا وإلا فكهرب الجمال، وللأم إنفاق ولدها الموسر من ماله بلا إذن أب، أو قاض، وكذا من مالها لترجع عليه أو على أبيه وإشهادها هنا كما مر.

ولو أنفق الأب لغيبة ماله؛ ليرجع عليه جاز ولو بلا إذن قاض فإن تلف ماله بقيت في ذمته ثم تلزمه نفقته.

ولو غاب أحد ولدي المحتاج بماله وتعذر الاقتراض عليه أمر القاضي الحاضر منهما بإنفاقه ويرجع بحصة الغائب عليه^(٣).

فصل مؤنة الأب وأبيه

للأب وأبيه أن يأخذا مؤنتهما الواجبة من مال الفرع المحجور، وأن يؤجراه لها إن أطاق ولا تأخذها الأم ولا الفرع إلا بالقاضي وله أن يأذن الفرع المحتاج في إجارة الأب المجنون وأخذ مؤنته من الأجرة^(٤).

فصل نفقة الإرضاع

يلزم الأم إرضاع ولدها اللباً كفايته عرفاً وإن لم تعين وكذا اللبن إن تعينت ولها طلب الأجرة لهما وإن تعينت أو كانت زوجة أبيه وهي من مال الرضيع ثم على المنفق ولا تزداد الزوجة على نفقتها للإرضاع.

ولو وجد الأب متبرعة بإرضاع أو راضية بدون أجرة المثل ولم ترض به الأم فله نزعها منها إلا إن كانت المحابة لا تزيد على إدرار الأم.

(١) حاشية البجيرمي (٣/٣٩٨، ٣٩٩).

(٢) حواشي الشرواني (٧/٣٨٧).

(٣) إعانة الطالبين (٢/٢٠٢)، روضة الطالبين (٩/١١٩).

(٤) مغني المحتاج (٢١٢).

وكذا لو وجد راضية بأجرة المثل وطلبت الأم أكثر فإن رضيت فوجهان.
ويصدق بيمينه في وجوه متبرعة أو محايية وله منع زوجته إرضاع ولدها من غيره
لأتمته وإن أخذت أجرة فإن نقص به استمتاعه سقطت نفقتها وإلا فلا ^(١).

فصل اجتماع عدد من تجب عليه أو له النفقة

فإذا وجد للمحتاج فرعان أنفقهم أقرهما إن كان وارثاً كبنت وابن بنت وكذا إن غير
وارث كابن بنت وابن ابن فإن استويا قريباً وإراثاً كابنين أنفقاً بالسوية وكذا لو اختلفا إراثاً
كابن وبنت ^(٢).

وإن استويا قريباً وأحدهما لا يرث كابن ابن وابن بنت أنفق الوارث، وإن وجد له
أصول فقط أنفق الأب ثم أبوه وإن علا ثم أمه ^(٣).

وإن وجد له أجداداً وجدات أنفق الأقرب وإن لم يدل به الآخر ثم الوارث ثم
يستويان.

وإن وجد له فرع وأصل أنفق الفرع وإن سفل ثم الأصل.

ولو ازدحم على واحد مستحقون من أسفل وأعلى وله ما ينفق الكل لزمه وإلا قدم
نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير أو المجنون ثم أمه ثم أباه ثم ولده المكلف ثم جده وإن علا
وإن كان البعد زمناً قدم ^(٤).

ولو استوى اثنان درجة كأولاد استويا في الأخذ وتقدم بنت ابن على ابن بنت ونحو
رضيع ومريض منهم على غيره وأبو الأب على أبي الأم فإن اختلف الجدان درجة واستويا
عصوبة أو عدمها فالأقرب إلا إن كان الأبعد عصبة فيستويان.

ولو وجد جد وجدة فكأم وأب وإن كانت أعلى فهي أولى بالمساواة من الجد مع
الأب وفي جدة لجهتين وجدة لجهة تقدم الأولى إن استويا درجة فإن كانت أبعد فالأخرى
وفي بنت بنت بنت أبوها ابن ابن بنته مع بنت بنت بنت ليس أبوها من أولاده تقدم
الأولى فإن كانت أبعد فالأخرى.

ولو استويا جماعة وزع الموجود عليهم فإن لم يسد الموزع مسداً أقرع ^(٥).

(١) إعانة الطالبين (٢/١٠٠)، روضة الطالبين (٩/٨٨)، فتح المعين (٤/١٠٠).

(٢) حاشية البجيرمي (٣/٣٩٥).

(٣) حاشية البجيرمي (٣/٣٩٥).

(٤) المنهج القويم (١/٤٨٢)، فتح المعين (٤/٩٩)، فتح الوهاب (٢/٢١١).

(٥) فتح الوهاب (٢/٢١١)، المنهج القويم (١/٤٨٢).

فرع: لو أعسر الأقرب لزم من يليه ولا يرجع عليه لو أيسر وقسط من غاب من المنفقين في ماله ثم يقترض عليه ثم يأمر القاضي أحد الحاضرين بتسليم حصة الغائب بقصد الرجوع عليه^(١).

فرع: لو وجد الأب نفقة أحد ولديه فعلى الجد نفقة الآخر فإن رضا بأن ينفق كل واحد جاز وإلا أنفقهما شركة ولو وجد ابن نفقة أحد أبويه فعلى ابن الابن نفقة الأب فإن رضي باشتراك أو باختصاص كل واحد بواحد وإلا عمل باختيار الأبوين إن استويا نفقة وإلا اختص أيسر الولدين بأكثر الأبوين نفقة قاله الروياني، والقياس تساوى صورتين بل ينبغي في الثانية أنه إذا كان أحدهما الأم أنفقها الابن فتتبع نفقة الأب على ابن الابن^(٢).

فصل الحضانة^(٣)

وهي كنفقة القريب فمؤنتها كالنفقة.

والحضانة: حفظ وتربية من لا يستقل برعاية نفسه لصغر أو جنون أو خبل والإناث بها أليق ثم الطفل مع أبويه مدة الزوجية ثم مع الأم^(٤).

وشروط الحضان: إسلام لطفل مسلم تبعاً، وتكليف، وسلامة من مرض مايوس شاغل وعمى وحرية وعدالة، وخلو الحضانة من زوج أجنبي وكونها مرضعة لرضيع^(٥).

فلا حضانة لكافر على مسلم بل هي للمسلمين من أقاربه بالترتيب الآتي ثم من الأجانب.

ويحضن مسلم كافراً وينزع من أقاربه الذميين ميمز أسلم، ولذي جنون دائم أو غالب لا نادر كيوم في سنة ولا لصغيرة ولا لذي مرض دائم يمنع من النظر في الحضانة أو يعسر معه حركة من يعتاد مباشرتها لا من يدبرها بنظره^(٦).

(١) مغني المحتاج (٤٥٢/٣).

(٢) حواشي الشرواني (٣٥٢/٨)، مغني المحتاج (٤٥٢/٣).

(٣) الحضانة: بفتح الحاء لغة: الضن مأخوذة من الحضن، بكسرها وهو الجنب لضم الطفل إليه. وشرعاً: تسرية من لا يستقل بأموره بما يصلحه ويقيه عما يضره ولو كبيراً مجنوناً، كأن يتعهده بغسل جسده وثيابه ودهنه وكحله وربط الصغير في المهد وتحريكه لينام.

انظر الإقناع للشربيني (٤٨٩/٢)، شرح زبد ابن رسلان (٢٨٤/١).

(٤) حاشية البجيرمي (١٢١/٤)، حواشي الشرواني (٣٥٣/٨)، من زبد ابن رسلان (٢٨٤٧/١).

(٥) متن ابن رسلان (٢٨٤/١)، فتح المعين (١٠١/٤)، منهج الطلاب (١٠٩/١).

(٦) حاشية البجيرمي (٢٢٩/٤)، مغني المحتاج (٩٧/٤).

ولا ^(١) لأعمى ولا لمن فيه رق وإن أذن سيده كأم ولدها من السيد بكل حضاته لأب إلا مستولدة كافر أسلمت إذ يتبعها الولد في الإسلام.

وعلى السيد حضانة رقيقه وله نزعه من أبيه أو أمه بعد التمييز كأن سبي ثم أسلم أبواه، وهل لأمه حضاته قبل التمييز؟ وجهان ^(٢).

ومن بعضه حر اشتراك مالك بعضه وقرية في حضاته فإن رضيها بمهاياها أو بحضانة بالجرة أو بحضانة أحدهما له فذاك وإلا استأجر القاضي له حاضنة من مالهما ^(٣).

ولا حضانة لفاسق ويكفي عدالة ظاهرة، والسفه والتغفيل كالفسق وإنما تثبت الأهلية ببينة عند القاضي ولا لمزوجه بأجنبي وإن رضي بدخوله إن لم يوافق الأب فإن لم يوجد بعدها قريب يحضن فهي للوصي.

نعم: لو استؤجرت لحضاته ثم تزوجت في المدة لم ينزع منها وقد رضي ولا إن تزوجها قريب ذا حضانة في الجملة ورضي ولو بعيداً كأن نكحت جدته جده لأبيه لا لأمه، ولا حضانة لذات لبن لم ترضعه فإن لم تكن ذات لبن بقي حقها ويتجه إسقاطه ببرص أو جذام ^(٤).

فرع: إذا عادت للأهلية بإسلام أو إفاقة أو عتق أو رشد أو طلاق ولو رجعيّاً عاد حقها ثم إن أعيدت الرجعية في بيت الزوج فله منع إدخال المحضون فيه أو في بيتها فلا ^(٥).

فرع: لو لم تحضنه الأم أو غابت فالحضانة لأمها ولو امتنع القرب كانت لمن يليه لا للإمام ولو امتنع الأب أجبر عليها؛ لأنها عليه والأم هي لها لا عليها. ولو فقد القريب الحاضن فهي على المسلمين ومؤنتها من ماله ثم على من تلزمه نفقته ^(٦).

فصل سكن المحضون

إذا بلغ الذكر رشيداً سكن حيث شاء والأولى مع أبويه أو غير رشيد دامت حضاته

(١) أي: لا تنجب.

(٢) الإقناع للشرييني (٤٩١/٢)، حواشي الشرواني (٣٥٧/٨)، مغني المحتاج (٤٥٢/٣).

(٣) مغني المحتاج (٤٥٢/٣).

(٤) الإقناع للشرييني (٤٩١/٢)، شرح زيد ابن رسلان (٢٨٥/١).

(٥) الوسيط (٢٣٩/٦)، شرح زيد ابن رسلان (٢٨٥/١).

(٦) مغني المحتاج (٤٥٢/٣)، الإقناع للماوردي (١٦٠/١).

مطلقاً خلافاً لتفصيل الشيخين^(١).

وإن بلغت الأنثى مزوجة فهي مع زوجها أو خلية فإن كانت عفيفة ثيباً وكذا بكرة سكنت حيث شئت والأولى مع أبويها أو من شئت منهما إن افترقا ومع الأم أولى^(٢). ويكره لها مفارقتها، أو غير عفيفة فلولي النكاح من عصبتها منعها من الانفراد ثم إن كان محرماً لها ضمها إليه إن رآه أسكنها بلائق بها ولا حظها. ويصدق في الرية يمينه والأم كالعصبة وللأبوين والجد منع أمرد من الانفراد عند الرية وكذا باقي العصبة كما ينبغي^(٣).

فصل ترتيب القرابة المستحقين عند النزاع

فإن تمحض إناثهم قدمت الأم ثم القربى فالقربى من أمهاتهم المدليات بالإناث ثم من أمهات الأب كذلك ثم من أمهات أبيه وهكذا ثم الأخت ثم الخالة ثم بنت الأخت ثم بنت الأخ ثم الخالة ثم العمة ثم بنت العم لغير الأم فيهما، وتقدم من الكل ذات الأبوين ثم ذات الأب ثم ذات الأم منهما، ثم بنت الخالة ثم بنت العمة ثم بنت العم لغير الأم فيهما فإن كان الطفل ذكراً فحقها إلى بلوغه حد الشهوة، وبنت المجنون عند فقد الأبوين أحق من جداته، ولو جن أحد الزوجين وللآخر به استمتاع قدم على أقاربه^(٤).

ولا حضانة لأنثى تلبي بذكر لا يرث كأم أبي الأم لكنها أحق من الأجنبية ندباً مؤكداً فإن رأى القاضي تقديم الأجنبية جاز وكنت ابن بنت وكذا بنت خال خلافاً للروضة وكنت عم لأم^(٥).

وإن تمحض ذكورهم فالحضانة لقريب وارث ويقدم الأب ثم آباؤه الأقرب فالأقرب ثم الأخ لأبوين ثم لأب ثم لأم بنوهما كذلك ثم أعمام أبي الأب ثم بنوهم كذلك وهكذا فإن لم يكن محرماً للأنثى كابن عم حضنها إلى حد الشهوة لا بعد ذلك مطلقاً خلافاً لتفصيل الشيخين.

ولا حضانة لوارث غير قريب كمتعق، فإن كان المعتق قريباً لم يترجح على أقرب منه بل ينبغي أن لا يساويه ولا محرم لا يرث كأبي الأم والخال والعم لأم، إن اجتمع الصنفان

(١) مغني المحتاج (٤٥٣/٣).

(٢) مغني المحتاج (٤٠٢/٣)، حواشي الشرواني (٢٦٠/٨).

(٣) روضة الطالبين (١٠٣/٩).

(٤) حواشي الشرواني (٣٥٧/٨).

(٥) مغني المحتاج (٤٥٣/٣).

قدمت الأم ثم أمهاتها بالترتيب المتقدم ثم الأب ثم أمهاته ثم الجد ثم أمهاته وهكذا من فوقه ثم الحواشي الأقرب فالأقرب كما مر^(١).

فإن استوى اثنان أو أكثر في الدرجة قدم أنثاها على ذكرها ثم الخالة ثم بنت الأخت ثم بنت الأخ ثم ابن الأخ ثم العمة مطلقاً ثم العم لا لأم ثم بنت الخالة ثم بنت العمة ثم بنت العم الوارث ثم فروعهم كما مر ثم خالة الأبوين ثم عمتهم ثم عمهما فإن استوى اثنان أقرع بينهما فمن قدم والخنثى هنا كالذكر فإن ادعى الأنوثة؛ ليقدم عليه صدق بيمينه^(٢). ولو كان الخنثى ولد أبي الأم وولد أبي أب خنثيين فالأول خال أو خالة والثاني عم أو عمة فإن كانا ذكرين قدم العم أو أنثيين فالخالة.

فرع: إنما تقدم الأم على الأب قبل تمييز الولد، أما بعده فيقدم من اختاره الولد منهما إن افترقا وصلحا للحضانة فإن صلحا أحدهما قدم وبعد الأب يخير بينهما وبين الجد وإن علا وبينهما الحواشي كالأخ والعم وكذا ابن العم حيث له حضانة وقد مر^(٣). وأم الأم كالأم وكذا الأخت لغير الأب والخالة ويخير بين أختين أو أخوين مثلاً فإن خير فسكت قدمت الأم^(٤).

وإن اختارهما أقرع فمن قرع أخذه وإن اختار أحدهما أخذه فإن عاد إلى اختيار الآخر أخذه وهكذا إلا إذا ظن بتكريره فله تمييزه فهو للأم وإن لم يعد عمن اختاره فإن كان الأب فله منع البنت من الخروج؛ لزيارة الأم ولعله في البرزة لا لعيادتها للمرض^(٥). وللأم^(٦) زيارتها في بيته في بعض الأيام وشكك قدر الزيارة عادة ولها تريض البنت والابن في بيتها إلا أن يرضي به في بيته ويخرج عنها مدة الزيارة والتريض إن فقد محرم ونحوه فلا يمنعها حضور تجهيزهما إن ماتا ولا يمنعهما من عيادة الأم ولا البنت من تريضها إن عرفته ولا الابن من زيارتها وإن كانت الأم فالبنت معها دائماً وللأب زيارتها وتعهدا كغير المميز مع أمه والابن معها ليلاً ومع الأب نهاراً؛ ليعلمه دينه ودنياه ويؤدبه والجد والوصي والقيم كالأب وعلى كل ولي تعليمه وتأديبه وأجرة ذلك على المنفق^(٧).

(١) منهاج الطالبين (١/٢٩١).

(٢) المهذب (٢/١٧٠).

(٣) حواشي الشرواني (٨/٣٥٢)، روضة الطالبين (٩/١٠٥).

(٤) المجموع (٩/٣٤٢).

(٥) منهج الطلاب (١/١١٠)، منهاج الطالبين (١/١٢١).

(٦) أي: يجوز.

(٧) حاشية البجيرمي (٤/١٢٥)، مغني المحتاج (٣/٤٥٨)، الإقناع للماوردي (١/١٤٥).

فرع: لو ترك أحد الأبوين وقت التخيير كفالته أخذه الآخر وإن لم يرض الولد فلو عاد الممتنع أعيد التخيير ولو أباه الأبوان خير بين الجد والجدة إن وجدا وإلا لزمته المنفق^(١).

فرع: إذا كانت المميزة مع الأب؛ لكون الأم مزوجة فطلبتها الأم قال ابن الصلاح: أنقذت إليها قدر الزيارة أو زارتها الأم في منزله إن رضي وإلا أخرجها إليها فإن لم يرض زوج الأم بخروجها تعين إنقاذ البنت إليها فإن كره الزوج دخولها منزله وقفت البنت خارجة ونظرتها الأم من داخله بلا إطالة^(٢).

فصل محل تقدم الأم

محل تقديم الأم قبل التمييز والتخيير بعده إذا أقام الأبوان بالبلد فإن سافرا لحاجة دام حق الأم أو أحدهما لحاجة أخذه المقيم إلى عود المسافر أو لنقله ولو إلى بادية قدم الأب سواء انتقل هو أو الأم إذا وجد شرط الحضانة والأمن طريقاً ومقصداً إن سافر فإن رافقته الأم في الطريق بقي حقها^(٣).

وكذا في المقصد وإلا عاد بعوده إلى بلدها ويصدق بيمينه في قصده الانتقال وفي الأمن المشروط فإن نكل وحلفت أمسكت الولد.

والعصبة المحرم كالجد والأخ والعم في نزع الولد للانتقال كالأب.

وكذا غير المحرم كابن العم في الابن وكذا في البنت حيث له الحضانة وقد مر^(٤).

والمحرم بلا عصوبة كالخال والعم للأم لا حضانة له فلا نقل له^(٥).

فرع: لا يمنع الأب من نقله إقامة الجد هناك ولا الجد إقامة باقي العصبة، ولو انتقل أقرب العصبة كالأخ مع إقامة أبعد منه صح منه كالعم، فعن المتولي منعه، وأقره الشيخان وعن الماوردي جوازه، وهو أقرب^(٦).

فرع: إذا أرادت حاضنة الولد الانتقال به ولا عصبة له هناك فإن كانت أما أو جدة ولا مال له، ولا من تلزمه نفقته من الأقارب فتمكينها، وعدمه بنظر القاضي، وإن كانت

(١) روضة الطالبين (١٠٦/٩).

(٢) الوسيط (٢٤٢/٦).

(٣) حاشية البجيرمي (١٢٢/٤)، مغني المحتاج (٤٥٢/٣)، روضة الطالبين (٩٦/٩).

(٤) روضة الطالبين (٩٦/٩).

(٥) روضة الطالبين (١٠٧/٩)، فتح الوهاب (٢١٣/٢).

(٦) روضة الطالبين (١٠٧/٩).

غيرها من نساء القرابة، ونقلته إلى بلد له فيه عصابة - جاز أولاً عصابة له وله مال فهل لها نقله وتربيته والولي يحفظ ماله والنظر إلى الوصي، ثم القاضي في تمكينها ونزعه وتسليمه إلى من يليها من المقيمات ؟ وجهان ^(١).

وإن لم يكن له مال فهل له نقله أو المقيمة أولى ؟ وجهان.

السبب الثالث ملك الحيوان: فعلى المالك لرقيقه غير المكاتب ولو فاسدة طعامه مخبوزاً وإدامه مصنوعاً ما يكفيه ولو زغيباً ويكفي مثله في القريب وكسوته وجنس ذلك من غالب القوت والآدم لرقيق البلد وكسوتهم لائقاً بالسيد.

ولا يجزئ ستر العورة فقط وإن لم يتأذ بحر، ولا برد إلا ببلد يعتاده رقيقه فإن اعتادوا العرى وجب ساتر العورة ^(٢).

ولو تقشف السيد رياضة أو بخلاً لم يتبعه رقيقه إلا برضاه، وإن تنعم ندب اعطاؤه مثله.

وكسب الرقيق لسيدته ينفقه منه إن شاء، ويمون الشريكان رقيقهما بقدر الملك ويسقط ذلك بمضي الزمان وعلى السيد ثمن ماء طهارة رقيقه في الحضر، لا في السفر وثن دوائه، وأجرة الطبيب عند الحاجة ^(٣).

فرع: يكره للسيد تفضيل نفيس عبيده على خسيسه، ويندب ذلك في الإماء سرية أو غيرها، ويسن إجلالته معه للأكل، فإن لم يفعل السيد، أو الرقيق حياء من سيده - ندب ترويع لقمة كبيرة أو لقمتين في دسم طعامه ودفعها إليه، ويتأكد ندب أخذ الأمرين لمن عالج طعامه سيما إن حضر ^(٤).

فرع: إذا أعطى السيد رقيقه طعامه لم يجز له إبداله وقت الأكل ويجوز قبله.

فصل إيجاب الأمة على إرضاع الولد

للسيد أن يجبر أمته مستولدة، أو غيرها على إرضاع ولدها منه، أو من غيره وأن يمنعها منه وقت استمتاعه بها فقط فتضمنه تلك المدة إلى أخرى، لا على إرضاع غير ولدها معه إلا بزوائد عليه.

(١) حاشية البجيرمي (٣٦٢/٢).

(٢) الإقناع للشريبي (٤٨٢/٢)، حواشي الشرواني (٣٦٥/٨)، فتح الوهاب (٢١٦/٢)، مغني المحتاج (٤٦٠/٣).

(٣) مغني المحتاج (٤٦٠/٣).

(٤) الوسيط (٢٤٧/٦).

وله إلزامها فطامه قبل تمام الحولين إن لم يضره وعلى إرضاعه بعدهم إن لم يضرهما وإن كفاه غير لبنها وليس استقلال بإرضاع ولا فطام^(١).

فرع: للحررة حق تربية ولدها، فليس لأحد أبويه استقلال بفطامه قبل تمام الحولين ويلزمه الأجرة لها أو لغيرها إن امتنعتن ولم يجزه الطعام ولكل الاستقلال بفطمه لتمام الحولين إن لم يضره.

ولو اتفقا على الزيادة على حولين أو على دونها ولم يضره جاز^(٢).

فصل خراج الرقيق للسيد

لو اتفق السيد ورقيقه على خراج يحتمله كسبه لا أكثر جاز - ثم لكل منهما الرجوع ويجبر نقص كسبه في يوم بزيادة في آخر، وما زاد على الخراج فكأنه أبيع له توسيعاً عليه، ومؤنته من حيث شرطت من كسبه أو مال سيده، وإن سافر به أركبه عقبه^(٣).

فصل عدم جواز إلزام الرقيق عملاً لا يطيقه

يحرم على السيد إلزام رقيقه عملاً لا يطيقه إلا يوماً أو يومين، وله إلزامه عملاً شاقاً في بعض الأوقات، واستعماله بالعادة الغالبة^(٤).
وعلى الرقيق بذل طاقته فإذا استعمله نهائراً أراحه ليلاً، أو عكسه فعكسه ويريجحه صيفاً وقت القيولة، ويستعمله شتاء نهائراً وطرفي الليل^(٥).

فصل امتناع السيد عن مؤنة عبيده

لو امتنع السيد مؤنة، أو غاب باع القاضي ماله فيها بعد اقتراضه عليه، حتى يبلغ قدرأ صالحاً فإن فقد ماله وهو حاضر أمره القاضي ببيعها أو إيجارته للنفقة أو أعتقه، فإن أبى أجرة فإن تعذر باعه، فإن تعذر فهي من بيت المال، ثم من أغنياء بلده كما للقيط وللقاضي الإذن لرقيق الغائب في الاقتراض وإنفاق نفسه منه ووفاءه على السيد^(٦).
ومن عجز عن مؤنة مستولدته فعليه تخليتها للتكسب وتنفق نفسها أو إيجارتها فإن تعذر فهي في بيت المال ولا يلزمه عتقها ولا تزويجها.

(١) شرح زيد ابن رسلان (٢٨٤/١)، مغني المحتاج (٤٦١/٣)، منهج الطلاب (١١٠/١).

(٢) منهاج الطالبين (١٢١/١)، مغني المحتاج (٤٦١/٣).

(٣) انظر شرح زيد ابن رسلان (٣٣٥/١).

(٤) إعانة الطالبين (١٠٥/٤)، فتح المعين (١٠٥/٤).

(٥) إعانة الطالبين (١٠٥/٤)، فتح المعين (١٠٥/٤).

(٦) الأم (٢٥٨/٦).

فائدة

يكره أن يقول القن لمالكه: ربي، بل يقول سيدي ومولاي وأن يقول المالك له: عبيدي أو أمتي، بل يقول غلامي، أو فتاتي وجارتي، أو فتاتي^(١).
ولا يكره إضافة رب لغير مكلف كرب الدار، ويكره أن يقال لفاسق أو متهم في دينه: سيدي، أو يا سيد ولكل أن يقول لأصغر منه: يا أخي يا بني، أي أنه بمنزلتها بل يندب ذلك للملاطفة^(٢).
ويكره دعاؤه على نفسه وولده وخدمه وماله، لا على الظالم أو مبتذل أهل الفضل^(٣).

فصل إلزام المالك كفاية دابته

يلزم المالك كفاية دابته المحترمة ولو كلباً، أو تعطلت لمرض أو زمانة طعم، ورياً بوصولهما، أو لهما لا غايتهما، أو لإرسال السائمة ترعى، وترد الماء إن كفاها ذلك فإن أبى ألزم به من ماله، أو يبيعها، أو لإجارتها، أو ربح المأكولة للكل فإن أبى فعل القاضي منهما ما يراه، فإن لم يكن له مال باع القاضي الدابة أو بعضها لنفقة الباقي، ثم أجرها ثم في بيت المال ثم على المسلمين.

فإن كانت كلباً مثلاً أعطاهما من له اقتناؤها، أو إرسالها ولو كانا حيوانين مأكولاً، وغيره وله كفاية أحدهما وتعذر بيعها فهل يقدم ملاً يؤكل ويذبح المأكول أو ليستويان؟ فيه تردد^(٤).

فرع: للمالك عند الضرورة غصب العلف لدابته، والشاة لكلبه، والخيط لجرحه إن تعين ذلك، ولم يبع.

ويحرم عليه إدامة تحميلها ما لا تطيقه دائماً وضربها عبثاً وحلب ما يضرها أو ولدها بل يترك له ما يقيمه: كولد الأمة حتى يستغنى عنه برعي أو علف أو لبن غير أمه ويحرم ترك حلبها المضربها^(٥).

(١) حواشي الشرواني (٣٦٩/٨)، مغني المحتاج (٤٦٢/٣).

(٢) حواشي الشرواني (٣٦٩/٨)، مغني المحتاج (٤٦٢/٣).

(٣) حواشي الشرواني (٣٦٩/٨)، مغني المحتاج (٤٦٢/٣).

(٤) إعانة الطالبين (١٠٧/٤)، فتح المعين (١٠٦/٤).

(٥) إعانة الطالبين (١٠٦/٤)، الوسيط (٢٤٩/٦)، حواشي الشرواني (٣٧٢/٨)، روضة الطالبين (٩/١٢٠).

(١٢٠)، مغني المحتاج (٤٦٣/٣).

ويسن أن لا يبالغ الحالب في الحلب، بل يبقى في الضرع شيئاً، وأن يقص أظفار يديه. وعلى المالك أن يبقى للنحل من العسل كفايته إن تعين. ويحصل ورق التوت لدود القز أو إرساله ليأكله إن وجد له تسميته لتحصيل فائدة وإن هلك به، ويحرم جز صوف الحي من أصله، أو حلقة. فرع: لا يكره للمالك ترك زرع أرضه، أو غرسها، ويكره ترك سقيها وترك عمارة داره أو فئائه ونحوهما إن أدى إلى الخراب، فإن تعلق بالعمارة حقه مستأجراً وكانت لمجور فقد مر، والأولى لكل أن لا يبنى فوق الحاجة ^(١) ^(٢).

خاتمة

من حق الحيوان جمع الذكر والإناث وقت الإنزاء ويكره إنزاء الحمير على الخيل ويحرم إنزاء الخيل على البقر لكبر الآلة. ويحرم التهريش بين البهائم والله تعالى أعلم ^(٣).

(١) حواشي الشرواني (٣٧٤/٨)، روضة الطالبين (١٢١/٩).

(٢) مغني المحتاج (١٢٠/٣).

(٣) جاء هنا قوله: تم الربع الثالث: وكان الفراغ من كتابته يوم الثلاثاء عند أذان ظهر ذلك اليوم سادس يوم مضى من شهر ذي القعدة من شهور ستين بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ﷺ، ونسأل الله تعالى أن لا ينزع الإسلام منا عند الموت كما رضى لنا أولاً فلا ينزعه منا.

فهرس المحتويات

٦١..... فصل في الرضخ	٣..... كتاب الوصايا
٦٢..... فصل في الثقل	٥..... فصل فيمن أوصى بأكثر من الثلث
٦٣..... كتاب النكاح	٩..... فصل يكره أن يزيد الموصي على الثلث
٦٤..... فيه أبواب	فصل من انتهى إلى حالة يقطع فيها بموته عاجلاً
٦٩..... تنمة من خصائص هذه الأمة	٩..... فصل في الذي يحسب من الثلث
٧٠..... المقدمة الثانية في نذب النكاح وعدمه	١١..... فصل اتساع الثلث لتبرع المريض
٧٠..... فصل صفة المنكوحه	١٦..... فصل ملك الموصى به
٧١..... فصل حكم نظر الرجل للمرأة	الباب الثاني في أحكام الوصية
٧٢..... فصل حكم نظر الأجنبي لوجه المرأة	فصل في الوصية لليتيم
٧٣..... المقدمة الثالثة الخطبة	فصل الأعمار
٧٤..... فصل ما يقوله الخاطب قبل الخطبة	فصل الوصية للفقراء والمساكين
٧٥..... الباب الثاني في أركانه	فصل أوصى لبني فلان
٧٦..... فصل حكم النكاح المعلق	فصل في الأحكام المعنوية
٨٢..... الباب الثالث فيمن له ولاية النكاح	فصل حساب المنفعة من الثلث
٨٥..... فصل في ثبوت الولاية	فصل في ما لو أوصى لرجل ثم لورثته
٨٧..... فصل حكم تزويج الحد والعلم	فصل حكم الوصية بحج التطوع
٨٩..... فصل في خصال الكفاءة	فصل حكم ما لم أوصى بأجرة الحج والعمرة
٩١..... فصل الأفضل في ولاية المرأة	الواجبين
٩٣..... الباب الرابع في نكاح المحجورين والأرقاء	فصل حكم الوصية بالدعاء للميت
٩٦..... الباب الخامس في موانع النكاح	فصل في مسائل حسابية
١٠٠..... فصل حكم من ملك أمة وأختها	فصل في استغراق الوصايا المال
١٠٥..... فصل حقوق الزوجة الكتابية	الباب الثالث في الرجوع عن الوصية
١٠٥..... فصل انتقال الكافر من ملة إلى ملة	الباب الرابع في الإيصاء
١٠٦..... خاتمة	خاتمة
١٠٦..... الباب السادس في أنكحة الكفار	كتاب الوديعة
١٠٧..... فصل في لإسلام الزوجين	فصل حكم يد الوديع على الوديعة
١٠٧..... فصل تفرجات على صحة أنكحة الكفار	فصل متى تصير يد الوديع ضامنة
١٠٨..... فصل فيما لو أسلم الزوجان	فصل مسائل في الوديعة
١٠٩..... فصل فيما لو أسلم كافر	فصل ادعاء أكثر من شخص بحقه في الوديعة
١١٢..... فصل في لفظ الاختيار	خاتمة
١١٤..... فصل مسائل في الاختيار	كتاب حكم ما أخذ من الكفار
١١٤..... خاتمة	فصل ما يندب للإمام
١١٥..... الباب السابع في خيار النكاح	فصل في صفة القسمة على الغائمين
١١٦..... فصل في خيار العيب	

فصل المغلب في الخلع من الجانبين المفاوضة. ١٦٦	فصل في الفسخ بالعدة. ١٢٠
الباب الثاني في أركانه. ١٦٨	الباب الثامن في استمتاع الرجل بالمرأة. ١٢١
فصل في التوكيل في الخلع. ١٧٢	قاعدة. ١٢٢
فصل في الألفاظ الملزمة. ١٧٥	فصل في وطء الأصل أمة فرعه وعكسه. ١٢٢
فصل في مطلق الدراهم في الخلع. ١٧٧	فصل في الإعتفاف. ١٢٣
فصل لو لم يصف المسلم بصفة السلم. ١٧٧	فصل في نكاح الأمة والعبد. ١٢٤
فصل في الخلع على معين. ١٧٨	فصل في الاختلاف في الزوجية. ١٢٨
فصل لو قالت طلقني ثلاثاً بألف. ١٧٨	كتاب الصداق. ١٣١
الباب الثالث في الاختلاف. ١٨١	فصل في أحكام الصداق. ١٣٢
كتاب الطلاق. ١٨٣	فصل النكاح بمهر المثل. ١٣٥
الأول: في أركانه. ١٨٣	فصل في التفويض. ١٣٨
فصل في شروط وقوع الكناية. ١٨٦	فصل سبب عود شطر المهر أو كله إلى الزوج. ١٤٠
فصل فيمن نوى طلاق زوجته. ١٨٧	فصل العفو عن المهر. ١٤٤
فصل طلاق الأخرس. ١٩٠	فصل الخلع قبل الدخول. ١٤٤
فصل في التفويض. ١٩٠	فصل في المتعة. ١٤٥
فصل في شرط وقوع الطلاق. ١٩٢	فصل الاختلاف قبل الدخول. ١٤٦
فصل يملك الحر ثلاث طلاقات. ١٩٤	خاتمة. ١٤٨
خاتمة. ١٩٥	كتاب الوليمة ولواحقها. ١٤٩
الباب الثاني الطلاق السني والبدعي. ١٩٥	فصل تصوير الحيوان. ١٥١
فصل في تعليق الطلاق. ١٩٦	فصل قرى الضيف. ١٥١
الباب الثالث في تعدد الطلاق. ١٩٩	فصل في آداب الأكل. ١٥٢
فصل تكرر لفظ الطلاق. ٢٠٠	فصل في آداب الشرب. ١٥٥
فصل حساب الضرب. ٢٠٢	فصل في النثر والتقاطه. ١٥٥
فصل تبعض الطلاق. ٢٠٣	كتاب القسم والنشوز. ١٥٧
فصل في التشريك. ٢٠٣	الأول: في القسم. ١٥٧
خاتمة. ٢٠٤	فصل للقسم مكان وزمان وقدر. ١٥٧
الباب الرابع في الاستثناء والتعليق. ٢٠٤	فصل في حق الزفاف. ١٦٠
فصل التعليق بالمشيئة. ٢٠٦	فصل فيمن إذا ظلم الزوج في القسم. ١٦١
خاتمة. ٢٠٧	فصل حكم إذا أراد سقراً ببعض زوجاته. ١٦٢
الباب الخامس في الشك في الطلاق. ٢٠٧	الباب الثاني في النشوز. ١٦٣
فصل تعليق الطلاق بمعين. ٢١١	خاتمة. ١٦٥
خاتمة. ٢١٢	كتاب الخلع. ١٦٦
الباب السادس في تعليق الطلاق. ٢١٣	الأول: في حقيقته. ١٦٦
فصل التعليق بـ "الدخول والخروج". ٢١٣	

فصل اتفاق اللفظ الوضعي واللفظي	٢٤٤
فصل تعليق الطلاق بمخالفته أمره ونهيه	٢٤٦
فصل فعل المكره أو الناسي أو الجاهل	٢٤٧
كتاب الرجعة	٢٤٩
فصل في الاختلاف في انقضاء العدة	٢٥٠
فصل حرمة الاستمتاع بالرجعية	٢٥١
فصل ادعاء الرجعة في العدة	٢٥١
كتاب الإيلاء	٢٥٣
فصل تعليق الطلاق بالوطء	٢٥٦
فصل في تعليق الإيلاء	٢٥٨
الباب الثاني	٢٦٢
كتاب الظهار	٢٦٥
فصل أحكام الظهار	٢٦٦
خاتمة	٢٦٨
كتاب الكفارات	٢٦٩
فصل خصال الكفارة	٢٦٩
فصل يسار المكفر وعدمه	٢٧٣
خاتمة	٢٧٤
كتاب القذف واللعان	٢٧٥
الباب الثاني حد القذف	٢٧٨
فصل شرط الحد	٢٧٩
الباب الثالث قذف الزوج وزوجه	٢٨٠
الباب الرابع في اللعان	٢٨١
فصل شرط الملاعن	٢٨٣
فصل كلمات اللعان	٢٨٤
فصل ما يندب في حق المتلاعنين	٢٨٦
فصل ارتفاع النكاح بتمام اللعان	٢٨٧
فصل من لحقه ولد في نكاح الصحيح	٢٨٨
خاتمة	٢٨٩
كتاب العدد	٢٩٠
فصل ظهور حمل بعد المفارقة	٢٩٢
فصل أكثر مدة الحمل	٢٩٢

فائدة..... ٣٣٩	فصل إجبار الأمة على إرضاع الولد..... ٣٣٧
فصل إلزام المالك كفاية دابته..... ٣٣٩	فصل خراج الرقيق للسيد..... ٣٣٨
خاتمة..... ٣٤٠	فصل عدم جواز إلزام الرقيق عملا لا يطيقه..... ٣٣٨
فهرس المحتويات..... ٣٤١	فصل امتناع السيد عن مؤنة عبيده..... ٣٣٨